

عربي زبدان

ناتج المذكر الاسلاحي

الجزء الثاني



تاريخ التمدن الإسلامى

تأليف

جرجى زيدان

منشء الهلال

الجزء الثانى

يبحث فى ثروة الدولة الاسلامية و ثروة رجال حكومتها وخلفائها ،
واسباب تلك الثروة ، واسباب اضمحلالها ، و ثروة المملكة ومدنها وقراها

طبعة جديدة راجعها وعلق عليها

الدكتور حسين مؤنس

استاذ التاريخ الاسلامى بكلية الاداب بجامعة القاهرة

دار الهلال

هذا الجزء

ضمن المؤلف المرحوم جرجى زيدان هذا الجزء من كتابه كل المعلومات التى استطاع جمعها بجهد الدؤوب من المراجع التى كانت فى متناول يده وقت تأليفه . وقد نشرت بعد ذلك اصول ووثائق عظيمة الاهمية بالنسبة للموضوع ، من اهمها الوثائق البردية المصرية التى يعدها المستشرق ادولف جروهمان وتنشرها دارالكتب المصرية ، وقد صدرت منها أربعة أجزاء بالانجليزية وجزء باللغة العربية، وأصدرت الجمعية المصرية للدراسات التاريخية كتابا بالانجليزية من تأليف جروهمان عنوانه: *In the World of Arabic Papyri* ضمنه معلومات قيمة خاصة بالنظام المالى لمصر خلال فترة التبعية للخلافة ، ونشر كارل هاينريخ بيكر كراسة عن الضرائب فى مصر الاسلامية ، وظهرت دائرة المعارف الاسلامية ، الطبعة الاوروبية ، وفيها مواد داخلية فى صميم موضوع هذا الكتاب ، ونشر فيليب حتى ترجمته الانجليزية لفتوح البلدان للبلاذرى ، وعبد العزيز الدروى أبحاثه المسماة « دراسات فى تاريخ العصر العباسى الثانى » وغير ذلك كثير ، فأشرنا الى هذه الابحاث كلها فى تعليقاتنا على هذا الجزء (١)

وقد تركت تعليقات المؤلف كما هى ، وهى تشير الى الطبقات التى رجع اليها ، وقد بينها كلها فى الجزء الاول من تاريخ التمدن ، وقد رجعت الى طبقات اخرى فى بعض الاحيان ، ولكنى لم أشر اليها الا حيثما كانت هناك زيادة تقتضى الاضافة

ويضم الكتاب مقارنات عظيمة القيمة بين الاحوال المالية فى الدولة العباسية والاحوال المالية للدولة العثمانية وللدولة المصرية فى عصره ، فتركت ذلك كله على حاله نظرا لاهمية المعلومات التى يوردها من الناحية التاريخية ، ولم أر أن أستبدل بها معلومات مماثلة عن الاحوال اليوم محافظة على طابع الكتاب ، وان كنت قد سمحت لنفسى بتحويل قيم العملة الى العملة الجارية اليوم لأن القارئ لا يعرف الليرة التركية أو الفرنك التركى ، وكانا شائعين فى تلك الايام

حسين مؤنس

والله الموفق ..

(١) التعليقات المؤشر عليها بعلامة (*) ، هى تعليقات المراجع « الدكتور حسين مؤنس » تمييزا لها عن تعليقات المؤلف المشار اليها بالارقام

مقدمة الطبعة الأولى

في مثل هذا اليوم من العام الماضي صدر الجزء الاول من هذا الكتاب ، وكان لصدوره تأثير في عالم الاقلام لاهمية موضوعه وحدائه عهده في هذا النسان . فقرظته الصحف وكتبت فيه المقالات الانتقادية ، ووردت اليها كتب الفضلاء من رجال العلم في مصر وسوريا واوروبا وأمريكا وفارس والهند ، مشحونة بعبارات التنشيط والاستحثاث على المثابرة في هذا السبيل ، وفيهم من لم يكن يظن تأليف هذا الكتاب ممكنا لقلة المصادر المساعدة على ذلك ، فزادنا هذا كله نشاطا واقداما على هذا العمل الجليل ومن غريب ما اتفق لنا في اثناء تأليف هذا الكتاب اننا اعلنا عزمنا على تأليفه ونحن لا نتوقع أن يجتمع عندنا من مواده ما يزيد على مثل هذا الجزء ، فلما شرعنا في درس الموضوع والتنقيب عما ينطوى تحته من الابحاث الفلسفية التاريخية مما يتعلق بعوامل التمدن الاسلامي ، انكشف لنا من احوال ذلك التمدن ما لم يكن يخطر بالبال ، فاتسع المجال للقلم فراينا الموضوع يشغل اربعة اضعاف ما قدرناه . فأصدرنا الجزء الاول وفيه مقدمات تمهيدية عن حال العرب قبل الاسلام الى نهضتهم الاخيرة ، ثم ظهور الاسلام وانتشاره ونشأة الدولة الاسلامية وتواريخ مصالحها وجندها وبيت مالها . وقلنا في مقدمة ذلك الجزء اننا سننشر بقية الكتاب في ثلاثة اجزاء أخرى في مثل حجمه

فلما بدأنا كتابة الجزء الثاني زاد المجال اتساعا ولم يعد يكفي الباقي منه اربعة او خمسة اجزاء غير هذا ، بحيث تزيد اجزاء الكتاب كلها على ستة او ربما سبعة اجزاء مما لايمكن تحديده الا بعد الفراغ من كتابته

اما هذا الجزء فموضوعه « ثروة المملكة الاسلامية » وهي ركن عظيم من اركان ذلك التمدن . وقد قسمنا البحث فيها الى «ثروة الدولة الاسلامية» اي ثروة الحكومة ورجالها ، والى «ثروة المملكة الاسلامية» اي ثروة البلاد وأهلها. وبخشنا في ثروة الدولة بحثا تاريخيا فلسفيا ، فابتدأنا بتاريخ تلك الثروة من أيام النبي فالخلفاء الراشدين فبنى أمية فالعباسيين . وبيننا الاسباب التي دعت الى تقلب هذه الثروة واختلافها باختلاف تلك الدول ، وعلاقة ذلك بطبيعة كل دولة ونظامها وقوانينها . حتى وصلنا الى ثروة الدولة الاسلامية في العصر العباسي ، فقسمناه الى عصرين : « الاول » وهو العصر الزاهر ، و « الثاني » وهو عصر الاضمحلال . وفي العصر العباسي

الاول نضجت الثروة وبلغت أوجها ، ففضلنا الكلام فيه تفصيلا وصدرناه بتمهيد في تاريخ ذلك العصر وما ساعد على قيام هذه الدولة ، ثم عمدنا الى النظر في ثروة الدولة العباسية . وقبل الشروع فيه اتينا بفدلكة في جغرافية المملكة الاسلامية في القرن الثالث للهجرة ، شفعتها بخريطة لبيان نسبة الولايات الاسلامية بعضها الى بعض . ثم ذكرنا ثروة العباسيين من أيام السفاح والدولة في طفولتها حتى بلغت أشدها في أيام الرشيد والمأمون ، فاتينا بثلاث قوائم مالية عن ارتفاع جبايتها في أيام المأمون وبعيده ، وقابلنا بينها ، فكان مقدار ما يبقى في بيت مال الحكومة نحو ٣٠٠ مليون درهم في السنة وهي بقية لم تتفق لدولة من الدول . فعمدنا الى النظر في أسباب تلك الثروة ، فأفضى ذلك الى النظر في مصادر الجباية ونفقاتها وأسباب كثرة الخراج وقلة النفقة . فأسباب كثرة الخراج أربعة :

- (١) سعة المملكة الاسلامية
- (٢) اشتغال الناس في الزراعة وتعمير البلاد
- (٣) ثقل الخراج المضروب
- (٤) صدق العمال في توريد المال المجموع
- وأسباب قلة النفقة ثلاثة :

- (١) قلة الموظفين
- (٢) عدم وجود الدين على الحكومة
- (٣) اقتصاد الخلفاء الاولين

ولما فرغنا من الثروة العباسية في العصر الاول نظرنا في أحوالها في عصر الاضمحلال ، وقدمنا الكلام بفصل في علة ذلك الاضمحلال ثم مقدار الجباية في ذلك العصر . وبحثنا في سبب تناقصها فحدا ذلك بنا الى النظر في أسباب قلة الجباية وكثرة النفقات . وأسباب قلة الجباية خمسة :

- (١) ضيق المملكة
- (٢) تخفيض الخراج المضروب
- (٣) استئثار العمال بالجباية
- (٤) انشغال الناس بالفتن عن العمل
- (٥) تحول اكثر البلاد الى ضياع (*)
- وأسباب كثرة النفقات خمسة أيضا :

- (١) اسراف الخلفاء ونسائهم ، وفيه بحث فيما بلغت اليه ثروة نساء الخلفاء

(*) المراد هنا : القطاعات ، جمع القطاع

(٢) كثرة أبواب النفقة في الدولة

(٣) زيادة الرواتب . وتحت هذا الباب تفصيل عن تاريخ رواتب موظفي الحكومة من العمال والكتاب والوزراء والقضاة ، ثم أهل الخلفاء وحاشيتهم فالجند ، ورواتب أخرى

(٤) النفقة على البيعة

(٥) استئثار رجال الدولة بالاموال لانفسهم ، ويتفرع من ذلك بحث عن حال الوزراء في عصر الاضمحلال وتفشى داء الرشوة فيهم ، وما يجتمع اليهم من الاموال ويبيت مال الحكومة فارغ والخلفاء يشكون الفقر ، وما آل اليه ذلك من مصادرة الوزراء وأخذ أموالهم بالقوة ، وبحثنا مثل هذا الببحث أيضا في العمال والكتاب والحجاب ، وختمنا هذا القسم بخلاصة اجمالية للموضوع

ثم عمدنا الى النظر في القسم الثاني وهو « ثروة المملكة الاسلامية » اى ثروة البلاد وأهلها ، فتكلمنا اجمالا عن حالة البلاد في ذلك العصر ، وعن اختصاص المدن بالثروة واسباب انحصارها في الفئة الحاكمة ومن ينتمى اليهم من أهل الوجاهة والنفوذ وسائر أهل البلاد في فقر مدقع . وختمنا الكلام بوصف أشهر المدن الاسلامية في مصر والشام والعراق والمغرب والاندلس ، كالبصرة والكوفة والفسطاط وبغداد وغيرها ، وما بلغت اليه من الثروة والعمران في عهد ذلك التمدن

ولما صدر الجزء الاول من هذا الكتاب عرف الفضلاء أهمية موضوعه ووعورة مسلكه ، فعمد ارباب الاقلام الى تقريره وانتقاده في الجرائد والمجلات فضلا عن الكتب الخاصة ، فرأينا في مجمل ذلك ما نشطنا ، لكننا رأينا لبعضهم انتقادا لمواضع من الكتاب عدها خطأ لأنها لا تطابق ما يعلمه هو من مصادر هذا الموضوع ، فرددنا عليه وبيننا له ان التبعة في ذلك على قلة ما وصلت اليه يده من تلك المصادر وأسندنا كل قول من أقوالنا الى مصدر وثيق اجمع المؤرخون على صحته (١) وقرأنا نحو ذلك الانتقاد في جرائد أخرى تعجل فيها الكاتب الى الحكم علينا بالخطأ في بعض المواضع — والخطأ في تعجله — لاننا لم ننقل حقيقة تاريخية عن غير الثقات من المؤرخين . وقد أوردنا أكثر أسمائهم في مقدمة الجزء الاول ، فلو اطلع المنتقدون على تلك المصادر لكفوا أنفسهم مؤونة الانتقاد . وكان قد خطر لنا ونحن نكتب ذلك الجزء أن نذيل صفحاته بالآخذ التي نقلنا عنها تلك الحقائق ، ولكننا أمسكنا عن ذلك ضنا بصفحات الكتاب لاننا لم نبد رأيا ولا قلنا قولا الا وسندنا فيه كتاب أو عدة كتب ، فالإشارة الى تلك الكتب في ذيل الصفحات

تستغرق جانباً منها . على أننا لو فعلنا ذلك لكفيننا أنفسنا وكفيننا حضرات المنتقدين مؤونة العناء في الاخذ والرد بلا طائل

وقد توسمنا في مجمل ما قرأنا من التقارير والانتقادات رغبة حضرات الكتاب في ذكر المصادر، وكتب اليها جماعة من أهل الفضل الفيورين على العلم يستحثوننا على ذلك ، وبينهم بضعة من علماء الهند وفارس نذكر منهم عالماً كبيراً من علماء الهند عرف قراء العربية فضله من بعض ما نشر بينهم من آثار علمه . . . نعتي صديقنا شمس العلماء الشيخ شبلى النعماني ناظر العلوم والفنون في حيدر آباد الدكن ، فانه من أوسع الناس اطلاعا على التاريخ الاسلامي وآدابه . فلما اطلع على الجزء الاول كتب اليها كتاباً يسفر عن تقديره هذا الموضوع حق قدره ، ولكنه انتقد اغفالنا ذكر المصادر في ذيول الصفحات ، قال : « استلمت كتاب تاريخ التمدن الاسلامي بغاية الشوق لان موضوع الكتاب يهمنى بنوع خاص . ولم أعرضه على أحد الا أعجب به غاية الإعجاب ، وظنى ان تأليفكم هذا يترجم الى لساننا الاردو (الهندستاني) ولاشك انه يقع موقع القبول في البلاد الاسلامية كلها . ولكنني انتقد عليكم أمراً لا يسعني كتمانها ، وهو أن دأبكم في التأليف انكم تكتفون بذكر مصادر الكتاب في اوله اجمالاً من غير التزام الاستشهاد في كل محل وموضوع - وفيه مفسد كثيرة - منها أننا رأينا كثيرين من مستشرقى أوربا يذكرون أمورا مهمة من المسائل العلمية او الاختراعات وينسبونها الى العرب ، فنغتر بذلك ويذهب بنا الفخر كل مذهب ثم اذا راجعنا الاصل وحققنا الامر يظهر انهم استنوقوا الجمل وما كان هناك شيء يذكر ولا ماثرة تنقل . . لا نقول انهم يتعمدون الكذب ولكنهم يغلطون في الاستنباط . فلو كانوا يذكرون مصادر الرواية وماخذها لكان سهل لنا المراجعة اذا مست الحاجة . ومنها ان كتب التواريخ لها مدارج ومراتب ، فما لم تذكر أسماء الكتب بالخصوص لا يتميز جيد الرواية من رديئها ولا اقواها من اضعفها » اهـ

فلما عمدنا الى كتابة هذا الجزء رأينا أن نعود الى رأينا الاول فنذيل صفحاته بالمصادر التي اعتمدنا عليها مع تعيين الكتاب والجزء والصفحة . واختصرنا في ذلك جهد الطاقة ، ضنا بالمكان . ولا يخفى ما يقتضيه هذا العمل من التدقيق والمراجعة . وفي قلب صفحات هذا الجزء قبل تصفحها دلالة كافية على مقدار ما بذلناه من العناء في تأليفه ، وخصوصا لانه اول كتاب في هذا الموضوع كتب على هذا النسق وليس تاريخ التمدن الاسلامي من الكتب التي يلهو بها العامة للتسلية ،

ولا من الكتب الفكاهية كالروايات ونحوها . وانما هو موضوع تاريخي اجتماعي يبين أسباب نشوء المدنية وأسباب انحطاطها ، ويتخلل ذلك أبحاث فلسفية في علاقة تلك الأسباب بعضها ببعض ، وما ينجم عنها من العبرة والموعظة ، فهو من الكتب التي يقرأها الخاصة أهل الإطلاع . ولم نعمل الى تأليفه الا بعد ان أعددنا أذهان القراء لهذا الموضوع بما نشرناه بين ظهرائهم من الروايات التاريخية الإسلامية منذ عدة أعوام ، مما تلذ قراءته للخاصة والعامة بما تحويه من الحقائق التاريخية في سياق الحكاية الفرامية . فلما تهيأت الأذهان ولمسنا عند القراء شوقا الى مطالعة التاريخ الإسلامي ، عمدنا الى تأليف هذا الكتاب وهو تاريخ الإسلام الحقيقي ، لأن تاريخ الأمة لا يقوم بسرد حروبها وفتوحها ، وانما هو تاريخ نشوئها وتنظيم حكومتها وتاريخ ثروتها وعلومها وآدابها ونظامها الاجتماعي ومصيرها ، أو هو تاريخ تمدنها . ولنا فيما بسطنا من وعورة هذا المسلك عذر على ما قد يعتور مشروعا من النقص . والكمال لله وحده

ظواهر التمدن وحقيقته

لخصنا في الجزء الاول من هذا الكتاب نشأة الدولة الاسلامية وتاريخ مصالحها الادارية والسياسية والمالية تمهيدا للنظر في تمدنها . ولكل تمدن ظواهر يبدو بها للناظرين وحقيقة تتجلى منه للباحثين . أما الظواهر فهي ما نراه من ثمار ذلك التمدن كالثروة والابهة والعلم والادب والصناعة والتجارة ونظام الهيئة الاجتماعية وآدابها . وأما حقيقة التمدن فهي ما ينتج عنه من الخير أو الشر ، من السعادة أو الشقاء للمستظلين بظله أو سواهم من بنى الانسان . ومن ظواهر التمدن الاسلامى الثروة والعلم والادب والصناعة والتجارة ، ونظام الهيئة الاجتماعية وآدابها . وسنحصر بحثنا في هذا الجزء في ثروة المملكة الاسلامية دون سواها

والبحث في ثروة المملكة يقتضى النظر في مصادر تلك الثروة واسبابها وادجها باعتبار الدول والعصور والنظر في ثروة كل عصر مع دراسة ما اذا كانت الثروة مفرقة بين الاهالى أو محصورة في فئة منهم أو في الحكومة أو في رجالها ، ودراسة ما يتصل بذلك من وصف ثروة المدن والابنية وغيرها ومعلوم ان المملكة الاسلامية بلغت أوجها من الفنى والثروة في العصر العباسى . فلو كان غرضنا مجرد وصف تلك الثروة لاكتفيننا بالإشارة الى مقدار ما كان يحمل الى بيت المال من الجبايات ، وما كان عليه الخلفاء وأتباعهم من الفنى والبذخ وعددنا موارد الثروة ومصادرها - ولكننا عولنا منذ اخذنا في تأليف هذا الكتاب أن نسند كل حادث الى أسبابه ، بالبحث عن العلل الحقيقية وتتبع الاسباب الى أصولها وعلاقة ذلك كله بالمجموع العام ، مع اعتبار الاحوال واختلافها باختلاف العصور

والمملكة الاسلامية (*) عند التخصيص هي غير الدولة الاسلامية ، لان

(*) « المملكة الاسلامية » مصطلح يستعمله بعض جغرافيين العرب وكذلك بعض مؤرخيهم (مثل ابن مسكويه فى تجارب الامم) فى معنى العالم الاسلامى . ويستعمل بعضهم ديار الاسلام أو دار الاسلام أو بلاد الاسلام ، ولكن بغير مملكة الاسلام أغلب . وهم لا يستعملون لفظ « مملكة » فى معنى « بلاد » أو « عالم » فيما يتصل بالاسلام فقط ، بل يستعملونه استعمالا عاما ، فالاصطخرى مثلا يقول : مملكة ايران شهر (العالم الايرانى) ومملكة الروم (المسالم البيزنطى) ومملكة الهند ومملكة الصين . وفى تحديد المراد بلفظ مملكة يقول أبو اسحاق محمد بن ابراهيم الاصطخرى : « ولم نذكر بلد السودان فى المغرب والبيعة والزنج ومن فى أعراضهم من الامم ، لان انتظام الممالك بالديانات والاداب والحكم وتقويم العمارات بالسياسة المستقيمة ، وهؤلاء يهتمون لهذه الخصال ، ولا حظ لهم فى شئ من ذلك فيستحقوا به أفراد ممالكهم بما ذكرنا به ، سائر الممالك .. » أى ان المملكة هي العالم الذى تنشأ فيه حضارة وينتشر دين وتقوم دولة ونظام

أما الدولة فى المصطلح الحديث فهي الحكومة ، وفى هذا المعنى استعملها المؤلف هنا ، وفى

هذه عبارة عن الحكومة ورجالها ، وأما المملكة فهي البلاد وأهلها . فيحسن والحالة هذه أن تقسم الكلام في الثروة المذكورة الى : ثروة الدولة الاسلامية ، وثروة المملكة الاسلامية - ونتكلم في كل منهما باعتبار العصور المتقدم ذكرها وبناء على ذلك سنجعل الكلام في ثروة الدولة الاسلامية باعتبار العصور ، فنبدأ بعصر النبي (صلعم) ، فالخلفاء الراشدين ، فبنى أمية ، فالعباسيين . ونقسم كل عصر الى أبواب : بعضها للبحث في ثروة الحكومة أو بيت المال ، والبعض الآخر للبحث في ثروة رجال الحكومة ، وما يستلزمه ذلك من النظر في أسباب تلك الثروة وعلة كثرتها أو قلتها ، وتاريخ الخراج والجزية وغيرهما وأبواب النفقة وغير ذلك

وبناء على ذلك نقول ان ثروة الدولة الاسلامية مرت في خمسة أدوار أو عصور وهي : (١) عصر النبي (صلعم) (٢) عصر الخلفاء الراشدين (٣) عصر بنى أمية (٤) عصر العباسيين الاول أو عصر الازدهار العباسي (٥) عصر العباسيين الثاني أو عصر الاضمحلال . أما الدول الاسلامية الاخرى في مصر والاندلس وغيرهما فالكلام في ثروتها يأتي عرضا بطريق الاستشهاد أو التمثيل ، لان المراد بالتمدن الاسلامي انما هو التمدن العباسي الشهير (*)

المصطلح القديم هي القوة والسطوة والسلطان أو صاحب هذه الصفات أو البيت الذي يتمتع بها ، فيقال : دولة عبد الملك بن مروان ، دولة صلاح الدين ، والدولة الأموية ، والدولة الفاطمية ، وما الى ذلك ، وتطلق أيضا على المنطقة التي يشملها نفوذ صاحب الدولة أو أصحابها ، فدولة صلاح الدين تعني أيضا البلاد التي كان يحكمها ، والدولة الأموية هي البلاد التي دخلت في طاعتها ، ومن هنا أيضا قيل : دولة الاسلام ، بمعنى البلاد التي يسودها الاسلام ، ودولة النصرانية أي البلاد التي تسودها النصرانية ، في معنى يقارب معنى « المملكة » . واستعمال لفظ « دولة » في كتب التاريخ الاسلامي غير دقيق ، لان المؤرخين ظلوا مقبدين بالمعنى اللغوي واشتقاق دولة من دال يدول

أنظر : الاضطخري (طبعة دي خويه) ص ٤ - ٥

ابن مسكويه (طبعة امدرود) ج ٥ ص ٥٥٣ - ٥٥٤

وقد آثر المؤلف هنا أن يأخذ بالمعنى الحديث للفظ الدولة ، وجرى على ذلك في تقسيمه (*) كان هذا هو المفهوم عامة على أيام المؤلف ، لان المعلومات عن غير الدولة العباسية كانت قليلة ، أما الآن فلدينا من التفاصيل ما يمكننا من القول بأن بغداد لم تكن المركز الوحيد لحضارة الاسلام ، وأن حضارتها لا تعني الاوج الحضاري الاسلامي في كل ناحية ، فبغداد لا تمثل العمارة الاسلامية ، وانما تمثلها القاهرة وقرطبة وغرناطة والاسطانة ، وما من قمة من قمم الحضارة الاسلامية الا شاركت بغداد فيها عاصمة أو أكثر من غواصم العالم الاسلامي

ثروة الدولة الإسلامية

١ - عصر النبي

من سنة ١ - ١١ هـ

إذا كان المراد بثروة الدولة ما يزيد من دخلها على خرجها أو ما تختزنه بعد نفقاتها من الأموال ونحوها ، فالدولة الإسلامية في عصر النبي لم يكن عندها ثروة حقيقية ، لأنهم لم يكونوا يختزنون مالا ولا كان عندهم بيت مال ، بل كانوا إذا أصابوا غنيمة فرقوها فيما بينهم . وكذلك الصدقات فإنها كانت تفرق في أهلها ، وإذا ظل منها شيء استبقوه لحين الحاجة إليه . وكان النبي (صلعم) يتولى ذلك بنفسه ، وأكثر الصدقات من الماشية والابل والخيول ، فكان يسمها بميسم خاص بها تمتاز به عن سواها

فكانت ثروة الدولة في عصر النبي عبارة عن بقايا الزكاة من ابل أو خيل أو ماشية ، وتمتاز عن أموال سائر الناس بمراع خاصة كانت تحبس فيها بالبقيع قرب المدينة يعبرون عنها بالحمى (١) وبميسم كان النبي نفسه يسمها به (٢) وبلغت الأموال في أيام النبي نحو ٤٠٠٠٠ بين ابل و خيل وغيرها (٣) ومن هذه الأموال وما يلحق بها من مال الصدقة النقد كانوا يشفقون على غزواتهم وعلى تحصيل الزكاة وإعالة الفقراء ونحوهم (٤)

(١) الماوردي ١٧٦ (٢) البخاري ١٩٠ ج ١ (٣) شرح الموطأ « خط »

(٤) نشأت فكرة « المال العام » في الإسلام عقب هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة مباشرة . ففي الكتاب الذي كتبه رسول الله بين المهاجرين ووادع فيه اليهود فقرة تدل على نشوء هذه الفكرة : « .. وأن المؤمنين لا يتركون مفرحا (مدينا) بينهم أن يعطوه بالمعروف في فداء أو عقل » و « أن المؤمنين يبىء بعضهم على بعض بما نال ثماهم في سبيل الله » و « أن على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم » وغير ذلك (راجع ابن هشام ، طبعة الحلبي ج ٢ ص ١٤٧ - ١٥٠) وهي عبارات يفهم منها أن المال العام إذ ذاك كان مال المسلمين كافة : الجماعة كلها تقوم بالنفقات العامة ، والقادرون من أفراد الجماعة يعينون غير القادرين ، وقد كان هذا مطبقا بصورة عملية . أما فكرة مال خاص بحكومة الجماعة يكون تحت تصرف وتأسيسها (رسول الله) فلم تنشأ إلا بعد بدء الغزوات . وفي السرايا السابقة على بدر كانت الغنائم قليلة ، وكانت تفرق في الحال ، أما بعد بدر فقد اجتمع للمسلمين مال كثير ، بعضه جمال وماشية وبعضه أشياء ذات قيمة وبعضه مال دفعه الأسرى ، وقد أحصى ذلك كله ووضع في أمان ، فأما الابل والماشية فوضعت في المرعى المسمى بالحمى ، وأما المال فيقلب أن رسول الله احتفظ به في بيوت بعض أزواجه ووضعه تحت تصرف الجماعة الإسلامية

ثم فرضت الزكاة ، وكانت تجمع « من الصغير والكبير والحر والعبد والذكر والأنثى ، صاع من تمر أو صاع من شعير أو صاع من زبيب » (ابن سعد ١٣/٢) أو قيمة ذلك من المال ، وكان الجانب الأكبر من المجموع يفرق في الفقراء ويستخدم في مطالب الجماعة المختلفة وخاصة في إعداد الغزوات . وكان رسول الله يفرق بين ماله ومال الجماعة تفريقا واضحا جدا ، فكان في يوم الاضحى مثلا يذبح كبشين : واحدا « عن أمتي جميعا » من شهد لك بالتوحيد وشهد لي بالإسلام » وواحدا عن نفسه وآله : « هذا عن محمد وآل محمد » (نفس المصدر ، ص ١٤)

٢ - عصر الخلفاء الراشدين

هذا هو عصر الاسلام الذهبى ، عصر العدل والتقوى . كانت الحكومة جارية فيه على سنن العدل والاستقامة والغيرة الحقيقية على الدين ونبذ الدنيا ، وهو العصر الذى اتخذه المسلمون منوالا ينسجون عليه ، وكلما حادت دولة من دولهم عن جادة الحق طلبوا اليها الرجوع اليه والسير على خطوات الخلفاء الراشدين . لان الحكومة انتقلت بعدهم الى طور جديد وانقلبت من الخلافة الدينية الى الملك السياسى ، ونشأت فى الخلفاء والعمال المطامع واخذوا فى حشد الاموال بأية وسيلة كانت

بيت المال

توفى النبى والمسلمون هم رجال الحكومة والجند ، ولم يكن عندهم بيت مال للأسباب التى قدمناها ، ولم يكونوا يتطلبون المال الا لقضاء الحاجات ، وكان اكثر ما يرد عليهم منه ماشية وحنطة وخيلا ونحو ذلك من أموال الصدقة والفتنة وكانت النقود قليلة بين أيديهم . فلما فتحوا الشام وفارس ومصر ، وردت عليهم الاموال ذهابا وفضة فأدهشتهم كثرتها وتنبهوا لها - يقال ان أبا هريرة قدم على عمر بن الخطاب من البحرين بمال وبيع فقال له عمر : « بم جئت ؟ » قال : « بخمسمائة ألف درهم » فاستكثره عمر وقال : « أتدرى ما تقول ؟ » قال : « نعم . . مئة ألف خمس مرات » فصعد عمر المنبر وقال : « أيها الناس قد جاءنا مال كثير ، فان شئتم كلنا لكم كيلا وان شئتم عددنا لكم عدا » (١) وكان ذلك من جملة ما دعاه الى وضع الديوان وفرض العطاء لكل واحد من المسلمين باعتبار السابقة والقربة من النبى ، ولكنه نهى عن اختزان المال فقال له قائل : « يا أمير المؤمنين ، لو تركت فى بيوت الاموال شيئا يكون عدة لحادث اذا حدث » فزجره عمر وقال له : « تلك كلمة ألقاها الشيطان على فيك وقانى الله شرها ، وهى فتنة لمن بعدى . انى لا أعد للحادث الذى يحدث سوى طاعة الله ورسوله ، وهى عدتنا التى بلفنا بها ما بلفنا » (٢)

ويروى أن رسول الله قد جمع هذه الاموال كلها وجعل عليها بلالا ، فقد جاء فى ابن سعد فى خبر وفد سعد هذيم : « فأمر بنا فأنزلنا وضيقتنا ، فأقمنا ثلاثا ، ثم جئناه نودعه ، فقال : امروا عليكم احدكم ، وأمر بلالا فأحازنا بأوان من فضة ورجعنا الى قومنا » (ابن سعد ٩٤/٢) . والغالب أيضا أن أبا بكر كان قواما على الاموال ، فقد قعد بعد وفاة الرسول يؤدى للناس ما على الرسول . وليس لدينا دليل على أن رسول الله كان يسجل الاموال فى ديوان ولو أن هذا هو الاغلب ، فقد كان منظما دقيقا ، لا تسجل قبيلة فى الاسلام الا كتب لها كتابا بما عليها ، ومن يفعل هذا يستبعد ألا يكون قد سجل الدخل والخرج فى كتاب . غير اننا نستبعد صحة ما ذكره مالك فى الموطأ من أن الاموال بلغت على أيام الرسول ٤٠٠٠٠ ما بين ابل وخبل وغيرها

فلما كثرت الاموال في أيام عمر ووضع الديوان (*) فرض الرواتب للعمال والقضاة ومنع ادخار المال وحرم على المسلمين (**) اقتناء الضياع والزراعة أو المزرعة (١) لان أرزاقهم وأرزاق عيالهم تدفع لهم من بيت المال حتى الى عبيدهم ومواليهم - أراد بذلك ان يبقوا جندا على أهبة الرحيل لا يمنعون انتظار الزرع ولا يقعدهم الترف والقصف . فاذا أسلم أحد من أهل الذمة سكان البلاد الأصليين صار ما كان في يده من الأرض وداره الى أصحابه من أهل قريته ، تفرق فيهم وهم يؤدون عنها ما كان يؤدي من خراجها ويسلمون اليه ماله ورقيقه وحيوانه ويفرضون له راتبا في الديوان مثل سائر المسلمين (٢) (***)

والفرض الذي كان يرمى اليه عمر من هذه القاعدة ان يبقى أهل الذمة وأرضهم مصدرا للمال الذي يحتاج اليه المسلمون في اتمام الجهاد ووقف لمصالحهم مدى الدهور . أما اذا اشترى المسلمون الضياع فانهم يستقلون بنفعها دون سواهم ، ولا تمضي بضعة أجيال حتى تصير أملاكاً خاصة

(*) ينبغي التفريق بين « الديوان » بصورة عامة وديوان المال . فالديوان لم يكن أول الامر إلا سجلا أو سجلات تدون فيها البيانات الخاصة بهذه أو تلك من نواحي الإدارة ، فديوان الجند هو سجل الجند المقيدين الذين تجب عليهم الخدمة العسكرية وما يستحق لهم من العطاء والرزق . وديوان الاموال تقيده فيه الاموال وما الى ذلك . بل كانت هناك دواوين أموال ، لكل ولاية اسلامية ديوان خاص بأموالها . ويذهب فلها وزن الى أن مال الدولة كان يسمى أولا مال الله ثم سمي بعد ذلك مال المسلمين ، ولا محل لهذه التفرقة ، لان المصطلحين طلا يستعملان جنبا الى جنب ، ويذهب كذلك الى أن ديوان المال حل محل بيت المال ، وهذا غير صحيح ، لان بيت المال ظل قائما الى جانب ديوان المال ، لان بيت المال هو خزانة - أو خزائن - المال ، وكان الخليفة يحتفظ به في داره ، أما ديوان المال ، فالإدارة الخاصة بتسجيل الدخل والخرج ، ولم يكن في بيت الخليفة ، وانما كان الغالب أن يكون في بيت الوزير Wellhausen Das Arabische Reich und sein Sturz, S. 28 sqq.

(**) الاصح أن يقال هنا ، انه حرم على العرب ذلك لا على المسلمين عامة

(١) المقرئى ٢٥٩ ج ٢ (٢) ابن عساكر (نسخة كريمة)

(***) الكلام هنا لا يطابق ما يقول به غير ابن عساكر من المؤرخين ، ويبدو أن الامراختلط عليه ، إذ أن القاعدة كانت انه اذا أسلم الفنى وضع عنه ما كان مقررا على أرضه من الخراج وعلى رأسه من الجزية وحمل على بقية الجماعة الذمة التى ينتسب اليها . لان مقادير الخراج والجزية على كل ناحية جملة واحدة بالاتفاق مع أهلها ، ولم يحدد فى الاتفاقات ما ينبغي أن يدفعه كل فرد من أفراد الجماعة ، فاذا أسلم أحد أفرادها أو توفي أو ترهب كان على الجماعة أن تجعل محله فى الاداء . وقد كان ذلك محل شكوى الكثيرين من أهالى النواحي ، وانتهى الامر باستفاد ما عليه جملة واستنزاه من الجملة . فاذا أسلم الفنى سقط عن أرضه الخراج وأصبح ملزما بأداء قيمة عشر المحصول بالاضافة الى الزكاة . ولم يكونوا يفرضون للفنى الذى سلم فى الديوان إلا اذا سجل نفسه فى ديوان الجند

انظر : أبو يوسف القاضى فى كتاب الخراج ، ص ٦٤ وما يليها

الشافعى فى كتاب الام ، ج ٤ ص ٨٢ وما يليها

Caetani, Annali dell'Islam, A. H. 21 paragraphe 255

بهم (١) (*) وعمر يريد أن يبقيا محبوسة على آخر هذه الامة من المسلمين المجاهدين قوة على جهاد من لم يظهروا عليه بعد من المشركين ، لا تباع ولا تورث لما الزموا أنفسهم من اقامة فريضة الجهاد (٢) وأيد هذه القاعدة عمر بن عبد العزيز الاموي وكان يقلد ابن الخطاب في كل خطواته فقال :

« أيما ذمي أسلم فان اسلامه يحرز له نفسه وماله ، وما كان من أرض فانها من فيء الله على المسلمين ، وأيما قوم صالحوا على جزية يعطونها ، فمن أسلم منهم كانت داره وأرضه لبقيتهم » (٣) (***) فترتب على ذلك ونحوه ترفع المسلمين عن سائر الاعمال من تجارة أو صناعة أو نحوهما

ثروة الخلفاء وعمالهم

علمت مما تقدم ان الراشدين لم يكونوا يلتمسون ثروة. فلما توفي أبو بكر لم يجدوا عنده من مال الدولة الا دينارا واحدا سقط من غرارة (٤) لانه كان يفرق كل ما يجتمع عنده على السواء لا ينظر الى مصلحة نفسه ، بل هو انفق كل ما كان عنده من المال قبل اسلامه ، وذلك أربعون ألف درهم غير ما اكتسبه من التجارة ، لانه كان يتجر ليستعين على النفقة ، ثم فرضوا له مالا معيناً من مال المسلمين لينفقه على نفسه وعياله ، لئلا يشتغل بالتجارة عن النظر في مصالحهم. فلما دنا أجله أوصى ان تباع أرض كانت له ويدفع ثمنها بدلا مما أخذه من مال المسلمين (٥) وكان عنده ثوبان أوصى أن يكفن بهما

(١) كتاب الخراج لأبي يوسف ١٤

(*) اذا اشترى مسلم من مسلم أرضا صارت ملكا كاملا له ، ويؤدى عنها العشر ، أما اذا اشتراها من ذمي ظلت رقبته ملكا للجماعة الاسلامية ، وله حق استغلالها والتصرف فيها بالبيع والتوريث ، وما الى ذلك ، وعليه ان يؤدى عنها الخراج ، لانها أرض خراج وصاحبها يعد من أهل الخراج ، ولهذا كره العرب شراء هذه الأرض ، لانه ينزلهم الى مستوى أهل الخراج ، وقد كره الائمة ذلك

انظر : أبو يوسف : الخراج (القاهرة ١٣٤٧) ص ٥٤ وما يليها

(٢) ابن عساکر (٣) المقرئ ٧٧ ج ١

(***) هذا يخالف ما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج (ص ٦٢ - ٦٣) ، تحت عنوان : « في قوم من أهل الحرب وأهل البادية على أرضهم وأموالهم » ، قال أبو يوسف : « سألت يا أمير المؤمنين عن قوم من أهل الحرب أسلموا على أنفسهم وأموالهم وأرضهم ، ما الحكم في ذلك ؟ فان دماءهم حرام وما أسلموا عليه من أموالهم فلهم ، وكذلك أرضهم لهم ، وهي أرض عشرية بمنزلة المدينة حيث أسلم أهلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت أرضهم أرض عشر ... لا يخرجون عنها فيما بعد ويتبايعونها ، وكذلك كل بلاد أسلم عليها أهلها فهي لهم وما فيها ، وأيما قوم صالحهم الإمام على أن ينزلوا على الحكم والقسم وأن يؤدوا الخراج فهم أهل ذمة أرضهم أرض خراج ، ويؤخذ منهم ما صولحوا عليه ويؤتى لهم ولا يراد عليهم . وأيما راضى افتتحها الإمام عنوة قسمها بين الذين افتتحوها ، فان رأى ذلك أفضل ، فهو في سعة من ذلك ، وهي أرض عشر ، وان لم ير قسمتها ورأى الصلاح في اقرارها في أيدي أهلها ، كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في أرض السواد ، فله ذلك ، وهي أرض خراج ، وليس له أن يأخذها بعد ذلك منهم ، وهي ملك لهم يتوارثونها ويتبايعونها ، ويضع عليها الخراج ، ولا يكلفون من ذلك ما لا يطيقون »

(٤) ابن الاثير ٢٠٤ ج ٢ (٥) ابن الاثير ٢٠٧ ج ٢

وأخبار عمر بن الخطاب في الزهد والنزاهة أشهر من أن تذكر . ويقال بالإجمال أنه مؤسس دولة المسلمين ، وقد أسسها على أمتن دعائم الملك - أسسها على العدل والتقوى والزهد والاستهلاك في نصرة الحق مما يندر اجتماعه في رجل واحد وقد يوهم لغرابته أنه من قبيل المبالغة . ويسهل علينا التصديق به إذا تذكرنا النتائج التي ترتبت على تلك المناقب مما لم يسمع بمثله في التاريخ - يكفي منها تلك الفتوح التي جعلت الأموال تنصب نحو بيت المال في المدينة كما ينصب الماء من الميازيب ، وعمر مع ذلك لا يلتفت إليه ولا يأخذ منه إلا ما فرضه لنفسه كسائر الصحابة الأولين . وكان إذا احتاج إلى مال فوق راتبه جاء إلى بيت المال فاستقرضه حتى يفیه إياه من عطائه فيما بعد (١) ولما طعن وأحس بدنو الاجل قال لابنه : « انى استلفت من بيت مال المسلمين ثمانين ألفا فلترد من مال ولدى فان لم يف مالهم فمال آل الخطاب » (٢) وزهده في الطعام واللباس مشهور

ويقال نحو ذلك في الامام على ، فقد كان مغاليا في الزهد والعدل . ومن أقواله : « تزوجت بفاطمة ومالي فراش الا جلد كبش ، ننام عليه بالليل ونعلق عليه ناضحا بالنهار ، ومالي خادم غيرها » . وجاءه في أيام خلافته مال من أصبهان فقسمه على سبعة أسهم ، فوجد فيه رغيفا فقسمه على سعة أسهم ودعا أمراء الاسباع فأقرع بينهم لينظر أيهم يعطى أولا . ولم يبن آجرة على آجرة ولا لبنة على لبنة ولا قصبة على قصبة ، وكان يأتي بحبوه من المدينة في جراب . وقيل أنه أخرج سيفا له إلى السوق فباعه وقال : « لو كان عندي أربعة دراهم ثمن أضرار لم أبعه » ومناقبه لا تحصى (٣)

وقد ساعد الخلفاء الراشدين على تأييد العدل والحق أن أعمالهم كان أكثرهم من أهل التقوى وحسن الاعتقاد في الاسلام . فكان عمر إذا اكتسب أحد عماله مالا من تجارة أو سبيل آخر غير عطائه المفروض له قاسمه عليه وهو لا يرى في ذلك غبنا - كذلك فعل بسعد بن أبي وقاص عامله على الكوفة ، وعمرو ابن العاص عامله على مصر ، وأبى هريرة عامله على البحرين (٤) وغيرهم ولا غرابة في ذلك ، لان العامل اذا رأى خليفته زاهدا تقيا يمنع نفسه من كل شيء ، ويستهلك في مصلحة الأمة فانه يقتدى به ولو كان ذلك مخالفا لرايه . على ان الخليفة نفسه لا يولى أعماله الا من يكون على رأيه وخلقه ، وخصوصا عمر فقد كان شديدا على العمال يتفقدهم كل سنة ، ويعزلهم لاقل تهمة - ذكر انه استعمل على حمص رجلا اسمه عمر بن سعد ، فلما

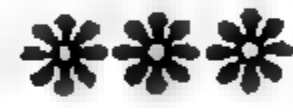
(٢) العقوبى ١٨٣ ج ٣

(٤) العقوبى ١٨١ ج ٢

(١) ابن الاثير ٢٩ ج ٣

(٣) ابن الاثير ٢٠٢ ج ٢

انقضت السنة كتب اليه : « اقدم الينا » فلم يشعر عمر الا وقد قدم اليه الرجل ماشيا حافيا عكازه في يده ، وادواته ومزوده وقصعته على ظهره ، فلما رآه عمر قال : « يا عمر أجبنا أم البلاد بلاد سوء ؟ » فقال : « يا أمير المؤمنين أما نهاك الله أن تجهر بالسوء وعن سوء الظن ؟ وقد جئت اليك بالدنيا أجريها بقرابنها » فقال : « ومامعك من الدنيا ؟ » قال : « عكازة أتوكأ عليها وأدفع بها عدوا أن لقيته ، ومزود أحمل به طعامي » فقال : « ماصنعت بعملك يا عمر ؟ » قال : « أخذت الإبل من أهل الإبل ، والجزية من أهل الذمة ، ثم قسمتها بين الفقراء والمساكين وأبناء السبيل . فوالله يا أمير المؤمنين لو بقي عندي منها شيء لاتييتك به » فقال له : « عد الى عملك » (١)



ولا بد لنا مع ذلك من أن نقف هنيهة للنظر في أمر يفتقر الى تفسير . قلنا ان عمر لم يكن يختزن مالا ونهى عن اختزانه ، فلو كانت الاموال التي ترد الى بيت المال تفرق على السواء كما كانت تفرق الغنائم في أيام النبي وأبي بكر لكان عليه أن لا يختزن ، ولكنه فرض اعطية معينة يتناولونها كل عام . ونعلم أيضا ان الاموال زادت كثيرا في أيامه بما انضم اليهم من الاعمال بالفتح ، وكلها تؤدي الخراج والجزية فضلا عما يلحق بيت المال من الغنائم - فما الذي كان يفعله عمر بما يفيض من تلك الاموال بعد دفع الاعطية المذكورة ؟ يظهر انه كان يفرقه في أهل الحاجة أو لعله كان يستبقى بعضه على أن يفرقه ، ولا يعد ذلك اختزاناً لانه انما منع الاختزان للحرب

الفتنة المسلمين للاموال

على ان رأى عمر بعدم اختزان المال يناق المبدأ الاساسي الذي تقام عليه الدول وتتأيد به السلطات ، لان اختزان الاموال من ضروريات الملك . ولكن المسلمين الاولين لم يكونوا يعدون الخلافة ملكا سياسيا ، ولذلك لم تطل مدتهم الا ريثما انقضى عصر النبوة وزالت دهشتها ، فعاد الناس الى فطرتهم وتسابقوا الى حشد الاموال والاستئثار بالسلطة

وقد باشروا ذلك في أيام عثمان بن عفان (سنة ٣٣ - ٣٥ هـ) لانه لم يكن شديدا مثل عمر وكان مع ذلك أمويا ، فاعتز الامويون به وأرادوا أن يعيدوا لانفسهم السلطة التي كانت لهم في الجاهلية ، وكان بنو هاشم قد سلبوهم اياها بعد الاسلام لان النبي منهم ، فأخذ عثمان يولي الاعمال رجالا من اقربائه وفيهم من لم يعتنق الاسلام الا ياسا من فوزه على المسلمين . وكثرت في أيامه الفتوح وفاضت الغنائم فكان يستخص أهله منها بأكثر من سائر الصحابة ، كما فعل بغنائم افريقية سنة ٢٧ هـ فان المسلمين حاربوها

وعليهم عبد الله بن سعد (أخو عثمان من الرضاع) فبلغت غنائمهم منها ٢٥٠٠٠٠ دينار أعطى خمسها الى مروان بن الحكم وزوجه ابنته (١) وكان هذا الخمس من حقوق بيت المال . وابطل عثمان محاسبة العمال لانهم من اهله فازدادوا طمعا في جشذ الاموال لانفسهم ، وخصوصا معاوية ابن ابي سفيان عامله على الشام وهو اكثرهم دهاء وابعدهم مطمعا ، فكان في مقدمة الذين ابطالوا قاعدة عمر في منع المسلمين من الزرع واتخاذ الضياع ونحوها (٢)

وكيفية ذلك ان المسلمين لما فتحوا الشام واقرروا الارض في ايدي اصحابها ، كان جانب كبير منها ملكا للبطارقة قواد جند الروم ، فلما غلبت الروم وفر البطارقة او قتلوا ظلت ضياعهم سائبة لا مالك لها فاقفها المسلمون على بيت المال ، فكان العمال يقبلونها كما يقبل الرجل ضيعته (اي يضمناها) ويضيفون دخلها الى بيت المال . فلما استقر معاوية على ولاية الشام واقتدى بالروم في البذخ واتخاذ الحاشية لم يعد راتبه يكفيه ، ورأى من عثمان ضعفا وميلا فكتب اليه ان الذي اجراه عليه من الرزق في عمله لا يقوم بمؤن من يقدم عليه من وفود الأجناد ورسائل امرائهم ومن رسل الروم ووفودهم ، ووصف في كتابه هذه المزارع وان لا مالك لها وليست هي من قرى اهل الذمة ولا الخراج وسأله ان يقطعه اياها (٣) . وكان عمر قد جعل لمعاوية على عمله في الشام راتبا مقداره ألف دينار في السنة (٤) وهو كثير بالنظر الى رواتب العمال في تلك الايام . فلما طلب من عثمان ان يقطعه تلك الضياع اجابه الى طلبه فوضع يده عليها وجعلها حيسا على فقراء اهل بيته ، فجراه ذلك على التماذي في اقتناء الارض وبيعها في ايام خلافته والاذن للمسلمين في ذلك واقتدى بمعاوية غيره من العمال وسائر الصحابة ، فاقتنوا الضياع والعقار وفيهم جماعة من كبار الصحابة المعروفين مثل طلحة والزبير وسعد وغيرهم ، وزادت اموالهم وظهر الفنى فيهم حتى عثمان نفسه فانه اقتنى الضياع الكثيرة واخترن الاموال ، فوجدوا عند خازنه بعد موته ١٥٠٠٠ دينار و ١٠٠٠٠ درهم وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين وغيرهما ١٠٠٠٠ دينار ، وخلف خيلا وابلا (١) والظاهر ان عثمان اندفع الى

(١) اليعقوبي ١٦١ ج ٢

(*) المؤلف يتابع هنا اليعقوبي المؤرخ الجغرافي ، وكان شيعي الميول ، ولهذا فقد اسرف في الحملة على عثمان بن عفان وبنى أمية . والحقيقة ان معظم ما ترويه كتب التاريخ عن افساد عثمان لمنهج عمر ومحاباته لبنى أمية واطلاق ايديهم في الاموال انما هو مبالغات اسرف فيها الشيعة من ناحية واستحبابها غير الشيعة من المؤرخين بدافع الاسف على ما اصاب عليا وابناءه من بعده ، ويرجع معظمها الى ايام الفتنة الكبرى أيام عثمان ، مثال ذلك ما يقال من ان عثمان اعطى خمس اموال افريقية لمروان بن الحكم وآل بيته ، فهي دعوى غير صحيحة ابتكرها عبد الله ابن الزبير ، وكان اذ ذاك شابا منافسا لعبد الله بن سعد بن ابي سرح . وليس لدينا من اخبار حملة عبد الله بن سعد بن ابي سرح على افريقية ما يؤيد هذه الدعوى

(٢) ابن عساکر (خط) (٣) المقرئ ٦٥ ج ١

تسهيل الثروة على المسلمين بما زاد عنده من الاموال ، واغراه اهله
بخصوصا معاوية ، ثم صار امتلاك العقار مألوفاً شائعاً

ومن اسباب شيوع الاملاك بين المسلمين ان عثمان اقطع هو وخلفاؤه
بعض الارض مما لم يتعين مالكوه على ان يدفعوا شيئاً لبيت المال في مقابل
الايجار أو الضمان كما تقدم . فلما حصلت فتنة الاشعث سنة ٨٢ هـ
حرق الديوان وضاعت السجلات فأخذ كل قوم ما يليهم (٢)

على ان المسلمين لم يكونوا راضين عن أعمال معاوية في هذا الشأن ، لانه
لم يساو بينهم فيه فنقموا عليه وخصوصا الفقهاء ورجال التقوى . وفي
حكاية ابي ذر الفغاري ما يفنى عن البيان . فقد كان هذا الرجل مغاليا في التمسك
بقاعدة عمر ، وكان يرى « ان المسلم لا ينبغي له ان يكون في ملكه اكثر من
قوت يومه وليلته أو شيء ينفقه في سبيل الله أو يعده لكريم » (٣) وكان يقوم في
الشام ويقول : « يامعشر الاغنياء ، واسوا الفقراء . بشر الذين يكتزون
الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاو من نار تكوى بها جباههم
وجنوبهم وظهورهم » . وما زال يقول ذلك ويكرره حتى ولع الفقراء بقوله
وأوجبوه على الاغنياء . فشكا الاغنياء الى معاوية ما يلقون منهم ، وكان
معاوية يشكو أمر من شكايته لان ابا ذر وبخه غير مرة لاختزانه المال ، ومما
فاله له على أثر بنائه قصر الخضراء في دمشق وقد سأله معاوية : « كيف
ترى هذا ؟ » فقال أبو ذر : « ان كنت بنيت من مال الله فأنت من الخائنين ،
وان كنت بنيت من مالك فأنك من المسرفين » (٤) فعظم ذلك على معاوية فأراد
ان يوقعه في مايوجب محاكمته فبعث اليه بألف دينار أراد ان يفريه بها ثم
بتهمه باكتناز المال . فلما وصلت الدنانير الى ابي ذر فرقها حالا مع انها
وصلته ليلا ، وجاءه رسول معاوية في الصباح يزعم انه دفع المال اليه خطأ
وان معاوية يطلبه فأخبره انه أنفقه في ساعته . فلم ير معاوية سبيلا الى
اتهامه بالفتنة فكتب الى عثمان : « انك أفسدت الشام على نفسك بأبي ذر »
فكتب اليه : « احمله على قتب بغير وطاء » (٥) فلما جاء المدينة حاكمه عثمان
فلم يرهب سلطانه وجاهر بما يراه من جشع بني أمية وخروجهم عن الحق .
فأخرجه عثمان من المدينة الى الريدة بالعنف وظل هناك حتى مات . فنقم
المسلمون بموته على عثمان في جملة ما تقمونه عليه الى مقتله (*)

(١) المسعودي ٢٠١ ج ١ (٢) الماوردي ١٨٣ (٣) ابن الاثير ٥٥ ج ٢

(٤) ابن الفقيه ١٥٦ (٥) اليعقوبي ١٩٩ ج ٢

(*) ينبغي ان تؤخذ أخبار ابي ذر الفغاري بكثير من الحذر ، فقد استعمل خصوم عثمان
وبني أمية اسمه فيما وضعوه فيما بعد من أخبار . وكذلك يعده الصوفية أول متصوف
في الاسلام ويحكون عن زهده وتعرضه لأذى الحكام في سبيل الله قصصا طويلا معظمه موضوع .
والأخبار التي يرويها عنه اليعقوبي مشكوك في صحتها الى حد كبير

ابن سعد : الطبقات (طبعة سخاو) ١٦١/٤ ابن حجر العسقلاني : الاصابة ، ١١٦/٤
اليعقوبي : تاريخ ، طبعة هوتسما ، ١٩٩/٢ ابن الاثير : أسد القابة ، ١٨٦/٥

فلما قتل عثمان سنة ٣٥ هـ وقامت الفتنة في الخلافة وأرادها معاوية لنفسه ، رأى بين دعائها من هم أحق بها منه نسبا وسابقة ، فاحتال اليها بالمال فازدادت رغبته في الاستكثار منه لبذله في انشاء الاحزاب - ولا غرو فان المال قوة تتحول الى ماشئته من القوى ، وهو منذ القدم مرجع المشروعات العظمى ، ولا يزال حتى اليوم المحور الذي تدور عليه سياسة العالم المتمدن . فما من حرب أو سلم أو محالفة أو معاهدة وما من فتح أو حصار إلا والمحرك عليه أو الداعي اليه « المال » - وكذلك فعل معاوية فاستخدم بالمال جماعة من دهاء العرب نصرته بالدهاء والسياف ، حتى أفضت الخلافة اليه بعد واقعة صفين ولكنها لم تصف له إلا بعد مقتل علي (٤٠ هـ) وتنازل الحسن له عنها ، والناس مع ذلك يعلمون أن معاوية إنما فاز ببذل المال حتى قال زين العابدين ابن حفيد الامام علي : « ان عليا كان يقاتله معاوية بذهبه » (١) وسار بنو أمية على خطوات معاوية في ذلك ، فجعلوا المال أكبر نصير لهم على دعاة الخلافة من بنى هاشم وعلى الخوارج وغيرهم ، فجرهم ذلك الى الاستكثار منه بأى وسيلة كانت كما سيأتى فالثروة في عصر الراشدين كانت محرمة على المسلمين ، ولكن تحريمها لم يبق طويلا ، لان بقاءه يقتضى بقاء عمر بن الخطاب ، أو من يكون في مثل مناقبه وتقواه مع بقاء العرب على الفطرة البدوية مما يخالف نواميس العمران . فلذلك لم يكد يختلط العرب بالروم والفرس حتى تافت نفوسهم الى الترف وحشد الاموال وزادهم ميلا الى ذلك رغبة بنى أمية في الاستكثار منها (٢) . فانقضى عصر

(١) المقرئى ٤٣٩ ج ٢

(٢) إشارة المؤلف هذه تصع يد القارئ على سبب من أكبر أسباب انتصار بنى أمية في الصراع السياسى الذى نشب من منتصف خلافة عثمان ، فان الخلاف بين عثمان ووعيته لم يكن خلافا على مبادئ ، ولكن عثمان كان يريد أن يسير في اتجاه عمر : اتجاه التقشف والتشدد والصرامة ، وتجاهل الثروة الطائلة التى صارت للمسلمين . كان عثمان يمثل هذا الاتجاه ، أو يريد أن يمثل ، ولكن قواه لم تكن تعينه عليه ، فقد كان شيخا عالى السن ، وكان فيه رفيق ولين ، وواجهته معارضة شديدة تزعمها نفر من الصحابة ، وقد زادت معارضتهم حتى أصبحت تحديا صريحا فخرج الكثير من كبار القرشيين الى الامصار وعاشوا فيها في ترف وانتشرت في الحجاز ألوان من الترف والاقبال على الدنيا ، ورغم جهود عثمان ، فاتهمه نفر من مثبدي الصحابة بالضعف والتساهل ، ونادوا بضرورة التزام السيرة الاولى ، وتزعم ذلك النفر على بن أبى طالب ، وضاق الخناق على عثمان واشتد النقد عليه ، وثقلت عليه وطأة على ومن معه واحتاج لمن ينصره ، فتصدى لذلك أهله بنو أمية ، وأصبح النزاع شيئا فشيئا بين بنى هاشم في ناحية وبنى أمية في ناحية أخرى . بنو هاشم ينادون بالسيرة الاولى وبنو أمية يجارون التيار العام ويتألفون الناس بالجري وراء نزعاتهم ومطامعهم ، فكثرت جمعهم ، وضعفت جبهة على ومن معه ، لا عن قلة ايمان به ، بل لانه كان ينادى بشيء عسير على الطبيعة البشرية ، ويريد ان يوقف السير الطبيعى للعمران ، فأخذوا يتقاعسون عن نصرته وينفضون عنه ، وانتهى الامر بانتصار معاوية ، لا بالمال وحده بل لانه كان يمثل الاتجاه الاسهل ، الاتجاه الأكثر اتفاقا مع الطبيعة البشرية انظر عن وصف حالة المجتمع الاسلامى في ذلك العصر : الطبرى ج ٥ ص ١٢٤ وما يليها و طه حسين : الفتنة الكبرى ، عثمان ، القاهرة ١٩٤٨ وعلى وبنوه ، القاهرة ١٩٥٣ .

الراشدين ولم ير المسلمون مثله بعده ، وظل أبو بكر وعمر مضرب أمثال القوم قرونا متطاولة ، اذا اعوج حاكم أو خليفة طلبوا اليه أن يقتدى بهما ، وخصوصا عمر فقد كانوا يحاولون التشبه بعدله وحزمه وشدته في الحق ، حتى ان أشهر عمال بني أمية ظلما ودهاء أرادوا الاقتداء به في ذلك ، فتهوروا وانقلب فيهم الى الظلم والعسف - يقال ان زياد ابن أبيه أراد أن يتشبه بعمر ابن الخطاب في ضبط الأمور والحزم والصرامة واقامة السياسات الا انه أسرف وتجاوز الحد، ثم أراد الحجاج بن يوسف أن يتشبه بزياد فأهلك ودمر (١)

٣ - عصر بني أمية

من سنة ٤١ - ١٣٢ هـ

تمتاز دولة بني أمية عن دولة الراشدين بأن السلطة تحولت فيها من الخلافة الدينية الى الملك السياسي . وتمتاز عن الدولة العباسية بأنها عربية بحتة شديدة التعصب للعرب كثيرة الاحتقار لسواهم . ولذلك فان أهل الذمة وغيرهم من سكان البلاد الأصليين قاسوا من خلفاء بني أمية ومن عمالهم الأمور الصعاب ، حتى الذين أسلموا منهم فان العرب كانوا يعاملونهم معاملة العبيد وكانوا يسمونهم : « الموالى » ، ويعدون أنفسهم ذوى احسان عليهم لانهم انقذوهم من الكفر ، واذا صلوا خلفهم في المسجد حسبوا ذلك تواضعا لله . وكان بعض العرب اذا مرت به جنازة مسلمة قال : « من هذا ؟ » فاذا قالوا : « قرشى » قال : « وا قوماه ! » واذا قالوا : « عربى » قال : « وابلدتاه ! » واذا قالوا : « مولى » قال : « هو مال الله يأخذ ماشاء ويدع ماشاء » . وكانوا يحرمون الموالى من الكنى ولا يدعونهم الا بالاسماء والالقاب . ولا يمشون في الصف معهم (٢) وكانوا يسمونهم العلوج . وفي كتاب الموالى للجاحظ أن الحجاج لما قبض على الموالى الذين حاربوا مع ابن الأشعث أراد أن يفرقهم حتى لا يجتمعوا ، فتنقش على يد كل واحد منهم اسم البلدة التى وجهه اليها . وقد تولى ذلك النقش رجل من بني عجل فقال الشاعر :

وانت من نقش العجلى راحتته وفر شيخك حتى عاد بالحكم (٣)

وسنعود الى تفصيل ذلك فى الكلام عن نظام الهيئة الاجتماعية فى المملكة الإسلامية فى جزء آخر من هذا الكتاب ، وانما أشرنا الى ذلك هنا لبيان

(٢) العقد الفريد ٧٣ ج ٢

(١) ابن خلكان ١٢٤ ج ١

(٣) العقد ٧٤ ج ٢

مقدار تعصب العرب في دولة بنى أمية على غير العرب ولو كانوا مسلمين (*) وكان من جملة نتائج تعصب بنى أمية للعرب واحتقارهم سائر الأمم أنهم اعتبروا أهل البلاد التي فتحوها وما يملكون رزقا حلالا لهم - يدل على ذلك قول سعيد بن العاص عامل العراق : « ما السواد الا بستان قریش ، ماشئنا أخذنا منه وماشئنا تركناه » (١) وقول عمرو بن العاص لصاحب « اخنا » لما سأله عن مقدار ما عليهم من الجزية فقال عمرو : « انما انتم خزانة لنا ، ان كثر علينا كثرنا عليكم وان خف عنا خففنا عنكم » (٢) فاتخذوا ذلك ونحوه ذريعة للاستيلاء على ماشاءوا من أموال الناس ، وقد جراهم على ذلك معاوية اذ جعل بعض الاعمال طعمة لبعض عماله والبعض الآخر ضمنه بمال زهيد . فعل ذلك في بادئ الرأي ترغيبا لهم في نصرته ، ثم توالت عليه وعلى من خلفه من بنى أمية الحروب مع احزاب بنى هاشم والخوارج وغيرهم ، فاضطروا الى الاستكثار من الاموال ولا سبيل الى جمعها الا بالخراج والجزية من أهل البلاد ، فاستخدموا من العمال من يشقون باقتدارهم على جمع الاموال فضلا عن الحرب . واشد أولئك العمال وطأة الحجاج بن يوسف عامل عبد الملك على العراق . واحتاج عبد الملك الى مقاومة جماعة من مناظريه على الخلافة ، وفيهم عبد الله بن الزبير في مكة ، والمختار بن أبي عبيد في العراق ، وغيرهما ، فوكل ذلك الى الحجاج وأمثاله فاستخدموا العنف في تحصيل الأموال بحق وبغير حق (٣) (**)

(*) كان هذا هو الرأي السائد عن بنى أمية ، ولكن البحث الدقيق يبين أن بنى أمية لم يكونوا بهذه العصبية للعرب ، وأن الكثيرين من الفاتحين ورجال الدولة على أيامهم كانوا من الموالى مثل موسى بن نصير وطارق بن زياد وقتيبة بن مسلم وغيرهم ، بل لم يكن عامة العرب بهذا الاحتقار للموالى ، وكل ما يرويه أبو العباس المبرد في الكامل وابن عسك وبه في العقد الفريد مبالغ فيه ، وجدير بالملاحظة أن هذين المؤلفين كانا من الموالى . وقد ألف في هذا الموضوع الأستاذ عبد الوهاب النجار كتاب « الموالى في عصر بنى أمية » القاهرة ١٩٤٨ ولكنه تابع الاتجاه القديم الغالب على كتب التاريخ الاسلامي ، وكتب فيه أيضا فان فلوتن وحمل على العرب حملة شديدة وتابعه معظم المؤرخين المحدثين في الشرق والغرب ، ما عدا يوليوس فلهاوزن فله اتجاه خاص معتدل بعض الشيء . والموضوع كله في حاجة الى دراسة جديدة

(٢) المقرئى ج ١

(١) الاغانى ٣٠ ج ١١

(٣) ابن الاثير ١٠ ج ٥ ، وكتاب الخراج لابي يوسف ٦٢

(**) هذا أيضا من قبيل الاسراف في الحملة على بنى أمية ، وقد زادت واتسع المجال لها أيام العباسيين . فأما قول سعيد بن العاص أن السواد بستان قریش فقد اعترض على ذلك العرب أنفسهم ، وحاسبوا سعيد بن العاص عليه حسابا عسيرا ، وقد أنكره عليه معاوية ابن أبى سفيان ، وأما كلمة عمرو بن العاص فلا ينبغي النظر اليها منفردة ، بل في النطاق العام لسياسة عمرو في مصر ، فقد طلب إليه عامل « اخنا » ان يحدد مقدارا ثابتا للجباية يجمع كل عام ، فرفض عمرو ، وقال انه يجيب بحسب ما تطلب الخلافة منه ، « ان كثر علينا كثرنا عليكم ، وان خفف علينا خففنا عنكم » . والواقع ان الضرائب كانت معتدلة جدا في أيام بنى أمية ، والحجاج نفسه لم يضع ضريبة جديدة وان كان قد اشتد في جمع الخراج ، وهو لم يشتد على الموالى فقط بل على العرب أيضا . وكان أعداء بنى أمية هم الذين ينادون بالتشديد على الموالى واختصاص العرب بمعاملة خاصة ، خذ مثلا سياسة مصعب بن الزبير في العراق واسرافه في احتجان الأموال وارسال الكثير منها الى أخيه عبد الله في المدينة ، ثم بخل هذا الأخير وضنه بالقليل على العرب ، أما المختار بن أبى عبيد الله فلم تكن له سياسة ولا خطة ، وانما كان طالب سلطان ، ولم تعرف الدولة الاسلامية الكون والجبايات غير الشرعية أيام بنى أمية على أى حال ، بل أيام العباسيين

أجور العمال

وكان عمال بنى أمية يجورون على أصحاب الأرض من أهل الذمة في التحصيل ونحوه ، لا يهمهم بقى لهم من المحصول شيء أم لا . وكان الخراج يومئذ على المساحة ، فيؤخذ على الأرض مال معين زرعت أم لم تزرع ، وكان من شروط الخراج أن يستبقى لأصحاب الأرض ما يجبرون به النوائب والحوادث . ومما يحكى أن الحجاج كتب إلى عبد الملك بن مروان يستأذنه في أخذ تلك البقية منهم فأجابه : « لا تكن على درهمك المأخوذ أحرص منك على درهمك المتروك » ، وأبق لهم لحوما يعقدون بها شحوما» (١) والظاهر أن الضفط على أهل القرى وأصحاب الأرض حمل بعضهم على الاسلام احتماء به فأصبحوا من الموالى ، فلم يمنع ذلك تحصيل الخراج والجزية منهم فالزمهم الحجاج (٢) الخراج مع أنهم تنازلوا عن مفارستهم لأهلهم وغادروا القرى وسكنوا الأمصار فرارا من تلك الضرائب ، فأمر الحجاج بردهم وطالبهم بالخراج لان المسلمين كانوا إلى ذلك الحين لا يقيمون إلا في المدن التي بنوها هم . وأهل البلاد الأصليون يقيمون في القرى للزراعة والحرث ، فمن اعتنق منهم الاسلام رفع الخراج عن رأسه ، وصار ما كان في يده من الأرض وداره إلى أصحابه ، يؤدون عنها ما كان يؤدي من الخراج كما تقدم ، وينزل هو إلى الأمصار كالكوفة والبصرة والفسطاط . ففعل ذلك في أيام الحجاج جماعة كبيرة ، ربما التمسوا به النجاة من الضفط فاذا هو ملاقيهم . وكتب الحجاج إلى الأمصار : « ان من كان له أصل في قرية فليرجع إليها لتؤخذ منه الجزية والخراج » ، فعل ذلك في أيام ابن الأشعث فخرج الناس وهم يبكون وينادون : « يامحمداه ! يامحمداه ! » ولا يدرون إلى أين يذهبون ، فاضطروا إلى الانضمام للأشعث على الحجاج (٣) (*)

(١) الماوردي ١٤٣ ابن حلكان ٢٧٧ ج ٢

(٢) ابن الأثير ٢٢٥ ج ٤

(*) أساء العرب جملة الحكم على أعمال الحجاج واتهموه بالظلم والاحجاف في جمع الضرائب ، مع أن الرجل لم يفعل أكثر من التدقيق في جمع المستحق للدولة ، وهذا بيان عن مبالغ خراج العراق إلى أواخر أيام بنى أمية لتوضيح هذه الناحية :

العهد	مقدار الجباية بالدرهم
عمر بن الخطاب	١٢٠
عبيد الله بن زياد	١٢٥
الحجاج بن يوسف	١٨٨
عمر بن عبد العزيز	١٢٥
عمر بن هيرة	١٠٠ (سوى الاعطية والارزاق)
يوسف بن عمر	١٠٠

ويتضح من ذلك أن الحجاج لم يزد على سابقه إلا ٢٢ مليون درهم أي مقدار الربع ، فهو لم يضاعف الضرائب إذن . ثم أن الثابت أنه لم يستحدث شيئاً من المكوس ، وإنما جاءت الزيادة من أنه كان يعلن للدولة كل ما يجمعه لأن شعوره كحاكم كان شعورا كاملا ، وكان رجلا نزيها من هذه الناحية . وقد نقص مقدار الجباية أيام عمر بن عبد العزيز لأنه انتهج نهجا جديدا ، ثم أنه لم يكن اداريا حازما ، ثم هبطت الجباية بعد ذلك بسبب فساد ذمة العمال

ولم تكن تلك المعاملة خاصة بالحجاج من عمالهم ، فقد فعل مثله أيضا يزيد بن أبي مسلم عامل يزيد بن عبد الملك على إفريقية (١) وكذلك فعل الجراح في خراسان (٢) وغيره فيما وراء النهر (٣) وكان أهل سمرقند قد أسلموا على أن ترفع الجزية عنهم ، فظلوا يأخذونها منهم فعادوا إلى دينهم (*)

أما النصارى وغيرهم من أهل الذمة الذين ظلوا على دينهم فيكفى في تمثيل حالهم اعتبار ما تقدم من معاملة الذين أسلموا منهم ، فكانوا يسومونهم العذاب في تحصيل الجزية . ورأى هؤلاء أن اعتناق الإسلام لا ينجيهم من ذلك ، فعمد بعضهم إلى التلبس بثوب الرهبنة لأن الرهبان لا جزية عليهم . فأدرك العمال غرضهم من ذلك فوضعوا الجزية على الرهبان ، وأول من فعل ذلك منهم عبد العزيز بن مروان عامل مصر فأمر بإحصاء الرهبان ، وفرض على كل راهب ديناراً (٤) وهى أول جزية أخذت من الرهبان . وأمثال هذه الحوادث كثيرة في تاريخ بنى أمية

ولم يكن ذلك كل ما اقترفوه في سبيل جمع المال ، فانهم زادوا الخراج عما كان عليه في أيام الراشدين - بدأوا بذلك من أيام معاوية فأراد أن يزيد قيراطاً ، فكتب إلى وردان مولى عمرو بن العاص أمير مصر أن : « زد على كل امرئ من القبط قيراطاً » فكتب إليه : « كيف أزيد عليهم وفي عهدهم أن لا أزيد عليهم ؟ » (٥) ولعل عمراً لم يطعه في ذلك لأن مصر طعمة له . فلما انتقلت إلى خلفاء بنى أمية بعد عمرو زادوا في الخراج ماشاءوا . وأشهر من فعل ذلك عبيد الله بن الحبحاب متولى الخراج من قبل هشام بن عبد الملك (سنة ١٠٥ - ١٢٥ هـ) فانه زاد على القبط قيراطاً في كل دينار (**) فلم يصبر

(١) ابن الأثير ٤٨ ج ٥ وابن خلكان ٢٧٧ ج ٢ (٢) ابن الأثير ٢٤ ج ٥

(٣) ابن الأثير ١١١ ج ٥

(*) لم أجد في المراجع ما يؤيد ذلك

(٤) المقرئى ٤٩٢ ج ٢ (٥) البلاذرى ٢٢٧

(**) يبدو أن المقرئى يبالغ في هذا الكلام ، ونحن نشك في أن عمرو بن العاص قد جبي من مصر ١٢٠٠٠٠ دينار ، وأن ابن أبي سرح جباها بعد ذلك ١٤ مليوناً ثم تهبط الجباية بعد ذلك إلى أربعة ملايين فحسبه ، وسناقش ذلك فيما بعد . وإنما تكفى الآن بإيراد بيان مقارن كسير الجباية ، بحسب أقوال مؤرخى العرب ، ليرى القارئ أن الزيادة المنسوبة إلى رجل كعبد العزيز بن مروان لا تؤيدها الأرقام :

مقدار الجباية بالدنانير

العهد

١٢٠٠٠٠٠

عمرو بن العاص

١٤٠٠٠٠٠

عبيد الله بن سعد بن أبي سرح

١٢٠٠٠٠٠

أسامة بن زيد (خلافة سليمان بن عبد الملك)

٤٠٠٠٠٠

عبيد الله بن الحبحاب

واللدة بين أسامة بن زيد وعبيد الله بن الحبحاب لا تزيد على سبع سنوات ، ومن غير المعقول أن يهبط الخراج إلى الثلث خلال سبع سنوات ، وعلى أى الأحوال تتضح من هذا البيان حقيقة ، هى التى نريد أن نشتمها هنا : أن الجباية كانت في تناقص أيام بنى أمية ، ولم تكن في زيادة ، فإين ذهب إذن المال الذى كان يجبى بالسف ، وأين ضريبة الرهبان ؟

القبض على ذلك ، وكانوا لا يزالون هم السواد الأعظم ، فثاروا فحاربهم المسلمون وقتلوا منهم جمعا كبيرا . وحدث نحو ذلك على يد أسامة بن زيد التنوخي متولى الخراج فانه أوقع في النصارى وأخذ أموالهم . وكثر الالتجاء الى الرهينة في أيامه فأراد أن يمنع ذلك لانه يضر في الخراج والجزية ، فأحصى الديور والرهبان كافة ووسم أيدي الرهبان بحلقة من حديد فيها اسم الراهب واسم الدير وتاريخه ، فكل من وجده بغير وسم قطع يده . وألزم كل نصراني بمنشور يحمله يدل على انه أدى ما عليه ، وكتب الى العمال بأن من وجد من النصارى وليس معه منشور أن يؤخذ منه عشرة دنائير . ثم كبس الديارات وقبض على عدة من الرهبان بغير وسم ، فضرب أعناق بعضهم وضرب باقيهم حتى ماتوا تحت الضرب (١)

على ان ذلك لم يكن برضى الخليفة ، فلما بلغ هشام بن عبد الملك ذلك كتب الى عامله بمصر أن يجرى النصارى على عوائدهم وما في أيديهم من العهود . ولم يطل العمل بهذا الامر فعاد العمال الى ظلمهم ، وفي جملتهم حنظلة بن صفوان فانه زاد في الخراج وأحصى الناس والبهائم ، وجعل على كل نصراني وسم صورة أسد وتبعهم فمن وجده بغير وسم قطع يده (٢) . وقس على ذلك أمثلة كثيرة من شدة عمال بنى أمية على أهل الذمة والموالى وغيرهم من العرب



ومن أمثلة ما اقترفه بنو أمية من زيادة الخراج والجزية أن أهل الجزيرة بالعراق كانت جزيتهم ديناراً ، ومدين قمحا ، وقسطين زيتا ، وقسطين خلا في العام . فلما تولى عبد الملك بن مروان استقل ذلك ، فبعث الى عامله فأحصى الجماجم وجعل الناس كلهم عمالا بأيديهم ، وحسب ما يكسب العامل سنته كلها ثم طرح من ذلك نفقته في طعامه وأدمه وكسوته ، وطرح أيام الاعياد في السنة كلها فوجد الذي يحصل بعد ذلك في السنة لكل واحد أربعة دنائير ، فألزمهم ذلك جميعا وجعلها طبقة واحدة (٣)

ولم تكن ضرائبهم قاصرة على أهل الذمة والموالى ، ولكنها شملت العرب المسلمين أنفسهم ، وذلك أن محمداً أخا الحجاج بن يوسف لما تولى اليمن أساء السيرة وظلم الرعية ، وأخذ أراضى الناس بغير حقها وضرب على أهل اليمن خراجاً سماه « الوظيفة » ، فلما ولى عمر بن عبد العزيز كتب الى عامله هناك بالغاء تلك الوظيفة والاقتصار على العشر (٤)

(١) القرينى ٤٩٢ ج ٢ (٢) القرينى ٤٩٣ ج ٢

(٣) البلاذرى ٧٣ (٤) كتاب الخراج لابن يوسف ٢٤

وكان عمال بنى أمية في فارس يخرصون الثمار على أهلها ، أى يحزرون مقدارها ، ثم يقومونها بسعر دون سعر الناس الذى يتبايعون به ، فيأخذونها قرفا على قيمتهم التى قدروها (١)

وكان من أساليبهم فى الاستكثار من الاموال ضرب الضرائب على الارض الخراب ، وكانوا يفرضون على الاهالى هدية فى عيد النيروز بلغت فى أيام معاوية ... ١٠ درهم (٢) وفرضوا مالا على من يتزوج وعلى من يكتب عرضا (٣) وكانوا يكيلون للعامل بكيل وللكار بكيل آخر ، ويكلفون اهل الخراج ارزاق العمال ، واجور المدي وحمولة الطعام ، وثمان صحف وقراطيس ، واجور الكياليين ومؤونتهم . واذا اتى احدهم بالدراهم ليؤديها فى خراجة يقتطع الجابى منها طائفة ويقول هذا رواجها وصرفها (٤)

ولم يكن عمال بنى أمية يأتون هذه الاعمال من عند انفسهم دائما ، بل كثيرا ماكانوا يفعلونه بأمر خلفائهم كما قد رايت مما كتبه معاوية الى وردان ، وكان ذلك شأنه فى تحريض عماله على جمع الاموال وهم يخترعون له الطرق للاستكثار منها (٥) وكذلك فعل من جاء بعده وخصوصا عبد الملك ، لانه كان شديد الحاجة الى المال ومناه الله بالحجاج فلم يترك وسيلة فى استخراج المال الا اتخذها . اما لو اراد الخلفاء ابطال هذه المظالم لهان عليهم ابطالها ، لان العمال فى أيام عمر بن الخطاب كانوا يرتكبون مثل ذلك فلا يسكت عمر عنهم . ولما جار عمال الاهواز فى أيامه شكاهم أبوالمختار يزيد بن قيس بقصيدة ، بين فيها ارباحهم من اهل الرساتيق والقرى وسماهم فى قصيدته ، وحرص عمر على مقاسمتهم ما ربحوه ، الى أن قال :

فقاسمهم اهلى فداؤك انهم سىرضون أن قاسمتهم منك بالشر
ولا تدعونى للشهادة اننى اغيب ولكنى ارى عجب الدهر

فبعث عمر اليهم فقاسمهم شطر اموالهم حتى أخذ نعلا وترك نعلا ، ولم يكتف بمقاسمة العمال ولكنه قاسم بعض اخوتهم ، فاعترض هؤلاء فقال احدهم لعمر : « انى لم ال لك شيئا » فقال له : « أخوك على بيت المال وعشور الابل وهو يعطيك المال تتجر به » فأخذ منه عشرة آلاف (٦)

وكانت مشاطرة عمر عماله حجة اتخذها معاوية بعد ذلك فى مشاطرة

(١) طبقات ابن سعد (عن فان فلوتن)

(٢) الطبرى ١٣٦٧ ج ٢

(٣) البغوى ٢٥٨ ج ٢

(٤) البغوى ٢٥٩ ج ٢

(٥) كتاب الخراج لابی يوسف ٦٢

(٦) البلائرى ٢٨٥

العمال ، فلم يكن يموت له عامل الا شاطر ورثته وهو يقول انها سنة سنها عمر ، ثم تدرج الى استصفاء اموال الرعية ، وهو اول من فعل ذلك (١) فالعمدة في حفظ النظام على الرأس ، فاذا صلح صلحت الاعضاء. فقد رأيت أن خلفاء بني أمية طلبوا المال لقيام دولتهم بأى وسيلة كانت ، فأمدوا العمال بالسلطة وأطعموهم فعمد هؤلاء الى احراز الاموال الى انفسهم ايضا، واقتدى بهم العمال الصغار كالكتاب والجابي ونحوهما ، فزادت شكوى اصحاب الارض فاضطر العمال الى اخراج اعمال الجبابة من العرب وتسليمها الى الموالي، ومنهم الدهاقين اصحاب الضياع في العراق. فعل ذلك ابن زياد عامل الخراج سنة ٦٤ هـ فعاتبه بعضهم فأجابه : « كنت اذا استعملت العربي كسر الخراج ، فاذا أغرمت عشيرته أو طالبته أو غرت صدورهم ، وان تركته تركت مال الله وانا أعرف مكانه ، فوجدت الدهاقين أبصر بالجبابة وأوفى بالامانة وأوهن بالمطالبة منكم ، مع انى جعلتكم أمناء عليهم لئلا يظلموا احدا » (٢)

وفي كلام القاضي أبى يوسف في عرض وصيته للرشد بشأن عمال الخراج ما يبين الطرق التي كان أولئك الصغار يجمعون الاموال بها ، قال : « بلغنى انه قد يكون في حاشية العامل أو الوالى جماعة ، منهم من له حرمة ومنهم من له اليه وسيلة ليسوا بأبرار ولا صالحين ، يستعين بهم ويوجههم في اعماله يقتضى بذلك الذمامات فليس يحفظون ما يוכלون بحفظه ولا ينصفون من يعاملونه ، انما مذهبهم أخذ شيء من الخراج كان أو من اموال الرعية. ثم انهم يأخذون ذلك كله فيما بلغنى بالعسف والظلم والتعدي... و يقيمون أهل الخراج في الشمس ويضربونهم الضرب الشديد، ويعلقون عليهم الجرار ويقيدونهم بما يمنعهم من الصلاة... وهذا عظيم عند الله شنيع في الاسلام (٣) وكان شأن بني أمية وعمالهم وجباتهم على نحو ما تقدم حين تولى الخلافة عمر بن عبد العزيز سنة ٩٩ هـ وكان تقيا منصفا ، فأراد أن يرد الامور الى ما كانت عليه في أيام سمييه وجده لأمه عمر بن الخطاب. فأصدر أوامره الى العمال بإبطال تلك المظالم وعينها بأسمائها مفصلة (٤) وأبطل لعن على على المنابر وكان أهله قد اقتنوا الضياع وأخذوا كثيرا منها من أهل الذمة بغير حق ، ففتح بابا للناس وأعلن : « ان من كانت له ظلامة فليأت » فأتاه المظلومون وفيهم النصارى واليهود والموالي وغيرهم ، ومنهم من يشتكى اختلاس ماله وآخر اغتصاب ضيعته ، وكان ينصفهم بالحق والعدل ولو كان الحكم على

(١) ابن الفقيه ١٠٦ (٢) ابن الاثير ٦٦ ج ٤

(٣) كتاب الخراج ٦١ و ٦٢

(٤) الطبرى ١٢٦٦ ج ٢ ، وابن الاثير ٢٩ ج ٥

ابنه أو اخوته أو أبناء عمه . قال ابن الاثير : « وقال عمر بن عبد العزيز لمولاه مزاحم : ان أهلى اقطعونى مالم يكن لى ان آخذه ولا هم ان يعطونيّه ، وانى قد هممت برده على أربابه ، قال : فكيف تصنع بولدك؟ فجرت دموعه وقال : اكلهم الى الله (١) وأخذ أموال أعمامه وأولادهم وسماها «مظالم» (٢) فلما رأى أهله ذلك خافوا على سلطانهم ، وهو انما قام بالمال فاذا خرجت الضياع والأموال من أيديهم ذهب ضياعا ، فمشوا الى عمته فاطمة بنت مروان وشكوه اليها فأنته فقال لها : « ان الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم رحمة ولم يبعثه عذابا الى الناس كافة » (٣) (*)

ولما رأى الموالى عدله وتقواه اغتنموا الفرصة وشكوا اليه ما يقاسونه من الذل والضغط . وكان الجراح بن عبد الله الحكيم عامل خراسان قد أرسل الى عمر بن عبد العزيز فى الشام وفدا : رجلين من العرب ورجلا من الموالى ، فتكلم العربيان والمولى ساكت فقال له عمر : « ما أنت من الوفد؟ » قال : « بلى » قال : « فما يمنعك من الكلام؟ » فقال : « يا أمير المؤمنين ، عشرون ألفا من الموالى يغزون بلاعطاء ولا رزق ، ومثلهم قد أسلموا من أهل الذمة يؤخذون بالخراج ، وأميرنا عصبى جاف يقوم على منبرنا فيقول : أتيتكم حفيا ، وأنا اليوم عصبى . والله لرجل من قومى أحب الى من مائة من غيرهم . وهو بعد سيف من سيوف الحجاج قد عمل بالظلم والعدوان » (٤) فقال عمر : « أحر بمثلك أن يوفد » وكتب الى الجراح : « انظر من صلى قبلك فضع عنه الجزية » فرغب الناس فى الاسلام وتسارعوا اليه فقبل للجراح : « ان الناس قد سارعوا الى الاسلام نفورا من الجزية فامتحنهم بالختان » فكتب الجراح الى عمر بذلك فأجابه : « ان الله بعث محمدا داعيا ولم يبعثه خاتنا » (٥)

وفعل عمر نحو ذلك مع عامله على مصر حيان بن شريح ، وكان حيان قد كتب اليه : « أما بعد فان الاسلام قد أضر بالجزية حتى سلفت من الحارث بن ثابتة عشرين ألف دينار أتممت بها عطاء أهل الديوان ، فان رأى أمير المؤمنين أن يأمر بقضائها فعل » فكتب اليه : « أما بعد فقد بلغنى كتابك ، وقد وليتك جند مصر وأنا عارف بضعفك ، وقد أمرت رسولى بضربك على رأسك عشرين سوطا . فضع الجزية عن أسلم قبح

(١) ابن الاثير ٢٩ ج ٥ (٢) ابن الاثير ٢٩ ج ٥

(٣) ابن الاثير ج ٤ ص ١٦٤ (طبعة المطبعة المنيرية ، القاهرة ١٣٥٧)

(*) اكتفى المؤلف بهذا القدر من كلام عمر بن عبد العزيز ، وبقيته ذات أهمية خاصة بالنسبة لبيان التحول فى سياسة الخلفاء كما صورها عمر ، وما هى : « ... ثم اختار له ماعنده ، وترك للناس نهرا شربهم (منه) سواء ، ثم ولى أبو بكر ، فترك النهر على حاله ، ثم ولى عمر فعمل عملهما ، ثم لم يزل النهر يستقى منه يزيد ومروان وعبد الملك ابنه والوليد وسليمان ابنا عبد الملك ، حتى أفضى الأمر الى ، وقد ييس النهر الأعظم ، فلم يرو أصحابه حتى يعود الى ما كان عليه » فقالت : « حسبك ، قد أردت كلامك ، قلما اذا كانت مقالاتك هذه فلا أذكر شيئا أبدا ، فرجعت اليهم فأخبرتهم كلامه »

(٤) الطبرى ١٣٥٤ ج ٢ (٥) ابن الاثير ٢٤ ج ٥

الله رأيك ، فان الله بعث محمدا هاديا ولم يبعثه جابيا - ولعمري لعمر
أشقى من أن يدخل الناس كلهم في الاسلام على يديه « (١)

وقس على ذلك عماله الآخرين ، فانه عزل من لم يوافقهم فأصبحت
الدولة ورجالها كلها ضده ، لانه حاول اصلاح الامور بالعنف دفعة واحدة
والطفرة محال . وما في بني أمية وعمالهم الا من كره ذلك منه ، فلم
يصبروا على خلافته . وانتهت خلافته في ظروف غامضة سنة ١٠١ هـ
(٧٢٠ م) ويعد المؤرخون من الخلفاء الراشدين ، واذا قالوا «العمرين»
أرادوه وعمر بن الخطاب (٢)

فترى مما تقدم ان القواعد الاساسية التي قام عليها الاسلام تدعو الى
الانصاف والرفق ، ولكن تطبيق هذه القواعد اختلف باختلاف الذين
يتولون شؤونها . ولو أتيح لعمر بن عبد العزيز أن يعيدها الى ما كانت
عليه في عهد ابن الخطاب لامحت مظالم بني أمية ، ولكنه جاء في غير أوانه
فذهب سعيه هدرا . ولما مات عادت الامور الى مجاريها ورافقها رد الفعل
فصارت الى أشد مما كانت عليه قبله ، وبالعالم في الاستبداد والعسف
وشددوا في استخراج الخراج وزادوه ، حتى اضطر بعض أصحاب الارض
الى اللجوء ، أى أن يلجئوا أراضيهم الى بعض أقارب الخليفة أو العامل
تعزيزا به من جباة الخراج كما سيأتى

أما الخلفاء فانهم زادوا انغماسا في الترف ، وأولهم يزيد بن عبد الملك
فانه انقطع الى اللهو والخمر ، واشتغل عن مصالح الدولة بجاريته سلامة
وحبابة وحديثهما مشهور (٢) وخلفه أخوه هشام وكان بخيلا ، وفي أيامه
زيدت الضرائب في مصر على يد الحبحاب كما تقدم (*) . وجاء بعده الوليد
ابن يزيد بن عبد الملك وكان مثل أبيه في اللهو والخمر فقتله أهله وولوا
يزيد بن الوليد بن عبد الملك سنة ١٢٦ هـ ، وكان عازما على اصلاح الامور
اقتداء بعمر بن عبد العزيز ، كما يؤخذ من خطاب القاه عند مبايعته (٤)

(١) المقرئى ٧٨ ج ١ (٢) السيوطى ، تاريخ الخلفاء ص ١٥٥

(٣) أنظر الفخرى : الاداب السلطانية (طبعة محمود توفيق الكتبى ، القاهرة ص ٩٥)
(*) وضعت دراسات جديدة عن هشام بن عبد الملك بن مروان وسياسته المالية ، ونخص
بالذكر منها كتاب Gabrieli, Il Califatto de Hisham II. Alessandria 1930
وقد ذهب فيه الى أن بخل هشام لم يكن مجرد تقتير ، بل سياسة مالية ترجع الى اهتمام
الامويين عادة بالشئون المالية وبراعتهم فيها

(٤) ابن الاثير ٢١٧ ج ٥

فأصابه من الفشل نحو ما أصاب عمر لان الاحوال كانت غير ملائمة . وفي أيام خلفه مروان بن محمد تغلب بنو العباس وصارت الخلافة اليهم

وكان بنو أمية قد انغمسوا في الترف واللهو والخمر، وأصبحوا لا ينظرون إلى ما يؤيد سلطانهم ولا يبالون في انتقاء عمالهم ، وربما ولوا العامل عملا بإشارة جارية أو مكافأة على هدية كما فعل هشام بن عبد الملك بالجنيد بن عبد الرحمن . وكان الجنيد قد أهدي امرأة هشام قلادة من جوهر فأعجبت هشاما فأهدى هشاما قلادة أخرى فولاه هشام على خراسان سنة ١١١ هـ (١) وبلغ ثمن الجارية في أيام بني أمية ١٠٠٠ درهم وهي الذلفاء (٢) وأصبح العمال لا هم لهم الا حشد الاموال والاستكثار من الصنائع والموالي ، ولم يعد أهل العدل يرضون بولاية الاعمال مخافة أن يقصروا بالمال الذي يطنبه الخلفاء ، كما حدث ليزيد بن المهلب لما ولاه سليمان بن عبد الملك العراق ، فقال يزيد في نفسه : « ان العراق قد أخرجها الحجاج وأنا اليوم رجاء أهل العراق ، ومتى قدمتها وأخذت الناس بالخراج وعذبتهم عليه صرت كالحجاج ، ادخل على الناس الحرب وأعيد عليهم تلك السجون التي قد عافاهم الله منها ، ومتى لم آت سليمان بمثل ما جاء به الحجاج لم يقبل مني » (٣) وقس على ذلك رأى غيره ممن يؤثرون الرفق . فلم يرغب في الولايات الا أهل المطامع . وجعل الخلفاء من الجهة الاخرى يطمعونهم بالرواتب الفادحة ، فبلغ رزق يزيد بن عمر بن هبيرة أمير العراق في أواخر أيام بني أمية ٦٠٠ درهم (٤) وكان العمال يبذلون جهدهم في اختزان الاموال لانفسهم لعلمهم أن الولاية غير ثابتة لهم . فكثر أموالهم واتسعت ثروتهم فبلغت غلة خالد القسري أمير العراق في أيام هشام ١٣٠٠ درهم (٥) أي نحو مليون دينار . فأصبح الخلفاء لا يعزلون عاملا من عمله الا حاسبوه على ما عنده من المال ، وكانوا في أيام معاوية يشاطرون العمال اقتداء بعمر ابن الخطاب . ثم صاروا يحاكمونهم ويستخرجون كل ما تصل اليه معرفتهم من أموالهم ، كما فعلوا بخالد القسري اذ وشى به كاتبه حيان النبطي انه فرق ٣٦٠٠٠ درهم ، فبعث هشام اليه من اخرج معظم هذا المال منه ومن عماله (٦) ويسمون هذا العمل « استخراجا » وكانوا يستخدمون الشدة فيه فوقع بين العمال والخلفاء تنافر زاد الخطر على دولة بني أمية

أما ارتفاع الدولة الاسلامية في أيام بني أمية ، أي مقدار ما كان يجتمع

(١) ابن الاثير ٧٢ ج ٥ (٢) اعلام الناس ٢٥
(٣) الطبري ١٢٠٦ ج ٢ (٤) ابن خلكان ٢٨١ ج ٢
(٥) ابن خلدون ٩٦ ج ٣ (٦) اليعقوبي ٢٨٨ ج ٢ وابن الاثير ١٠٤ ج ٥

لهم من الخراج والجزية وغيرهما ، فقد ضاع تفصيله في جملة ما ضاع من اخبارهم في الفتن . على ان المملكة الاسلامية بلغت في ايامهم اتساعا عظيما يعدل اتساعها في ايام العباسيين ، ولكن عمدهم كانت على العراق والجزيرة والشام ومصر . واما الاطراف فقد كان خراجها يذهب بين العمال والكتاب والجباة . على ان كثيرا منها لم يكن يدفع شيئا يستحق الذكر لان قدم الامويين لم تكن راسخة فيها .

واختلفت جباية العراق والشام ومصر باختلاف السنين والعمال ، وقد فصلنا ذلك في الجزء الأول من هذا الكتاب وخلاصته ان متوسط جباية العراق في ايامهم نحو ١٣٠ درهم وجباية مصر ٤٠٠٠ دينار (أو ٤٨ درهم) وجباية الشام ١٧٢٠ دينار (أو ٢٠ درهم) فيكون ارتفاع هذه البلاد نحو ١٩٨٠٠٠ درهم يضاف اليه اموال البلاد الاخرى مما لا نعرف مقداره

وخلاصة ما تقدم ان الاموال كانت تستخرج في ايام بني أمية بكثرة ، ولكنها لا تسمى ثروة لانها كانت تصرف في الحروب لتأييد شوكتهم . فقد حاربوا عليا ، والحسين بن علي ، والمختار بن أبي عبيد ، وعبد الله بن الزبير ، وحاربوا الخوارج وغيرهم ، ناهيك بما كان يقوم من الفتن بين القبائل العربية اليمنية والمضرية وبين العرب والموالي ، فضلا عما كان ينفقه الخلفاء والامراء في البذخ واللهو والقصف

٤ - الدولة العباسية

للدولة العباسية عصران ، يختلف أحدهما عن الآخر اختلافا عظيما : العصر الاول وهو ما يعبرون عنه بالعصر الزاهر ، يمتد من اول نشأة هذه الدولة سنة ١٣٢ هـ الى آخر ايام المأمون سنة ٣١٨ هـ ، وفيه بلغت الدولة العباسية قمة مجدها وانشأت التمدن الذي نحن في صددده ، وفيه أدركت ثروة الدولة الاسلامية أعظم ما بلغت اليه في عصر من العصور ، وعليها مدار الكلام في هذا الكتاب

والعصر الثاني ، ويعبرون عنه بعصر التقهقر او الاضمحلال ، يتبدىء بخلافة المعتصم سنة ٢١٨ هـ وينقضى بانقضاء الدولة العباسية من بغداد ، وفيه تقهقر التمدن الاسلامي وقلت الثروة وضعفت الدولة ، حتى انحلت عراها وانقضت ايامها

العصر العباسي الاول

من سنة ١٢٢ الى ٢١٨ هـ

سبب قيام هذه الدولة

رأيت فيما تقدم أن العصر الأموي يمتاز عن عصر الراشدين بانقلاب الحكومة فيه من الخلافة الدينية الى السياسية الدنيوية ، وان خلفاءها وعمالها انما كان همهم جمع المال ، وأنه يمتاز عن العصر العباسي بتعصب أهله للعرب واحتقارهم سائر الأمم ، وخصوصا الشعوب التي كانت تحت سلطانهم في البلاد التي دانت لهم ، في مصر ، والشام ، والعراق ، وفارس ، وخراسان ، وغيرها ، وبهم : القبط ، والنبط ، والروم ، والسريان ، والكلدان ، والفرس ، والترك ، والسودان ، وغيرهم — حتى الذين أسلموا منهم — فأصبحت تلك الأمم ثن من معاملتهم ، وزادها نفورا ما كانوا يتخذونه من العنف في تحصيل الخراج ، وأصبحوا يودون الخروج من حوزتهم وينصرون كل من دعا الى خلعهم (١) وخصوصا الموالي ، فانهم باعترافهم الاسلام خسروا اراضيهم ومنازلهم ، وأصبحوا مطالبين بالذهاب الى الحرب لحماية الدولة . فكان بنو أمية يخرجونهم الى القتال مشاة بلا رزق ولا فيء . وكان خصوم هذه الدولة يفتنمون الفرص ويستنصرون الموالي عليها ويجعلون لهم الارزاق (*) وأول من فعل ذلك المختار ابن أبي عبيد سنة ٦٦ هـ اذ جاء للانتقام من قتلة الحسين بالكوفة ، فعظم ذلك على العرب وقالوا : « ان المختار قد آذى بموالينا فحملهم على الدواب واعطاهم فيئنا » فقال لهم المختار يومئذ : « اذا أنا تركت مواليكم وجعلت فيئكم لكم تقاتلون معي بنو أمية وابن الزبير ، وتعطونني على الوفاء عهد الله وميثاقه وما اطمئن اليه من الايمان ؟ » فتفاوضوا فيما بينهم فقال أحدهم : « ان اطمعنوني لم تخرجوا » فقالوا له : « لم ؟ » فقال : « لاني أخاف ان تفرقوا وتختلفوا ، ومع الرجل شجعانكم وفرسانكم مثل فلان وفلان ثم معه

(١) ابن الاثر ١٨٩ ج ٣

(*) سبق أن ناقشنا موضوع خروج أهل الامة عن أملاكهم بدخول الاسلام ، وأنبنا أن الواقع يخالف ذلك . أما اخراج الموالي للقتال بلا رزق ولا فيء ، فلم تكن هذه سياسته بنو أمية ، بل كان الخلفاء ينكرون ذلك على من يفعله من قوادهم . والتأت عندنا أن بعض العمال كانوا ينكرون على الموالي حقهم في الرزق ، وهي الثبونة التي تعطى للجندى اذا خرج للحرب ، وهي غير « العطاء » وهو مرتب الجندى . ولكن أحدا من الولاة أو القواد لم ينكر على الموالي المحاربين حقهم في الفيء ، بل انهم كانوا لا يؤدون اليهم الارزاق اكتفاء بنصيبهم من الغنائم ، وقد اعتمد المؤلف في قوله ذلك على اليعقوبي وابن طباطبا ، وكلاهما معروف بنزعة العلوية وتعصبه على بنو أمية . وقد ناقش هذا الموضوع مناقشة مستفيضة يوليوس فلهاورن في كتابه عن « الدولة العربية وسقوطها » الذي أشرنا اليه

أنظر الترجمة العربية التي قام بها الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريذة « الدولة العربية الى نهاية الدولة الاموية » — القاهرة ١٩٥٧ ، فصل : عمر بن عبد العزيز والموالي

عبيدكم ومواليكم وكلمة هؤلاء واحدة ، ومواليكم أشد حنقا عليكم من عدوكم ، فهم مقاتلوكم بشجاعة العرب وعداوة العجم » (١)

وكان ذلك شأن الموالى مع كل من قام يدعو الى خلع بنى أمية ، ولذلك كثر الخوارج في أيامهم وقام في نفوس العرب ان الخلافة لا يشترط فيها انقرشية (٢) على ان هذا الاعتقاد لم يتمكن من نفوس المسلمين الا بعد اجيال . اما يومئذ فكان الدعاة اكثرهم من اهل بيت النبى ، وفيهم العلويون من نسل الامام على ابن عم النبى ، والعباسيون من نسل العباس عمه . وكان الخراسانيون من اكثر الناس نقمة على بنى أمية للاسباب التى قدمناها . فأخذوا بيد العباسيين وقائدهم ابو مسلم الخراسانى . ولما نهضوا نهض معهم أعداء بنى أمية من العرب وغير العرب في كل أنحاء المملكة الاسلامية ، فضلا عن اهل البلاد غير المسلمين . فدارت الدائرة على بنى أمية وانتصر العباسيون ، فجعلوا عاصمتهم في العراق بالقرب من انصارهم

وعرف العباسيون علة سقوط بنى أمية ، فتجنبوا الوقوع في مثلها ، فاتخذوا الجند والاعوان من الفرس ، واستبقوا الجند العربى ايضا من ربيعة ومضر ، رغبة في المحافظة على العصبية العربية لانها عماد الاسلام . ولم يكونوا يستطيعون التوفيق بين العنصرين ، لانهم انساقوا بطبيعة الامور الى الاختلاط بالفرس والتزىي بالبيستهم من القلانس ونحوها - جعلوا ذلك فرضا واجبا عليهم . وأول من اخذ الناس بلبسها المنصور سنة ١٥٣ (٣) فأمرهم بلبس القلانس الطوال المفرطة الطول ، فقال ابو دلامة :

وكنا نرجى من امام زيادة فزاد الامام المصطفى في القلانس
نراها على هام الرجال كأنها دنان يهود جللت بالبرانس

على ان غضب العرب لم يغير شيئا من مجارى الامور ، فاتخذ الخلفاء امهات اولاد من الفرس ، اولدوهن اولادا تولوا الخلافة ، وفيهم ميسل فطرى الى العنصر الفارسى . وازداد هذا العنصر تغلبا في بلاط الخلفاء بما اتخذوه من الوزراء ورجال الشورى منهم : كالبرامكة وغيرهم . وكان الفرس يبذلون جهدهم في خدمة الدولة العباسية بنصح وصدق نية ، لان في قيامها صلاح بلادهم

العرب والبيعة

على ان الخلفاء لم يكن لهم غنى عن جزيرة العرب ، وفيها الحرمان : الكعبة وقبر النبى (صلعم) وفي احترامهما احترام الدين الاسلامى ، وعليه

(١) ابن الاثير (القاهرة ١٣٥٦) ٢٦٥/٤ - ٢٦٦

(٢) الاستقصا ٦٠ ج ١

(٣) الطبرى ٢٧١ ج ٢

نقوم دعائم الخلافة . وزد على ذلك انهم كانوا يخافون أهل الحرمين ممن التشيع لآل على ، وهم في حاجة الى بيعة فقهاء المدينة لما لهذه البيعة من الاهمية في تأييد الخلافة وتوكيد البيعة ، وكان أهل الورع من الخلفاء لا يقطعون أمرا دونهم (١) فشق ذلك على الفرس وخافوا أن يرجع النفوذ الى العرب ، فينتقموا منهم وتذهب مساعيهم ادراج الرياح ، فسعوا في اغفال بلاد العرب . ولا سبيل الى اغفالها والكعبة فيها ، وهي حج المسلمين والحج من أركان الاسلام . فحبب بعضهم الى المنصور أن يستبدل الكعبة بما يقوم مقامها في العراق وتكون حجا للناس ، فبنى بناء سماه القبة الخضراء تصفيرا للكعبة (٢) (*) وقطع الميرة في البحر عن المدينة (٣) فأتخذ العرب ذلك حجة على العباسيين ، وأظهروا البيعة لمحمد بن عبد الله من آل على ، وخلعوا بيعة المنصور ، وقد أفتى لهم بذلك مالك بن أنس الامام الشهر (٤) . وكان بنو أمية في الاندلس قد قطعوا دعوة بني العباس بعد أن دعوا لهم مدة قصيرة (٥) عند دخول عبد الرحمن بن معاوية كما ذكرنا في الجزء الاول من هذا الكتاب واستقل عبد الرحمن بالاندلس لبعدها عن دار الخلافة . ثم استولى محمد بن عبد الله على المدينة فخافه المنصور، وبذل قصارى همه في قتله ، ولم يستطع ذلك الا بعد العناء الشديد

فكان ما قاساه المنصور من عواقب اهماله الحرمين عبرة لخلفائه ، فلما تولى ابنه المهدي أكرم أهل الحرمين ، وكسا الكعبة كسوة جديدة ، وفرق هناك مالا عظيما جاء به معه من العراق مقداره ٣٠ درهم ، وجاءه وهو في المدينة . . . ٣٠٠ دينار من مصر ، و . . . ٢٠٠ دينار من اليمن ففرقها

(١) أبو الفداء ٢٠٩ ج ١ (٢) الطبرى ١٩٧ ج ٣

(*) لم أجد عند الطبرى أو ابن الاثير ما يؤيد القول بأن المنصور ابتنى القبة الخضراء ليصرف الناس بها عن الكعبة أو ليصغر من شأنها . وليست هناك علاقة بين ذلك وثورة محمد بن عبد الله (النفس الزكية) وأخيه ابراهيم على المنصور ، بل ان مقدمات ثورتها ترجع الى ما قبل اختطاط بغداد ، ثم ان العداء بين العرب والفرس لم يظهر في أيام المنصور وان كانت جذوره ترجع الى طبيعة قيام الدولة العباسية

راجع الخطابين المتبادلين بين المنصور ومحمد بن عبد الله عند الطبرى ، القاهرة ١٩٣٩ ج ٦ ص ١٩٥ وما يليها

ولم يرد ذكر هدف المنصور من القبة الخضراء الا في سياق خطبة لمحمد (النفس الزكية) أوردها الطبرى ، جاء فيها : « أما بعد ، أيها الناس ، فانه كان من أمر هذا الطاغية عدو الله أبى جعفر ما لم يخف عليكم ، من بنائه القبة الخضراء التى بناها ، معاندا الله فى ملكه ، وتصفيرا للكعبة الحرام ، وانما أخذ الله فرعون حين قال : أنا ربكم الاعلى . . » - الطبرى ، نفس الطبعة ١٩٨/٦ ، ووضح انها من الدعاوى التى استخدمها محمد (النفس الزكية) لتأييد دعوته ، وليست حقيقة تاريخية

(٣) ابن الاثير ٢٦١ ج ٥ (٤) ابن الاثير ٢٥١ ج ٥

(٥) ابن الاثير ٢٢٥ ج ٥ و ٤٥ ج ٦ وابن خلدون ٢٨٠ ج ٢

كلها وفرق ... ١٥٠ ثوب ، ووسع المسجد واتخذ حرسا من الانصار عددهم ٥٠٠ رجل حملهم معه الى بغداد واقطعهم الارض (١) وأمر بحفر نهر الصلة بواسطة واحيا ماعليه من الارض ، وجعل غلته لصلات اهل الحرمين والنفقات هناك (٢) واصبح اكرام الحرمين على هذه الصورة سنة في بنى العباس في اثناء حجه ، أو عند طلب البيعة لاولادهم ، فان الرشيد حج سنة ١٨٦ هـ ومعه ابنه الامين والمأمون ، فلما وصل المدينة اعطى فيها ثلاثة اعطية عنه وعن ولديه . وفعل نحو ذلك في اهل مكة وبلغ ما فرقه ... ١٠٥٠ دينار وكتب هناك كتابا بولاية العهد للامين وآخر للمأمون ووضع الكتابين في الكعبة (٣) واصبحت النفقة على الحرمين من جملة نفقات الدولة الضرورية . وعاد شأن العرب الى الظهور ، والخلفاء يرون ذلك ضروريا لتثبيت اقدامهم في الملك



على انهم كانوا من الجهة الاخرى لا يستفنون عن الفرس ، وهم وزراؤهم ومشيروهم ، فزادت المنافسة بين العنصرين حتى كان ما كان بين الامين والمأمون ، واستنصر المأمون جند خراسان وهم اخواله (٤) لان امه فارسية وقام العرب ينصرون اخاه الامين ، وامه عربية هاشمية (٥) وجنده ينصرون العرب فغلب جند المأمون فقبض على ازمة الملك فعاد النفوذ الى الفرس ، فشق ذلك على العرب واقاموا عليه وارادوا البيعة لسواه واخراج الامر من يده (٦) فازداد كرها لهم ورذلهم ، فعوتب في ذلك مرة وهو في الشام فقال له رجل : « يا امير المؤمنين ، انظر لعرب الشام كما نظرت لعرب خراسان » فقال له : « أكثر على . والله ما انزلت قيسا من ظهور خيلها الا وانا ارى انه لم يبق في بيت مالى درهم واحد . واما اليمن فوالله ما احببتها ولا احببني قط ، واما قضاة فساداتها تنتظر السفيناني حتى تكون من اشياعه ، واما ربيعة فساخطة على ربها مذ بعث نبيه من مضر » (٧)

ولما تولى المعتصم سنة ٢١٨ هـ واصطنع الاتراك والفراغنة ازداد العرب هوانا في عيون اهل الدولة وتقاصرت ايديهم عن أعمالها حتى في مصر ، فان آخر عربي تولاه عنبسة بن اسحق الضبي سنة ٢٣٨ هـ (٨) وأراد المعتصم ان يستغنى عن بلاد العرب جميعا ، وكان قد بنى سامرا بقرب بغداد واقام فيها جنده فأنشأ فيها كعبة وجعل حولها طوافا واتخذ منى وعرفات ،

(٢) ابن الاثير ٦٦ ج ٦

(٦) ابن الاثير ١٢٦ ج ٦

(٢) قدامة ٢٤٢

(٥) الطبرى ١٢٧ ج ٣

(٨) المقرئى ٤٥٥ ج ٢

(١) الطبرى ٤٨٢ ج ٣

(٤) ابن الاثير ٩٠ و ٩٢ ج ٦

(٧) ابن الاثير ١٧٦ ج ٦

غرر به أمراء كانوا معه لما طلبوا الحج خشية أن يفارقوه (١) فأصبح لفظ « عربى » مرادفا لاحقر الاوصاف عندهم . ومن أقوالهم : « العربى بمنزلة الكلب ، اطرح له كسرة واضرب رأسه » (٢) وقولهم : « لا يفلح أحد من العرب الا أن يكون معه نبي ينصره الله به » (٣) وأصبح الامراء والوزراء وسائر رجال الدولة من الفرس والترك والديلم وغيرهم ، وصار الخلفاء يؤيدون مناصبهم بالاجناد وبذل المال ، وقلت العناية بالعرب واحزابهم

وكان العرب من الجهة الاخرى يجاهرون بكره الفرس وغيرهم من الاعاجم ، ويطعنون فيمن يميل اليهم ولو كان من الخلفاء ، ولذلك فلما مات المعتصم وتولى بعده الواثق كان دعبل الخزاعى الشاعر المشهور فى الصميرة ، فلما جاءه نعى المعتصم وقيام الواثق أنشد هذين البيتين :

الحمد لله لا صبر ولا جلد ولا عزاء اذا اهل البلا وقدوا
خليفة مات لم يحزن له أحد وآخر قام لم يفرح به أحد

وخلاصة ما تقدم ان الجامعة الاسلامية كانت فى عصر الراشدين عربية وكان غرضهم الاول نشر الاسلام فى الارض ، يدفعهم الى ذلك اعتقادهم المتين بصدق الرسالة وان الله يدعوهم الى ذلك . فلما تولوها بنو أمية استعاضوا عن ذلك الاعتقاد بطلب المال ، وتحول الغرض الى السلطة الزمنية السياسية وظلت الجامعة العربية متينة . وفى عصر العباسيين استبدلوا العصبية العربية بالاعاجم ، واحتاجوا فى اصطناعهم أو استخدامهم الى المال وانخرطوا هم فى سلوكهم بواسطة الامهات . ثم أصبح الاعاجم من الفرس والترك والديلم والصفد والفراغة وغيرهم يتسابقون الى الاستئثار بالنفوذ بواسطة المال كما سترى

(٣) الطبرى ١٥٨٨ ج ٢

(٢) ابن الاثير ٢١١ ج ٦

(١) المقدسى ١٢٢

ثروة الدولة العباسية

في العصر العباسي الاول

وصلنا الى موضوع هذا الكتاب بعد هذا العرض لاحوال الدولة الاسلامية حتى العصر العباسي ، لان الثروة الاسلامية لم تنضج الا في هذا العصر وعليه سيكون مدار كلامنا . وتقاس ثروة الدولة المالية بما يبقى في بيت مالها من دخلها بعد النفقات لا بمقدار الدخل على الاطلاق ، اذ قد يكون الدخل كثيرا والنفقة اكثر منه وتقع الدولة تحت العجز . فاذا اعتبرنا ذلك كانت ثروة الدولة العباسية في العصر الاول طائلة - وان كنا لم نقف على ميزانيتها في عهد الخلفاء الخمسة الاولين فلم نعلم مقدار جبايتها في العام مما يعبرون عنه « بارتفاع الدولة » لضياع حساباتها في الفتنة بين الامين والمأمون اذ احترقت الدواوين (١) وضاعت الدفاتر كما احترق ديوان بني امية عام الجماجم (٢) ولكننا نعلم مقدار الثروة في ايامهم مما كانوا يختزنونه من المال في اثناء حكمهم

الثروة في اوائل الدولة

فالخليفة الاول ابوالعباس السفاح لم يحكم الا اربع سنوات (من سنة ١٣٢ - ١٣٦هـ - ٧٤٩ - ٧٥٣ م) قضاها في الحروب ولم يجمع مالا . ولما مات لم يجدوا في بيته الا تسع جبات واربعة قمصة وخمسة سراويلات واربعة طيالة وثلاثة مطارف خز (٣) . واما المنصور فانه حكم ٢٢ سنة (١٣٦ - ١٥٨ هـ - ٧٥٣ - ٧٧٤ م) وكان رجلا حازما كثير الاحتياط شديد الحرص على المال واختزانه ، لا عن بخل ولكنه كان يخاف الفتن . فلما مات خلف في بيت ماله ٦٠٠ درهم و ١٤٠٠٠ دينار (٤) وبتحويل هذه الدنانير الى دراهم باعتبار الدينار ١٥ درهما - وهي قيمته في ذلك العصر تقريبا - كان مجموع ما خلفه المنصور ٨١٠ درهم (والدرهم نحو خمسة واربعين مليما) . فلما دنا اجله اوصى ابنه المهدي قائلا : « قد جمعت لك في هذه المدينة من الاموال ما ان كسر عليك الخراج عشر سنين كان عندك كفاية لارزاق الجند والنفقات وعطاء الذرية ومصلحة الثغور ، فاحتفظ بها فانك

(٢) الماوردي ١٨٣
(٤) المسعودي ١٧٧ ج ٢

(١) قدامة ٢٣٦
(٣) الطبري ٨٨ ج ٢

لا تزال عزيزا مادام بيت مالك عامرا » (١) ويدل ذلك على دهاء المنصور وأحتياطه للزمان . على أن سيرته كلها تدل على الحزم والعظمة والدهاء ، وهو في الحقيقة مؤيد دولة بنى العباس ، حارب في سبيل سلامتها حروبا كثيرة أنفق فيها أموالا طائلة منها ... ٦٣.٠٠٠ درهم أنفقها في حرب الخوارج بأفريقية سنة ١٥٤هـ ، فاعتبر ما أنفق في الحروب الأخرى وهى كثيرة ، فضلا عما كان يبذله لأهله فإنه بذل لجماعة منهم في يوم واحد ... ١٠.٠٠٠ درهم (٢) وأنفق على بناء بغداد وحدها ... ٨٣٣ درهم (٣) ناهيك بما كان ينفقه على إصلاح الرى وبناء الجسور . فاذا اعتبرت ذلك كله هان عليك تقدير ما وصل الى بيت المال في أيام المنصور بمليار درهم (... ١.٠٠٠) على الأقل . فاذا قسمت ذلك على سنى حكمه (٢٢) لحق السنة ... ٤٥.٠٠٠ درهم سوى الاموال التى كان يأخذها من العمال اذا عزلهم واستخرج أموالهم . لأنه كان اذا عزل عاملا أخذ ماله وتركه في بيت مال مستقل سماه «بيت مال المظالم» وكتب على كل مال اسم صاحبه . ولما أحس بدنو الاجل أوصى ابنه المهدي في ذلك قائلا : « قد هيأت لك شيئا ترضى به الخلق ولا تغرم من مالك شيئا ، فاذا أنا مت فادع هؤلاء الذين أخذت منهم هذه الاموال التى سميتها المظالم فاردد عليهم كل ما أخذ منهم ، فانك ستحمد بذلك اليهم والى العامة » (٤) ففعل المهدي ذلك لما تولى . وقد يتبادر الى الذهن أن المنصور استكثر المال بما أخذه من أموال بنى أمية بعد قهرهم وهى كثيرة ، ولكن تلك الاموال ظلت منفردة في خزانة خاصة يسمونها « مال أهل بيت اللعنة » (٥)

وثررة المنصور قد تعد قليلة بالنظر الى ثروة الرشيد ، فقد خلف في بيت المال عند وفاته (سنة ١٩٣ هـ) ... ٩٠٠ درهم ونيفا (٦) ومدة حكمه نحو مدة حكم المنصور غير ما أنفق الرشيد وما بذله وأسرف فيه وتركه مشهور . وقد يخطر في البال أن هذا المال تجمع من أيام المنصور فالمهدي فالهادى فالرشيد ولم يجتمع كله في أيام الرشيد ، ولكن الواقع أن المهدي أنفق كل ما خلفه المنصور وكل ما جباه في أثناء خلافته (من سنة ١٥٨ - ١٦٩) (٧) لأنه كان كثير السخاء . ولم يحكم الهادى الا سنة وبعض السنة ، ويروى من فرط سخائه أنه أعطى عبد الله بن مالك أربعمئة بقل موقزة دراهم وغيرها ، فلا يعقل أن يجتمع عنده مال يستحق الذكر . فما خلفه الرشيد في بيت المال انما جمع في أيامه ، واذا قدرناه باعتبار مدة حكمه لم يزد كثيرا عما تركه المنصور لما بينهما من البون الشاسع في السخاء . فقد

(١) الطبرى ٤٤٤ ج ٢ (٢) ابن الأثير ١٢ ج ٦ (٣) المقدسى ١٢١ وسير الملوك ٥٤
(٤) الطبرى ١٥٨/٦ (٥) ابن الأثير ٤٠/٦ (٦) الطبرى ٧٦٤ ج ٣ وابن الأثير ٨٥ ج ٦
(٧) المسعودى ١٧٧ ج ٢

كان الرشيد كريما حتى انه لم يكن يعرف للمال قيمة (١) وكان المنصور متهما بالبخل (٢) ناهيك بما كان من أمر البرامكة في أيام الرشيد وما امتلكوه من الضياع وبذلوه من الاموال مما هو معلوم

ولما مات الرشيد سنة ١٩٣ تنازع ولداه الامين والمأمون على الخلافة وتحاربا ، وكان الامين في بغداد وقد آتته امه زبيدة بخزائن ابيه (٣) والمأمون في خراسان ودامت الحرب بينهما بضع سنوات أنفق الامين في اثائها كل ما كان في بيت المال مع ما أنفقه في خاصته . لانه انقطع في اثناء خلافته الى اللهو والخمر وبذل الاموال في طلب الملهيين وضمهم اليه ، وأجرى عليهم الأرزاق واحتجب عن اخوته وأهل بيته وقسم الاموال والجواهر في خواصه من الخصيان والنساء (٤)

فلما قتل الامين سنة ١٩٨ استوثق الامر في المشرق والمغرب للمأمون ، وزاد نفوذ الخراسانيين في أيامه لانهم هم الذين أعادوا الملك اليه ، واستتب السكينة في المملكة العباسية واشتغل المأمون في نقل العلوم الى العربية ، وسنأتى على تفصيل ذلك في جزء آخر من هذا الكتاب خاص بالعلم والادب

اما الثروة في أيام المأمون فانها اتسعت لاستكانة الناس الى العمل واجتماع القلوب ، ومدة حكمه ٢٢ سنة نحو مدة ابيه الرشيد وأبي جده المنصور ، ولكننا لم نقف على مقدار ما خلفه في بيت المال عند وفاته ، ولعل خبر ذلك ضاع في جملة ما ضاع من هذا القبيل لقلة عناية مؤرخي تلك الايام بهذه الابحاث

على ان ادخار المال أصبح بعد الخلفاء الراشدين من الامور المألوفة عند ملوك المسلمين في كل الممالك والعصور . قيل ان عبد الرحمن الناصر خليفة الاندلس الشهير (تولى سنة ٣٠٠ - ٣٥٠) جمع في بيت ماله الى سنة ٣٤٠ هـ نحو ... ٢٠ دينار (٥) وكانت جباية الاندلس في أيامه ... ٥٤٨٠ دينار ومن السوق والمستخلص ... ٧٦٥ دينار فالجملة ... ٦٢٤٥ ماعدا اخماس الفنائم فانها كانت كثيرة (٦) وكان الناصر ينفق على جنده ثلث هذا المال فقط وينفق ثلثها على شئون الدولة ويدخر الباقي (٧) وقد بالغ ابن خلدون في مقدار ما خلفه الناصر في بيت المال فجعله ... ٥٠٠٠٠ دينار ولم يذكر ذلك جزافا ولا خامر كلامه شك بل هو حولها الى الوزن فكانت على تقديره ... ٥٠٠ قنطار (٨) وهو قول بعيد لا ندرى كيف تطرق

(١) الطبرى ١٢٢ ج ٢
(٢) اقرأ أخبار بخله وتقديره عند الطبرى ، تاريخ ٢٠٩/١ وما بعدها وابن الاثير ١٢ ج ٦
(٣) أبو الفداء ٢٠ ج ٢ (٤) أبو الفداء ٢٢ ج ٢ (٥) ابن حوقل ٧٧
(٦) نفع الطيب ١٧٩ ج ١ (٧) ابن خلكان ٢٠٠ ج ٢ (٨) ابن خلدون ١١٥ ج ١

الى قلم هذا الفيلسوف . ويدل على بعده عن المعقول ان ابن حوقل وهو من معاصري تلك الدولة قدر ما اجتمع في بيت مال الحكم المستنصر بن الناصر بعد موت ابيه من خدمه والمصادرين وغيرهم فلم يزد على { دينار وعد ذلك كثيرا لم يجتمع لدولة من الدول في ذلك العصر (١) وكانت بغداد يومئذ في عصر الاضمحلال وخلفاؤها وقوادها ووزراؤها يتقاتلون على المال ويصادر بعضهم بعضا

اما في ايام المأمون فالمال الذي كان يجتمع من صوافي الجباية في بيت المال كل عام لم يجتمع في دولة من دول المسلمين ولا غيرهم . وقد وقفنا على مقدار تلك الجباية في مقدمة ابن خلدون نقلا عن «جرب الدولة» (٢) وهي اقدم جريدة او قائمة وصلت اليها من حسابات الدول الاسلامية ، تليها جريدة اخرى نقلها قدامة بن جعفر واخرى رواها ابن خرداذبه ، وكلها لا تتجاوز اواسط القرن الثالث للهجرة ، وسنذكر كلا منها وتقابل بينها ليتبين لنا مقدار تلك الثروة

ولكننا نرى قبل التقدم الى ذكر الجباية ان نأتى على فذلكة في جغرافية المملكة الاسلامية في ايام المأمون ، لتتضح نسبة أعمال تلك المملكة بعضها الى بعض والى عاصمة المملكة العباسية

جغرافية مملكة الاسلام

في عصر المأمون

حدودها

يحدّها من الشرق أرض الهند بما يلي حوض نهر السند شرقا وبعض الصين وبحر فارس ، ومن الغرب مملكة الروم ، ويعبر عن تلك الحدود الآن بالبحر الاسود وآسيا الصغرى وبحر الروم والروس والبلغار . ومن انشمال بلاد السريز والخزر واللان في آسيا وجبال البرينيه في أوروبا . وفي خريطة هذه الايام بلاد سيبيريا وبحر قزوين وبحر الروم . ومن الجنوب بحر فارس وما يلي مصر من بلاد النوبة (*) وقد بينا مساحتها وعدد سكانها في الجزء الاول من هذا الكتاب

وتقسم هذه المملكة الى عدة أعمال تختلف مساحتها ونسبتها بعضها الى

(١) ابن حوقل ٧٧ (٢) ابن خلدون ١٥٠ ج ١ (*) تركت تحديد المؤلف على حاله ، فهو يعطى أسماء هذه النواحي كما كانت ايام تأليف هذا الكتاب ، ونذكر هنا التحديد بحسب الاسماء الحالية

من ناحية الشرق يقول المؤلف : البحر الاسود وآسيا الصغرى وبحر الروم والروس والبلغار ، وهي تعادل اليوم : البحر الاسود وتركيا والبحر الابيض وروسيا وبلغاريا واليونان ، ونظن ان الاصح ان يقال ان هذه حدود مملكة الاسلام من الشمال . اما من الشرق فبلاد

بعض باختلاف الدول والازمنة ، وسنبين ما كانت عليه حوالى عصر
المأمون نقلا عن جغرافى العرب فى تلك الايام وخصوصا الاصطخرى وابن
جوكل وابن الفقيه . فهى تقسم الى سبعة وعشرين اقليما ، منها سبعة
فى المغرب وعشرون فى المشرق وهى :

اقاليم المغرب	اقاليم المشرق
ديار العرب	العراق
بحر فارس	خوزستان (الاهواز)
ديار المغرب	فارس
مصر	كرمان
الشام	مكران
بحر الروم	طوران
الجزيرة	السند
	جرجان (*)
	طبرستان
	الديلم
	الجبال
	بلاد الران
	اذربيجان
	ارمينية
	قومس
	مفازة خراسان
	سجستان
	ما وراء النهر
	خوارزم

واليك وصف كل من هذه الاقاليم بما يمكن من الايجاز :

ديار العرب

وهى جزيرة العرب يحيط بها بحر فارس من عبادان - وهو مصب ماء
دجلة فى البحر - فيمتد على البحرين حتى ينتهى الى عمان ، ثم ينعطف
على سواحل مهرة وحضرموت وعدن حتى ينتهى الى سواحل اليمن الى
جدة ، ثم يمتد الى مدين حتى ينتهى الى ايلة (وهى ايلات الحالية على
خليج العقبة) . فهم يريدون ببحر فارس كل ما يحيط ببلاد العرب من
المياه ، ولكنهم يعبرون عن الجزء الممتد من باب المندب الى ايلة ببحر القلزم
وهو البحر الاحمر . ويحدها من الغرب الشمالى برا بلاد الشام وفلسطين
بخط منحن يمتد من ايلة الى البحيرة المنتنة (أى البحر الميت) فالشراة

التبت وبورما والهند ، بحسب الحدود القديمة . أما اليوم ، فقد اتسعت رحاب بلاد
الاسلام حتى شملت الملايو وأندونيسيا ووصلت الى انفيليبين

ومن الشمال بلاد السرير والخزر واللان فى آسيا وجبال البرنيه فى أوروبا : السرير شعب
لم تستطع التعرف عليه ، وان كان يغلب على ظننا أن قراءته الصحيحة سرفز Cervos
وهو الاسم القديم لشعب الصرب ، وكانت مساكنه الاولى عند ما يعرف الان ببحر أورال
بين الجمهوريات الاسلامية السوفيتية الثلاث أوزبكستان وتركمانستان وكازاكستان ، وقد
ذهب المؤلف الى أن بلاد السرير هى بلاد سيبيريا الحالية ، وهو فرض مقبول ، والخزر
واللان من الشعوب التى كانت تجاور بلاد الاسلام حول بحر قزوين ، أما جبال البرنيه ،
فتعرف اليوم خطأ بالبرانس وصحتها جبال البرت بضم الباء او البرقات أى جبال الباب
او الابواب ، وهى ممرات الجبال

ومن الجنوب بحر فارس وما يلى مصر من بلاد النوبة ، وبحر فارس غير الخليج الفارسى،
وهو الذى يعرف اليوم بالمحيط الهندى ، وبلاد النوبة تقابل السودان الحالى ، وقد ظلت
مسيحية الى القرن الرابع عشر الميلادى ثم انتشر فيها الاسلام بعد ذلك

(*) عن تحقيق هذه الاقاليم كلها انظر :

Guy Le Strange, Lands of the Eastern Califate

فالبقاء فأذوعات وسلمية فالخناصرة الى الفرات الى الرقة وقرقيسيا
والرحبة فالكوفة الى البطائح فواسط الى عبادان

وتقسم ديار العرب الى الحجاز وفيه مكة والطائف والمدينة واليمامة
ومخاليقها ، ونجد الحجاز المتصل بأرض البحرين ، وبادية العراق ، وبادية
الجزيرة ، وبادية الشام ، واليمن المشتعلة على تهامة (*) ونجد اليمن
وعمان ومهرة وحضرموت وبلاد صنعاء وعدن وسائر مخاليق اليمن

بحر فارس

ويراد به عندهم كل البحور المحيطة ببلاد العرب من مصب ماء دجلة في
العراق الى ايلة (١) فيدخل فيه ما نعبّر عنه اليوم بخليج فارس وبحر العرب
وخليج عدن والبحر الاحمر وخليج العقبة ولا يهمننا وصفه في هذا المقام

ديار المغرب

يراد بها في اصطلاحهم كل سواحل افريقيا الشمالية وراء حدود مصر
غربا ويدخل في ذلك (١) برقة (٢) افريقية وهي تونس (٣) تاهرت في
الجزائر (٤) طنجة والسوس وزويلة في مراکش

اما برقة فهي مدينة وسط ، واقعة في مستو من الارض خصبة تطيف
بها البادية يسكنها طوائف من البربر ، وبينها وبين افريقية مدينة طرابلس
المغرب ، وهي من عمل افريقية مبنية من الصخر ويلبها المهدية ثم تونس ،
وهي كبيرة خصبة ثم القيروان وهي عاصمة افريقية واكبر مدينة فيها
واقعة في البر . وكذلك تاهرت فان عاصمتها تاهرت . ومن مدنها أيضا
سجلماسة وهي بعيدة في الصحراء

ويجعلون الاندلس جزءا من بلاد المغرب لانها كانت تابعة لها عند فتحها .
والاندلس (اسبانيا) مملكة كبيرة عاصمتها قرطبة وحدودها معروفة ،
ومن أشهر مدنها جيان وطليطلة وسرقسطة ولاردة ووادي الحجارا وترجالة
وقورية وماردة وباجة وغفاق ولبله وقرمونة واستجة وربة . وعلى
سواحلها شنترين ومالقة وجبل طارق وغير ذلك

مصر

وحود مصر في تلك الايام مثل حدودها اليوم تقريبا ويلحقون بها البجة
والنوبة الى حدود البحر الاحمر فالعقبة

(*) يريد أن تهامة تدخل فيها ، والمعروف أن تهامة من الحجاز

الشام

ويراد بها سوريا على العموم وتقسم الى سبعة اقسام :

(١) جند فلسطين (٢) جند الاردن (٣) جند حمص (٤) جند دمشق
(٥) جند قنسرين (٦) العواصم (٧) الثغور

فجند فلسطين اول اجناد الشام غربا ، يحده من جهة مصر رفح ، ومن الشمال اللجون وفيه يافا واريحا وبيت لحم وغزة والشراف والبحيرة المنتنة وغورييسان ونابلس ، وكانت قسبة فلسطين الرملة ويليها في الكبر بيت المقدس

وجند الاردن قصبته مدينة طبرية

واما جند دمشق فقصبته مدينة دمشق ، وهي اعظم مدن الشام على الاطلاق وهي معروفة

واما جند حمص فقصبته مدينة حمص وهي مشهورة ، ويتبعها الطرطوس وسلمية بطرف البادية وشيزر وحماه وكانتا صغيرتين

وجند قنسرين قصبته حلب وهي مشهورة الى اليوم ، وكان لها شأن كبير لوقوعها في طريق العراق الى الثغور والعواصم . ومن مدنها مدينة قنسرين وهي صغيرة ومعرة النعمان

واما العواصم فيراد بها اعالي الشام وراء حلب الى اسكندرونة وقصبته انطاكية ، وهي تلي دمشق في النزاهة ، وكانت عاصمة الشام على عهد الروم ، وكان عليها سور ضخيم للغاية قيل ان دوره للراكب يومين (١) ومن مدن العواصم بالش على ضفة الفرات ومنبج في البرية

اما الثغور فهي ما وراء العواصم الى حدود جبل طورس في آسيا الصغرى ، ومن مدنها الشهيرة سميساط على الفرات وملطية وهي اكبر الثغور ، وحصن منصور ومنها الحدث ومرعش وزبطرة والهارونية والمصيصة واذنة وطرسوس . وقد يدخلون الثغور في العواصم ويطلقون عليها جميعا اسم العواصم . والمراد بالثغور عندهم (اى عند المسلمين) المدن الواقعة على الحدود بينهم وبين الروم ، ولذلك كان عندهم ثغور شامية اى الحدود مما يلي الشام وحدود جزرية اى الحدود مما يلي الجزيرة

بحر الروم

ويراد به وصف ما فيه من الجزائر مما لا دخل له في غرضنا الان

الجزيرة

بين دجلة والفرات بلاد واسعة تعرف بما بين النهرين ، يسمى القسم الشمالى منها الجزيرة والجنوبى العراق ، والفصل بينهما تكريت على دجلة والانبار أو هيت على الفرات . ويلحق الجزيرة بعض البلاد وراء الضفتين فى بعض المواضع . يحدها من الشمال مياقارقين وما يليها غربا الى الفرات قرب ملطية ، ومن الجنوب هيت على نهر الفرات وتكريت على دجلة ، ويحدها من الغرب الجنوبى بادية الجزيرة ومن الشرق الجبال واذربيجان

والجزيرة بلاد خصبة جدا مثل بلاد العراق . ومن اشهر مدنها الموصل على دجلة من جهة الغرب وسنجار فى وسط البرية بديار ربعة ، ليس فى الجزيرة بلد فيها نخل مثلها ، ونصيبين وكانت انزه بلد فى الجزيرة ، ودارا وهى صغيرة ، ورأس عين مدينة مستوية الارض فى دار مضر ، وآمد فى اعلى دجلة وجزيرة ابن عمر على دجلة ايضا ، ومن مدنها على الفرات الرقة وقرقيسيا والحديثة وهيت . وفى اواسطها ايضا حران وهى مدينة الصابئين ، والرها وهى قديمة مشهورة بالمدارس والعلوم أيام السريان . وسروج مدينة خصبة كثيرة الاعناب

وفى الجزيرة مفاوز يسكنها قبائل من ربعة ومضر ، تقيم ربعة فى الشمال الشرقى ومضر فى الجنوب الغربى وقد كانوا هناك قبل الاسلام . وهم اهل خيل وغنم وابل على انهم متصلون بالقرى والمدن فهم بادية حاضرة ، وتكريت آخر حدود الجزيرة على دجلة وكان اكثر أهلها نصارى

العراق

هو القسم الجنوبى من بين النهرين وما يجاوره ، طوله من تكريت على دجلة من الشمال الى عبادان على بحر فارس فى الجنوب ، وعرضه من قادية الكوفة فى الغرب الى حلوان فى الشرق . ومحيطه اذا بدأنا من تكريت نسير شرقا الى شهرزور ثم جنوبا شرقا الى حلوان فالسيران والصيمرة فحدود السوس الى عبادان، ثم ينعطف الى البصرة ومنها صعدا نحو الشمال والغرب فى البادية على سواد البصرة وبطائحها الى الكوفة ، ثم على الفرات الى الانبار ومن الانبار شمالا الى تكريت . ويسمى ما بين دجلة والفرات السواد . هذه حدود العراق فى ابان التمدن الاسلامى ، وهى تختلف عن حدوده الآن وخصوصا لان مجارى الانهر تغيرت ، وسنعود الى تفصيل ذلك فى مكان آخر وأشهر مدن العراق بغداد وهى قصبته ، وعاصمة المملكة الاسلامية فى ابان مجدها ، بناها المنصور . والبصرة وهى مدينة عربية ، بناها المسلمون فى أيام عمر بن الخطاب ، وللبصرة بطائح سياى تاريخها فى موضع آخر .

وواسط مدينة عربية أيضا بناها الحجاج في وسط السواد. والكوفة غربي الفرات وهي من بناء العرب. ومن مدن العراق النهران شرقي دجلة على نهر اسمه النهران جف الآن. وحلوان في آخر حدود العراق شرقا، وكانت مدينة كبيرة بقرب الجبل. والحيرة قرب الكوفة والابلة قرب البصرة

خوزستان

هي شرقي العراق بينها وبين فارس يحدها من الشمال كور الجبال، ومن الشرق فارس واصبهان، ومن الغرب العراق، ومن الجنوب خليج فارس عاصمتها مدينة الاهواز، واليهما تنسب خوزستان فيقال لها الاهواز. وتقسم الى كور اولها كورة الاهواز. ثم جندي سابور والسوس وتستر ورامهرمز وسرق وعسكر مكرم. وقصبة كل كورة المدينة المسماة باسمها

بلاد فارس

وهي واقعة بين خوزستان في الغرب وكرمان في الشرق، ويحدها شمالا اصفهان وبادية خراسان، ومن الجنوب والغرب بحر فارس. وتقسم بلاد فارس الى خمس كور اكبرها كورة اصطخر، قصبتها اصطخر ثم كورة اردشير خرة (*) وقصبتها جور، وفيها أيضا مدينة شيراز وهي عاصمة بلاد فارس بها دواوينها ودار الامارة. ثم كورة دارابجرد وكورة ارجان قصبتها مدينة ارجان، ثم كورة سابور وهي اصغر كور فارس وفيها مدينة كازرون. ومن بلاد فارس بقاع يقيم فيها قبائل من الاكراد يزيدون على مئة حتى يتعيشون بالمرعى والحرث في بقاع يقال لها رموم (**). ويقدرّون تلك القبائل في بلاد فارس وحدها بنحو ٥٠٠.٠٠٠ بيت (***) ينتجعون المراعى في المشتى والمصيف على مذاهب العرب (****). وقد يكون في البيت الواحد من الارباب والاجراء والرعاة (*****) نحو عشرة رجال، فاذا اعتبرنا معدل

(*) كذا في الاصطخرى، بالخاء المضمومة، وفي نسخ اخرى جره بالجيم ودره بالدال (ص ١٧)

(**) كذا في الاصل (الاصطخرى، ص ٦٧) ونظن أن صحتها رموم بالزاي، جمع: زم ومعناه الزمام، وهكذا يستعملها الادريسي وياقوت والاصطخرى نفسه يقول في ص ٦٨ في الكلام على كورة سابور: «وأما رمومها فهي خمسة وأكبرها رم جيلويه ويعرف برم الزيمجان، ثم الذي يلي هذا الرم في الكبر رم احمد بن الليث.. الخ» مما يفهم منه أنه يتحدث عن أزمة سابور ومن المعروف أنه كان من دواوين الدولة العباسية ديوان يعرف بديوان الأزمة

(***) في الاصل (الاصطخرى، ص ٩٩) ٥٠٠ ألف بيت شعر، ويراد بها الخيام التي كانت قبائل الاكراد تصنعها من الشعر فتقيم بها، وكل خيمة لاسرة

(****) يريد أنه كان لكل قبيلة موضع تقضى فيه الصيف يسمى المصيف، وموضع تقضى فيه الشتاء يسمى المشتى كما كانت العرب تفعل

(*****) الارباب هم ارباب البيوت أي أصحابها، وهم الافراد الذين يملكون الماشية، والاجراء من يعملون في خدمتهم لقاء أجر، والرعاة يرعون لهم لقاء نصيب من نتاج الماشية

الرجال في كل بيت خمسة كان عدد الرجال الأكراد ٢٥٠٠٠٠ رجل ،
وباعتبار ما يلحقهم من النساء والاولاد يزيد عددهم على عشرة ملايين

كرمان

هي اكبر من فارس واقعة بين فارس في الغرب ومكران وسجستان في
الشرق ، ويحدها من الشمال مفازة خراسان ومن الجنوب بحر فارس ،
وأشهر مدنها الشيرجان وبم وجيرفت وهرموز

مكران

هي شرقي كرمان والى شرقيها طوران وبعض بلاد السند ، وفي الشمال
سجستان وبلاد الهند وفي الجنوب بحر فارس ، وهي اكبر من كرمان ومن
مدنها التيز وكيز ودرك ورأسك

طوران

هي أصغر من فارس واقعة بين مكران في الغرب وبلاد السند في الشرق
والشمال وبحر فارس في الجنوب ، وأشهر بلادها محالي وكيزكانان وقصدير

السند (*)

والسند آخر حدود مملكة الاسلام في الشرق وأشهر مدنها المنصورة
وهي بلسان الهنود برهمانا باذ ومنها الديبل على شاطئ البحر والملتان
وغیرها . أما المنصورة فانها واقعة على خليج من نهر مهران يحيط بها في
شبه الجزيرة وأهلها مسلمون . ويطلق الاصطخري على مكران وطوران
والسند اسم السند (***)

(*) جعل الاصطخري ، والمؤلف - يتابعه هنا - كرمان وطوران داخلة في بلاد السند وقال :
« وأما بلاد السند وما يصاقبها مما قد جمعناه في صورة واحدة فهي بلاد السند وشيء من
بلاد الهند ومكران وطوران والبلدة ، وشرقي ذلك كله بحر فارس ... » ثم يقول : « والذي
يقع من المدن في هذه البلاد : فبناحية مكران التيز وكيز وقنزبور ودرك ورأسك .. » .
(الاصطخري ١٧٠ - ١٧١)

(**) نورد هنا نص الاصطخري ، نظرا لأهميته بالنسبة لتقرير حدود مملكة الاسلام ،
من ناحية الشرق على أيامه : « وأما مدن الهند فهي قامهل (أيضا قامهل ، وعند الإدريسي
مامهل ، وفي جيهان نامة : قامهل وتامهل) وكبناية (أيضا كنباته وكنباته وكبنايه ، وفي
جيهان نامة : كسانة) وسوبارة (في جيهان نامة : جوبارة) وسندان وصيمور والملتان
وجندراور (عند الإدريسي : الجندور ، والمقدسي : جندوار ، وفي نسخة : الجندور ،
وكتبها ياقوت : جندراون) وبسمد . فهذه من مدن هذه البلاد التي عرفناها . ومن كنبات
الى صيمور من بلد بلهرا بعض ملوك الهند ، وهي بلاد كفر ، إلا أن هذه المدن فيها
المسلمون ، ولا يلي عليهم من قبل بلهرا إلا مسلم ، وبها مساجد يجمع فيها الجماعات ،
ومدينة بلهرا التي يقيم فيها مانكير ، وله مملكة عريضة »

الاصطخري : مسالك الممالك ، ص ١٧٢ - ١٧٣

أرمينية

هي في أعالي مملكة الاسلام فوق الجزيرة تحدها من الشرق أذربيجان والران ومن الغرب بلاد الروم (في آسيا الصغرى) ومن الشمال جبال القبق (القوقاس) ومن الجنوب الجزيرة قصبتها ديبيل وفيها دار الامارة والنصارى بها كثيرون ، ومن مدنها خلاط وارزن وقالبقلا وميافارقين ، ويعدها بعضهم من الجزيرة وهكذا فعلنا (*)

أذربيجان

في شرقي الجزيرة يحدها من الغرب الجزيرة وأرمينية ومن الشرق بحر الخزر وبلاد الديلم ومن الشمال بلاد الران ومن الجنوب كور الجبال . عاصمتها مدينة اردبيل وفيها العسكر ودار الامارة طولها ميلان في ميلين ، ويلى اردبيل في الكبر المراغة وكانت قبلا دار الامارة وتليها أرميسة على شاطئ بحيرة الشراة . ومن مدنها سلماش ومرندوشيز

بلاد الران

هي شمال أذربيجان يحدها من الشرق بحر الخزر ومن الغرب أرمينية ، ومن الشمال جبل قبق ومن الجنوب أذربيجان . اكبر مدنها مدينة برذعة ، ثم تفليس والباب ومنها بيلقان والشاوران وغيرها

الجبال

يراد بالجبال جبال فارس وهي تقسم الى كور أشهرها ماه الكوفة وهي الدينور ، وماه البصرة وتسمى نهاوند . ويحد الجبال من الشرق مفازة خراسان وفارس ، ومن الغرب العراق والجزيرة ، ومن الشمال أذربيجان والديلم والرى وقزوین ، ومن الجنوب خوزستان والعراق . وهي تشتمل على مدن مشهورة أعظمها همذان والدينور وماسبذان واصبهان وقم وقاشان ونهاوند والور والكرج وقزوین وشهرزور وحلوان . مساحة همذان فرسخ في فرسخ وكان لها سور أبوابه من حديد . والدينور (ماه الكوفة) نحوثلثيها . واصبهان مدينتان بينهما ميلان . ونهاوند (ماه البصرة) واقعة على جبل دناؤها من طين . وحلوان مدينة في سفح الجبل المطل على العراق . وشهرزور

(*) جاء في الاضطخري (ص ١٨٠ - ١٨١) : « فأما أرمينية والران وأذربيجان فانا جمعناها في صورة واحدة ، وجعلناها اقليما واحدا ، والذي يحيط بها مما يلى الشرق الجبال والديلم وغربي بحر الخزر ، والذي يحيط بها مما يلى المغرب حدود الارمن واللان وشيء من حد الجزيرة ، والذي يحيط بها مما يلى الشمال اللان وجبال القبق ، والذي يحيط بها مما يلى الجنوب حدود العراق وشيء من حدود الجزيرة »

قريبة من العراق . وقزوين في أعالي فارس وهي ثغر بلاد الديلم . وقم
مدينة عليها سور وهي خصبة . وقاشان مدينة صغيرة

الديلم

هي جبال مطلة على بحر الخزر (بحر قزوين) يحدها من الجنوب
قزوين وبعض أذربيجان ، ومن الشمال بحر الخزر ومن الشرق قومس
ومن الغرب أذربيجان . وأهل الديلم صنفان : سكان الجبال وسكان
السهول ، ومن توابعها الري وأبهر وزنجان والطاقان وقزوين والرويان

طبرستان

وهي تلي الديلم شرقا واقعة على بحر الخزر أيضا يحدها من الشرق
جرجان ومن الغرب الديلم . أكبر مدنها آمل وهي مركز الولاية وسارية
وهي بلاد كثيرة المياه وديماوند (أو ديباوند)

جرجان

هي شرقي طبرستان وشمالها يحدها من الشمال تركستان ومن
الجنوب قومس ومن الشرق خراسان ومن الغرب بحر الخزر . أكبر مدنها
مدينة جرجان وهي أكبر من آمل . ثم استراباد في الجنوب ودهستان
على شاطئ البحر

قومس

هي جنوبي جرجان وطبرستان وهما يحدها من الشمال . وأما من
الجنوب والشرق فحدودها مفازة خراسان ، ومن الغرب تحدها بلاد الري
قصبها مدينة الدامغان

مفازة خراسان

هي بادية واقعة في أواسط بلاد المشرق يحدها من الشمال قومس ومن
الجنوب بلاد فارس وسجستان ، ومن الشرق سجستان وخراسان ومن
الغرب الجبال والري وهي أقل من بادية العرب سكانا ، وبعض هذه
المفازة تابع لخراسان والبعض الآخر تابع لعملى فارس وكرمان ، وهي
وعرة ويصعب سلوكها بالخيول لقلة الماء فيها

سجستان

هي واقعة في شمالي مكران يحدها من الشرق مفازة بينها وبين السند .
ومن الجنوب مكران ومن الشمال أرض الهند ومن الغرب مفازة خراسان .
أكبر مدنها زرنج وبست والطاق وغيرها

خراسان

هي من اخصب بلاد المشرق واوسعها يحدها من الشرق الشمالي ما وراء النهر ومن الشرق الجنوبي بلاد السند وسجستان . ومن الشمال خوارزم وبلاد الغز في تركستان . ومن الجنوب مفازة خراسان وفارس . ومن الغرب قومس . وتقسم خراسان الى كور اعظمها نيسابور ومرو وهرات وبلخ يليها كور قوهستان وطوس ونسا واييورد وسرخس واسفزار وبوشنج وباذغيس وكنج - رستاق ومرورود وجوزجان وطخارستان وزم وامل عاصمة خراسان مدينة نيسابور وهي اعظم مدنها جميعا وتسمى ايضا ابو شهر ، واقعة في ارض سهلة ابنتها من طين سعتها فرسخ في فرسخ . ومدينة مرو وتعرف بمرو الشاهجان وهي قديمة البناء . ومدن خراسان كثيرة وبلادها آهلة وتربتها خصبة وقد كان للمسلمين منها ارتفاع عظيم

ما وراء النهر

هي آخر بلاد الاسلام شمالا شرقيا يحدها من الشمال بلاد تركستان وبلاد الهند ، ومن الغرب الجنوبي خراسان يفصل بينهما نهر جيحون . ومن الشمال الغربي خوارزم ومن الجنوب طخارستان . وهو من اخصب اقاليم الاسلام وانزهها واكثرها خيرا . واشهر نواحيها بخارى وسمرقند وكش ونخشاب وبيكند والساغانيان وفرغانة والسغد والشاش واشروسنة وخوجند

خوارزم

ويحدها الاصطخرى تابعة لما وراء النهر فانها مستطيلة الشكل تمتد على ضفاف نهر جيحون في الشمال . يحدها من الشمال بحر خوارزم ومن الجنوب خراسان وبلاد الصفد وتحقق بهذا الاقليم المفاوز من الشرق والغرب . قصبته مدينة خوارزم

هذه خلاصة جغرافية المملكة الاسلامية حوالى عصر المأمون ونسبة اقاليمها بعضها الى بعض ، تمهيدا لما سنذكره من جباية المملكة العباسية ، وهي تشمل كل هذه الاقاليم الا الاندلس . ولم يكن كل اقليم منها قائما بذاته يؤدي خواجه باسمه ، فان بعض هذه الاقاليم كان داخلا في عمل البعض الآخر . وقد اختلف ذلك باختلاف العصر ، فربما ورد في قائمة الجباية ذكر خراج اقليم ، ويكون المراد خراج اقليمين او اكثر مما دخل تحت سيطرة عامله ، اذ كثيرا ما كان الخلفاء يولون الصامل عدة اقاليم يسمونها باسم واحد منها لاسباب لا يمكن حصرها

وقبل الشروع في ايراد خراج الاعمال العباسية واستخراج ارتفاع

الدولة ، لابد لنا من بيان علاقة تلك الاقاليم او الاعمال ببغداد عاصمة المملكة بالنظر الى توريد الخراج

علاقة الاعمال العباسية بالعاصمة

قلنا في كلامنا عن ولاية الاعمال في الجزء الاول انها كانت في بادىء الراى اشبه بالاحتلال العسكرى منها بالتملك . وكان العمال في عهد الراشدين هم قواد الجند الذين فتحوا تلك الاقاليم ، وواجباتهم مراقبة سير الاحكام في البلاد التى افتتحوها واقامة الصلاة واقتضاء الخراج ، وظلت أعمال الحكومة فى داخل البلاد المفتوحة جارية على ماكانت عليه قبل الفتح. وكان الذين يباشرون جباية الخراج ويتولون أعمال الحكومة فى البلاد موظفين من اهلها الاصليين ، فاذا اجتمع الخراج والجزية انفقوا من مجموعهما ما تحتاج اليه ناحيتهم من نفقات ، ودفعوا الباقي الى الحاكم المسلم ، وهذا يدفع منه رواتب الدين معه من القواد والجند وما يقتضيه اصلاح الرى من اقامة الجسور والسدود ويرسل الباقي الى بيت المال فى عاصمة الخلافة ذلك كان شأن الاعمال الاسلامية فى زمن الراشدين ، ولما افضى الامر الى بنى امية واضطر معاوية الى اكتساب الانصار زاد فى نفوذ العمال وجعل بعض الاعمال طعمة لهم ، فازدادوا استقلالاً فى أعمالهم . ثم دعت الاحوال الى تمكين المسلمين من البلاد المفتوحة واستلام أزمة الاحكام بأيديهم وتحويل الدواوين الى لسانهم فى أيام عبد الملك ومن جاء بعده - الا جباية الخراج فانهم ظلوا من اهل البلاد الاصليين: القبط فى مصر والدهاقين فى العراق وفارس . وظل العمال يقبضون صوائى الخراج والجزية وينفقون النفقات اللازمة ويرسلون الباقي الى بيت المال فى دمشق ، وهو مايعبرون عنه بارتفاع الجباية. واذا لم تكف الجباية للقيام بالنفقات طالبوا الخليفة بالباقي(١) ولما تولى بنو العباس ظلت الاعمال على نحو هذا الشكل . ويهمنى فى هذا المقام تتبع تلك العلاقة من حيث الجباية فقط . والظاهر أن العمال زادوا استقلالاً من هذا القبيل عما كانوا عليه فى أيام بنى أمية ، حتى آل الامر اخيراً الى تضمين الخراج أى تقبيله (*) ، وهو أن يوظف على العامل مال

(١) القرىزى ٧٧ ج ١

(*) تقبيل الخراج أو أى مصدر من مصادر الايراد الثابت للدولة معناه المهود به الى رجل يلتزم بأدائه الى الدولة على أقساط ثم يقوم بزراعة الأرض واستغلالها بنفسه. فالتقيل على ذلك يختلف عن الملتزم اختلافاً واضحاً: ان المتقبل كان يتعهد بنفسه بالزراعة والعمل ، أى أنه مزارع ، أما الملتزم فى العهد التركى فكان يدفع قيمة الالتزام للدولة ثم يجمعه كيف شاء . وقد لجأت الدولة الاسلامية الى تقبيل الأرض من أوائل أيام الدولة العباسية، فكانت كل ناحية تقسم قبالات أى أقساماً مالية ، وتوكل كل قبالة الى المتقبل الذى يعرض مبلغاً اكبر . وقد مر جروهمان على أوراق بردية مصرية تثبت أن نظام القبالات عرف فى مصر

معين يدفعه في السنة الى بيت المال في بغداد ، وهو يتولى قبض الخراج والجزية وسائر الضرائب وينفق ما ينفقه كما يشاء لا يطالبه الخليفة الا بالمال المضروب ، ويكون ذلك في امانة الاستيلاء . كذلك فعل الرشيد مع ابراهيم بن الاغلب عامله على افريقية ، وكان هذا الاقليم عالة على الحكومة يحمل اليه من مصر كل سنة ١٠٠.٠٠٠ دينار معونة له ، فلما تولاه ابن الاغلب تنازل عن هذا المال وبذل ان يحمل كل سنة ٤٠.٠٠٠ دينار (١) وفعل الرشيد نحو ذلك ببرقة فانه جعلها قانونا قائما ، فوجه بمولى له فوزع خراج الارض بأربعة وعشرين ألف دينار (٢) وكذلك فعل المأمون مع عبدالله ابن طاهر فانه وظف عليه خراج خراسان وما يتبعه سنة ٢١١ هـ و ٢١٢ هـ قدرا معيناً سيأتى ذكره ، وقس عليه ما قبله الفضل بن مروان من فارس والاهواز وما قبله عمران بن موسى من السند (٣) ثم صار التوظيف المذكور ضمنا وتكاثرت حتى آل الى استقلال الامراء بولاياتهم

وجملة القول ان المال الذي كانوا يعبرون عنه بخراج البلد الفلاني انما يراد به ما يرد على بيت المال من خراج ذلك البلد بعد أداء إعطيات الجند المقيم فيه ونفقات الجباية واصلاح الري وسائر الكلف (٤) او بطريق التوظيف كما تقدم فما يجتمع من جبايات الاعمال يعبرون عنه بارتفاع الدولة او جباية الدولة أى مجموع صافي الدخل ، لا ينفق منه الا على موظفي الدواوين ورجال الدولة في بغداد غير ما يأخذه الخليفة وأهله مما سيأتى تفصيله . وقد صرح ابن خلدون في مقدمة كلامه عن مقدار تلك الجباية في أيام المأمون بقوله : « ما يحمل الى بيت المال ببغداد في أيام المأمون من جميع النواحي نقلته عن جراب الدولة » (٥) فبالقياس على ما تقدم يعتبر كل ما يرد من الكلام عن ارتفاع الدولة انه صافي أموال الجباية

من أوائل العصر العباسي ، وان القبالة كانت تعطى لمدة أربع سنوات ، ووصف القريري في الخط (١٨/١) الطريقة التي كان يتم التقبيل بها فقال : « أن متولى خراج مصر كان يجلس في جامع عمرو بن العاص من القسطنطين في الوقت الذي تنهى فيه قبالة الاراضي ، وقد اجتمع الناس من القرى والمدن ، فيقوم رجل ينادي على البلاد صفقات صفقات ، وكتاب الخراج بين يدي متولى الخراج يكتبون ما انتهى اليه مبالغ الكور والصفقات على من يتقبلها من الناس . وكانت البلاد يتقبلها متقبلوها بالأربع سنين من اجل الظلم او الاستبحار وغير ذلك فلذا انقضى هذا الامر خرج كل من كان تقبل أرضا وضعنها في ناحيته ، فيتولى زراعتها واصلاح جسورها وسائر وجوه اعمالها بنفسه وأهله ومن ينتدبه لذلك ، ويحمل ما عليه من الخراج في امانه على اقساط ، ويحسب له من مبلغ قبائله وضمائنه لتلك الاراضي ما ينفقه في عمارة جسورها وسد ترعها وحفر خلجها بضاربة (أى بحساب) مقدرة في الخراج . ويتأخر من مبلغ الخراج في كل سنة في جهات الضمان والتقبيل »

(١) ابن الاثير ٦٢ ج ٦ (٢) اليقطيني (كتاب البلدان) ١٢٢ (٣) ابن خردادبة ٢٤ و ٤٢ و ٤٨ و ٥٧ (٤) القريري ٩٧ ج ١ (٥) ابن خلدون ١٥٠ ج ١

جباية الدولة العباسية

في العصر الاول

فلنتقدم بعد هذا التمهيد الى تفصيل جباية الدولة العباسية في ايام المأمون باعتبار ما يرد من كل عمل في السنة . والتوفق الى ذلك نادر في تاريخ الاسلام لان القوم قلما يدونون غير حوادث الحرب والفتوح والثورات وما الى ذلك

أما قوائم ابن خلدون وقدامة وابن خرداذبة فقد عثرنا عليها عرضا ، وهي :

(١) قائمة ابن خلدون : هي أقدمها كلها ، وقد أوردها ابن خلدون في مقدمته في عرض كلامه عن « ان آثار الدولة كلها على نسبة قوتها في أصلها » ، وقال انه نقلها عن جراب الدولة ، وفيها مقدار الخراج الذي كان يرد على بيت المال في بغداد في أيام المأمون . وقبل تحقيق ذلك الزمن توجه التفات القارئ لما تطرق الى هذه القائمة من الخطأ بتوالي الاعوام . وقد تصفحنا النسخ المطبوعة من مقدمة ابن خلدون في مصر والشام ، فرأينا خطأ في أسماء بعض البلاد الواردة في تلك القائمة ، نظنه وقع من النساخ لتشابه في أشكال بعض الالفاظ . فلا بد من التنبيه الى ذلك واصلاحه قبل ايراد القائمة المذكورة ، لان الخطأ اللفظي المشار اليه يجر الى الخطأ المعنوي ، لوقوعه في أسماء البلاد أو الاقاليم التي حمل الخراج منها ، وهاك اصلاحها :

١ - كنكر (١) : هي لفظة لا معنى لها في هذا المقام ، وصوابها « كسكر » ، وهو اقليم من اقاليم السواد

٢ - طبرستان والرويان ونهاوند (٢) ، فالرويان بالياء صوابها « الرويان » بالياء ، وهي من اقليم الديلم وقد ذكرناها في محلها ، ونهاوند قصبة كورة ماه البصرة من كور الجبال كما تقدم . ونظرا لبعدها من طبرستان والرويان ، فالغالب ان يكون المراد بها بلدا آخر قريبا من هناك ، نظنها « دماوند » ، وهي من كور طبرستان

(١) في النسخ النام من طبعة بولاق صفحة ١٥٠

(٢) في السطر ٢١ من الصفحة المذكورة

٣ - ما بين الكوفة والبصرة (١) : لم نر في سائر القوائم ولا في غيرها من التقاويم كورة بهذا الاسم . وقد لاحظ ذلك البارون فون كريمر المؤرخ الألماني ، ولكنه حسبها كورة من كور السواد واقعة وراء الفرات بين الكوفة والبصرة ، دخلت في القوائم الأخرى باسم آخر (٢) . والصحيح على ما نرى أن النساخ أخطأوا في قراءتهم « ما بين » ، وصوابها « ماها » أو « ماهين » : مثني « ماه » ، فيكون المراد « ماها البصرة والكوفة » وهما كورتان من كور الجبال ، قصبة الأولى نهاوند ، وقصبة الثانية الدينور كما تقدم . وبؤيد ذلك سقوط هاتين الكورتين من قائمة ابن خلدون بالكلية

٤ - ماسبذان والدينار (٣) : ماسبذان من كور الجبال ، تقدم ذكرها ، وأما « الدينار » فلا مسمى لها في بلاد الإسلام ، وقد يتبادر إلى الذهن أنها تحريف « الدينور » قصبة ماه الكوفة لو لم تكن قد وقفنا على اسم الماهين معا في هذه القائمة ، فهي على الغالب مبدلة من « الريان » وهي كورة بقرب كسكر في العراق (*)

وهناك غلط نسخي في تعيين مقدار الخراج في بعض الأقاليم صوابه ظاهر ، مثل قوله عن خراج كور دجلة أنه عشرون ألف ألف درهم وثمانية دراهم ، والعادة أن لا يدونوا في الديوان أحاد الدراهم (٤) فالغالب أن يكون صوابها وثمانمائة ألف درهم . وكذلك قوله عن جباية الأهواز أنها خمسة وعشرون ألف درهم ، والصواب ٢٥ ألف ألف درهم ، لأنها نحو ذلك في القائمتين الآخرين . وكقوله في طبعة بولاق عن خراج قومس « ألف ألف مرتين وخمسمائة ألف من نقر الفضة » ونظن الصواب « ومن نقر الفضة ألف » ، فيكون حراجها ... ١٥٠٠ درهم و ١٠٠٠ من نقر الفضة . وكقوله عن العسل النوارد من الموصل أنه ... ٢٠ رطل والأقرب إلى الصواب أن يكون ... ٢٠ رطل فقط . ومن هذا القبيل خراج مصر ، فقد ورد هناك أنه « ألف ألف الخ » ، والصواب على ما نرى « ألف ألف الخ » بالقياس على جبايتها في ذلك العصر . والخطأ إنما وقع في النسخ لتشابه اللفظين خطأ أما زمن هذه القائمة ، فقد عينه ابن خلدون صريحا فقال أنه في أيام المأمون ، ولكنه لم يعين السنة . والمأمون حكم ٢٢ سنة من سنة ١٩٦ - ٢١٨ ، وحساب بيت المال في بغداد احترق في الفتنة بين الأمين والمأمون ثم لم يدون

(١) في السطر ٢٦ من تلك الصفحة (٢) 1.356 Cult. gesch. des Orients

(٣) في السطر ٢٧ من تلك الصفحة

(*) مما يؤسف له أن كل طبعات المقدمة ، بعد طبعة بولاق ، وقعت في هذه الأخطاء ، ومن الغريب أن الذين أشرقوا على الطبعة الأنيقة التي أخرجتها مطبع بيروت سنة ١٩٥٦ لم يمتصوا بتصويب الألفاظ التي تنبه إليها العلامة المحقق جرجي زيدان منذ نيف وأربعين سنة ، ثم يقال بعد ذلك أنها طبعات علمية مراجعة مصححة ..

(٤) الطبري ١٤٦٨ ج ٢

الحساب الا بعد سنة ٢٠٤ هـ (١) فالقائمة المذكورة كتبت في ما بين ٢٠٤ و ٢١٨ هـ ونظرا لاختلاف خراج خراسان فيها عما وظفه المأمون على ابن طاهر سنة ٢١١ و ٢١٢ هـ ، فالارجح انها كتبت بين ٢٠٤ و ٢١٠ هـ ورأينا للبارون فون كريم المذكور انتقادا على تاريخ قائمة ابن خلدون ، خلاصته : انها كتبت قبل عصر المأمون بعشرات من السنين ، بحيث تتصل بعصر المهدي أو الهادي أي بين سنة ١٥٨ و ١٧٠ هـ ، ومن أدلته على ذلك « أنه ورد فيها ذكر خراج السند وافريقية وكانتا في أيام المأمون قد استقلتا عن سلطة بغداد ، ولم يذكرهما قدامة ولا ابن خرداذبة » . والبارون فون كريم لا يستخف برأيه في تاريخ الاسلام وتمدنه وآدابه ، لانه من أهل التحقيق والبحث ومن أكثر الالمان تمحيصا للحقائق . ولكننا نراه واهما في حكمه على هذه القائمة للأسباب الآتية :

أولا : ان استقلال الاقاليم عن سلطة بغداد لم يكن يستلزم استقلالها عن الخلافة العباسية ، وقطع المال عنها . نعم ان افريقية استقل بها الاغالبة ، وتوارثوا الحكم فيها من سنة ١٨٤-٢٩٦ هـ ، ولكن استقلالهم هذا لا يمنع تاديتهم مالا معيناً كما كان يفعل معظم الامراء المستقلين في مصر وخراسان وغيرهما . فانهم كانوا يخطبون لخليفة بغداد ويعتبرون أنهم تابعون له دينيا فقط - كذلك كان شأن الدولة الطاهرية في خراسان ، والطولونية في مصر (٢) ، وكان بعضهم يقدم المال باسم الهدية ، والبعض الآخر باسم الخراج ، أو الضمان أو غيرهما . وزد على ذلك ان افريقية لم تكن تحمل مالا الى بيت المال الا بعد سنة ١٨١ هـ ، أي بعد ان تولاه ابراهيم بن الاغلب ، وهو الذي فرض على نفسه . . . ٤ دينار . فلا يبعد أن يستمر الاغالبة على دفع مثل هذا المال الى أيام المأمون . لان الخلفاء العباسيين ظلوا يعدون افريقية من مملكتهم كل أيام الاغالبة ، وكانوا يعينون الولاة عليها من بغداد باعتبار أن الاغالبة تحت هؤلاء الولاة (٣) ويقال نحو ذلك في السند ، بل نرى في هذا شاهدا أقرب على صحة رواية ابن خلدون ، فان المأمون نفسه استعمل على السند سنة ٢١٦ هـ عاملا اسمه عمران بن موسى العتكي (٤) على أن يحمل اليه منها مليون درهم بعد كل نفقة (٥) ويدل ذلك على سيادته عليها ، وان كان المال المذكور أقل كثيرا مما ذكره ابن خلدون ، اذ يختلف المراد بحدود السند باختلاف الأزمنة . أما عدم ورود هذين البلدين في قائمة قدامة وابن خرداذبة فقد يكون سببه عارضا ، اما لانقطاع الخراج منهما بعد قائمة ابن خلدون ، أو لاسباب أخرى راجعة الى دخول بعض الاقاليم

(١) قدامة ٢٣٦ (٢) المقرئ ٢٢١ ح ١ (٣) ابن الاثير ٤٥ ج ٧

(٤) ابن الاثير ٤٥ ج ١ (٥) ابن خرداذبة ٥٧

في بعض او غير ذلك كما سيتضح من مقابلة القائمتين التاليتين . وعلى كل حال فان افتراض هذه الاسباب اقرب الى الصواب من اتهام ابن خلدون بالخطأ او الوهم ، وهو ثقة كثير التبصر والتمحيص (*) . وقد قال صريحا ان هذه الجباية وردت على بيت المال في أيام المأمون

ثانيا : ان ابن خلدون استحوذ على اوراق رسمية من أيام المأمون عن الدخل والخرج ، كان يرجع اليها في تحقيق ما يكتبه في هذا الشأن ونحوه (١)

ثالثا : ان الديوان احترق في أيام الامين ، وقد قدمنا انه لم يدون فيه حساب الا بعد سنة ٢٠٤ هـ ، واما ما كان منها قبل ذلك فقد ضاع

فبناء على ذلك يترجح عندنا ان يكون الحق في جانب ابن خلدون ، وان يكون البارون فون كريمر واهما في اعتراضه وفوق كل ذي علم عليم

(٢) قائمة قدامة : دونها قدامة بن جعفر الكاتب البغدادي في كتابه

المسمى : « كتاب الخراج » ولم يصل الينا منه الا نتف طبعت في لايدن بعناية دي خويه المستشرق الهولندي الشهير ، وقد توفي قدامة سنة ٣٣٧ هـ ، وكان ابوه نصرانيا واسلم في أيام المكتفي (من ٢٨٩ - ٢٩٥ هـ) وتولى منصبا كبيرا من مناصب الدولة العباسية ، ولف كتب كثيرة من جعلتها كتاب الخراج هذا . ويظهر انه كتب نحو سنة ٣١٦ هـ ، نقلا عن اوراق رسمية اتصلت به . ويستدل من مطالعة الكتاب ان ما ورد فيه من جباية البلاد يراد به جبايتها نحو سنة ٢٢٥ هـ (**)

(*) لا نظن ان ابن خلدون معصوم من الوهم في مسائل المال والجبايات خاصة ! بل ربما كان وهمه في هذه الناحية من أقوى المساخذ على تاريخه ، واليك امثلة بسيطة نأخذها من فصل واحد ، هو ذلك الذي يتحدث منه المؤلف هنا وعنوانه « في ان آثار الدولة كلها على نسبة قوتها في اصلها » (بولاق ، المقدمة ص ١٤٨ وما يليها - بيروت ١٨٨٦ ص ١٥٤ وما يليها - بولاق ، طبعة ثانية ١٣٢١ هـ - ص ١٦٧ وما يليها) :

« ... واعتبر ذلك بجوائز ابن ذي يزن لوفد قريش ، كيف أعطاهم من اوطال الذهب والفضة والاعبد والوصاف عشرين عسرا ، ومن كرش العنبر واحدة ، وأضعف ذلك بمشرة امثاله لعبد المطلب ، وانما ملكه يومئذ قراوة اليمن خاصة تحت استبداد فارس ، وانما حمله على ذلك همة نفسه ، وما كان لقومه التابعة من الملك في الارض والمطلب على الامم في المراقين والهند والمغرب ... »

« ... وكان الصنهاجيون بافريقية ايضا اذا اجازوا الوفد من امراء زناتة الوافدين عليهم ، فانما يعطونهم المال احمالا والكساء تخوتا والحملان جنائب عديدة ... »

« ... هذا جوهر الصقلي الكاتب قائد جيش العبيدين لما ارتحل الى فتح مصر استمد من القيروان بألف حمل من المال ، ولا تنتهي اليوم دولة الى مثل هذا ... » وفي هذه الامثلة كفاية ...

(١) ابن خلدون ٣٢٦ ج ١

(**) ثبت الان ان قدامة بن جعفر الكاتب لم يؤلف كتابه في الخراج وحده ، وانما وضع موسوعة شاملة لكل ما يحتاج اليه كتاب الدولة من المعارف ، اي ان كتاب قدامة كان شبيها بكتاب صبح الامشي للقلقشندي مثلا ، وقد عثرنا عليه قطعا متفرقة ، احداها تلك التي نشرها دي خويه من الخراج واخرى نشرها الدكتور طه حسين والاستاذ عبد الحميد العبادي عن « نقد النثر » ، ثم عثرنا على قطعتين اخريين الاولى هي اول الكتاب ، وفيها يعرض قدامة لمنهج كتابه وما يحويه من المباحث ، والثانية عن نقد الشعر ، وبمعهما للنشر الان احسن الاساندة السوريين

(٣) قائمة ابن خرداذبة : هو عبد الله بن خرداذبة ، وذكر صاحب الفهرست أنه كان يتولى البريد في بلاد الجبال ، ويظهر أنه كتب وهو في هذا المنصب كتابه « المسالك والممالك » وفيه هذه القائمة ، ويظن دي خويه ناشر هذا الكتاب أن ابن خرداذبة كتبه سنة ٢٣٢ هـ ، ثم أضاف إليه بعض الزيادات فيما بعد بحيث لا يتجاوز حوالى سنة ٢٥٠ هـ . هذه هي القوائم الثلاث ، وفيها جباية الدولة العباسية في إبان ثروتها ، فلنوردها باعتبار قدمها . وأقدمها قائمة ابن خلدون ، ثم قدامة ، ثم ابن خرداذبة :

١ - جباية الدولة العباسية

(في أيام المأمون - نقلا عن ابن خلدون) (١)

أسماء الأقاليم	من الدراهم	من الأموال والفلال
السواد	٢٧ ٨٠٠ ...	ومن الحلل النجرانية ٢٠٠ حلة ومن طين الختم ٢٤٠ رطلا
كسكر	١١ ٦٠٠ ...	
	٣٩ ٤٠٠ ...	المجموع

(١) قائمة ابن خلدون التي نقلها من خط كاتب من كتاب الخراج يسمى أحمد بن محمد بن عبد الحميد لا تخلو من مشاكل تجعل الاعتماد عليها واستخراج نتائج منها أمرا صعبا . مثال ذلك أنه يقول : غلات السواد ٢٧ ألف درهم مرقين و ٨٠٠ ألف درهم ... الخ ويقول في غلات حلوان : ٤ آلاف ألف درهم مرقين و ٨٠٠٠ درهم ، وفي خراج كرمان : ٤ آلاف ألف درهم مرقين ومائة ألف درهم . ثم يجرى إلى مكران فيقول : ٤٠٠ ألف درهم مرة ، وبعد أن ينتهي من القائمة يقول : « وأما الأندلس فالتى ذكره الثقات أن عبدالرحمن الناصر خلف في بيوت أمواله ٥ آلاف ألف دينار مكرر ثلاث مرات يكون جملتها بالقناطير ٥٠٠ ألف قنطار ، فما معنى المرة والمرتين والثلاث مرات ؟ هل المراد أن هذا المبلغ كان يدفع على دفعتين ، كل دفعة نصف القيمة أم المراد أن هذا المبلغ يؤدي مرتين ، وبذلك تكون جباية هذه النواحي ضعف الرقم المذكور ؟ »

وبما شرحت لنا هذه الناحية عبارته الأخيرة عن الأندلس ، فهو يقول أن الناصر خلف في خزائنه ٥ مليون دينار مكررة ثلاث مرات ، أى أنه خلف ١٥ مليون دينار وعلى هذا يكون المراد بلفظ مرتين هو « مكررة مرتين » وهي طريقة غير طبيعية في تدوين الأرقام

ثم أن ابن خلدون يحول مبلغ ١٥ مليون دينار إلى قناطير فيقول أنها ٥٠٠.٠٠٠ قنطار من الدنانير ، وعلى هذا فيكون القنطار الواحد ٣٠ دينارا وهي قيمة غريبة للقنطار ومع ذلك ، فنريد أن نعتمد عليها لعلنا نخرج منها شيء يقول ابن خلدون أنه رأى في بعض التواريخ أن المحمول إلى بيت مال الرشيد بلغ ٧٥٠٠

اسماء الاقاليم	من الدراهم	من الاموال والفلال
	٣٩ ٤٠٠ ٠٠٠	مجموع ما قبله
كور دجلة	٢٠ ٨٠٠ ٠٠٠	(*)
حلوان	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	
الاهواز	٢٥ ٠٠٠ ٠٠٠	وسكر ٣٠ ٠٠٠ رطل
فارس	٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠	ومن ماء الورد ٣٠ ٠٠٠ قارورة
كرمان	٤ ٢٠٠ ٠٠٠	ومن الزيت الاسود ٢٠ ٠٠٠ رطل
مكران	٤٠٠ ٠٠٠	ومتاع يمانى ٥٠٠ ثوب و ٢٠٠٠٠ رطل من التمر
السند وما يليه	١١ ٥٠٠ ٠٠٠	و ١٥٠ رطلا من العود الهندي
سجستان	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	ومن الثياب المعينة ٣٠٠٠ ثوب ومن
خراسان	٢٨ ٠٠٠ ٠٠٠	الفانيد ٢٠ رطلا
		ومن نقر الفضة ٢٠٠٠ نقرة و ٤٠٠٠
		برذون و ١٠٠٠ اراس رقيق و ٢٠٠٠٠
		ثوب متاع و ٣٠٠٠٠ رطل اهليلج
(المجموع)	١٦٥ ١٠٠ ٠٠٠	دروهم

قنطار ، فلذا قلنا - على حساب ابن خلدون - ان القنطار ٣٠ ديناراً وكانت قيمة ما حمل الى الرشيد بالدنانير ٢٣٥٠٠٠ دينار ، وهو مبلغ غر معقول يجعلنا نشك في قيمة هذه التقديرات التي يوردها ابن خلدون . والرأى عندي ان المراد بلفظ مرتين ان هذا القدر يحصل الى الخليفة مرتين في مواعدين مختلفين ، بدليل انه يقول في بعض الحالات : مرة فقط ، وبذلك تشير ارقام القائمة تماماً . ومن الغريب ان حسن ابراهيم نقل هذه القائمة عن جرجي زيدان دون اشارة ودون تغيير في حرف واحد

ثم ان القائمة تهمل قيمة الاشياء الاخرى التي كانت ترسل مع الاموال ، كأنها كانت هدايا ، او زيادة على المال يرسلها الوالى من عنده ، والحقيقة انها جزء لا يتجزأ من الخراج ، فقد كان بعضه يرسل مالا وبعضه عينا ، وهذا ثابت من اوراق البردى المصرية التي نشرها ادولف جروهمان . ومن البيانات التي تجدها في هذه الاوراق نستطيع ان نستنتج ان هذه الاشياء العينية كانت تقدر بثلاث قيمة الخراج كله او نصفه على اكثر تقدير

وهذه حقيقة اخرى تقلل من قيمة الارقام التي يوردها ابن خلدون وعلى اى الاحوال ، فقد تركنا الارقام في الاصل على حالها ، على اعتبار انها تعطى فكرة عامة عن « نسب » جبايات الاقاليم بعضها الى بعض

(*) الاصل ٢٠٠٠٠٠٠٠ درهم ، وقد صوبها المؤلف وهو على حق في تصويبه

اسماء الاقاليم	من الدراهم	من الاموال والفلل
(مجموع ما قبله)	١٦٥١٠٠ ...	درهم
جرجان	١٢٠٠٠ ...	و ١٠٠٠ شقة ابريسم
قومس	(*) ١٥٠٠ ...	ومن نقر الفضة ١٠٠٠ نقرة
طبرستان والريان	٦٢٠٠ ...	و ٦٠٠ قطعة من العرش الطبرى و ٢٠٠ كساء
ودماوند		و ٥٠٠ ثوب و ٣٠٠ منديل و ٢٠٠ جامه
الري	١٢٠٠٠ ...	و ٢٠ رطل عسل
حندان	١١٢٠٠ ...	و ١٠٠٠ رطل من رب الرمانين و ١٢٠٠٠ رطل عسل
ماها البصرة والكوفة	١٠٧٠٠ ...	
ماسبدان والريان(*)	٤٠٠٠ ...	
شهر زود	٦٧٠٠ ...	
الوصل وما يليها	٢٤٠٠٠ ...	و ٢٠ رطل من العسل الابيض
الدربيجان	٤ ...	
الجزيرة وما يليها	٣٤ ...	و ١٠٠٠ رأس من الرقيق و ١٢٠٠٠ رطل عسل
من أعمال الفرات		وعشر بزاة و ٢٠ كساء
ارمينية	١٢ ...	و ٢٠ من القسط (***) المحقور و ٥٣٠ رطلا
		من الرقم « ضرب من الوشى » و ١٠٠٠ رطل
		من المسايح السورماهى و ١٠٠٠ مسن
		الصونج « نوع من الاسماك البحرية » و ٢٠٠٠ بقل و ٣٠ مهرا
برقة	١ ...	
افريقية	١٢٠٠٠ ...	و ١٢٠ بساطا
(المجموع)	٣١٨٦٠٠ ...	درهم

(*) فى الاصل : « الف الف مدين وخمسمائة الف من نقر الفضة » وقد اقترح المؤلف قراءتها هكذا ، الف الف مدين وخمسمائة « و » الف من نقر الفضة . ونظن ان الاصل مستقيم فيكون حساب خراج قومس على هذا : ١٠٠٠ مدين + ٥٠٠٠٠٠ من نقر الفضة (***) فى الاصل الدينار ، وقد رأى المؤلف تصويبها الى « الريان » مع ان هذا الموضوع قد ذكر آنفا ، وقد استبعد ان تكون الدينور

(***) فى الاصل : البسط وفى نسخة القسط ، وقد اختار المؤلف القراءة الثانية . ونظن ان البسط اصح فهى نوع من النسيج

والجهات التالية وردت جبايتها باندنانير :

اسماء الاقاليم	من الدنانير	من الاموال والظلال
قنشرين	٤٠٠ ٠٠٠	و ١ ٠٠٠ حمل زيت
دمشق	٤٢٠ ٠٠٠	
الأردن	٦٢ ٠٠٠	
فلسطين	٢١٠ ٠٠٠	
مصر	٢٦٢٠ ٠٠٠	و ٢٠٠ ٠٠٠ وظل زيت
اليمن	٢٧٠ ٠٠٠	
الحجاز	٢٠٠ ٠٠٠	سوى المتاع « لم يذكر »
(المجموع)	٤٨١٧ ٠٠٠	
		دينار وتساوى ٧٢ ٢٥٥ ٠٠٠ درهم باعتبار الدينار ١٥ درهما وهو تقديره في ذلك العصر
فيكون المجموع بالدراهم	٧٢ ٢٥٥ ٠٠٠	
يضاف اليه جباية الاقاليم المذكورة قبله	٢١٨ ٦٠٠ ٠٠٠	
(الجمله)	٣٩٠ ٨٥٥ ٠٠٠	درهم

وترى من النظر في هذه القائمة ان خراج اقاليم المشرق كانوا يقدرونه بالدراهم ، وخراج اقاليم المغرب بالاندنانير (الا برقة وافريقية) وسترى نحو ذلك ايضا في القائمتين الاخرين ، والسبب على ما يظهر ان مناجم الفضة كانت اكثر في اقاليم المشرق منها في المغرب ، وبمعكس ذلك مناجم الذهب فمجموع جباية اقاليم المشرق (مع برقة وافريقية) ٢١٨٦٠٠٠ ر... درهم ، ومجموع خراج سائر اقاليم المغرب ٤٨١٧ ر... دينار، حولناها الى دراهم باعتبار الدينار ١٥ درهما ، وهو صرفه في ذلك العصر فبلغت ٧٢٢٥٥ ر... درهم ، وباضافتها الى جباية اقاليم المشرق بلغ المجموع كله ٣٩٠ ر... ٨٥٥ درهم

ورأينا في ما نقله فون كريم من قائمة ابن خلدون بلدين هما الكرج والجيلان غير موجودين في ما لدينا من النسخ - نظنه وجدهما في نسخة فون همر برجشتال المستشرق النمساوي . خراج الاولى ٢٠٠ ر... درهم ، والثانية ٢٠٠ ر... درهم ، وليس هنا مكان التحقيق عن صحة هذه الرواية أو عدم صحتها

فيكون مجموع جباية المملكة العباسية في أيام المأمون نحو ٤٠٠ مليون درهم ، ماعدا الاموال والغلات مما لا نعلم حقيقة قيمته ، واذا أعدت النظر فيه رأيت شيئا كثيرا . والعادة في تقدير الجباية أن تقدر هذه الغلات بما تساويه من النقد ، ويضاف مبلغها الى مبالغ النقد ، كما فعل صاحب جراب الدولة في غلات السواد ومعظمها في الاصل من الحنطة ، وكما ستري في تفصيل طساسيج السواد بقائمتي قدامة وابن خرداذبة وقد تقدم أن الجباية التي كانت ترد الى بيت المال في بغداد انما هي صوافي ما تحصل منها في الاقاليم ، بعد دفع اموال الجند ونفقات الجباية واصلاح الري ونحو ذلك من نفقات الاقاليم ، ولم يبق على هذا المال الا نفقات الدواوين في بغداد للخليفة ووزرائه وكتابه ورجال بطانته . وقد يرتاب القارئ في رواية ابن خلدون لبعدها عما هو مألوف عندنا من ميزانيات دول هذه الايام ، وما فيهن من يبقى في صندوقها معشار هذا المال - ولذلك فنأتي بالروايتين الاخرين للمقابلة بينهما وبين رواية ابن خلدون

٢ - جباية الدولة العباسية

(في ايام المعتصم - نقلا عن قدامة بن جعفر)

كانت جباية السواد معظمها من الحنطة والشعير ، وقد ذكر قدامة مقدار كل منهما مفصلا باعتبار طساسيج السواد ، أي نواحيه في الشرق والغرب

طساسيج السواد في الجانب الغربي : (ج)

اسم الناحية	مقدار الحنطة بالكر	مقدار الشعير بالكر	الدراهم
الانبار ونهر عيسى	١١٨٠٠	٦٤٠٠	٤٠٠٠٠
طسوج مسكن	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٥٠٠٠٠
طسوج قطربل	٢٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
طسوج بادوريا	٢٥٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
بهر سير	١٧٠٠	١٧٠٠	١٥٠٠٠٠
الرومقان	٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٥٠٠٠٠
كوتى	٣٠٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
(المجموع)	٢٨٢٠٠	١٦٤٠٠	٢٦٠٠٠٠٠

(ج) يلاحظ أن قائمة ابن خلدون تختلف عن قائمة قدامة بن جعفر اختلافا واضحا، فان ابن خلدون يذكر الجباية بحسب الاقاليم ، والاقليم تقسيم جغرافى ، اما قدامة فيذكرها بحسب الطساسيج ، والطسوج هو القسم المالى المقابل للكونة ، وقد حاول ليسترينج في كتابه عن « بلاد الخلافة الشرقية » Lands of the Eastern Caliphate أن يعدد معنى الطسوج فلم يوفق الى نتيجة نستطيع التعميل عليها ، وحاول ذلك فيليب حتى لم يترجمته الانجليزية لفتوح البلدان للبلاذرى . وما بهما هنا هو ان قدامة كلن كتابا من كتاب الخراج ، فهو خير في هذا الموضوع أولا وينقل من وثائق رسمية ثانيا ، فأرقامه أولى بالثقة ، خاصة وقد عني بتقدير قيمة الحنطة والشعير وهو الذى حدد لنا قيمة الكر ، ومن الغريب ان نتيجة الحساب عند ابن خلدون وقدامة اتفقتا تقريبا آخر الامر ، فقدامة يقول المجموع يبلغ ٢٨١٩٢٦١ و ٢٨١٩ درهمها وابن خلدون : ٢٨٥٥٠٠ و ٣٩٠ درهم ، والموضوع كله فى حاجة الى دراسة شاملة

اسم الناحية	مقدار الحنطة بالكر	مقدار الشعير بالكر	الدرهم
(مجموع مابله)	٢٨٢٠٠	١٦٤٠٠	٢٦٠٠٠٠
نهر درقيط	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
نهر جوير	١٥٠٠	٦٠٠٠	١٥٠٠٠٠
باروسما ونهر الملك	٢٥٠٠	٤٠٠٠	١٢٢٠٠٠
الزوابي الثلاثة	١٤٠٠	٧٢٠٠	٢٥٠٠٠٠
بابل وخطراية	٢٠٠٠	٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
الفلوجة العليا	٥٠٠	٥٠٠	٧٠٠٠٠
الفلوجة السفلى	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٨٠٠٠٠
طسوج النهرين	٢٠٠	٤٠٠	٤٥٠٠٠٠
طسوج عين التمر	٢٠٠	٤٠٠	٤٥٠٠٠٠
طسوج الجبة والبداءة	١٥٠٠	١٦٠٠	١٥٠٠٠٠
سوراد وبرنسيما	١٥٠٠	٤٥٠٠	٢٥٠٠٠٠
البرس الاعلى والاسفل	٥٠٠	٥٥٠٠	١٥٠٠٠٠
فراة بادقلى	٢٠٠٠	٢٥٠٠	٦٢٠٠٠٠
طسوج السليحين	١٠٠٠	١٥٠٠	١٤٠٠٠٠
روذستان وهرمزجرد	٥٠٠	٥٠٠	٢٠٠٠٠٠
تسر	٢٢٠٠	٢٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
ايغار بلطين	١٢٠٠	٢٠٠٠	٢٠٤٨٠٠
كسكر	٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠
طساسيج السواد			
في الجانب الشرقى :			
طسوج بزرجسابور	٢٥٠٠	٢٢٠٠	٣٠٠٠٠٠
طسوج الرذانين	٤٨٠٠	٤٨٠٠	١٢٠٠٠٠
طسوج نهر بوق	٢٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠٠٠
كلواذى ونهر بين	١٦٠٠	١٥٠٠	٢٣٠٠٠٠
جازر والمدنة المتبقية	١٠٠٠	١٥٠٠	٢٤٠٠٠٠
روستقباد	١٠٠٠	١٤٠٠	٢٤٦٠٠٠
سلسل ومهرود	٢٠٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠٠٠
(المجموع)	٦٦٢٠٠	٦٨٦٠٠	٧٠٤٤٨٠٠

اسم الناحية	مقدار الحنطة بالكر	مقدار الشعير بالكر	الدراهم
(مجموع ما قبله)	٩٦٢٠٠	٩٨٩٠٠	٧٠٤٤٨٠٠
جلولا وجللتا	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠
الديبين	١٩٠٠	١٣٠٠	٤٠ ٠٠٠
الدسكرة	١٨٠٠	١٤٠٠	٦٠ ٠٠٠
البدنيجين	٦٠٠	٥٠٠	٢٥ ٠٠٠
طسوج برز الروذ	٢٠٠٠	٥١٠٠	١٢٠ ٠٠٠
النهروان الاعلى	١٧٠٠	١٨٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
النهروان الاوسط	١٠٠٠	٥٠٠	١٠٠ ٠٠٠
بادرايا وباكسابا	٤٧٠٠	٥٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠
كور دجلة	٩٠٠	٤٠٠٠	٤٢٠ ٠٠٠
نهر الصلة	١٠٠٠	٢١٢١	٥٩ ٠٠٠
النهروان الاسفل	١٧٠٠	١٣٠٠٠	٥٢ ٠٠٠
مجموع حراج السواد	١١٥٦٠٠	١٣٥٦٢١	٨ ٨٢١ ٨٠٠

فمجموع جباية السواد باعتبار نواحيه ١١٥٦٠٠ كر حنطة ، و ١٣٥٦٢١ كر شعير ، و ٨٠٠ ٨٢١ ٨٠٠ درهم . على ان هذا المجموع يختلف عما قاله قدامة المذكور بعد ان اورد خراج كل ناحية بالتفصيل ، كما تقدم ، فقد قال في ايراد المجموع : « ذلك ارتفاع السواد سوى صدقات البصرة من الحنطة ١٧٧٢٠٠ كر ، ومن الشعير ٩٩٧٢١ كر ، ومن الورق ٨٠٠ ٩٥٨ ٠٠٠ درهم (١) ولعل السبب في هذا الفرق خطأ في قراءة بعض الاعداد . على ان الفرق على كثرته لا يعتد به فيما نحن فيه . بقي علينا ان نحول الحنطة والشعير الى دراهم ، وقد فعل جعفر ذلك فحولهما باعتبار ثمن الكرين المقرونين من الحنطة والشعير ستين دينارا ، والدينار على صرف خمسة عشر درهما بدينار ، فبلغ ذلك ٨٥٠ ٣٦١ ١٠٠ درهما وقال ان صدقات البصرة ترتفع في السنة ٦٠٠٠ ٦٠٠٠ درهم ، فاذا جمعت ذلك كله بلغ ١١٤٦٥٧ ٦٥٠ درهما على هذه الصورة

٨٠٠ ٩٥٨ ٠٠٠ الدراهم المجموعة ورقا
 ٨٥٠ ٣٦١ ١٠٠ قيمة الحنطة والشعير بالدرهم
 ٦٠٠٠ ٦٠٠٠ صدقات البصرة

١١٤٦٥٧ ٦٥٠ درهما

هذا هو ارتفاع السواد ، فلنتقدم الى ايراد جبايات سائر الاقاليم في المشرق والمغرب . وهي مع السواد :

أقاليم الشرق	درهم	أقاليم الشرق	درهم
السواد	١١٤ ٤٥٧ ٦٥٠	أذربيجان	٤ ٥٠٠ ٠٠٠
الاهواز	٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠	الري و دماوند	٢٠ ٠٨٠ ٠٠٠
فارس	٢٤ ٠٠٠ ٠٠٠	قزوین وزنجان وابهر	١ ٨٢٨ ٠٠٠
كرمان	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	قوس	١ ١٥٠ ٠٠٠
مكران	١ ٠٠٠ ٠٠٠	جرجان	٤ ٠٠٠ ٠٠٠
اصيهان	١٠ ٥٠٠ ٠٠٠	طبرستان	٤ ٢٨٠ ٧٠٠
سجستان	١ ٠٠٠ ٠٠٠	تكريت والطهران	٩٠٠ ٠٠٠
خراسان	٢٧ ٠٠٠ ٠٠٠	شهرزور والعامقان	٢ ٧٥٠ ٠٠٠
حلوان	٩٠٠ ٠٠٠	الموصل وما يليها	٦ ٣٠٠ ٠٠٠
ماء الكوفة	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	قردي وبلدي	٢ ٢٠٠ ٠٠٠
ماء البصرة	٤ ٨٠٠ ٠٠٠	ديار ريعة	٩ ٦٢٥ ٠٠٠
همدان	١ ٧٠٠ ٠٠٠	ايزن ومياقاراقي	٤ ٢٠٠ ٠٠٠
ماسبدان	١ ٢٠٠ ٠٠٠	طرون	١٠٠ ٠٠٠
مهرجان قلق	١ ١٠٠ ٠٠٠	آمد	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
الايفارين	٣ ١٠٠ ٠٠٠	ديار مضر	٦ ٠٠٠ ٠٠٠
قم وقاشان	٣ ٠٠٠ ٠٠٠	أعمال طريق الفرات	٢ ٩٠٠ ٠٠٠
		(المجموع)	٢١١ ٥٨١ ٢٥٠

أقاليم المغرب	دينار	أقاليم المغرب	دينار
قنشرين والعواصم	٢٦٠ ٠٠٠	مصر والاسكندرية	٢ ٥٠٠ ٠٠٠
جند حمص	٢١٨ ٠٠٠	الحرمين	١٠٠ ٠٠٠
جند دمشق	١١٠ ٠٠٠	اليمن	٦٠٠ ٠٠٠
جند الاردن	١٠٩ ٠٠٠	اليمامة والبحرين	٥١٠ ٠٠٠
جند فلسطين	٢٩٥ ٠٠٠	عمان	٣٠٠ ٠٠٠
		(المجموع)	٥ ١٠٢ ٠٠٠

وبتحويلها الى دراهم باعتبار الدينار ١٥٠ درهما تساوى ٧٦١٠٠٠ ر. ٧٦١٠٠ درهم وبإضافتها الى مجموع جباية أقاليم الشرق والجزيرة أعلاه يكون مجموع ذلك كله ٣٨٨٠٢٩١١٣٥٠ ر. ٣٨٨٠٢٩١١٣٥٠ درهم ، وهو ارتفاع الخراج على تقدير قدامة (١)

٣ - جباية الدولة العباسية

(في اواسط القرن الثالث للهجرة - على رواية ابن خرداذبة)

فصل ابن خرداذبة جباية أعمال السواد كما فصلها قدامة ، وزاد على

(١) وقد رأينا اختلافا في قائمة قدامة بين التفصيل والاجمال لعله طرقت اليه من النسخ فحفظناه بقدر الامكان

ذلك عدد الشون والبيادر مما يطول بنا ايراده ، فنكتفى بذكر جملته من الحنطة والشعير والفضة ، وذلك عبارة عن ٦٣٤٠٠ كر حنطة ، و ٩١٨٥٠٠ كر شعير ، و ٨٤٠٠٠٠٠٠ درهما نقدا . وبتحويل الحنطة والشعير الى دراهم باعتبار الكرين المقرونين ستين دينارا ، والدينار ١٥ درهما كما تقدم ، بلغت قيمتها ٦٩٨٦٢٥٠٠ درهم ، وبإضافة ذلك الى الدراهم المجموعة نقدا تصير الجملة ٧٨٣١٩٣٤٠ درهما

ثم فصل جباية خراسان وما يلحق بها من الاقاليم في الدولة الطاهرية ، باعتبار ما وظف عليها سنة ٢١٢ هـ ، ومقدار ذلك جملة ٤٤٨٤٦٠٠٠ درهم ، و ١٣ دابة للركوب ، و ٢٠٠٠ شاة من الغنم ، و ٢٠٠٠ رأس من السبي الفزية ما قيمته ٦٠٠٠٠٠ درهم ، ومن الكرايس الكندجية ١١٨٧ ثوبا ، ومن المرور وصفائح الحديد ١٣٠٠ قطعة نصفين . وكانت خراسان يومئذ تشمل نحو من خمسين عملا في جملتها الري ، وقومس ، وجرجان ، وكرمان ، وسجستان ، ونيسابور ، وطخارستان ، والطاقان ، وأعمال ماوراء النهر، وفيها بخارى ، والصفد ، وغيرهما . وكان الطاهريون مستقلين بها ويدفعون عنها هذه الوظيفة (اي هذا القدر من المال) . وقد اقتصرنا على اجمال ذلك خوف التطويل ، ومن اراد تفصيل جباية أعمال السواد وأعمال خراسان فليراجعها في كتاب المسالك والممالك لابن خرداذبة . ولنتقدم الى اتمام قائمته عن الاعمال الاخرى من الاجمال الذي ذكرناه :

اقاليم المشرق	دراهم	اقاليم المشرق	دراهم
السواد	٧٨ ٣١٩ ٣٤٠	قم	٢ ٠٠٠ ٠٠٠
خراسان وتوابها	٤٤ ٨٤٦ ٠٠٠	الاهواز	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
شهر زور والصامغان	٢ ٧٥٠ ٠٠٠	فارس	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠
ماسبدان ومهرجان قذق	٢ ٥٠٠ ٠٠٠	قزوین	١ ٢٠٠ ٠٠٠
		(المجموع)	١٩٥ ٦١٥ ٢٤٠

اقاليم المشرق	دراهم	اقاليم المغرب	دنانير
(ماقبله)	١٩٥ ٦١٥ ٢٤٠	قنسرین والمواصم	٤٠٠ ٠٠٠
ماه الكوفة	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	جند حمص	٢٤٠ ٠٠٠
اصبهان	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	جند دمشق	٤٠٠ ٠٠٠
ديارمضر	٥ ٦٠٠ ٠٠٠	جند الاردن	٢٥٠ ٠٠٠
الموصل	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	جند فلسطين	٥٠٠ ٠٠٠
ديار ربيعة	٧ ٧٠٠ ٠٠٠	مصر	٢ ١٨٠ ٠٠٠
أرمينية	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	اليمن	٦٠٠ ٠٠٠
(المجموع)	٢٢٧ ٧١٥ ٢٤٠	(المجموع)	٤ ٧٧٠ ٠٠٠

وبتحويل هذه الدنانير الى دراهم تبلغ ر.٧١٥٥٠.٠٠٠ درهم ، تضاف الى مجموع جباية اقاليم المغرب اعلاه على هذه الصورة :

	درهم
جباية اقاليم المشرق	٢٢٧ر٧١٥٠٠
جباية اقاليم المغرب	٧١ر٥٥٠.٠٠٠
الجملة	٢٩٩ر٢٦٥٠٠

مجمّل جباية الدولة العباسية

وخلاصة ما تقدم ان ارتفاع الدولة العباسية كان على معظمه في أيام المأمون ، ثم أخذ في التناقص بعده ، ولم يظهر ذلك النقص الا بعد اواسط القرن الثالث للهجرة ، لاسباب سيأتى بيانها . واما قبل ذلك فان ارتفاع هذه الدولة كان عظيما جدا ، كما تبين من القوائم الثلاث التى ذكرناها ، وهاك ملخص لها :

	درهم
جباية الدولة العباسية في أيام المأمون بين سنة ٢٠٤ و ٢١٠ هـ	٣٩٦ر١٥٥٠.٠٠٠
جباية الدولة العباسية في أيام المعتصم او بعيده الى سنة ٢٢٥	٣٨٨ر٢٩١ر٣٥٠
جباية الدولة العباسية في اواسط القرن الثالث (١)	٢٩٩ر٢٦٥٠٠
الجملة (*)	١ر٠٨٣ر٧١١ر٦٩٠

فترى من مقابلة هذه الارقام ان الفرق في الجباية ظهر حتى في النصف الاول من القرن الثالث ، وخصوصا اذا اعتبرت ما اغفلناه من قائمة ابن خلدون من الاموال والامتعة والمحصولات وهى من جملة الخراج . فمعدل الوارد الى بيت المال فى العام نحو ٣٦٠ مليون درهم ، وهى صوافى جباية الاعمال كما قدمنا ، مما لم نسمع بمثله فى الدول قديما ولا حديثا - الا اذا

(١) لا يخفى على التأمل أننا عينا هذه الازمنة بالتقريب ، اذ قد يرد فى قائمة ابن خرداذبة مثلا خراج اقليم كما وظف عليه فى مهد قائمة ابن خلدون أو قدامة وبالعكس ، وانما اعتبرنا فى تعيينها الاغلبية

(*) لا نظن أن هذه الارقام تعين ارتفاع الدولة الإسلامية فى عصور المأمون والمعتصم والواثق « منتصف القرن الثالث الهجرى » لاننا لا نعلم على وجه التحقيق ان كانت قائمة قدامة تعين الخراج على أيامه ، وكذلك يقال فى قائمة ابن خرداذبة ، لم اننا رأينا أن ملاحظة ابن خلدون من خراج الدولة أيام الرشيد لا يمكن أن تكون صحيحة . وكل ما يمكن أن يقال أن هذه كلها أرقام يمكن الاستئناس بها فى اقامة دراسة شاملة للموضوع

معتبرنا ما أورده بعضهم اجمالاً بطريق العرض عن دولتي الروم والفرس فقد قال جين مؤرخ الدولة الرومانية ان جباية هذه الدولة اiban سطوتها ومعظم سعتها تساوي نحو ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم، منها ١٣٥.٠٠٠.٠٠٠ درهم من آسيا (الصفري) (١) ، وذكر ابن خرداذبة ان جباية مملكة الفرس في أيام كسرى برويز بلغت ٤٢٠.٠٠٠.٠٠٠ مثقال ، او نحو ٧٢٠ مليون درهم . فاذا سلمنا بصحة هذه الارقام أعوزنا الاطلاع على طريقة الانفاق عندهم ، اذ ربما كانت تستغرق معظم هذه الجباية بخلاف الدولة العباسية كما ستري . أما ما خلا هاتين الدولتين فالفرق بين جبايتها وجباية هذه الدولة عظيم جدا . فالدولة العثمانية بلغت معظم سعتها في أيام السلطان سليمان القانوني في أواسط القرن العاشر للهجرة ، ولم يزد ارتفاع جبايتها في أيامه على ٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دوكات (٢) او نحو ٢٨٤٣٧٥٠ جنيها مصريا ، فاین ذلك من جباية الدولة العباسية فانها تزيد على اضعافه ؟ وقس على ذلك دول هذه الايام باعتبار ما يبقى في صندوقها كما سيأتى

ولنتقدم الى الكلام في الجهات التي كانت تنفق فيها الاموال

نفقات الدولة العباسية

لم نر فيما كتبه المؤرخون القدماء في العربية نصا يتعلق بهذا الشأن ، ولا ندرى اذا كانوا فعلوا ذلك عمدا او ضاع ماكتبوه في ثنيات الزمان . على ان مؤرخي المسلمين قلما دونوا حوادث التمدن الاسلامي او ما هو في معناه ، كمقدار الدخل او الخرج وثروة المملكة وحال العلم ، او نظام الهيئة الاجتماعية غير ما جاء عرضا في أثناء ذكر الوقائع الحربية ، او وصف مجالس الطرب - الا ابن خلدون ، فقد اورد جباية الدولة في عرض الكلام عن بدخها في ابانها . وأما قدامة وابن خرداذبة فقد ذكر مقدار الخراج في عرض الكلام عن طرق البريد . وقد ذكر الخراج ايضا بعض اصحاب التقاويم (الجغرافية) ولكن احدا منهم لم يذكر شيئا عن الشؤون التي تنفق فيها الاموال المجموعة من الخراج في العصر الذي نحن في صده

على اننا بالقياس على ما عرفناه من احوال ذلك التمدن ، نرجح ان المال المشار اليه كان يوضع في بيت المال ، بعد دفع رواتب الجند والكتاب والقضاة وسائر ارباب المناصب في دواوين الحكومة في بغداد ، والموظفين الذين قد تعينهم الحكومة من بغداد وتدفع رواتبهم من بيت مالها ولو كانت

Gibbon's Roman Empire 1.110

(١)

Porter's Conts, Hist. of Turkey, Ms.

(٢)

أعمالهم في الخارج مثل عمال البريد (١) وغيرهم . وما بقى من أموال
الجبابة بعد هذه النفقات يوضع في بيت المال تحت اجتهد الخليفة (٢)

أما مقدار ما كان ينفق على الجند المقيدين في الدواوين وغيرهم فمما
لا يمكن القطع فيه ، لانه يختلف باختلاف العصور واحوال الخلفاء ، ولم
نقف على شيء صريح في هذا الشأن في العصر العباسي الاول ولا في غيره

على اننا توفقنا بهمة البارون فون كريمر الى قائمة تشمل ما اشترطه
احمد بن محمد الطائي على نفسه أن يقدمه من ضمانه الى بيت المال -
وفيه ما كان ينفقه بيت المال في بغداد في السنين الاولى من خلافة المعتضد
العباسي (سنة ٢٧٩ هـ) (٣) وقد عين فيه مقدار المال اللازم لكل فئة من
فئات الموظفين الذين تدفع رواتبهم من بيت المال ، وجملة ذلك ٢٥٠٠٠٠٠
دينار في السنة ، تدفع مياومة باعتبار كل يوم سبعة آلاف دينار ، تفرق
في الجند وموظفي الدواوين والخدم وغيرهم على هذه الصورة :

نفقات الدولة العباسية

(في أيام المعتضد بالله سنة ٢٧٩ هـ بالمياومة)

دينار في اليوم	
١٠٠٠	أرزاق أصحاب النوبة (*) ومن يرسمهم من البوابين وفيهم البيضان (**)
	من الجنابيين (***) والبصريين وأصحاب المصاف (****) بباب العامة وغيرهم والسودان وأكثر ممالك الناصر
١٠٠٠	أرزاق الفلمان الذين اعتقهم الناصر (هو الموفق بن المتوكل) (*****)
	ويعرفون بالفلمان الخاصة
٢٠٠٠	المجموع

(١) ابن خرداذبة ١٥٣

(٢) الماوردي ١٧٩

(٣) Einnahmebudget des Abbasiiden Reiches

(*) أي الذين يقومون بحراسة القصر بالناوبة

(**) أي الذين يلبسون الخوذات الحديدية المسماة بالبيضات

(***) أي الذين يأتون من خارج بغداد من الجانبين الشرقي والغربي

(****) أي الجند القائم بالحراسة بباب العامة

(*****) ثم انهم هذه الاشارة

دينار في اليوم	
٢٠٠٠	(مجموع ما قبله)
١٥٠٠	أرزاق الفرسان من الاحرار المميزين
٦٠٠	أرزاق المختارين ، وهم جنود منتخبون من كل قيادة ، وقد عرفوا بالشهامة والشجاعة
٥٠٠	أرزاق المثبتين في أيام الناصر
١١٠	أرزاق سبعة عشر صنفا من المرسومين بخدمة الدار، والرسائل الخاصة ، والقراء ، واصحاب الاخبار، والمؤذنين، والمنجمين، والفنجاميين ، واصحاب الاعلام ، والبوقيين ، والمضحكين، والطلابين ، وغيرهم
٥٠	المرتزقة برسم الشرطة في مدينة السلام ، وغيرها
٣٠٠	أثمان انزال الممالك ، وغيرهم
٣٣٣٠ $\frac{1}{3}$	نفقات المطابخ الخاصة والعامة ، والمخابر، وانزال الحرم ، والحشم ، ومخابر السودان
١٠٠	ثمن وظائف الشراب للخاصة والعامة ، وآلاته ، ونفقات خزائن الكسوة ، والخلع، والطيب ، وحوائج الوضوء ، وخزائن السلاح ، والفرش الخ
٤	أرزاق السقائين بالقرب في القصر ، والخزائن ، والمخابر ، والدور ، والحجر ، والخدم ، الخ
١٦٧	أرزاق الخاصة ومن يجرى مجراهم من الفلمان والممالك ، دون الاكابر الاحرار ، ومن اضيف اليهم من الحشم القدماء
١٠٠	أرزاق الحشم من المستخدمين في شراب العامة ، وخزائن الكسوة ، والصناع من الصاغة ، والخياطين ، والعقادين ، والاساكفة ، والحدادين، والرفائين، والمطرزين، والنجادين، والوراقين ، والعطارين ، والمشهرين ، والنجارين ، والخراطين ، والاسقاطيين ، وغيرهم الخ
١٠٠	أرزاق الحرم
٤٠٠	ثمن علوفة الكراع في الاصطبلات الخمسة
٦٦٠ $\frac{2}{3}$	ما يصرف من ثمن الكراع ، والابل ، والخيول الخ
٦٣٣١	(المجموع)

دينار في اليوم	
٦٣٣١	(مجموع ما قبله)
٣٠	أرزاق المطبخين
٣٠	الفراشين ، والمحلبين ، وخزان الفرش ، والحمالين
	» أصحاب الركاب ، والجنائب ، والسروج ، ومن يخدم
	في دواب البريد
٤٤	» الجلساء ، وأكابر الملهم ، ومن يجري مجراهم
٢٣ $\frac{1}{4}$	» جماعة من المتطعين ، وتلامذتهم الخ
٧٠	» أصحاب الصيد من البازياريين ، والفهسادين ،
	والكلابزيين وغيرهم
١٦ $\frac{1}{2}$	» الملاحين في الطيارات ، والثدات ، والحراقات ،
	وغيرها من السفن
٤	ثمن النفط والمشاقة للنفاطات ، والمشاعل وأجرة الرجال
	لخدمتها
١٥	الصدقة التي تحضر كل يوم عند صلاة الصبح في خرقة
	سوداء
٣٣ $\frac{1}{4}$	جاري أولاد المتوكل
١٦ $\frac{1}{2}$	» » الوائق
١٦ $\frac{1}{2}$	» » الناصر
٢٠	أرزاق مشائخ بني هاشم ، وأصحاب المراتب ، والخطباء في
	المساجد
٣٣ $\frac{1}{4}$	أرزاق جمهور بني هاشم من العباسيين ، والطلبيين
٣٣ $\frac{1}{4}$	جاري عبيد الله بن سليمان (الوزير) مع خمس مئة دينار
	للقاسم ابنه (في الشهر) برسم العرض
١٥٦ $\frac{1}{2}$	أرزاق أكابر الكتاب ، وأصحاب الدواوين ، والخزان ،
	والبوابين ، والمديرين ، والأعوان ، وسائر من في الدواوين ،
	وثنم الصحف ، والقراطيس والكافد - سوى كتاب دواوين
	الاعطاء وخلفائهم على مجالس التفرقة وأصحابهم ، وأعوانهم ،
	وخزان بيت المال ، فانهم يأخذون أرزاقهم بما يوفرونه من
	أموال الساقطين ، وغرم المخلين بدوابهم
١٦ $\frac{1}{2}$	جاري اسحق بن ابراهيم القاضي ، وخليفته يوسف بن
	يعقوب والد أبي عمر ، وأولادهما ، وعشرة نفر من الفقهاء
٥٠	نفقات السجون ، وثنم أقوات المحبين
٦٩٤٥ $\frac{1}{2}$	(المجموع)

دينار في اليوم	
٦٩٤٥ $\frac{2}{3}$	جاري المؤذنين في المسجدين ، والمكبرين ، والقوام ، والائمة ،
٣ $\frac{1}{3}$	و ثمن الزيت للمصاييح ، والحصر ، والبوارى ، والماء ، و ثمن
	الستار للصيف ، والجلباب والخزف ، والعمارة في شهر رمضان
١٩	نفقات الجسرين ، و ثمن ما يبدل من سفنهما ، و ارزاق الجسارين
١٥	نفقات البيمارستان الصاعدي ، ولم يكن يومئذ غيره ، و ارزاق
	التطبيين والمأانين والكحالين ، ومن يخدم المغلوبين على عقولهم ،
	والبوابين ، والجنازين ، وغيرهم ، واثمان الطعام والادوية
	والاشربة
٦٩٧٤	(الجملة)

فالمجموع نحو سبعة آلاف دينار ، وذلك نفقات الدولة العباسية في اليوم الواحد من أيام المعتضد (سنة ٢٧٩ هـ) ، ومجموع ذلك في السنة نحو مليونين ونصف (٢ ٥٠٠ ٠٠٠ دينار) . فاذا فرضنا نفقاتها في أيام المأمون والمعتصم نحو ذلك - وهي في اعتقادنا يجب أن تكون أقل من ذلك بالنظر الى تكاثر الفلمان والماليك في أواخر القرن الثالث عما كان في أوائله - فاذا فرضنا النفقات واحدة في أيام المأمون والمعتضد ، وحولناها الى دارهم باعتبار الدينار عشرين درهما على الأكثر ، بلغ ذلك ٥٠ ٠٠٠ ٠٠٠ درهم ، فاذا اسقطناها من معدل الجباية الذي ذكرناه وهو ٣٦٠ ٠٠٠ ٠٠٠ درهم ، كان الباقي ٣١٠ ٠٠٠ ٠٠٠ درهم ، أو قل ٣٠٠ مليون فقط . فالدولة التي يبقى في بيت مالها هذا المبلغ العظيم كل سنة تعد في معظم الثروة ، لاننا لم نسمع بدولة من الدول يبقى في صندوقها نصف هذا المال ، أو ربعه ، أو عشره ، الا ما قدمناه عن دولتي الروم والفرس

وزد على ذلك أن هذه النفقات جزء صغير من مال الجباية ، لانها عبارة عن خراج ما ضمنه الطائي من البلاد ، وهي سقى الفرات ، ودجلة ، وجوخي ، وواسط ، وكسكر ، وطساسيج نهريوق ، والديبين ، وكلواذي ، ونهرين ، والرذانين وطريق خراسان ، وكلها من العراق ، وهي بعضه كما يتضح ذلك من مراجعة قائمة قدامة - فلا مشاحة في أن نفقات الدولة العباسية كانت تستخرج من خراج بعض أعمالها

تقدير هذه الثروة بنقود هذه الايام (سنة ١٩٠٣)

ولكى ينجلي لنا مقدار هذه الثروة بالنظر الى التمدن الحديث ، يجب أن نحولها الى نقود هذه الايام . وقد تقدم أن الدينار كان صرفه في النصف

الاول من القرن الثالث ١٥ درهما ، فمقدار هذه الثروة بالدنانير ٢٠ دينار، ويقدرّون الدينار بنقود هذه الايام بنصف جنيه ، فيكون مجموع الباقي في بيت المال في السنة يساوي عشرة ملايين من الجنيهات ثم ان قيمة النقود تختلف باختلاف ما تستبدل به من المحصولات ، او ما يستخدم به من الرجال ، فصاحب الف جنيه في بلاد يباع فيها اردب الحنطة بخمسين قرشا ، يعد بمنزلة صاحب الفين في بلاد يباع فيها الاردب بمائة قرش

ويختلف ذلك في البلد الواحد باختلاف العصور ، فصاحب بضعة آلاف قرش كان يعد عندنا في اوائل القرن الماضي من الاغنياء ، لان حاجيات الحياة كانت رخيصة جدا ، ثم اخذت ائمانها تتصاعد بتكاثر الناس ، وتفننهم في طرق المعاش ، ولاسباب اخرى ، حتى أصبح هذا المبلغ مما ينفقه اوساط الناس في شهر واحد . وقد لاحظنا فرقا واضحا في سعر الذهب في الأعوام الاخيرة بمصر ، يجدر بالحكومة أن تتنبه له وتراعيه لملاقته برواتب مستخدميها - وذلك انه بالنظر الى تصاعد اثمان المأكّل واجور المساكن ، زادت نفقات البيوت نحو الربع عما كانت عليه منذ خمسة أعوام او ستة ، فالموظف الذي كان يتفق على عائلته الف قرش في الشهر مثلا أصبح لا يكفيه أقل من ١٢٥٠ او ١٣٠٠ قرش ، والراتب الذي كان يتقاضاه لا يزال واحدا ، ويعبر عن ذلك بنزول قيمة الذهب - فأصحاب الرواتب المعينة ينبغي أن تزداد رواتبهم كلما غلا السعر (*)

فللقوف على حقيقة ثروة المملكة العباسية بالنظر الى قيمة نقود هذه الايام ، يجب أن تقابل بين اثمان المحصولات يومئذ وائمانها اليوم واجور العمال في العصرين . وقد رأيت فيما تقدم ان ثمن الكر من الحنطة والشعير في أيام قدامة (١) ثلاثون دينارا ، والكر العراقي أربعون اردبا (٢) ، والاردب من الحنطة والشعير اليوم يقدر بنحو جنيه ، فالأربعون اردبا بأربعين جنيها او ثمانين دينارا أي نحو ثلاثة أمثاله في تلك الايام

وكانت اجرة الاستاذ البناء في أيام المنصور قيراط فضة ، والروزكاري (الفاعل) حبتين (٣) والقيراط في العراق جزء من عشرين من الدينار (٤) والحب جزء من ستين منه فكان اجرة الاستاذ بنقود هذه الايام ثلاثة ارباع

(*) تركنا هذه الفقرة على حالها لاهميتها الكبرى بالنسبة لمن يؤرخ لتطور الحياة الاقتصادية في مصر الحديثة ، والمؤلف مشكور على ايرادها ، وان كان مكانها الحقيقي في الهامش

(١) قدامة ٢٣٩ (٢) محيط المحيط

(٣) ابن الاثير ٢٧٢ ج ٥ (٤) محيط المحيط

الدرهم أى نحو ثلاثة قروش . وأجرة الفاعل قرش ، وذلك نحو ثلث أجرته اليوم (سنة ١٩٠٣) أو ربعها . فالنقود فى أيام العباسيين كانت تساوى ثلاثة أضعاف ما تساويه اليوم على الأقل (*) . فالباقى فى بيت مال العباسيين فى السنة يساوى ثلاثين مليون دينار بنقود هذه الأيام ، وكانت توضع فى بيت المال تحت تصرف الخليفة واجتهاده ، يستخدمها فى الجهات التى يريدونها أو تتراعى له فيها مصلحة للدولة . فهل نستغرب بعد ذلك إذا قيل لنا أن الخليفة الفلانى أعطى شاعرا مائة ألف درهم أو عشرة آلاف دينار ، ونحن نرى أغنياءنا اليوم يتعاون الصورة القديمة بمائة ألف جنيه ، والقطعة من الآثار القديمة (الانتيكة) بنصف مليون جنيه أو مليون ؟ وإنما ذلك من نتائج الفنى الفاحش .

وليس فى دول هذه الأيام (سنة ١٩٠٣) ما يزيد الباقى فى صندوقها على مليون واحد إلا نادرا ، مع أن مصادر الدخل عندها زادت عما كانت عليه فى أيام العباسيين . خذ إنجلترا مثلا ، وهى من أعظم الدول الآن ، فإن دخلها لعام ١٩٠٠ بلغ نحو ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه منها :

ضرائب المشروبات الروحية والتبغ والشاي	٢٢
قيمة الرخص على بيع هذه المشروبات ونحوها	٣٢
ضريبة الإيراد	١٨	٥٠٠	...
طوابع البريد	١٣
من التلغراف	٣
طوابع للعقود ونحوها	٨	٥٠٠	...
(المجموع)	٩٧

فترى من هذا المجموع أن نحو أربعة أخماس دخل هذه الدولة من مصادر لا يكاد يكون لها أثر فى صدر الدولة العباسية

(*) إذا أخذنا تقدير المؤلف أساسا استطعنا أن نقول أن مستوى الحياة فى مصر ارتفع نحو سبع مرات منذ سنة ١٩٠٣ إلى اليوم ، فهو يقول أن أجر عامل البناء أيام الدولة العباسية كان قرشا فى اليوم وأجره فى سنة ١٩٠٣ ثلاثة أضعاف ذلك أو أربعة أى أن أجره كان ما بين ثلاثة قروش أو أربعة ، فإذا أخذنا المتوسط وهو ٣ قرشا وذكرنا أن أجر الفاعل اليوم ٢٠ قرشا فى اليوم فمعنى ذلك أن الأجور ارتفعت سبع مرات تقريبا ، ومعنى ذلك أن مستوى الأسعار يبلغ اليوم سبعة أضعافه بالنسبة لسنة ١٩٠٣ فى مصر .

أما قوله أن قيمة النقود أيام العباسيين كانت ثلاثة أضعاف قيمتها سنة ١٩٠٣ ، و ٢١ مرة قدر قيمتها اليوم « فملاحظة طيبة ، وإنما يشفى أن نذكر أن الناس آذ ذاك كانوا يتعاملون بالمدن نفسه ، أى أن الدينار كان دينارا ذهبيا والدرهم كان درهم فضة ، ومن الطريف أن نلاحظ أن قيمة الجنيه الذهب ارتفعت منذ سنة ١٩٠٣ سبعة أضعاف بالنسبة لسعر الجنيه الورق ، أى أن قيمة الذهب لازالت كما هى تقريبا

ويقلب في نفقات الدول الحديثة أن تساوى دخلها أو يبقى لها باق قليل جدا يندر أن يزيد على مليون جنيه ، وكثيرا ما يعجز صندوقها عن القيام بالنفقات كلها ، لحدوث ما يدعو الى زيادة النفقة كالحروب ونحوها ، كما حدث لانجلترا في الاعوام الاخيرة اثناء حربها في جنوبى افريقيا حتى اضطرت الى الاستقراض كما هو مشهور - فما هو السبب في الفرق بين ميزانية دول هذه الايام وميزانية الدولة العباسية ؟ لا يتضح لنا ذلك الا اذا ذكرنا اسباب الثروة العباسية

أسباب الثروة العباسية

من القضايا البديهيّة أن مثل هذه الثروة لا يتأتى إلا إذا كان الدخل كثيرا وكانت النفقة قليلة . والثروة المشار إليها عبارة عن الباقي من اسقاط الخرج وهي سبل النفقة ونرى الفرق بينهما ، ونبين أسباب كثرة الاولى وقلة الثانية

مصادر الجباية

كانت الجباية في أوائل الهجرة قاصرة على الزكاة ، ثم حدثت الفنائم بعد واقعة بدر الكبرى ثم الجزية لمن صالح على نفسه من نصارى جزيرة العرب ويهودها ، وتوفي النبي (صلعم) ومصادر الجباية الزكاة والفنائم والجزية . فلما كانت الفتوح في الشام والعراق ومصر وضعوا الخراج والعشور على الارض والمكس على التجارة ، وانقضت دولة الراشدين وهذه مصادر الجباية . وما زال الحال على ذلك في أيام بنى أمية مع ما فرضوه من الضرائب غير القانونية واستخدموه من العنف في تحصيلها كما تقدم . ومما وضعوه في أيامهم ضرائب الاسماك وضعها محمد بن مروان في أثناء ولايته أرمينيا سنة ٧٢ هـ (١) ونظنهم وضعوا أيضا أعشار السفن وهي العشور التي تؤخذ من المراكب المارة في البحار . واخماس المناجم التي تحفر لاستخراج المعادن منها . وما زالت مصادر الجباية تزداد وتتفرع حتى أصبحت في أيام العباسيين عديدة ترجع الى أحد عشر وهي :

- | | |
|-----------------------|--------------------------------|
| (١) الصدقة أو الزكاة | (٧) اخماس المعادن (أي المناجم) |
| (٢) الجزية | (٨) المراسد (الجمارك) |
| (٣) الخراج | (٩) غلة دار الضرب (*) |
| (٤) المكوس (الفردة) | (١٠) المستغلات |
| (٥) الملاحات والاسماك | (١١) ضرائب الصناعة وغيرها |
| (٦) أعشار السفن | |

(١) ابن الاثير ١٩٦ ج ٤

(*) كانت العملة في العصور الاسلامية سلعة كغيرها تباع وتشترى ، وكانت أسماؤها تقدر بمقدار ما فيها من الذهب والفضة ، وكان الناس يأخذونها لهذا وزنا لا مدا ، لان وسائل سك النقود لم تكن دقيقة ، فكان بعض الدنانير والدراهم يخرج من السك ووزنه اقل او اكثر من الوزن الرسمي ، ولهذا يقولون : « وزن له ألف دينار » ومعناه أنه أخذ وزن ألف دينار صحيحة ، وقد يكون ما يأخذه اقل او أكثر من ألف دينار صحيحة الوزن . وكانت الدولة تكل الى بعض الناس أمر سك النقود في مقابل دفع مبلغ للدولة ، فيحصل على الذهب من أي طريق يريد ويسكه نقودا صحيحة وازنة ويبيعها للناس بسعر العملة الرسمية ، ويكسبه الفرق ، وهذا المبلغ الذي تتقاضاه الدولة من صاحب احتكار سك العملة هو الذي يسمى غلة دار الضرب أو غلة السكة

على ان العمدة في زيادة الثروة انما هي على الخراج ، حتى انهم سموا مجموع الجباية خراجا باطلاق البعض على الكل . فاذا قالوا خراج فارس مقداره كذا وكذا ارادوا مجموع جبايتها من كل الضرائب . وعليه فلنبحث اولا في الخراج وسبب كثرته في العصر العباسي الاول ، ثم نلم بالضرائب الاخرى على وجه الاختصار

اسباب كثرة الخراج

الخراج ما يوضع من الضرائب على الارض او محصولاتها ، ولكثرته في الدولة العباسية اسباب اهمها اربعة ، وهي :

١ - سعة المملكة العباسية

لما كان المعول في مقدار الجباية على الخراج ، فجباية المملكة تتعاظم بزيادة مساحة أرضها وخصب تربتها . والمملكة الاسلامية في العصر العباسي الاول كانت عظيمة الاتساع جدا ، بل هي اوسع ممالك التمدن القديم (وخصوصا اذا اعتبرنا اسبانيا منها) الا مملكة الاسكندر فربما قاربتها اما مساحة المملكة العباسية فتقديرها انما يعرف من مساحات الممالك التي قامت مقامها اليوم ، وهي :

مساحة المملكة العباسية (في القرن الثالث للهجرة)

اسماء البلاد	الدولة التابعة لها سنة ١٩٠٢	مساحتها بالاميال
ايران كلها	شاه العجم	٦٢٨ ٠٠٠
افغانستان	مستقلة	٢١٥ ٠٠٠
بلوجستان	انجلترا	١٣٠ ٠٠٠
السند	انجلترا	٤٨ ٠٠٠
تركستان روسيا فقط	روسيا	٢٥٧ ٠٠٠
بلاد القوقاز « تفليس »	روسيا	١٥ ٣٠٠
ارمينية وكردستان	تركيا	٧٢ ٥٠٠
{ العراق الجزيرة	تركيا	١٠٠ ٢٠٥
{ سوريا فلسطين	تركيا	١٠٩ ٥٠٩
جزيرة العرب « منها »	تركيا	٢٠٠ ٠٠٠
القطر المصري	تركيا	٤٠٠ ٠٠٠
النوبة وبعض السودان	السودان	٣٠٠ ٠٠٠
(المجموع)		٢ ٥٧٥ ٥١٤

مساحتها بالاميال	التولة التابعة لها سنة ١٩٠٣	اسماء البلاد
٢ ٥٧٥ ٥١٤	« مجموع ما قبله »	طرابلس الغرب
٣٩٨ ٠٠٠	تركيا	جزائر العرب
١٨٤ ٥٠٠	فرنسا	تونس
٥١ ٠٠٠	فرنسا	مراكش (*)
٢١٩ ٠٠٠	مستقلة	
٣ ٢٢٨ ٠١٤	(المجموع)	

فمجموع مساحة هذه المملكة ٣٣٢٨.١٤ ميلا مربعا ، وذلك نحو مساحة أوروبا كلها . فخراج ممالك أوروبا لو جباه المسلمون لم يزد على خراج مملكتهم ، فاعتبر عدد تلك الممالك وفيها أعظم دول الأرض اليوم . فلو كان اعتماد تلك الدول في جبايتها على الخراج لما استقام أمرها ، وانما عمدتها على ضرائب المشروبات الروحية والجمارك كما تقدم

على أن سعة المملكة العباسية لا تكفى وحدها لتعيل ثروتها ، لان المملكة العثمانية بلغت من السعة في أيام السلطان سليمان القانوني ما يقرب من سعة مملكة بنى العباس ، ومع ذلك فان الجباية في أيامه لم تزد على ٢٨٤٣٧٥٠ رانيا جنيتها مصريا كما رأيت ، وانما ساعد الدولة العباسية على ذلك اهتمام الناس بالزراعة ونقل الضرائب وخصب الأرض وغير ذلك

٢ - اشتغال الناس بالزراعة

قلنا في كلامنا عن بيت المال في عصر الامويين أن عمالهم كانوا يسيئون الى أصحاب الخراج من الرعايا ، بما يستعملونه من العنف والعسف في تحصيلها ، فتشاغل الناس عن الزرع فأهملت الأرض ، وزادها اهمالا انتشار الفتن والحروب في العراق وفارس وسائر أنحاء المملكة الاسلامية ، وتقم الناس على حكومتهم وأبطلوا الزراعة نكاية فيها ولقلة انتفاعهم بها ، فأصبح معظم البلاد خرابا من الاهمال (١) وفيها الضياع والمزارع . فلما تولى العباسيون ، ونشروا لواء العدل ، وأحسنوا معاملة أهل الذمة والموالي ، وأمنوهم على حقوقهم وأموالهم وأرواحهم ، عاد الناس الى الاشتغال بالزرع وغيره

وكان للخلفاء الاولين من بنى العباس عناية كبرى بتأييد الأمن وتعمير البلاد ، ورعاية أهلها من الذميين والموالي . فالمنصور كان يتبع العمال

(*) سبق أن أوردنا في الجزء الاول من هذا الكتاب الوضع السياسي لكل هذه البلاد في أيامنا هذه

(١) الفخرى ١٥٧

الظالمين ويأخذ أموالهم ، ويستبدل بهم سواهم ويضع ما يأخذه من أموالهم في بيت مال مفرد سماه بيت مال المظالم (١) وكان يبعث الى الاطراف يسأل عن أسعار الفلة ثلثا يظلم الناس بعضهم بعضا ، ويبحث عن كل ما يقضى به القضاة او يعمل به الولاة ، وعما يرد الى بيت المال وعن كل ما يحدث . فاذا رأى الاسعار تغيرت سأل عن السبب ، واذا شك في شيء مما قضى به القاضي سأله ووبخه (٢) ، وبعد ان كان الموالي كالارقاء في أيام بنى أمية أصبحوا في أيام العباسيين هم أهل الدولة وحماة الخلافة ، يوصى الخلفاء بعضهم بعضا برعايتهم وخصوصا آل خراسان ، فقد أوصى المنصور ابنه المهدي قائلا : « أنظر الى مواليك ، فأحسن اليهم وقربهم ، واستكثر منهم ، فانهم مادتك لشدتك اذا نزلت بك ، وأوصيك بأهل خراسان خيرا ، فانهم أنصارك وشيعتك الذين بذلوا أموالهم ودماءهم في دولتك » (٣) . وكذلك فعل المأمون وغيره . وكان المنصور يشغل نهاره في النظر في الخراج والنفقات ، ومصلحة معاش الرعية والتلطف معهم مما يؤدي الى اطمئنانهم وهدوئهم . ومن وصايا لابنه المذكور : « يا بني لا يصلح السلطان الا بالتقوى ، ولا تصلح رعيته الا بالطاعة ، ولا تعمر البلاد بمثل العدل »

وأدلة عدل الخلفاء العباسيين الاولين وتقواهم ورفقهم كثيرة . فقد كان المهدي يجلس للمظالم فينصف الناس من عماله وقضاته وأهله . واخبار الرشيد في العدل أكثر من أن تحصى ، وكان اذا ذكروا الظلم بين يديه بكى . من أمثلة ذلك أنه كان قد حبس أبا العتاهية وجعل عليه عينا يأتيه بما يقول ، فراوه يوما قد كتب على الحائط :

أما والله ان الظلم لؤم وما زال السوء هو الظلوم
الى ديان يوم الدين نمضى وعند الله تجتمع الخصوم
فأخبر بذلك الرشيد ، فبكى وأحضره واستحله وأعطاه ألف دينار .
وله مع أبي العتاهية حديث أغرب من هذا ، وهو أن الرشيد أولم وليمة ووضع طعاما ، وطلب الى أبي العتاهية أن يصف ما هم فيه من النعيم ، فقال :
عش ما بدا لك سالما في ظل شاهقة القصور
يسعى عليك بما اشتهدت لدى الرواح وفي البكور
فاذا النفوس تقعقت في ظل حشرة الصدور
فهناك تعلم موقنا ما كنت الا في غرور

فبكى الرشيد ، فقال الفضل بن يحيى : « بعث اليك أمير المؤمنين لتسره فحزنه » فقال الرشيد : « دعه . رأنا في عمى فكره أن يزيدنا » (٤)

(٣) ابن الأثير ٨ ج ٦

(٤) ابن الأثير ٨٨ ج ٦

(١) ابن الأثير ١٢ ج ٦

(٢) الطبري ٤٣٥ ج ٢

وأمثلة ذلك كثيرة عن الرشيد والمأمون مما لا يستوعبه كتاب . فكيف لا يستتب الأمن في ظل هؤلاء ؟ ولماذا لا تخصب الزراعة وتتسع التجارة في حمايتهم ؟ وكيف لا يتقاطر الناس الى جوارهم والاستهلاك في خدمتهم ؟ وكيف لا تعمر البلاد في ظل العدل وهو ميزان نصبه الله بين عباده فلا عمران الا في ظله ولا حياة الا به ؟ ولا يتم عز للسلطان الا بالعدل ، اذ لا عز للملك الا بالرجال ، ولا قوام للرجال الا بالمال ، ولا سبيل الى المال الا بالعمارة ، ولا سبيل الى العمارة الا بالعدل (١) والعدل أساس الملك

ومما ساعد على عمران المملكة العباسية ، أن الخلفاء كانوا يبذلون جهدهم في تعمير ما تركه الامويون خرابا من الضياع والمزارع ، بتسليمها الى من يصلحها ويعمرها (٢) فضلا عما كانوا يبذلونه من العناية في شق الانهر (*) وانشاء السدود وغيرها مما يسهل الري

السواد

فعمرت بذلك البلاد وكثرت غلتها ، وخصوصا السواد (او العراق) ، فانه من اخصب بقاع الارض ، واذا راجعت ما ذكرناه من جبايته رأيت خراجَه ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم ، وذلك نحو ثلث خراج المملكة كلها . والسواد كثير الجباية من أيام الفرس ، فقد جباه قباد بن فيروز ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم (٣) وجباه كسرى بن قباد ٢٨٧.٠٠٠.٠٠٠ درهم (٤) وجباه غيرهما من ملوك الفرس ١٢٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم ، سوى ٣.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ من الوضائع لموائد الاكاسرة (٥) - كانوا يجبون ذلك على غير ظلم ولا عسف ، ولكنهم كانوا يعتنون بالري فيحفرون الترع ويبنّون السدود والجسور ، ووادي الفرات كما لا يخفى كثير الشبه بوادي النيل من جملة وجوه لخصب تربته وغزارة مائه ، وهو يفيض مثله كل سنة ولكن الفرات ودجلة يجريان من الشمال الى الجنوب ويفيضان في الشتاء ، والنيل يجري من الجنوب الى الشمال ويفيض في الصيف . ويحتاج السواد بعد كل فيضان الى اصلاح ما تخرب من الجسور ونحوها بطفيان الماء

وكان ماء دجلة يجري قديما غير مجراه اليوم . أي انه كان يجري مثل مجراه اليوم من بغداد جنوبا الى المدائن فالدير فالعاقول فجرجرايا فجابل الى ماذرايا ، ومن هناك ينعطف غربا حتى يسر سرا عموديا الى قم الصلح فواسط ، حتى يصب في البطائح حيث يلتقى بالفرات ومنها الى دجلة العوراء

(٢) الفخرى ١٥٧

(١) ابن خلدون ٢٤٠ ج ١

(*) يراد بالنهر في مصطلح تلك الايام التربة او المناء ، فاذا قالوا نهر عيسى كان معناه

القناة التي شقها عيسى بن موسى

(٥) ابن الفقيه ٢٠٥

(٤) الماوردي ١٦٥

(٣) ابن خرداذبة ١٤

بقرب البصرة ، ومنها الى خليج فارس قرب عبادان ، ثم يجرى بعد ذلك من ماذرايا شرقا ، ثم ينعطف جنوبا شرقيا على ماهو عليه اليوم . وكان الفرات فرعين : أحدهما بجانب الكوفة والآخر شرقيها ، وكلاهما يصب في البطائح

البطائح

والبطائح مستنقعات أو أرض كان يغمرها الماء في أسفل العراق بين البصرة والكوفة . وسببها أن دجلة انبثقت في أيام قباذ بثقا كبيرا بقرب كسكر ، فأغفل أمره حتى غلب ماؤه وأغرق كثيرا من الأرض العامرة كانت تليه وتقرب منه . فلما ولي أنوشروان العادل الشهير أمر بذلك الماء فزحم بالمسنيات (أي أقام الجسور على جانبي المجرى القديم) حتى عاد بعض تلك الأرض إلى العمارة ، ثم خلفه ابنه برويز ، وفي أيامه زاد الفرات ودجلة زيادة عظيمة (في السنة السادسة للهجرة) لم ير مثلها وانبثقت بثوق كبار ، فجهد برويز أن يسكرها حتى ضرب أربعين سكرا في يوم واحد فلم يقدر على رد الماء . فظلت الحال على ذلك حتى جاء المسلمون لفتح العراق وشغل الفرس بالحرب ، فكانت البثوق تنفجر ولا يلتفت إليها أحد ويمعز الدهاقين عن سدها ، فعظم ماؤها واتسعت البطيحة وعظمت (١) ومع ذلك فقد كان خراج هذه الأرض المستنقعة كبيرا فان عبد الله بن دراج استغل منها ٥٠٠.٠٠٠ درهم في خلافة معاوية بن أبي سفيان (٢) لكنهم قلما صنوا باصلاحها والانتفاع بالأرض المغمورة . فلما تولى الحجاج بن يوسف اشتغل بالحروب عن اصلاح الري . وفي أيامه انبثقت بثوق أخرى وكبرت البطائح ، فكتب إلى الخليفة الوليد بن عبد الملك بخبرها وأنه قدر للنفقة على سدها ٣٠٠.٠٠٠ درهم ، فاستكثرها الوليد ، فقال له أخوه مسلمة ابن عبد الملك : « أنا أنفق على سدها من مالي على أن تعطيني خراج الأرض المنخفضة التي يبقى فيها الماء بعد انفاق المال على أيدي ثقاتك » فرضى الوليد بذلك فحصلت للوليد أرض وطاساسيج كثيرة ، فحفر نهرين سماهما السيبين وتالف الأكرة (أي عمال الأرض) والمزارعين وعمر تلك الأرض . واستخرج للوليد أيضا من البطائح ثم لهشام بعده مالا كثيرا ، ثم جرى الناس على ذلك إلى أواخر بني أمية (٣)

ولما أفضت الخلافة إلى العباسيين واتخذوا السواد مقر ملكهم ، جعلوا همهم احياء أرضه باحتفار الأنهر وانشاء الجسور ، حتى تشابكت الترع في السواد ، وأصبح ما بين دجلة والفرات سوادا مشتبكا غير مميز، تخرق إليه أنهار من الفرات (٤) ، وقس على ذلك سائر أنحاء العراق . وهو لم يصر إلى هذا الخصب والرخاء إلا في أيام العباسيين لارتياح الناس إلى

العمل ورغبة الخلفاء في تعمير البلاد مع قابلية الارض لذلك

خراسان

ومن البلاد التي زاد بها الخراج زيادة كبرى خراسان ، فقد كانت أرضا خصبة بالاضافة الى سعتها ، ورغبة أهلها في نصره الدولة العباسية . وخراج خراسان نحو ٢٠٠٠.٠٠٠ درهم ، اذا اضيف الى خراج العراق بلغ المجموع نحو نصف جباية المملكة كلها . ولذلك كانت عناية بنى العباس في ابان دولتهم مبذولة في هذين البلدين وفي الحجاز . وكان يقال : اما العراق فللمال ، واما خراسان فللمال والرجال ، واما الحجاز فهو مصدر الثقة في الخلافة وتثبيت البيعة . وعمران خراسان في ذلك الوقت مما لا ريب فيه - قال المقدسي في عرض كلامه عن مدائن العراق ، وقد اطنب في عمرائها : « فهذه مدن بغداد ، وبخراسان قرى كثيرة أجل من أكثر هذه المدن » (١) وكثيرا ما كان الخلفاء العباسيون يعدون خراسان المملكة كلها (٢) ويدخل في ولاية خراسان بلاد ما وراء النهر ، وهي كثيرة الخصب جدا - قال ابن حوقل : « ولم أر ولم أسمع في الاسلام بظاهر بلد أحسن من ظاهر بلد بخارى ، لانك اذا علوت قندهار لم يقع بصرك من جميع النواحي الا على مفارس تصل خضرتها بلون السماء ، وكأن السماء قبة زرقاء على بساط أخضر ، تلوح القصور ما بين ذلك كالتراس اللطيفة او كالكوكب العلوية بياضا ونورا من اراضي ضياع مقومة بالاستواء كوجه المرآة » قال : « والمشار اليه من متنزهات الارض صفد سمرقند ونهر الابله وغوطة دمشق » (٣) ناهيك بعمران سائر المدن الاسلامية في ذلك العصر الزاهر

مصر

ولا غرابة فيما تقدم من عمران البلاد في ظل الدولة العباسية ، فان العدالة توطد دعائم الامن ، واذا أمن الناس على ارواحهم وحقوقهم تفرغوا للعمل ، فتعمر البلاد ويرفه أهلها ويكثر خراجها . اعتبر ذلك بمصر وتاريخ جبايتها ، فقد كان عدد سكانها عند الفتح الاسلامي نحو ٢٠٠.٠٠٠ نفس على ما أجمع عليه مؤرخو العرب ، ويستبعد أهل زماننا امكان هذا . واكثر منهم استغرابا أهل اوائل القرن الماضي ، فقد ذكر الدكتور كلوت (بك) تقدير العرب لسكان وادي النيل انه عشرون مليوناً ، وعقب عليه بأنه « بعيد الاحتمال لان طبيعة الارض لا تحتمل أن يزيد عدد سكانها على ثلث هذا القدر » (٤) وقد رأينا اليوم أنه زاد على نصفه ، ولا يزال آخذاً في الزيادة اما كلوت (بك) فانه اعظم ذلك لان احصاء هذا القطر كان على عهد كتابه (سنة ١٨٤٠) ٣٠٠.٠٠٠ نفس فقط ، على انه لما ذكر هذا

(٣) ابن حوقل ٢٤٥

(٢) اليعقوبي ٥٥٥ ج ٢

(١) المقدسي ١٢٢

(٤) Aperçu gén. sur l'Egypte 1-165.

الاحصاء أظهر اعجابه بزيادة سكان وادي النيل في عهد محمد علي عما كانوا عليه في أيام المماليك

أما في أيام الأمراء المماليك قبله فلم يكن يزيد عدد سكان مصر على ٢٠٠٠٠٠٠ نسمة ، ولا نظن الأرض المزروعة فيها كانت تزيد على مليون فدان وبعض المليون ، بالنظر الى ما كان يقاسيه المصريون من استبداد الأمراء المماليك . فلما استقرت الأحوال في العصر الحديث تزايد السكان واتسعت مساحة الأرض المزروعة ، حتى بلغت الآن ٥٠٠٠٠٠٠ هـ فدان (سنة ١٩٠٣) وسكانها نحو عشرة ملايين وهم آخذون في الزيادة . وبالطبع ان مقدار الجباية يزداد بزيادة العمران وكثرة السكان ، وهما لا يكونان الا في ظل العدل الصحيح - اعتبر ذلك في جباية مصر بالنظر الى الدول والعصور فتري انها تمشت على هذه القاعدة تماما :

كانت جباية مصر في زمن الراشدين أعلى ما بلغت اليه في الاسلام . فقد جباها عمرو بن العاص في زمن عمر بن الخطاب ١٢٠٠٠٠٠ دينار ومساحة الأرض للزراعة على تقديرهم ٣٠٠٠٠٠٠ فدان . وجباها عبدالله ابن سعد في أيام عثمان ١٤٠٠٠٠٠ دينار ، ولكنه استعمل العنف في تحصيلها (١) . فلما كانت أيام بني أمية وكان ما كان من ظلم العمال وعنفهم انحطت الجباية ، ولم تزد في أيامهم على ٣٠٠٠٠٠٠ دينار الا في أيام ابن الحبحاب على عهد هشام بن عبد الملك فبلغت ٤٠٠٠٠٠٠ دينار ، لانه بذل الجهد في تحصيلها وتعديلها وزاد الخراج . فلما كانت الدولة العباسية لم تزد الجباية كثيرا لبعد مصر من دار الخلافة يومئذ فظلت على نحو ما كانت عليه في أيام بني أمية . ولما أخذت الدولة العباسية في التقهقر زاد انحطاط الجباية في مصر حتى أصبح في بعض سني القرن الثالث للهجرة ٨٠٠٠٠٠ دينار ، فلما تولاها ابن طولون سنة ٢٥٧ هـ استقصى عمارتها فبلغت جبايتها في أيامه ٤٠٠٠٠٠٠ دينار مع رخاء الاسعار ، وكان القمح كل عشرة أرادب بدينار (٢) فلما انقضت دولة بني طولون والدولة الاخشيدية ودخلت مصر في حوزة الفاطميين سنة ٣٦٣ هـ جباها جوهر القائد ٧٠٠٠٠٠٠ دينار (٣) لكنه لم يستطع ذلك الا بزيادة الخراج على الأفدنة . ثم عادت الجباية فأنحطت وارتقت تبعا لما تناوب عليها من الدول مما يطول شرحه (٤)

(١) ابن حوقل ٨٨

(٢) المقرئ ٩٩ ج ١

(٣) ابن حوقل ١٠٨

(*) معظم هذه الأرقام موضع شك كبير اليوم، وأبسط دلائل الشك قول ابن حوقل ان مساحة الأرض المزروعة في مصر كانت ٣٠ مليون فدان على أيامه ، وهي الفترة الأولى من العصر الفاطمي ، وهذا القول لا يحتمل الا أحد أمرين - اذا كان ولا بد من قبول هذا الرقم - فاما أن الناسخين أخطأوا فكتبوا ٢٠ بدلا من ٣ وهو أقرب الاحتمالات الى الصحة ، واما ان يكون ابن حوقل قد أدخل في حسابه اراضي مصر كلها ، بما فيها الصحاري ، وجدير بالذكر ان الصحاري لم تكن أيام دخول العرب مصر قاحلة تماما كما هو الحال اليوم ، بل كانت مراعى خضراء تتخللها واحات كثيرة ، ودليل ذلك اننا نقرأ على طول العصر البيزنطي

وأخر عهدنا بانحطاطها على أيام الامراء المماليك في اواخر القرن الثامن عشر ، كما تقدم . اذ كانت جبايتها قليلة جدا مع كثرة الضرائب والتشديد في تحصيلها . واليك ميزانية الحكومة المصرية سنة ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م) :

وعرضه ابحار الرهبان والديارين الذين كانوا يقيمون في صحارى مصر الغربية والشرقية ، وقد كانت المساحات الشاسعة الممتدة من ساحل الاسكندرية ومربوط الى الفيوم مراعى خضراء ، بل كان كل مايلى مديرية البحيرة الحالية مزروعا بالعنب والزيتون ، واذا كانت مصر خلال العصر البطلمي من اعظم بلاد العالم انتاجا للزيت ، بحيث كان القمح والزيت العلتين الرئيسيتين اللتين يعتمد عليهما اقتصاد البلاد ، فقد كان القمح يزرع في الوادى اما شجر الزيتون فكان يزرع في الصحراء الغربية

وحتى على هذا الاعتبار لم تكن اراضي المراعى مما يقاس في النظام الاسلامى بالفدان او تقدر عليه ضرائب كما يقدر على الارض العامرة ، وانما كان لها حكم خاص يفصله أبو يوسف القاضى في كلامه من ارض « الكلا والروج » وكانت معفاة من الضرائب اذا لم يملكها أحد ، فاذا كان لها مالك وجبت عليه الصدقة فقط اذا كان صاحبها مسلما ، فاذا كان ذميا اكتفى منه بجزية رأسه . وعلى هذا الاساس لا يمكن ان تدخل هذه المساحات ضمن حساب الارض المزروعة سواء بالسقى والانهار او بماء المطر ، الا اذا احتقر فيها صاحبها ابارا واتخذ فيها « مشاوع » أى قنوات فيصير حكمها حكم الارض العامرة . ولو ان هذه الاراضى كلها كانت عامرة كما يقول ابن حوقل لكانت جباية مصر من خراج الارض وحده نحو ٢٠ مليوناً من الدنانير ، على اعتبار دينار واحد للفدان وهو اقل مايمكن تقديره . ولهذا كله يرجح عندنا ان المساحة كانت ثلاثة ملايين فحسب ، ولا ينبغي أن يفتيه من ذهننا ان ابن حوقل كان داعية فاطميا ، وانه كان لهذا يبالغ في تقدير عمار الارض في ظل الفاطميين

ويجمع مؤرخو مصر الاسلامية على ان خراج مصر كان ١٢ مليوناً من الدنانير أيام عمرو بن العاص ثم ارتفع الى ١٤ مليوناً أيام عبد الله بن سعد بن ابى سرح ، ثم انخفض بعده بقليل الى نحو ١١ مليوناً ، ثم انحط بعد ذلك الى أربعة ملايين من الدنانير أيام معاوية ، وبقيت على ذلك تقريبا حتى نهاية العصر الاخشيدى ، ثم ارتفع قليلا اوائل العصر الفاطمى ، فأصبح سبعة ملايين ، وانخفض بعد ذلك مباشرة حتى بلغ مليونين او اقل . وما يهمنا هنا هي الارقام الثلاثة الاولى ١٢ ، ١٤ ، ١١ مليون دينار ، هي ارقام تبدو مبالغا فيها شكل ظاهر ، ولكن اجماع المؤرخين عليها ، وانعدام ماينقضها لا يدع لنا مجالا لرفضها ، وليس آمنا الا ان نبحت عن تعليقات لها

ذهب كارل هاينريش بيكر الى ان العرب طالبوا اول الامر بنفس المبالغ التى كان يقتضيها البيزنطيون من المصريين ، واخذوها منهم جملة واحدة ، وتركوا للاقباط امر تقسيمها على القرى والافراد ، واذا كان البيزنطيون يستخرجون من مصر ما قيمته ١٨ مليون دينار ، فليس بكثير ان يستخرج العرب ١٢ او ١٤ مليوناً . وثابت من كلام عمرو بن العاص ان جباية مصر كانت تعددها مطالب الحكومة المركزية لاقدرة البلاد على الدفع ، وقد شكوا اليه الاقباط ذلك وطلبوا اليه ان يخفف عنهم فلم يستمع لهم . اما قول مؤرخى العرب ان العرب جمعوا جباية مصر من اول الامر على اساس الشريعة الاسلامية من حيث ضريبة الارض وجزية الرموس فقول لا يؤيده الواقع ، فقد اثبت اوراق البردى ان الجملة العامة كانت تقرر مقدما باتفاق بين العامل المسلم وممثلى القبط ، ثم يقوم هؤلاء بمطالبة النواحي بما يجب عليها ، وبسط دليل على ذلك اننا لا نستطيع حساب الاثنى عشر او الاربعة عشر مليوناً على اساس ضريبة الارض وجزية الرموس ، فلو قلنا ان سكان مصر أيام الفتح كانوا نحو خمسة ملايين ، وهو اقرب الأقوال الى الصحة ، فان الذين يجب عليهم الجزية منهم حوالى المليونين يجب عليهم ٤ ملايين دينار ، واذا كانت مساحة مصر ٣ مليون فدان ، فلان ان يكون باقى الاثنى عشر او الاربعة عشر من خراج هذه الملايين الثلاثة ، أى بنسبة دينارين او دينارين ونصف دينار للفدان ، وهو مبلغ باعظ جدا ، اذ ان متوسط ضريبة الارض على الفدان الماسر لم يزد على نصف دينار ، فاذا تجاوزنا من ذلك وقتنا ان كل فدان يدفع دينارا ، كان المجموع ٣ ملايين ، اذا أضفناها الى قيمة جزية الرموس وهى أربعة ملايين كان المجموع ٧ ملايين ، فابن باقى الاثنى عشر او الاربعة عشر ؟

لم يبق اذن الا ان نأخذ برأى بيكر المؤيد بدلالات الوثائق البردية ، فنقول ان المبلغ كان يقدر جملة واحدة ثم يوزع بعد ذلك ، وبهذا جنى عمرو بن العاص ١٢ مليوناً وعبد الله

الوارد

مال الميرى على القرى والاقواف
مال الميرى على الايراد
مال الميرى على الصنائع والماكولات
مال الميرى على الرؤوس

ميدة او نصف (*)

٨٠ ٤٦٠ ٠٦٨

١٠ ٨٧٠ ٧٧٣

٢٢ ٨١١ ٨٠٥

٢ ٥٠٦ ٠٨١

١١٦ ٦٥١ ٧٢٧

الخارج

ميدة او نصف

نفقات كبار الموظفين

٢ ٩٢٦ ٢٤٧

نفقات الجند

٢٩ ٧٧٢ ٦٥٧

نفقات مختلفة

٢ ٦٥٣ ٥٨٥

نفقات العلماء والتعليم ووقفات

٨ ٤٣٨ ٩٩٤

نفقات رجال الدين والجوامع ونحوها

١٢ ٨٩٢ ١٣٦

نفقات الحج

٤٢٠٧١ ٦٥٤

مجموع الخارج يستخرج من مجموع الوارد املاه

١٩ ٨٦٨ ٢٧٦

الباقى

١٦ ٧٧٣ ٤٥١

والباقى المشار اليه كانوا يسمونه الخزنة ، وكانوا يحملونها الى الاستانة كل سنة . ولما تمرد حكام مصر ، حاول بعضهم اسقاطها ، والبعض الآخر تخفيضها ، ثم انتهت اخيرا الى أن يقتطعوا منها ٩٢٨٣ر٤٥١ نصفاً في مقابل نفقات فوق العادة على هذه الصورة :

ابن سعد ١٤ مليوناً ، ومن جاء بعده ١١ . ولم يكن من الممكن أن يسر الامر على ذلك ، فقد بدأ المصريون يسلمون ويتعلمون العربية ويطلعون على الشرع واحكامه ، ولم يعد من الممكن تجاوز قواعد الشريعة ، وهذا ماحدث ابتداء من ايام معاوية بن ابي سفيان ، فأصبحت الجباية أربعة ملايين ، وثبتت على ذلك ، وربما قلت عن ذلك فى بعض السنين . اما أن جوهر الصفىلى جبى مصر للفاطمين سبعة ملايين ، فدخل فى ذلك أموال المصادرات الكثيرة التى اوقفها جوهر بالاخشيدية وخصوم الفاطمين فى البلاد ، ثم ان الجباية عادت بعد انتقال العز الى مصر الى الملايين الاربعة العادية

(*) الميدة - وتكتب احيانا مايدى او ميدى - هى اللفظ الدارج للفظ مؤيدى وهو نصف الدرهم ، سمي كذلك نسبة الى السلطان المؤيد أبى نصر الشيخ المملوكى . ولما كانت قيمتها نصف درهم فهي تسمى أيضا النصف ، وكانت الميادى رقيقة جدا لانها كانت تضرب من الفضة وقيمتها بعملتنا الحالية تزيد على القرشين قليلا ، وكانت هى العملة الاساسية فى مصر طوال العصر المملوكى الثانى

انظر : دوزى : ملحق القواميس ، لفظ ايد

ميدة او نصف	
٣ ٠٠٠ ٠٠٠	ترميم قلاع القاهرة
١ ٥٠٠ ٠٠٠	ترميم قطع سائر القطر
٢ ٠٠٠ ٠٠٠	اثمان سكر وخلافه
٢ ٧٨٢ ٤٥١	نفقات اخرى يأمر بها شيخ البلد
٩ ٢٨٢ ٤٥١	الجملة

فاذا اسقط هذا المال من الخزانة المذكورة كان الباقي ٧٥٠٠٠٠٠ ر.
ميدة (١)

وخلاصة ما يهمنا في هذا المقام ، أن مجموع الايراد في عصر المماليك بلغ ١١٦٠٦٥١٧٢٧ نصفاً ، أو ميده ، والميده في تلك الايام كانت تساوى اربعة سنتيمات تقريباً (٢) أو كل ٢٨ نصفاً تساوى ٤ قروش و ٣٧٥ من ألف من القرش . فجباية مصر يومئذ قيمتها بالقروش نحو ١٨٠١٥٦٠٢٥٠ قرشاً(*) غير أن قيمة نقود تلك الايام كانت تختلف عن قيمتها اليوم ، وقياس ذلك الاختلاف اسعار المأكولات ، فقد كان ثمن الرطل من اللحم الضانى سبعة انصاف وثمان اردب القمح ٢٤٠ نصفاً (٢) فاذا قسنا ذلك بأثمانها في هذه الايام رأينا الميده أو النصف يقابل نصف القرش المصرى تقريباً. فتكون جباية مصر في عصر المماليك تساوى نحو ٥٨٠٠٠٠٠٠٠٠ قرش مصرى أو ٥٨٠٠٠٠٠٠٠ جنيه ، فلما تولتها العائلة الحديوية ، أخذت جبايتها في الزيادة حتى بلغت في العام الماضى (١٩٠٧) ١١٨٥٠٠٠٠٠٠ جنيه ، أى أكثر من عشرين مرة من جبايتها في ابام المماليك ، والتربة واحدة ، والنيل واحد ، والفصول على حالها

(٣) ثقل الخراج المضروب

كان الخراج المضروب على الارض في المملكة العباسية يختلف نوعه باختلاف البلاد ، فبعضها بالمساحة ، أى أن يضربوا على المساحة المعلومة

(١) Descrip. d'Egypte XII.

(٢) الخطط التوفيقية ١٥٥ ج ٢٠

(*) أورد المؤلف القيمة بالفرنك الفرنسى بحسب قيمته سنة ١٩٠٢ ، وكانت ٤٣٧٥ قرشاً ، وكان الفرنك عملة أساسية متعاملاً بها في مصر إذ ذاك ، فقال ان الجبابة كانت ٤١٥٠٠٠٠ فرنك ، فحولناها الى قروش

(٢) الخطط التوفيقية ١٥٥ ج ٢٠

من الارض مالا معيناً في العام ، سواء زرعت تلك الارض ام لم تزرع ،
والبعض الآخر بالمقاسمة ، أى أن يكون الخراج جزءاً من حاصل الارض
بعد زرعها واستغلالها فما لم يزرع لا يطالب بخراجه وكل من خراج المساحة
والمقاسمة درجات وقتات سيأتى بيانها . ولما كان السواد (أو العراق)
أهم أقاليم المملكة العباسية بالنظر الى الخراج بدأنا به

السواد

كان السواد لما فتحه المسلمون يجبى بالمساحة باعتبار «الجريب» ، وهو
قطعة من الارض مساحتها ستون ذراعاً في ستين أى ٣٦٠٠ ذراع مربع ، فكل
ما كانت مساحته جريباً كان الفرس يأخذون عليه قفيزاً (أى محصول قفيز
من الارض عينا) ودرهما (١) . والقفيز عشر الجريب (أى ٣٦٠ ذراعاً بلدياً مربعاً .
وهم يقولون القفيز ويريدون غلته ، أى أنهم كانوا يأخذون عشر المحصول كله عينا ،
لان القفيز عشر الجريب وزيادة على ذلك درهما نقداً عن الجريب) ويعبرون عن
القفيز وزناً بثمانية أرطال ، ويقدرّون قيمته ثلاثة دراهم (٢) وكانت ضريبة
الخراج بالقفيز معروفة في الجاهلية ، ومن ذلك قول زهير بن أبى سلمى :

تفل لكم ما لا تفل لأهلها قرى بالعراق من قفيز ودرهم

فاذا اعتبرنا القفيز بثلاثة دراهم كان الجريب بثلاثين درهماً ، يؤخذ
عليه أربعة دراهم أى نحو ١٣ وثلاث في المئة ، وهو خراج خفيف جداً - لولا
أن كثيراً من الاجربة تبقى بلا زرع ويدفع أصحابها الخراج عنها (٣)
فلما فتح السواد على عهد عمر بن الخطاب ، وعلم بما كان الفرس يجبونه ،
أمر بمساحته فمسحوه وعدلوه باعتبار نوع الفرس . وخلاصة ذلك : انه أبقي
الخراج على الحنطة كما كان في أيام الفرس ، أى على الجريب قفيز ودرهم أو
أربعة دراهم . وجعل على الجريب من الكرم عشرة دراهم ، ومن النخيل
ثمانية دراهم ، ومن القصب ستة دراهم ، والرطوبة خمسة دراهم ، وعلى
الشعر درهمين ، وعلى الرأس من الناس ١٢ درهماً أو ٢٤ أو ٤٨ درهماً ،
وأخرج من ذلك النساء والصبيان (٤) وكان العمال يجبون السواد لعمر
١٢٠٠٠٠ درهم باعتبار أنه ٣٠٠٠٠٠ جريب ، وظل السواد في أيام
الراشدين عامراً وأكثره مزروعاً . فلما كانت الفتنة بعد مقتل عثمان ، واشتغل

(١) الماوردى ١٦٥ (٢) الماوردى ١٤١

(*) يبدو أن هنا وهما يسيرا في الحساب ، فقد كانت الجباية عن كل جريب عشرة أفقزة
وعشرة دراهم ، فاذا كانت قيمة محصول القفيز ٢ دراهم فإن قيمة المحصول الذى كان
يعطى من كل جريب ٣٠ درهماً يضاف اليها درهم من كل قفيز فالجموع ٤٠ درهماً ، ولما كانت
قيمة محصول الجريب كله ٣٠٠ درهم على اعتبار أن الجريب عشرة أفقزة فإن نسبة الضريبة
هى ٤٠ من ٣٠٠ أى ٧٥ في المائة

(٣) كتاب الخراج لأبى يوسف ٢٠

المسلمون بالحروب الى أيام بنى أمية ، واستصفاء الاموال في أيام معاوية والحجاج وغيرهما ، اشتغل أهل السواد عن الزرع كما تقدم . ومع ذلك فان الحجاج جباه نحو جبايته في أيام عمر ، ولا بد انه استخدم العسف والشدة في ذلك ، لان صاحب الارض كان يطالب بالخراج عن أرض لم يزرعها ، فاذا لم يؤد ما عليها ظل عليه الخراج ديناً عاماً بعد عام ، فيتراكم ذلك على اصحاب الارض وهم يزدادون ضنكا ، فخربت البلاد وهجرها أهلها ، وجرى على ذلك معظم عمال العراق بعده حتى اضطر اصحاب الارض الى اللجوء كما سيأتى . ناهيك بما كان في نفوس أهل السواد وغيرهم من كره بنى أمية ، لتعصبهم للعرب ، واحتقارهم لغير العرب ولو كانوا مسلمين

فلما أفضت الخلافة الى العباسيين سنة ١٣٢ هـ ، وجهوا عنايتهم الى السواد ، بنوع خاص ، وأول من فعل ذلك منهم المنصور ، فانه نظر في السواد فاذا هو يكاد يكون خراباً للأسباب التي قدمناها ، فرأى أن من الظلم استبقاء الخراج عليه بالمساحة على تلك الصورة ، فجعل خراج الحنطة والشعير مقاسمة (وهما أكثر غلات العراق) أى أن يؤخذ خراج الارض من غلتها اذا زرعت ، فاذا لم تزرع لا يؤخذ منها شيء ، وأبقى اليسير من الحبوب والنخل والشجر من الخراج بالمساحة (١) ، ولاندرى كم جعل حصة بيت المال من المقاسمة المذكورة ، ولكننا نعلم أن ابنه المهدي (من سنة ١٥٦ - ١٦٩) عين ذلك وحدده فجعل المقاسمة بالنصف في الارض التي تسقى سيحاً أى بدون تعب ، وبالثلث في الارض التي تسقى بالدوالي (*) وبالربع في الارض التي تسقى بالدواليب ، وأبقى خراج النخل والكرم والشجر على المساحة (أى تركه يحسب على أساس المساحة المزروعة) وفضل بعضه على بعض باعتبار قربه من الاسواق والعرض - أشار عليه بذلك وزيره معاوية بن يسار (٢) ، فكان خراج العراق عبارة عن نصف غلته تقريبا ، لان أكثره يسقى سيحاً ، وهو خراج ثقيل ، ولكن الناس عدوه يومئذ فرجا ورحمة

ويظهر أن الهادي أو الرشيد زاد على ذلك الخراج العشر ، فصار خراج العراق نصف غلته وعشرها أى ستة أعشارها ، وظل ذلك شأنها الى سنة ١٩٢ هـ فأسقط الرشيد العشر وأبقى النصف فقط (٣) وما زال أهل السواد يدفعون نصف غلتهم خراجاً الى سنة ٢٠٤ هـ فجعلها المأمون خمسين (٤) فكانه أسقط عشرين في المائة من مقدار الخراج ، وخفض خراج بعض البلاد

(١) الماوردي ٧٧ و ١٦٨

(*) دوال جميع دلو وتجمع أيضا على أدلية ، ويراد بها آلة من آلات الري تشبه الشادوف المصري ، وهي غير الدولاب وهو الساقية

(٢) الماوردي ١٦٨ والفخري ٦٤ واللاذري ٢٦١ (٣) الطبري ٦٠٧ ج ٢ وابن الأثير ٤٨ ج ٦

(٤) الفخري ١٩٨ وابن الأثير ١٤٧ ج ٦ والطبري ١٠٣٩ ج ٢

الآخري غير السواد كالري ، فانه جاءها سنة ٢١٠ هـ فأقام فيها مدة ، وأمر بتخفيف الخراج عنها . فلما أنصرف وبلغ أهل (قم) ذلك طلبوا اليه أن يحط خراجهم كما فعل بالري فأبى ، فتمردوا وامتنعوا عن أداء الخراج وكان مقداره ٢٠٠٠ ر. ٢٠٠٠ درهم فحاربهم المأمون وجباه في ذلك العام ٢٠٠٠ ر. ٧٠٠٠ درهم تأديبا لهم (١)

فترى مما تقدم ان خراج السواد كان ثقيلًا بالنظر الى ما كان عليه في أيام الراشدين على المساحة ، لانهم كانوا يأخذون على الجريب أربعة دراهم ونسبة الجريب الى الفدان كنسبة ١٢٦٠ : ٤٢٠٠ أو نسبة ١٠٠ : ٣٣٣ وثلاث فاذا كان على الجريب ٤ دراهم كان على الفدان ١٣ وثلاث ، وهو خراج زهيد بالنظر الى ما يبقى بورا فهو كثير ، وربما كان المعدل في الحالين واحدا - يدل ذلك على ذلك ان الفرق في ارتفاع الخراج بين المساحة في أيام الراشدين والمقاسمة في ابان كثرتها لا يعتد به ، اما بالنظر الى هذه الأيام (سنة ١٩٠٣ م) فان ضرائب السواد مازالت حتى في أيام المأمون تعتبر ثقيلة بالنسبة اليها . اذ ليس في العراق الآن ارض يزيد خراجها على خمس غلتها ، وفيها جانب كبير يؤخذ منه العشر فقط . وفي لبنان ظاهر الخراج على المساحة ولكنه مؤسس على المقاسمة . لانهم مسحوا الارض وقسموها باعتبار ما يحصل من غلتها باختلاف المفروسات ، فالارض التي غلتها كيل زيتون أو حمل ورق توت أو بذار مد قمح أو ما تساوى قيمته ٣٦٠ قرشا سموها سهما ، وفرضوا على السهم ٢١ قرشا إلا ربع قرش فيكون الخراج ٦ في المئة فقط

مصر

ويلي العراق في الخصب مصر ، وكان خراجها على المساحة باعتبار الفدان وهو قطعة من الارض كانت مساحتها عندهم ٤٠٠ قصبة ، والقصبة خمسة أذرع بذراع النجار وستة أذرع وثلاثا ذراع بذراع القماش (٢) (*) وفي تعريف الحكومة المصرية اليوم الفدان ١/٢ ٣٣٣ قصبة ، والقصبة ٣٥٥ من المتر المربع ، وبتحويله الى امتار مربعة يكون الفدان نحو ٤٢٠٠ متر مربع ، وقد تزيد أو تنقص قليلا (٣)

وقد تقدم ما كان يقاسيه المصريون في عهد بني أمية من العسف وزيادة الضرائب ، فدخلت الدولة العباسية مصر وأكثرها خراب لما كان يسوم أهلها عمال بني أمية من زيادة الخراج ، وأشهر من فعل ذلك منهم عبيد الله بن

(١) الطبري ١٠٦٢ ج ٢ (٢) القرطبي ١٠٢ ج ١
(*) ذراع النجار هو طول الفراع بحسب قياس النجارين وأهل المعمار ، ولهذا يسمى في أيامنا بالذراع المعمارى ، وذراع القماش هو طوله بحسب قياس القماشين أى تجار القماش وغيرهم من التجار ، ولهذا يسمى اليوم بالذراع البلدى
(٣) القوانين المقارنة ١٦١

الحبhab ، في أيام هشام بن عبد الملك ، فانه زاد على القبط قيراطا في كل دينار ، كما تقدم ، قال ذلك الى ثورة كبرى . على أن الثورات كانت تتوالى في مصر بسبب ضغط العمال ، فلما تولى العباسيون بعثوا اليها العمال ، ولكنهم لم يكونوا يستطيعون رعاية أعمالهم ، وملاحظة سيرهم ، كما كانوا يلاحظون سيرعمال العراق لبعدها وادى النيل عن مركز خلافتهم ، فكان العمال حتى في صدر الدولة العباسية يضاعفون الخراج ، ويشددون في تحصيله ، كما فعل موسى بن علي سنة ١٥٦ هـ في اواخر أيام المنصور ، وموسى بن صعب في أيام المهدي فانه ضاعف الخراج وشدد في استخراجه (١) وربما كان ذلك بايعاز الخليفة ، لان المهدي زاد الخراج على أهل العراق كما رأيت

اما في أيام المأمون أي في ابان الثروة الاسلامية فقد كان الخراج المضروب على مصر دينارين عن كل فدان (٢) ، وذلك كثير بالنظر الى ما يؤخذ منها الآن ، اذا اعتبرنا الفرق في السعر بين تلك الايام واليوم . لان الخراج المضروب على اطيان مصر الخراجية (وهى الجانب الاكبر) يختلف مقداره اليوم باختلاف خصبها . وهو وان كان على المساحة فأساسه المقاسمة . لانهم قسموا القطر المصرى الى نواح يختلف خراجها باختلاف خصبها . واخصب النواحي لايزيد خراج الفدان فيها على ١٨٠ قرشا (٣) ، وامثال هذه الفدادين قليل جدا . واما الاكثر فخراجه حوالى مائة قرش ، وفيها ما خراجه عشرون قرشا ، او عشرة قروش . واذا اعتبرنا غلة الارض بالنظر الى خراجها ، رأينا الخراج لايزيد على خمس الغلة بوجه التقريب ، لان الفدان الذى تقدير خراجه مائة قرش مثلا يضمن بخمسة جنيهات او ستة

واذا استخرجنا معدل خراج مصر على كل الفدادين ، رأينا معدل خراج الفدان لايزيد على ٨٥ قرشا ، لان في القطر المصرى نحو ٥٠٠.٠٠٠ فدان زراعى بلغ مقدار خراجها للسنة الماضية (١٩٠٢) ٦٥٢٠٥٧٠ ر٢٠٠ جنيه (٤) فيلحق الفدان الواحد نحو ٨٥ قرشا ، وقد تقدم في غير هذا المكان أن القرش اليوم يساوى ثلث قرش تلك الايام . فالديناران خراج الفدان في أيام المأمون يساويان ستة دنائير في هذه الايام او ثلاثة جنيهات ، فيكون خراج مصر في أيام المأمون يزيد على ثلاثة اضعافه في هذه الايام (سنة ١٩٠٣)

ولكن يظهر أن الخراج في مصر زاد بعد المأمون ، حتى بلغ في اواسط القرن الرابع للهجرة لما جاءها القائد جوهر وفتحها باسم الخلفاء الفاطميين ثلاثة دنائير ونصفا ، فجعلها هو سبعة دنائير (٥) وذلك شيء كثير

(١) المقرئى ٢٠٨ ج ١ (٢) المقرئى ٩٩ ج ١ (٣) القوانين العقارية ١٦٤ وما بعدها (٤) ميزانية مصر لسنة ١٩٠٢ صفحة ١٢ (٥) ابن حوقل ١٠٨

وقد رأينا في كتاب أحسن التقاسيم للمقدسي أنه : « ليس على مصر خراج ، ولكن يعمد الفلاح الى الأرض فيأخذها من السلطان ويوزعها ، فإذا حصد ودرس وجمع رشمت بالعرام (*) وتركت ، ثم يخرج الخازن وأمين السلطان فيقطعان (أى يأخذان) كرى الأرض ويعطيان ما بقى للفلاح » ولكن ذلك كان خاصا بالأرض التي كانت الحكومة تقبلها أى تضمنها وليس لها مالك ، وقد تكون في الأصل لبعض القواد أو العمال من الروم الذين قتلوا في الحرب أو هربوا ، فبقيت حلالا لبيت المال كما تقدم ، فيضمنها الحاكم ويأخذ ضمانتها عينا أو نقدا

بلاد أخرى

وهناك بلاد بعضها كان يجبى بالمساحة ، والبعض الآخر بالمقاسمة . فبلاد فارس مثلا كان خراجها على ثلاثة أصناف : ١ - المقاسمة ، ٢ - المساحة ، ٣ - القوانين وهي المقاطعات (أى الاقطاعات) . على أن أكثر بلاد فارس على المساحة ، وتختلف الأخرجة فيها باختلاف البلاد فائقلها في شيراز (١) فان خراج الجريب حنطة أو شعيرا ١٩٠ درهما والجريب من الارطاب والمباطخ (**) ٢٣٧ ونصف درهم ، ومن القطن ٢٥٦ درهما وأربعة دوانق ، ومن الكرم ١٤٢٥ درهما ، ولكن الجريب عندهم كبير أى سبعون ذراعا بذراع الملك ، وهو تسع قبضات (٢) فإذا فرضنا أن الجريب جريان من أجربة العراق فالخراج مع ذلك لايزال ثقيلًا جدا . وهو خراج تلك البلاد في أواسط القرن الرابع ، ولم نقف على مقداره في أيام المأمون ومن هذا القبيل خراج المغرب في أيام الأغالبة ، فقد بلغ خراج الفدان في أيام عباس بن إبراهيم بن الأغلب ١٨ ديناراً (٣) ولا نظن مثل هذا المال بطول اقتضاؤه من أصحاب الأرض ، وإنما هو يختلف باختلاف الاعوام والاحوال

وجملة القول ان الخراج كان في العصر العباسي الاول ثقيلًا ، ومع ذلك لم يكن يعسر اقتضاؤه ، وقلما شكا الناس ثقله ، وربما استطاع العامل أن يجمع الملايين من الدراهم بسهولة في بضعة أيام ، كما اتفق للمأمون لما مر بدمشق وكان أخوه المعتصم عاملاً له عليها ، وقد قل المال مع المأمون

(*) جاء في ملحق القواميس لدوزي « ١٢٢/٢ » تحت لفظ عرم ان : انعومة هي التل الصغير Monceau أو كومة التبن Pile de Foine أو الحبوب أو التراب ، والعرام هو الكوم . وعلى هذا فيكون رسم الأرض بالعرام هو تغطية المزروعات بشيء يشبه التبن حتى يبل رجال الدولة فيأخذوا كراء الأرض ويتركوا الباقي للفلاح

(١) الاضطخري ١٥٧

(**) المباطخ جمع مبطخة وهي الأرض التي يزرع فيها البطيخ وما يشبهه كالخيار والقثاء (٣) ابن الأثير ١٢٥ ج ٦

(٢) المقدسي ٤٥١

فشكا ذلك الى المعتصم فقال : يا امير المؤمنين كأنك بالمال وقد وافاك بعد جمعة . فجاءه بثلاثين ألف ألف درهم (٣٠٠٠٠٠٠٠ ر.) من خراج ما يتولاه له ففرق معظمه وهو واقف (١)

سائر مصادر الجباية

على أننا لا نرى بأسا من الإشارة الى ما بقى من مصادر الجباية في العصر العباسي الاول لتتمة الموضوع - منها :

١ - أعشار السفن : هي ضريبة ذات بال ، كان يرد منها الى بيت المال مبالغ وافرة ، لم نعثر على تفصيلها ولا وقفنا على مقدار ما كان يجبي منها في العصر العباسي ، ولكن يؤخذ مما نعلمه من اتساع التجارة في تلك الايام ، بين العراق وسائر اقطار الدنيا حتى الهند والصين ، ان السفن كانت كثيرة وأحمالها ثمينة . وقد ذكروا تاجرا واحدا من تجار البصرة في القرن السادس للهجرة اسمه حسن بن العباس ، له مراكب تسافر الى أقصى بلاد الهند والصين ، بلغ مقدار ما يتحصل من ضرائبها ١٠٠٠٠٠ دينار في العام (٢) فاعتبر ذلك وقس عليه غيره في البصرة وغيرها من ثغور الاسلام ، وفيها ما يكون أكثر دخله من أعشار السفن . فقد كان ضمان أعشار المراكب في عدن في القرن الرابع ٢٠٠٠٠ دينار (٣) ، وضمانها في القرن السادس ١١٤٠٠٠ دينار (٤) والظاهر أن جباية تلك الأعشار كانت في العصر العباسي أقل مما صارت اليه بعد ذلك ، لاننا نرى في جريدة على بن عيسى التي كتبها للخليفة المقتدر سنة ٣٠٦ هـ ان ضرائب المراكب في البصرة بلغت ٢٢٥٧٥ ديناراً . وقد تقدم أن أضعاف ذلك كان يتحصل من أحد تجارها بعد قرنين

٢ - أخماس المعادن : كانت المعادن عندهم ضريين : ظاهرة ، وباطنة . فالمعادن الظاهرة ما كان جواهرها المستودع فيها بارزا ، كمعادن الكحل والملح والقار والنفط ، فهذه لايجوز اقطاعها ، لانها كالماء والناس فيه سواء يأخذه من ورد اليه (ومن قبيل ذلك أراضي المراعي والكلا والأجام) . وأما المعادن التي في باطن الارض فهي ما كان جواهرها مستكنا فيها ، فهذه كانت الحكومة تقطعها لمن يستخرجها ، ولها الخمس مما يخرج منها (٥) ، ونظرا لسعة المملكة العباسية فقد كانت المناجم فيها عديدة ، ومنها الذهب والفضة والنحاس والزئبق والفيروز والزبرجد وغيرها ، وهالك أمثلة منها ومن أماكن وجودها :

(١) الطبري ١١٤٣ ج ٣ - وفي ابن الاثير وابي الفداء والفخري ان مقدار ذلك المال ثلاثون ألف ألف ألف درهم « ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ » وهذا خطأ من النساخ

(٢) ابن حوقل « في الدليل » (٣) ابن حوقل ٢٠ (٤) ابن حوقل « في الدليل »

(٥) الماوردي ١٨٧

كانت في خراسان معادن الذهب والفضة والفيروز والرخام وطين الحتم (*) والنوشادر والزئبق (١) . وفي ما وراء النهر معادن الذهب والفضة والزئبق لا يكثره معدن في الغزارة والكثرة (٢) . وفي بلاد فارس عامة المعادن : الفضة والحديد والالانك (**) والكبريت والنفط والصفرا (***) والزئبق . وبغربي اصبهان معدن الكحل (٣) . وفي كرمان مدينة اسمها دمندان كان فيها اكثر معادن الذهب والفضة والحديد والنحاس والنوشادر والصفرا (٤) . ومن هذا القبيل مغاوص المرجان بسواحل افريقيا الشمالية ، وهو شيء كثير كانوا يوسقون من منجم واحد منه خمسين قاربا او اكثر ، وفي كل قارب عشرون رطلا (٥) . وفي سوريا معادن الحديد ، كانت بجوار بيروت ، والمغرة الجيدة (****) في حلب وجبال الحمر في مكان آخر ، ومعدن الرخام في فلسطين ، ومعدن الكبريت في الاغوار (٦) . وفي مصر معادن الشب بالصعيد ، وكانت العربان تحضره من مناجمه الى ساحل اخميم واسيوط والبهنسا ، ويحمل منه الى الاسكندرية ايام النيل ، وكانوا يبيعون منه تجار الروم نحو ١٢٠٠٠ قنطار بسعر اربعة دنائير لكل قنطار الى ستة . وكذلك النظرون في البر الغربي للنيل وفي غيره كان يستخرج منه كل سنة ١٠٠٠٠ قنطار ، وكان يضمن في بعض الأحوال ضمانا تبلغ قيمته ١٥٠٠٠ دينار (٧) . وفي التوبة مما يحاذي اسوان معدن الذهب المشهور - قال ابن حوقل : « والمعدن ليس من ارض مصر ، ولكنه في ارض البجة وينتهي الى عيذاب ، والمعدن ارض مبسوطة لا جبل فيها وهي رمال ورضراض ومجمع تجارهم العلاقي » (٨) . وفي بلاد الغرب مما يلي سجلماسة معادن الذهب والفضة ، وكذلك في ما وراء ذلك الى بلاد السودان (٩) . وكان في صعيد مصر جنوبي النيل (كذا) معدن الزبرجد في برية منقطعة عن العمارة (١٠) وفي البحرين بخليج فارس مغاوص اللؤلؤ ، وفي صنعاء مناجم العقيق ، وبين ينبع والمروة معادن الذهب ، وعلى شواطئ عدن ومخا (في اليمن) العنبر (١١)

نستعمل نحن الشمع الاحمر اليوم . وكانت العادة في المكاتب الرسمية ان يوضع طين الختم (*) طين الحتم طين خاص ذو تركيب معدني يجعله صالحا لان يستعمل في الاختام كما في ختامها ثم يحتم بختم الخليفة . وكان الختم يوضع أيضا على الخطاب بعد اقفاله كما يفعل نحن اليوم في المكاتب الهامة

(١) المقدسي ٢٢٦ (٢) ابن حوقل ٢٢٧

(**) الالانك بفتح الهمزة وضم النون ، ويكتب أيضا انوك ، هو الرصاص

(***) الصفرا هو النحاس

(٣) الاصطخرى ١١٥ و ٢٠٢ (٤) ابن الفقيه ٢٠٦ (٥) ابن حوقل ٥١

(****) جاء في ملحق القواميس لدوزي « ٦٠٢/٢ : المغرة طين احمر ، وهو مغرة

النجارين وهو ضربان : منها المغرة المدنية ومنها المغرة اللواحية وهو ازلتها . اي ان المغرة كانت مادة يصنع منها ما نسميه نحن اليوم بالقراء

(٦) المقدسي ١٨٤ (٧) القريري ١٠٦ ج ١ (٨) ابن حوقل ١٠٧

(٩) المقدسي ٢٢١ (١٠) الاصطخرى (١١) المقدسي ١٠١

هذه أمثلة مما كان في المملكة العباسية من المعادن تمثيلا لما كان يجبي من أخماسها الى بيت المال . وكانوا يقطعون هذه المعادن أقطاما أو يضمنونها تضمينا بمال معين ، وقد يكون ذلك المال كثيرا - من أمثلة ذلك أن معادن الفيروز في نيسابور بلغت ضمانتها في أواسط القرن الرابع للهجرة ٧٥٨ و ٧٢٠ درهما (١)

٣ - الجزية والزكاة : كانت الجزية في صدر الاسلام كثيرة ، ثم تناقصت بدخول الناس في الاسلام . والزكاة كان لها شأن كبير في أول الاسلام ، ثم قلت أهميتها ، وسيأتى بيان ذلك

٤ - المكوس والمراسد : وهما تقابلان الجمارك والعوائد في هذه الايام ، وكانوا يأخذون ضريبة من كل تجارة واردة في البحر أو البر ، مهما يكن نوعها من الانسجة أو المحصولات أو المصنوعات أو الرقيق أو غيره . وكان يحصل لهم من ذلك مال كثير . ولا نعلم مقدار ما كان يجمع منه ، ولكن يظهر أنها كانت تختلف باختلاف الزمان والمكان ، وربما اختلفت في البلد الواحد باختلاف الزمان ، وفي الزمن الواحد باختلاف البلاد مما لا يمكن حصره ، وانما نأتى بما شاهدته شمس الدين المقدسي بنفسه في مصر في أواسط القرن الرابع للهجرة من الضرائب التي كانت تؤخذ في تنيس ودمياط ، قال : « وأما الضرائب فثقيلة بخاصة تنيس ودمياط وعلى ساحل النيل ، وأما الثياب الشطوية (*) فلا يمكن القبطى أن ينسج شيئا منها الا بعد ما يختم عليها بخاتم السلطان ، ولا أن تباع الا على يد سماسرة قد عقدت عليها ، وصاحب السلطان يثبت ما يباع في جريدته ، ثم تحمل الى من يطويها ، ثم الى من يشدها بالقشر (**) ثم الى من يشدها في السفط ، والى من يحزمها ، وكل واحد منهم له رسم يأخذه . ثم على باب الفرضة (أى الميناء) يؤخذ شيء ، وكل واحد يكتب على السفط علامته ، ثم تفتش المراكب عند اقلاعها . ويؤخذ بتنيس على زق الزيت دينار ومثل هذا واشباهه . ثم على شط النيل بالفسطاط ضرائب ثقال ، رأيت بساحل تنيس ضرائبيا جالسا قبل قبالة هذا الموضع (يجمع) في كل يوم ألف دينار ، ومثله عدة على سواحل البحر في الصعيد وساحل الاسكندرية . وبالاسكندرية أيضا على مراكب الغرب ، وبالفرما على مراكب الشام ، ويؤخذ بالقلزم من كل حمل درهم » (٢)

وذكر ابن حوقل : انه كان يتحصل مما يخرج من أذربيجان الى نواحي

(٢) المقدسي ٢١٢

(١) المقدسي ٢٤١

(*) نسبة الى بلدة شطا قرب دمياط

(**) أى يشدها على ألواح الخشب ، والمراد بذلك كبها

الرى ولوازم على الرقيق والدواب ، وأسباب التجارات والابقار والاعنام
... ر. ... ر. درهم في السنة (١) (*)

على ان هذه الضرائب وامثالها لم يكن لها رواج في اوائل الدولة العباسية ،
ولا كانت غلتها تستحق الذكر ، ولكن دخلها تعاظم في عصر الاضمحلال

هـ - المستغلات وغلة دار الضرب : يراد بالمستغلات ما يجبى لبيت المال
من اسواق او منازل او طواحين ، ابتناها الناس في ارض تربتها للسلطان
(اى يملكها السلطان) فيؤدى عنها اجرة (٢) . وذكر ابن خرداذبة مبلغ
غلات الاسواق والارحاء ودور الضرب في مدينة السلام بغداد... ر. ... ر. ٥٠٠
درهم في السنة (٣) ، وبلغت غلات ومستغلات سامرا واسواقها
... ر. ... ر. ١٠٠ درهم في السنة (٤)

فالدولة العباسية في ابان زهوها كانت تجبى من هذه الضرائب شهرا
كثيرا ، ولكن العمدة كانت على الخراج كما تقدم

٤ - صدق العمال في ارسال المال المجموع

قد رايت مما ذكرناه من جور عمال بنى امية انهم كثيرا ما كانوا يستاثرون
بالخراج لانفسهم ، اما باذن الخلفاء كما فعل عمرو بن العاص بمصر اذ جعلها
معاوية طعمة له في مقابل نصرته على على ، او بحجة الحاجة الى المال في
الحروب كما حصل في ايام الحجاج ، او استرضاء لعامل متمرد التماسا
لقعوده (اى سكوته وطاعته) (٥) ، او ان يعصى العامل بالخراج لغير سبب
كما فعل مسلمة بن عبد الملك في ولايته على العراق في ايام اخيه يزيد (٦)
فان «يزيد» استحيى ان يطالبه بالخراج ولعله خاف عصيانه ناهيك بما كان
يكتمه العمال عن خلفائهم من اموال الفىء والفنائم وهى من حق بيت المال ،
وقد يذكرونها ويطمعون فيها كما فعل يزيد بن المهلب بعد فتحه جرجان سنة
٩٨ هـ ، فانه اصاب مالا كثيرا بقى منه لبيت المال ... ر. ... ر. ٦٠ درهم ،
كتب عنها للخليفة لكنه استبقاها لنفسه (٧) - ذلك ونحوه دعا الخلفاء في

(١) ابن حوقل ٢٥٢

(*) نص ابن حوقل هنا : « ومن الميانيج الى الخونج مدينة ايضا بها مرصد (اى مركز
لتحصيل الجمارك) على ما يخرج من اذربيجان ولوازم (اى خرائب لازمة) على الرقيق
والدواب واسباب التجارات كلها من الاعنام والبقر ، ومقاطعة هذا المرصد دائما مائة الف
دينار وزائده الى الف الف درهم وناقص في السنة ، وليس له ولا يجتاز به شبه في جميع
اقطار الارض » - طبعة كرامر ، لايدن ١٩٢٩ ج ٢/٢٥٢

(٢) ابن خرداذبة ١٢٥

(٣) ابن حوقل ٢١٧

(٥) ابن الاثير ١٤٢ ج ٢

(٤) اليعقوبى (كتاب البلدان) ٢٨

(٧) الطبرى ١٢٢٤ و ١٢٥٠ ج ٢

(٦) ابن الاثير ٤٧ ج ٥

بعض الاحوال الى أن يستخرجوا المال من عمالهم بالقوة كما تقدم
 أما بنو العباس ، فقد كان معظم عمالهم في أوائل الدولة من أهلهم
 الاقربين ، ثم استعملوا أنصارهم الفرس ، وهم أكثر الناس رغبة في قيام
 دولتهم . وكان الخلفاء من الجهة الاخرى لا يقصرون في زيادة رواتبهم حتى
 بلغت في أيام المأمون ثلاثة ملايين درهم (١) وهي عمالة (بكسر العين
 وهي المرتب) الفضل بن سهل على المشرق ، ولم يدرك مثلها أحد من عمال
 بني أمية . لأن أكبر راتب اقتضاه عمالهم لم يزد على ٦٠٠.٠٠٠ درهم ،
 وهي عمالة يزيد بن عمر بن هبيرة على العراق (٢)

ومما ساعد بنو العباس في أوائل دولتهم على حفظ نظام أعمالهم .
 واجتماع العمال على ولائهم سداد رأى وزرائهم ، وخصوصا البرامكة .
 فانهم كانوا واسطة عقد تلك الدولة ، وزهرة تمدنها . وكذلك كان الفرس
 على الاجمال ، لانهم كانوا يعدون استيلاء بنو العباس عليهم رحمة من الله
 كانوا يتوقعونها منذ اعوام للتخلص من بني أمية واحتقارهم اياهم
 وهناك أسباب أخرى لكثرة جباية الدولة في أيام المأمون . كقلة الحروب
 والفتن ، فانها مذهب للاموال ، مضيعة للخراج ، مفسدة للأعمال .
 لاشتغال الناس عن الزراعة والتجارة وانفاق الاموال في الجند

اسباب قلة النفقة

فرغنا من الكلام عن أسباب كثرة الخراج في الدولة العباسية بالقياس
 على أيام بني أمية ، وهذه الايام (سنة ١٩٠٣) وهي القسم الاول من
 أسباب الثروة العباسية . فلنأت الى القسم الثاني وهو قلة النفقة .
 واهم أسبابها ثلاثة :

١ - قلة الموظفين

يختلف عدد الموظفين في مصالح الحكومة باختلاف نمط تنظيمها ، ويقال
 بالاجمال انهم اقل عددا في الحكومات الاستبدادية منهم في الحكومات
 المقيدة ، لاستثناء الحكم المطلق عن تدوين كل شيء وضبطه لمراجعة النظر
 فيه . اعتبر ذلك في المحاكم القضائية ، ومقدار الفرق بين عدد موظفيها في
 عهد الاحكام العرفية ، وبينهم في عهد الاحكام القانونية ، وقس عليه سائر
 مصالح الحكومة والسبب فيها متشابه ، ويكفي لبيان هذا الفرق مقابلة
 عدد موظفي الحكومة المصرية قبل نظامها الحالي بعددهم اليوم

(٢) ابن خلكان ٢٨١ ج ٢

(١) الطبري ٨٤١ ج ٢

كانت حكومة مصر قبل دخول الفرنسيين اليها (في اواخر القرن الثامن عشر) لا تزال على نحو ما رتبها عليه السلطان سليم الفاتح وابنه السلطان سليمان

وخلاصة ذلك ان رئيسها (الباشا) وهو الوالى المرسل من الاستانة يليه ٢٤ بيكا (طلبه خانه) منهم ١٢ يتولون المصالح الكبرى في القطر وهم :

- (١) الكخيا : وهو نائب (الباشا) وكاتم سره
- (٢) الدفتردار : وهو ينظر في الخراج ويقابل ناظر المالية عندنا
- (٣) امير الخزنة : وهو يحمل الى الاستانة ما يخصها من خراج مصر
- (٤) امير الحج : وهو يتولى قيادة الحج الى الحجاز
- (٥) ثلاثة قباطين لقيادة ثغور السويس ودمياط والاسكندرية
- (٦) خمسة مديرين لاقاليم جرجا والبحيرة والمنوفية والغربية والشرقية وهناك اربعة كشاف لاقاليم القليوبية والمنصورة والجيزة والفيوم .

واعمالهم مثل أعمال البكوات مديري الاقاليم الاخرى

ومن المصالح الاخرى القاضى وامير الضربخانه والمحتسب

وكان الجند عبارة عن ست فرق تسمى وجاقات وهى :

- (١) وجاق المتفرقة : وهو مؤلف من نخبة الحرس السلطاني
- (٢) وجاق الجاوشية : وهو مؤلف في الاصل من صف ضابطان جيش السلطان سليم فعهد اليهم جباية الخراج
- (٣) وجاق الهجانة

(٤) وجاق التفججية (ج) : وهم ناقلو البنادق

- (٥) وجاق الانكشارية : وهم اخلاط من نخبة القبائل الخاضعة للدولة العثمانية ، وكانوا يعرفون ايضا بالمستحفظين لاناطة محافظة البلاد بهم
- (٦) وجاق العزب

وكان كل من هذه الوجاقات مؤلفا من افراد يقال لهم «وجاقلية» ، واحدهم «وجاقلى» على كل وجاق منها ضابط ، يلقب بالآغا ، يصحبه الكخيا والباش اختيار والدفتردار والخزندار والروزنامجى (١) . ومن

(ج) كلا في الاصل وفي القواميس التركية : تفنك بمعنى بندقية وبلوك تفنكجى تفراى = فرقة الرماة بالبنادق ، فلعل صحة الكلمة تفنقجية

(١) جرجى زيدان : تاريخ مصر الحديث ١١ ج ٢ (طبعة ثلاثة)

اجتماع هؤلاء الضباط من سائر الوجدات يتألف مجلس شورى الباشا فلا يقضى أمرا الا بمصادقتهم
 هذه خلاصة نظام الحكومة المصرية المركزى ، ولا ترى عدد الموظفين فيه يزيد على خمسين (ماعدا الجيش) ، فاذا اعتبرنا ما يلحقه من الكتاب والنواب وغيرهم ربما بلغ الى ٢٠٠ أو قل ٣٠٠ أو ٤٠٠ ، وهو يقابل في هذه الايام نظارات الحكومة ومجلس النظار والمعية ومصلحة الصحة والبوليس وسائر المصالح ، مما يربو عدد موظفيها على الفين كما يأتى :
 الموظفون فى الحكومة المصرية الآن فئتان : الفئة الاولى : العمال ، وهم الذين يتولون أعمالها وإدارة شؤونها ، ومنهم النظار ، ورؤساء الاقلام ، والكتاب والحساب . والفئة الثانية : الخدمة ، ومنهم الفراشون ، والبوابون ، ونحوهم . واليك عدد الموظفين من طبقة العمال فقط مرتبة باعتبار النظارات والمصالح والاقلام (١)

عدد موظفى الحكومة المصرية

لسنة ١٩٠٢ من طبقة العمال

عدد	عدد
١٨٤٦٤ (مجموع ما قبله)	١١٢١ المعية وتوابعها
٢١٨ خفر السواحل	١٨ مجلس النظار
١٤٠ الدخوليات (الجمارك)	٢٦ مجلس الشورى
٤ مصاديد الاسماك	٢٤ نظارة الخارجية
١٣ الرسالة	٤١٩ نظارة المالية
١٩٣٨ السكة الحديدية	٤٢٤ نظارة المعارف
٣٢٧ التلغرافات	١٨٦ نظارة الداخلية
٢٩ ميناء الاسكندرية	٢٧٦٠ نظارة الحقانية
٥٥٠ البوستة	٦٢٩ نظارة الاشغال
١٠٣ الفنارات	٣٣٠٦ نظارة الحربية
٦ الليمانات	١٧١٥ مصالح ادارة الاقاليم ومالياتها
١٥ التمتع للمصاغات	٦٦٤٤ مصلحة البوليس
٣٠١ مكاتب تابعة للمعارف	٥٢٦ مصلحة الصحة
١١ الكتبخانة الخديوية	١٠٥ مصلحة السجون
٤ الانتكخانه	١٥ مصلحة منع الرقيق
١٤ المطبعة الاهلية	٣٦ مصلحة الدفترخانه
٩٠ املاك الميرى الحرة والمشاركة	٥١٠ مصلحة الجمارك
٢٢٧ القومسيون البلدى	
٢٢٤٥٤ (الجملة)	١٨٤٦٤ (المجموع)

(١) ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٢

فجمله موظفى الحكومة المصرية من العمال ٢٢٤٥٤ ، فاذا اخرجنا منهم المصالح ذات الايراد اذ لا دخل لها فى ادارة شؤون الحكومة وهى :

عدد		(مجموع ما قبله)
١٩٣٨	السكك الحديدية	٢٨٤٤
٣٢٧	التلفرافات	١.٣
٢٩	ميناء الاسكندرية	٦
٥٥٠	مصلحة البوستة	١٥
٢٨٤٤	(المجموع)	٢٩٦٨
		(الجملة)

ومصالح ادارة الاقاليم وعدد موظفيها ١٧١٥ - كان المجموع ٤٦٨٣ ، وباخراجه من العدد الاصلى يبقى ١٧٧٧١ وهو عدد موظفى الحكومة المصرية فى نظاراتها ومصالحها ما عدا الجيش . فاعتبر الفرق العظيم بين هذا العدد ، وبين ما كان عليه فى أيام المماليك ، وقس عليه عدد موظفى الحكومة فى الدولة العباسية

على ان ذلك يتضح من مراجعة قائمة نفقات الدولة العباسية ، فانك ترى معظم أصحاب الرواتب هناك من الجند ، وخدمة البلاط ، والحرس الخاص ، والفلماني ، والحشم ، والفراشين ، وأصحاب الصيد ، ونحوهم ، وليس من عمال الحكومة الحقيقيين الا جزء صغير وهم المعبر عنهم « بأكابر الكتاب » ، وأصحاب الدواوين ، والخزان ، والبوابين الخ وعبد الله بن سليمان (الوزير) ، واسحق بن ابراهيم القاضى ، والفرسان ، ونفقات السجناء ، والعلوفة ، ونحو ذلك . ولا نطن نفقات الحكومة على مصالحها الحقيقية تزيد على نصف ذلك المال (أى ٢٥٠.٠٠٠ دينار) مع ان نفقات الحكومة المصرية الآن على مصالح الادارة والتحصيلات وحفظ النظام فقط تزيد على ٣٢٥.٠٠٠ جنيه . ومماصر بالنظر الى المملكة العباسية الا جزء صغير . واما سبب هذه الزيادة فمن كثرة الموظفين لما اقتضاه النظام الحديث من الضبط والتحرير كما تقدم

على ان السبب فى قلة نفقات الدولة العباسية من حيث الموظفين ليس قلة عددهم فقط ، ولكن هناك سببا آخر ذا بال ، أعنى تسديد أرزاق بعض العمال من مال يوفرونه ولا يدخل فى باب الوارد . فقد رأيت ان أرزاق اكابر الكتاب وأصحاب الدواوين والخزان الخ ١٥٦ وثلاثا دينار فى اليوم ، غير ان هؤلاء ليسوا كل موظفى الدواوين بل هم الكبراء فقط . ويتضح ذلك من قوله هناك : « سوى كتاب دواوين الاعطاء وخلفائهم على مجالس التفرقة ، وأصحابهم وأعوانهم ، وخزان بيت المال ، فانهم يأخذون أرزاقهم مما يوفرون من أموال الساقطين ، وغرم المخلين بدوابهم » . وبدل ذلك

أيضا على احتصار الحسابات مما لا يرتكبه في هذه الايام اصفر الباعة اذا اراد ضبط حسابه فضلا عن دوائر الحكومة . فان أموال الساقطين وغرم المخلين كان يجب ان تدون في ابواب الوارد ، وتدون رواتب اولئك الموظفين في باب النفقات . وعلى اننا نستبعد ان لا يكون لهذه القيود محل في دفاتر الحكومة العباسية ، وانها اسقطت من هذه القائمة حبا في الاختصار او لاسباب أخرى

(٢) عدم وجود الدين على الحكومة

من أدران التمدن الحديث ، انغماس الحكومات الاوربية في الديون ، وما من دولة الا وهى مدينة بمال لا بد لها من تأدية فوائده ، او تسديد بعضه من دخلها كل عام . فهو عبء ثقل على ماليتها وسبب كبير في قلة ما يفضل من دخلها ، مع كثرة ابواب الدخل عندها مما فرضته من الضرائب المختلفة التى لم تكن معروفة في الدولة العباسية ، او كانت معروفة على صورة خفيفة جدا . فقد تقدم ان دخل انجلترا ١٢.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه يجتمع نحو اربعة اخماسها من ضرائب اكثرها حديثة العهد ، وان نفقات الدولة تستغرقها كلها . فمن اسباب ذلك ان ربع هذا الدخل تقريبا يذهب في وفاء فائدة ما على هذه الدولة من الديون . ولولا ذلك لبقى في خزينسة الحكومة الانجليزية كل عام حوالى ٣.٠٠٠.٠٠٠ ر. جنيه أى نحو ثروة الدولة العباسية كلها . وليست انجلترا وحدها غارقة في الديون فان معظم دول أوربا مثلها ، وان تفاوتت ديونها - وهالك بيان بديون أشهر دول العالم في آخر القرن التاسع عشر ، بقطع النظر عن كسور المليون ، وقد رتبناها في الجدول الآتى باعتبار الاكثرية :

ديون أشهر دول العالم (١)

جنيه				جنيه			
(مجموع ما قبله)	٢	٧.١	فرنسا	١	٢٥.٠
	انجلترا	٧.٠	...
	روسيا	٢.٠	...
	الولايات المتحدة	٢.٠	...
	الدولة العثمانية	١٢٨	...
	النمسا	١٢.٠	...
	مصر	١.٣	...
	(المجموع)	٢	٧.١
(الجملة)	٣	٠.٣			

وقد تراكت هذه الديون على تلك الدول بتوالى الاجيال ، بما احتاجت اليه من النفقة في الحروب ، او في انشاء المشروعات الكبرى ، او نحو ذلك ، مما لم تكن الدولة العباسية في غنى عنه ، ولكنها كانت في ايام زهوها تنفق مما تدخره من فضلات الجباية كما تقدم . فلما قلت الجباية وكثرت اسباب النفقة في طور الاضمحلال ، ولم يبق في بيت مالها ما تنفقه في الحروب عمدت الى استخراج الاموال من اهل الثروة ، وخصوصا من كبار موظفيها كالوزراء ، والعمال ، والكتاب الذين اثروا من مالها بالاختلاس ونحوه ، وسموا ذلك مصادرة كما سيأتى

على ان الدولة العباسية كانت في بعض الاحيان تستسلف المال من بعض التجار في مقابل اوراق لم يحل اجلها ، واكثر ما كانوا يفعلون ذلك مع اليهود ، وهم اقدر الناس على المراهبة كما لا يخفى - وبلغ مقدار الربا الذى كانوا يأخذونه على تلك القروض نحو ٢٠ في المائة ، فقد كان على بن عيسى وزير المقتدر في اوائل القرن الرابع للهجرة اذا احتاج الى المال وليس له وجه استسلف من التجار على سفاتج وردت من الاطراف ، ولم تحل بعد . وكان مقدار ما يدفعه عليها من الربا دانقا ونصفا على كل دينار في الشهر ، فاذا استدان عشرة آلاف دينار بلغ رباها في الشهر ٢٥٠٠ درهم . واشهر من كان يتعامل معهم من صيارف اليهود في بغداد رجل كان يعرف يوسف بن فنحاس (*) وهو من تجار الاهواز ايضا ، وآخر اسمه هرون ابن عمران او من قام مقامهما مدة ست عشرة سنة (١) - غير ان ذلك لا يعد من قبيل الدين الاهلى الشائع في هذه الايام (**)

(*) كذا في الاصل ، وفي كتاب الوزراء للصائبي ، ص ١٧٨ : يوسف بن فيجاس اليهودى ، وكان جهيد الاهواز

(١) Einnahmebudget des Abbasiden Reiches 63

(**) الفرق بعيد بين ما كانت الحكومة العباسية تلجأ اليه ابتداء من القرن الرابع من اقتراض الاموال من التجار او المولدين وما تعقده الحكومات اليوم من قروض اهلية بضمانة الخزانة ، ففي ايام العباسيين لم تكن الدولة هي التى تقترض بل كان الوزير او شخص الطبيعة نفسه . ولم تكن المسألة في الحقيقة مسألة فرض بل وسيلة للحصول على النقود لضرورة عاجلة دون ضمان . وقد روى الشافعى في كتاب الديارات كيف نشأ ذلك ، قال : « ان الخليفة الموفق احتاج الى مال يخرج به الجند لمحاربة الصفار ، والتمس من وزيره صاعد بن مخلد ان يحتال في ذلك ، فقال الوزير : والله ما لي حيلة الا من حظر النفقات ومنع المرتزقين ، فقال الموفق : اين يقع ذلك . مما احتاج ؟ والذي اريد ان تأخذ من التجار قرضا ، وتوظف عليهم وعليك وعلى الكتاب مالا تستعين به على اخراج راشد (قائد الجند) فاذا اتبعنا رددناه عليهم ، فاستوحش صاعد من ذلك وأراد أعمال الحيلة في التباعد عنه . وفي سنة ٣٠٠ هـ احتاج الوزير الى شيء من مال الاهواز ، ولم يكن اهله متاهين لذلك ، فأرسل في احضار يوسف بن فيجاس اليهودى ، وكان جهيد الاهواز ، وطلب اليه تقديم مال (الوزراء للصائبي ، ١٧٨) . وقد يطلب الوزير من بعض الزراع دفع الضرائب مقدما ، كما فعل صاعد بن خالد سنة ٢١٩/٢٢١ اذ « استسلف من مال سنة عشرين وثلاثماية شطرة قبيل افتتاحها بشهور ، فلم يبق من مال هذه

(٣) اقتصاد الخلفاء الأولين وتدبيرهم

من الأمور المقررة في التاريخ السياسي ، أن مؤسسى الدول ومن يتلوهم من الامراء الاولين يغلب فيهم الاقتصاد والتدبير ، ولولا ذلك لم يتأت لهم انشاء الدول أو تثبيت دعائمها ، ويعبر فلاسفة التاريخ عن ذلك بصبوة الدولة . والصبوة تدعو الى النمو بالادخار . فاذا بلغت الدولة شبابها وتم نموها عادت ناكسة على عقبيها ، كما يتقهقر المرء الى الكهولة فالشيخوخة . فالدولة العباسية نشأت في حوزة السفاح طفلة ، فتناولها المنصور صبية ففذاها وانماها حتى ادركت شبابها في أيام الرشيد والمأمون ، ثم تقهقرت الى الكهولة فالشيخوخة فالهرم في أيام الخلفاء الذين اتوا بعد ذلك

توفى السفاح وقد ملك أربع سنوات ، ولم يخلف سوى بعض الثياب (١) ولو كان طماعا لجمع مالا كثيرا لكثرة ما وقع له من غنائم بنى أمية فضلا عن الجبايات وغيرها

وخلفه المنصور فتولاها بضعا وعشرين سنة ادخر في اثنائها نحو ٨١٠٠٠٠٠ درهم كما تقدم . وكان لفرط حرصه متهما بالبخل ، ولم يكن بخيلا ولكنه كان لا يضع الكرم في غير موضعه : لم يكن يبذل المال الا اذا رأى في بذله منفعة في تأييد دولته . وفضل المنصور في تأييد الدولة العباسية بالحزم والشدة والعدل مثل فضل عمر بن الخطاب في تأييد الاسلام ، يكفيك من دلائل اقتصاده وتدبيره وحسن نظره ما أوصى به ابنه

السنة الا أقله ، واضطر فوق هذا الى أن يقترض مائتي ألف دينار بربح درهم في كل دينار (مسكويه ٢٤٢/٥ ، ٢٤٥ و ٢٦٤)

روى ذلك كله آدم ميتز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، ترجمة الدكتور أبو ريدة ، (الطبعة الثانية ١٩٤٧) ، وانظر بقية الشواهد هناك والخلاصة أن استسلاف المال بهذه الطريقة لم يكن عقد قروض بالمعنى المهوم ، وانما وسيلة الحصول على المال بأى طريق . وكان العالب ألا يرد الربير ما يأخذه كما حدث سنة ٩٢٤/٣٢٣ . وربما كسب لهم بأموالهم سفائح (كمبيالات) يعطيهم بقيمتها فيما بعد شيئا من أملاك الدولة

وكان التجار والمولون ضحية الدولة وعمالها في ذلك كله ، فكانت أموالهم مهددة ، بل كانت بلاء عليهم . وسبب ذلك ان الدولة كانت في افلاس تام من النصف الثاني للقرن الثالث الهجرى في خلافة المعتضد (٨٩٢/٢٧٩ - ٩٠١/٢٨٩) . وقد وصف هذه الحالة أبو القاسم عبيد الله بن سليمان وزير المعتضد في حديث له مع أحد أصحابه قال : « وقد وردنا على دنيا حراب مستطقه ، وبيوت مال فارغة ، واسداء عقد لخليعة جديد الامر ، وبيننا وبين افتتاح الخراج مدة ، ولاند لى في كل يوم سبعة آلاف دينار لنفقات الحضرة على غاية الاختصار والتجزية ، فان كنت تعرف وجهها تعيننى به فارشدنى اليه ، فأشكر صاحب الوزير باطلاق اننى العرات ، وكانا عاملين لهما دهاء وخبرة بالاعمال والاموال ، فأطلقهما من سجنهما ، فخطبنا أحد الاغنياء في أن يضمن جزءا من أرض العراق على أن يحمل من ماله في كل يوم سبعة آلاف دينار ، فأعطى خطه بذلك ، وعسرف الوزير الامر ، فاستطير هو والخليفة سرورا لهذا الحل الجديد لما انطوى عليه من مهارة »

كتاب الوزراء للصائبي ، ١٠ - ١١

رواه آدم ميتز في كتاب الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، الترجمة العربية ، ج ١ ص

١٨٥ - ١٨٦

(١) ابن الاثير ٢١٩ ج ٥

المهدى عند وفاته . من ذلك قوله : « قد جمعت لك من الاموال ما ان كسر عنك الخراج عشر سنين كفاك لارزاق الجند والنفقات والذرية ومصلحة البعوث . . واياك ان تدخل النساء في امرك ، واياك والاثرة والتبذير لاموال الرعية ، واشحن الثغور ، واضبط الاطراف ، وامن السبل العامة ، وادخل المرافق عليهم ، وادفع المكاره عنهم ، واعد الاموال واخزنها ، فان النوائب غير مأمونة ، وهى من شيم الزمان ، واعد الكراع والرجال والجند ما استطعت واياك وتأخير عمل اليوم الى الغد فتتدارك عليك الامور وتضيع . . واعد رجالا في الليل لمعرفة ما يكون في النهار ، ورجالا في النهار لمعرفة ما يكون في الليل ، وباشر الامور بنفسك ، ولا تضجر ، ولا تكسل ، واستعمل حسن الظن ، واسيء الظن بعمالك وكتابك وخذ نفسك بالتيقظ » (١)



قضى المنصور مدة خلافته ، ولم ير في داره لهو ولا شيء يشبه اللهو او اللعب ، او العبث ، الا مرة ، كان في مجلسه فسمع جلبه فامر حمادا التركي وكان واقفا على راسه ان يبحث عن سبب ذلك . فمضى فرأى خادما من خدم المنصور وقد جلس وحوله الجوارى وهو يضرب لهن بالطنبور، وهن يضحكن ، فعاد حماد واخبر المنصور فقال : «واى شيء هو الطنبور؟» فوصفه له فقال : «وما يدريك انت ما الطنبور؟» فقال : « رأيت به خراسان » فقام المنصور ومشى الى الجوارى فلما رأينه تفرقن خوفا منه ، فامر بالخادم فضرب راسه بالطنبور حتى تكسر الطنبور واخرج الخادم فباعه



وكان المنصور بخيلا على نفسه باللباس ، كان يرتدى جبة هروية ويرقع قميصه ، واذا استجداه أحد بخل الا اذا رأى الجود لازما . فربما سأل أحداهم درهما فلا يعطيه ، ويعطى الآخر الفا بلا سؤال . . من أمثلة ذلك ان أحد معارفه القدماء لقيه بعد الخلافة وكان فقيرا فسأله المنصور : «ماعيالك؟» قال : «ثلاث بنات والمرأة وخادم لهن» فقال له : « أنت أيسر العرب . أربع مغازل يدرن في بيتك . . » ولم يعطه شيئا . ولما توفى عيسى بن نهيك سأل المنصور خادمه عما خلفه من المال فقال الخادم : «خلف ألف دينار أنفقته امراته على مأتمه » فقال : «كم خلف من البنات؟» قال : « ستا » فأطرق المنصور ثم أمر لكل من البنات بثلاثين ألف دينار وسعى في تزويجهن . وفرق المنصور في أهل بيته في يوم واحد ١٠٠٠٠٠ درهم (٢)

(٢) ابن الاثير ١٣ ج ٦

(١) ابن الاثير ٨ ج ٦

ولما توفي المنصور خلفه ابنه المهدي ، وكان شبيها بأبيه من عدة وجوه ، ومن جعلتها النظر في دقائق الامور . وفي أيامه ترتبت الدواوين وتنظمت ادارة الحكومة ، وتقررت القواعد على يد وزيره معاوية بن يسار (١) وكان يجلس للمظالم بنفسه ، وكان تقيا ورعا ، ولكنه لم يكن في مثل ما كان عليه أبوه من الاقتصاد . وتولى بعده الهادي زمنا قصيرا ، ثم الرشيد وكان تدبير المملكة قد أفضى الى الوزراء من آل برمك ، وقد اتسعت الارزاق وكثرت الاموال . وكان البرامكة اهل كرم وسخاء ، فزادوا الخلفاء كرما وكانوا يحرضونهم على ذلك منذ صغرهم ، كما فعل يحيى البرمكي مع الرشيد وكان يسايره يوما فقام رجل فقال : « يا أمير المؤمنين عطبت دابتي » فقال الرشيد : « يعطى خمسمائة درهم » ففمزه يحيى . فلما نزل الرجل قال الرشيد ليحيى : « يا ابتاه أومأت الى شيء وقتما أمرت بالدراهم فما هو؟ » فقال : « مثلك لايجرى هذا المقدار على لسانه ، انما يذكر مثلك خمسة آلاف ألف ، وعشرة آلاف ألف » ، قال : « فاذا سئلت مثل هذا كيف اقول ؟ » فقال : « تقول : يشتري له دابة ويفعل به فعل نظرائه » (٢)

وكان الرشيد ميالا للجود من فطرته ، فنشطه ذلك حتى صار الى أبعد مما أرادوه ، واضطروا الى ايقافه عند حده (٣) . وأوغل الخلفاء بعد ذلك في البذخ والاسراف ، وهما من اسباب سقوط دولتهم على ماسيجيء وجملة القول ان اسباب الثروة العباسية في عصرها الاول كثرة الدخل وقلة النفقة . واسباب كثرة الدخل :

- ١ - سعة المملكة
 - ٢ - اشتغال الناس بالزراعة والتجارة لاطمئنان خواطريهم
 - ٣ - ثقل الخراج المضروب على الارض
 - ٤ - صدق العمال في ارسالهم المال المجموع الى بغداد
- واسباب قلة النفقة :
- ١ - قلة الموظفين
 - ٢ - عدم وجود الدين
 - ٣ - اقتصاد الخلفاء الاولين

ثروة الدولة العباسية

في عصر الاضمحلال

تمهيد في اسباب ذلك الاضمحلال

لكل دولة أدوار شبيهة بأدوار الحياة من الطفولة الى الشيخوخة :
فالدولة العباسية بلغت شبابها في أيام الرشيد والمأمون وهو العصر العباسي
الزاهر . ثم أخذت بعدهما في الانحدار نحو الكهولة فالشيخوخة ، كما بلغت
الدولة الأموية في الشام شبابها في أيام عبد الملك بن مروان وابنه الوليد .
والدولة الأموية بالاندلس بلغت شبابها في أيام الخليفة الناصر وابنه الحكم
المستنصر . والدولة العثمانية بلغت ذلك الدور في أيام السلطان سليمان ،
وقس على ذلك . وقد قسم ابن خلدون أيام الدولة الى خمسة أطوار : (١)
الظفر (٢) الاستبداد (٣) الفراغ (٤) المسألة والقنوع (٥) الاسراف
والتبذير (١) . وهو تقسيم اجمالي ربما لا ينطبق على احوال جميع الدول انطباقا
تام الا بالتأويل . وأما تقسيمها باعتبار العمر فانه صريح واضح . ويحسن بنا
قبل التقدم الى الكلام عن الثروة العباسية في عصر الاضمحلال ، أن نذكر
اسباب ذلك الاضمحلال مما يتعلق بموضوع هذا الكتاب فنقول :

العرب والفرس

علمت مما تقدم أن الدولة العباسية انما قامت بنصرة الفرس وخصوصا
اهل خراسان . وهؤلاء لم ينصروها الا انتقاما لانفسهم من بني أمية لما كان
من تعصبهم للعرب ، واحتقارهم سائر الامم الخاضعة لهم ولو كانوا مسلمين .
فالعباسيون عرفوا للفرس فضلهم في ذلك فقربوهم واستخدموهم في مصالح
الدولة ، واتخذوا منهم الوزراء والعمال والكتاب وغيرهم ، فضعف شأن
العرب وصاروا ينظرون الى الدولة نظر المحاذر المراقب ولا حيلة لهم في
ارجاع نفوذهم . وبلغ الفرس ارفع المنازل عند العباسيين في أيام البرامكة ،
فزاد حقد العرب عليهم وسعوا في اسقاطهم رغم ما كان من جود البرامكة وكرم
أخلاقهم - ولعلمهم كانوا يبالغون في السخاء دفاعا عن مركزهم . على انهم لم
ينجوا من الحساد ممن ينتصرون للعرب فوشوا بهم واتهموهم بالطمع في الملك
حتى تكبهم الرشيد ، ومن أشهر وشاتهم الفضل بن الربيع وهو لم يكن عربيا
ولكنه ينتسب الى العرب لاتصال نسبه بمولى عثمان بن عفان (٢)

(١) ابن خلدون ١٤٧ ج ١ (٢) ابن خلكان ٤١٢ ج ١

فلما نكب البرامكة ظن العرب أنهم سيرجعون الى شوكتهم وسلطانهم . ثم مات الرشيد واختلف ابنه الامين والمأمون على الخلافة ، والامين عربى الابوين لان امه زبيدة حفيدة المنصور . فأخذ أهل بغداد بناصره وفيهم جند العرب (الحربية) . واما المأمون فأمه فارسية ، وكان في خراسان بين اخواله وشيعته (١) فنصره الخراسانيون كما نصروا اجداده ، وانتهى الخلاف بمقتل الامين وفوز المأمون ، فعاد النفوذ الى الفرس وعادوا الى امتهان العرب . فعظم ذلك على هؤلاء ، وخصوصا لما تولى الحسن بن سهل ، وهو فارسى مجوسى الاصل حديث العهد فى الاسلام ، فطعنوا فى اسلامه وقالوا : « لا نرضى بالمجوسى ابن المجوسى » وتمردوا على الحكومة ، ولكنهم عادوا الى السكينة قهرا (٢) وجاء المأمون الى بغداد واستتب الامر له ولنصرائه ، واشتغل هو بالعلم والفلسفة فجره ذلك الى القول بأن القرآن مخلوق ، فازداد العرب كرها له ولكنهم لم يستطيعوا رده

الأتراك

فلما مات المأمون سنة ٢١٨ هـ أفضت الخلافة الى أخيه المعتصم بالله ، وكانت امه تركية الاصل من بلاد الصفد فى تركستان (٣) فشب محبا للأتراك ، وكان قد أصبح لا يأتمن الفرس على نفسه بعد أن قتلوا أخاه الامين ، وهى أول مظاهر جراتهم على الخلفاء . ولم يكن له من الجهة الاخرى ثقة فى جند العرب لما يعلمه من ضعفهم بعد ما ساء لهم اياه العباسيون من الاذلال . وزد على ذلك أن أخاه المأمون أوصاه عند دنو أجله بمحاربتهم — فلم ير له غنى عن الاعتماد على من ينصره من غير الفرس والعرب . وكانت الفتوح الاسلامية قد أدركت ما وراء النهر ، وكان العمال هناك يبعثون الهدايا الى بلاط الخلفاء وفى جملتها صبيان الأتراك والفراغنة ، فهان عليه اقتناؤهم لاتصال نسب امه بهم . فاشتري منهم ألوفاً اشترى بعضهم بالمال والبعض الآخر اتاه على سبيل الهدية ، وتكاثروا حتى بلغ عددهم ثمانية عشر ألفا (٤) فضاقت بهم بغداد وضجر البغداديون من سوء تصرفهم ، فابتنى لهم مدينة سامرا وأنزلهم فيها (٥) ، وأطلق لهم الارزاق وجند منهم الجنود . ولاريب أنهم كانوا عوناً له فى تأييد سلطانه ، والفوز فى حروبه ضد أعدائه من الروم والترك ، ولكنهم كانوا من الجهة الاخرى سبيلاً الى تقهقر الدولة العباسية ، بما كان من مطامعهم فى الاموال ، واستئثارهم بالنفوذ ، حتى أصبحت الدولة وبيت مالها وخلفاؤها تحت رحمتهم

وكان المأمون عالماً حكيماً ، وكل بطانته وجلسائه من أهل الحكمة والعلم ،

(٣) ابن الأثير ٢١٥ ج ٦

(٢) ابن الأثير ١٢٩ ج ٦

(١) ابن الأثير ٩٢ ج ٦

(٥) اليعقوبى (كتاب البلدان) ٢٢

(٤) القرمانى ١٥٧

وكان مع ذلك رقيق الجانب يضرب المثل برقته ودعته - قال يحيى بن اكرم : ماشيت المأمون يوما من الايام في بستان مؤنسة بنت المهدي ، فكنت من الجانب الذي يستره من الشمس ، فلما انتهى الى آخره وأراد الرجوع أردت أن ادور الى الجانب الذي يستره من الشمس فقال : « لا تفعل ، ولكن كن بحالك حتى أستر كما سترتني » فقلت : « يا أمير المؤمنين لو قدرت أن أقيك حر النار لفعلت ، فكيف الشمس ؟ » فقال : « ليس هذا من كرم الصحبة » ومشى ساترا لي من الشمس كما سترته (١)

وقال يحيى بن خالد بن برمك أيضا : « كنت نائما عند المأمون فعطش فامتنع أن يصيح بسلام يسقيه ، وأنا نائم فينقص على نومي ، فرأيت أنه قد قام يمشي على أطراف أصابعه حتى أتى موضع الماء ، وبينه وبين المكان الذي فيه الكيزان نحو من ثلثمائة خطوة ، فأخذ منها كوزا فشرب ثم رجع يمشي على أطراف أصابعه حتى قرب من الفراش الذي أنا عليه فخطا خطوات خائف لئلا ينبهني حتى صار الى فراشه »

وبالغ المأمون في ملاطفة حاشيته ورجال دولته حتى طمع خدمه فيه واستخفوا به . قال عبد الله بن طاهر : « كنت عند المأمون يوما ، فنادى بالخادم : يا غلام ! فلم يجبه أحد ، ثم نادى ثانيا وصاح : يا غلام ! فدخل غلام تركي وهو يقول : « ما ينبغي للغلام أن يأكل ولا يشرب ؟ كلما خرجنا من عندك تصيح يا غلام يا غلام ! الى كم يا غلام ؟ » فنكس المأمون رأسه طويلا فما شككت أن يأمرني بضرب عنقه ، ثم نظر الى وقال : يا عبد الله ، ان الرجل اذا حسنت أخلاقه ساءت أخلاق خدمه ، واذا ساءت أخلاقه حسنت أخلاق خدمه . وانا لا نستطيع أن نسيء أخلاقنا لتحسن أخلاق خدمنا » (٢)



تلك كانت مناقب المأمون من اللطف والدعة والحلم ، مع العلم والادب والفضل وسعة الصدر . فخلفه المعتصم وكان عاريا من العلم يقرأ قراءة ضعيفة (٣) وكان غضوبا شديدا النقرة (٤) منصرف الهمة الى ركوب الخيل واللعب بالصوالجة (٥) وساعده على ذلك قوة بدنه فقد كان يحمل ألف رطل ويمشي بها خطوات (٦) فرأى رجال الدولة فرقا بعيدا بينه وبين أخيه ، فلم يخلصوا له فازداد هو رغبة في اتراكه ، وفراغته . وكان مع ذلك على رأي أخيه المأمون من قبيل القول بخلق القرآن ، فاستخدم العنف والشدة في تأييده حتى لقد حضر أحمد بن حنبل الامام الشهير وسأله عن رأيه في القرآن فلم يجب الى القول بخلقه ، فأمر بجلده جلدا عظيما حتى غاب عقله

(١) العقد الفريد ٢٠٩ ج ١ (٢) المستطرف ٩٦ ج ١ (٣) القرمانى ١٥٥
(٤) أبو الفداء ٢٧ ج ٢ (٥) ابن الاثير ٢١٦ ج ٢ (٦) الفخرى ٢٠٩

وقطع جلده وحبس مقيدا (١) فزاد نفور عامة المسلمين منه وخصوصا العرب وهو لا يكثر بذلك ، وانما كان معتمده على جنده الاتراك وهم حديثو العهد في الاسلام وفي التمدن الاسلامي ، لانهم جاءوا من بلاد كانت لا تزال في عهد الجاهلية ، وكانوا حجر عثرة في طريق ذلك التمدن ، ففسدت انبيات واضطربت الاحوال وابتدأت الدولة في التقهقر من ذلك الحين

المال

وكانت غاية المسلمين في عهد الخلفاء الراشدين تأييد الاسلام ونشره ورفع شأن العرب . فلما طلب الامويون الخلافة احتاجوا الى المال ، فبدلوا كل وسيلة في سبيل جمعه وقلت الرغبة في تأييد قواعد الدين ، ولكنهم ظلوا على تعصبهم للعرب وزادوا عليه احتقارهم سائر الأمم . فكان مطمح انظارهم « العرب والمال » ، فلما تولى العباسيون اهملوا امر العرب ، واستبدلوه بنصرة الاسلام على الاطلاق ، وانصرفوا في أيام زهوهم الى الاشتغال بالعلم والفلسفة والتجارة وغيرها من عوامل التمدن ، واستعانوا على ذلك بالفرس وكانوا عريقين في المدنية قبل الفتح الاسلامي ، وفيهم استعداد فطري للتمدن فضلا عن ان تأييد الدولة العباسية يعود بالعمران على بلادهم لان مركز الخلافة فيها . فأخلصوا الخدمة فعمرت البلاد ونضجت الثروة وتدفقت بنابيعها ، ففاضت الأموال في خزائن الخلفاء ورجال دولتهم فأسرفوا وانغمسوا في الرخاء والرغد والترف ، حتى بلغوا قمة المجد في أيام الرشيد والمأمون . فلما كانت أيام المعتصم واستكثر من الممالك الاتراك كما تقدم ، واستخدمهم في مصالح الدولة ، انحصرت غاية رجال الدولة في اختزان الاموال لانفسهم ولو آل ذلك الى خراب البلاد لانها ليست بلادهم ولا أهلها أهلهم . وانما كان همهم حشد الاموال وحملها الى بلادهم (٢) وضعف الخلفاء عن رد شكيمتهم فطمع فيهم العمال والوزراء واستبدوا ، وصاروا يتسابقون الى الاستئثار بالاموال فتحولت ثروة الدولة العباسية من الخليفة وبيت المال الى الوزراء والعمال والكتاب والقواد ونحوهم . فاضطر الخلفاء لاصلاح شؤونهم واستبقاء سلطانهم الى الجند ، والجند يتطلبون الاموال ، والاموال عند الوزراء والعمال والكتاب ، فعمد الخلفاء الى مصادرة هؤلاء أي أخذ أموالهم بالقوة . والمصادرة تحتاج الى رجال وهم لا يعملون عملا الا بالمال فأصبح المال محور القوة لحفظ كيان الدولة ، وعليه معول الخلفاء في تثبيت بيعتهم ومحاربة أعدائهم والدفاع عن حياتهم ، حتى في داخل قصورهم . وامحت العصبية القرشية التي قضت على عيسى بن مصعب بن الزبير أن

(٢) ابن الاثير ٢٠٦ ج ٦

(١) ابن الاثير ١٨١ ج ٦

يخالف أباه مصعباً في أثناء محاربته عبد الملك بن مروان سنة ٧١ هـ ويسلم نفسه للقتل حياءً من قريش - وكان مصعب قد يئس من البقاء وهو يدافع عن حق أخيه عبد الله في الخلافة ، فجاءه محمد بن مروان قبذل له الأمان إذا سلم فأبى ولكنه عرض ابنه عيسى على التسليم لحفظ حياته فأجابه الفلام : « لا تتحدث نساء قريش أتى خذلتك ورغبت بنفسى عنك » فقال له مصعب : « اذهب أنت ومن معك الى عمك في مكة فأخبره بما صنع أهل العراق ودعنى فانى مقتول » فقال الفلام : « لا أخبر عنك قريشا أبداً ، ولكن يا أبت الحق بالبصرة فانهم على الطاعة أو الحق بأمر المؤمنين » فقال مصعب : « لا تتحدث قريش أتى قررت » ثم قال لابنه : « نقدم انى احتسبك » فتقدم وقاتلوا حتى قتلوا جميعاً (١)

ثم ان ثروة الدولة تتبع حال الدولة من العصر واليسر. فلما كانت الدولة العباسية في ابان عمرانها على عهد الرشيد والمأمون كانت الثروة على معظمها فيها ، ثم اخذت في التقهقر بفتة من أيام المعتصم - ويتضح ذلك جلياً من مقابلة مجاميع القوائم الثلاث المتقدم ذكرها واقدامها أكثرها وهى :

١ - قائمة ابن خلدون من سنة ٢٠٤ الى ٢١٠ هـ ارتفاعها ٣٩٦ر١٥٥٠٠ درهم

٢ - قائمة قدامة من سنة حوالى ٢٢٥ هـ ارتفاعها ٣٥٠ر٢٩١ر٣٨٨ درهما

٣ - قائمة ابن خرداذبة من سنة حوالى ٢٥٠ هـ ارتفاعها ٢٩٩ر٢٥٦ر٣٤٠ درهما

فترى ان ارتفاع الدولة كان في اول القرن الثالث نحو ٤٠٠ مليون درهم ، ما عدا الاموال والغلات . ثم صار في الربع الاول من القرن المذكور ٣٨٨ مليون بدون غلات ، ثم صار في اواسط ذلك القرن اقل من ٣٠٠ مليون . فاعتبر هذا التدرج في النقص الى اواخر أيام الدولة . على اننا لا نستطيع اثبات ذلك صريحاً في كل العصور ، لقلة المصادر التى بلغت الينا في هذا الشأن ، اما لعدم عناية الحكومة في تدوين الميزانيات المضبوطة او لضياعتها في أثناء الفتن الاهلية وغيرها

مقدار الجباية في عصر الاضمحلال

واذا نظرنا فيما كان يجتمع ببيت المال من بقايا الجباية على توالى الاعوام ، رأيناه لا يقاس بما كان يبقى فيه على عهد الخلفاء الاولين . على أنهم كانوا اذا توفق لهم خليفة حكيم يقتصد فيجمع شيئاً خلفه من يسرف فيضيعه . ومن

أمثالهم الماثورة أن ما جمعه السفاح والمنصور والمهدى والهادى والرشيد أنفقه الأمين (سنة ١٩٣ - ١٩٨) ، وما جمعه المأمون والمعتصم والواثق أنفقه المتوكل (سنة ٢٣٢ - ٢٤٧) ، وما جمعه المنتصر والمستعين والمعتز والمهتدى والمعتمد والمعتضد والمكتفى أنفقه المقتدر (سنة ٢٩٥ - ٣٢٠ هـ)

أما مقدار الجباية في العام فلم نتوفق الى تفصيل له الا في أيام المقتدر ، اذ اضطر وزيره على بن عيسى لتبرئة نفسه مما لحق بيت المال من العجز أن يرفع تقريراً بما كان من مقدار الدخل والخرج لعام ٣٠٦ هـ . وكانت نسخة هذا التقرير ضائعة حتى أظهرها البارون فون كريم ، ونشرها في كتاب سماه جباية الدولة العباسية (١) لسنة ٣٠٦ ، وصدره بمقدمة المانية ، ذكر فيها كيفية عثوره على تلك النسخة ، وما عاناه في قراءتها ، لأنها مكتوبة بخط عربي غير مألوف ، وأبدى ملاحظاته على تلك القائمة مما يطول شرحه فنكتفى بذكرها كما قراها هو

والقائمة المذكورة عبارة عن أربعة أقسام :

الاول في جباية السواد وملحقاته

والثاني في جباية المشرق أى البلاد الواقعة شرقي السواد

والثالث جباية المغرب ، أى البلاد الواقعة غربي السواد

والرابع جباية الاموال الخاصة والموقوفة

جباية الدولة العباسية لسنة ٣٠٦ هـ

« وهى قائمة على بن عيسى وزير المقتدر - كما قراها فون كريم »

١ - جباية السواد

حرف (أى بيان) عن السواد والاعمال المعمورة والبلاد المذكورة

دينار	٧٣٤ ٥٤٧ ١
أموال السواد وطاسيجه وصدقات أراضى المغرب (أى الغرب) بالبصرة والمراكب بها وسائر ما ينسب اليها ويجرى معها	

(تفصيلها)	
باذوريا وكلواذى ونهرين (*) ٢٨٣ ١٦٦ درهم	
الانبار وقطربل وسد	١٩٨ ٣١٣
بهرسير والرومقان وايفار يقطين وجازر والمدينة العتيقة	٧٥ ٥٧٦
كونى ونهر درقيط	٢٥ ...
الزاب الاعلى ونهر كشتاسب	٩ ٥٢٦
الفلوجة العليا والارحاء	١٦ ٧٣٦
الفلوجة السفلى والنهرين وعين التمر	١٣ ٥٨٥
السيب الاعلى وسورا وبابل وخطرنية وباروسما الاعلى	١٤٠ ٢٥٩
نهر الملك ومورجا ونهر جوير والاساسان والمالكيات	٣٨ ٣٥٠
باروسما الاسفل	٤٦ ٣٣٦
طساسجة الكوفة والخزن	١١٠ ١٥٤
العمارات بسر من رأى	٥٠ ٢١٩
نهر بوق والدير الاسفل	٢٠ ٥٩٠
بزر جسابور (**)	٣٤ ٣٠٠
الراذابان	٢٠ ٠٣٥
روستقباد	١٣ ٦٦٦
النهروان الاعلى وسمنطاي	٤٦ ٤٨٠
(المجموع)	٨٥٩ ١٢٥

(*) كذا فى الاصل بحسب قراءة فون كريمر ، ونظن ان ساحتها طسوج النهرين ، فقد ورد طسوج بهذا الاسم بين طساسيج السواد فى الجانب الغربى فى قائمة قدامة بن جعفر .
 واثبت ذلك بهذا الرسم لى سترينج فى كتابه عن بلاد الخلافة الشرقية
 (***) ورد هذا الطسوج فى طساسيج الجانب الشرقى فى قائمة قدامة بن جعفر

(مجموع ما قبله)	٨٥٩ ١٢٥
النهر وان الاوسط	٤.٣٢٧
النهر وان الاسفل	٦.٥٣٢
الصلح والمنازل	١٥٩.٨٩
بادرايا وباكسايا	٤٢٤٩٩
واسط مع الخاصة والمستحدثة والعباسية بعد النفقات الراجعة	٣١.٧٢٠
البصرة وكور دجلة	١٢١.٩٥
المراكب بالبصرة	٢٢٥٧٥
اموال الضمانات وما يؤدى عن فصول الانهار مما ينسب الى مفردات	٤٢٧٥٠
العبارة بهيت	٨.٢٥٠
اسواق الفهم بمدينة السلام وسر من راي وواسط والبصرة والكوفة	١٦٩٧٥
دور الضرب بمدينة السلام وسر من راي وواسط والبصرة والكوفة	٦.٣٧٠
الجوالى بمدينة السلام	١٦.٠٠٠
ما يؤدى الى الحضرة عن مال الارتفاقات والشجر والمقاطعات	١٣٨٧٤
(المجموع) (١)	١٨٤٦١٨١

٢ - جباية الشرق

كورا الهواز ضمانا على ابراهيم بن عبدالله المسبح وغيره	١٢٦.٩٢٢
اموال فارس مع مايسوغه مؤنس الخادم مع ما فى ايدي اصحاب الاطراف مما ورد نفلا (هبة) فقط	١٦٣٤٥٢٠
ضياح الامراء بهذه النواحي مع مال المراكب بسيراف	٢٥٨.٤٠
كرمان مع ضياح الامراء سوى مال العهد والورح (*) وقرى المفازة وما يسوغه مؤنس الخادم عن مال الحزن والجهيزة (الصيرفة)	٣٦٤٣٨٠
مقاطعة عمان سوى اللطف (هدايا) المحمول الى الحضرة	٨.٠٠٠
(المجموع)	٢٥٩٧٨٦٢

(١) ترى فرقا كبيرا بين هذا المجموع والمجل المذكور في اول القائمة لعل سببه خطأ في قراءة الاعداد في الاصل ، وسنعمد على المجل الاول

(*) يغلب على ظنى ان فون كريم قرأ هذا اللفظ قراءة خاطئة . واحسب انها الوزع بمعنى مصدر الضريبة ، قال ابن خلدون في المقدمة : « اعلم ان الجباية اول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الحملة ، وآخر الدولة تكون كثيرة الوزائع قليلة الحملة » . وانظر : دوزى ، ملحق القواميس ٧٩١/٢

	٢٥٩٧٨٦٢	(مجموع ما قبله)
ارتفاع الخراج والضيايع العامة بالمشرق على العقد والارتفاع بالامانة والضمانة ١٥٧.٥٢٥	٤٦٥.٧٨	
الخراج والاعشار والاحماس بالرى والدماوند مع ما فيه مما استخرجه ابن داودان واحمد بن على الضيايع بها	١٢٢٦٤٤	
قزوين وزنجان وابهر		
الخراج	١١٥٧١.	
الضيايع	٥٨٢٩.	
قم		
الخراج	١٩٧٢٢٩	
الضيايع	٨.٢٢٩	
اصفهان		
الخراج على العقد المجددة مع خراج الاكراد وما يقل من الايفار (*) وضيايع السلطان الضيايع بها	٤١.١٧٨	
	١٨٩٣٣٤	
ماه البصرة والايفارين		
الخراج	١٨٥٦٣٦	
الضيايع	٢٦٧٥٢.	
همدان		
الخراج	١٥.٤٨.	
الضيايع	٥٥٧٨٩	
ماسبدان		
الخراج	٥٧٧٤٦	
الضيايع	١٦٧٥.	
ساوة ودار الضرب بها	١٧٦٢٥	٢٣٩.٢٣٧
	(المجموع)	٥٩٨٨١.٠

(*) الايفار اقطاع لا يدفع عنه صاحبه ضريبة لعامل الخراج ، او يؤدى خراجه الى الخليفة مباشرة . انظر : دوزى ، ملحق القواميس ٨٢٢/٢

	مجموع ما قبله	٥٩٨٨١٠٠
ماه الكوفة بالخراج سوى الضياع الراسية	١٠٥٦٧٨	
والمستحدثة والطعم	٨٩٥٠٠	
الضياع بها	٣٠٠١٥	
حلوان عن الخراج والضياع		٢٢٥١٩٣
آذربيجان وارمينية على المعارفة التي		٢٢٦٣٧٠
فورق عليها سبيل السعر		
	(المجموع)	٦٤٣٩٦٦٣

٣ - جباية المغرب (*)

حرف الضياع والخراج العامة بالمغرب وأجناده بعد الاحتسابات التي وضعها (أى خصمها) العمال من أصول الارتفاع كما هو جار في العادات وسوى مقاطعات وثمان أجناس الفنائم مع ما فورق أهل (جزيرة قبرس) على ادائه في كل سنة والأعمال المذكورة والأموال المسماة

يكون
ما يتعلق بالمغرب وأجناده
٤ ٧٤٦ ٤٩٢

تفصيله

مصر والاسكندرية بعد الاحتسابات القديمة	٢٩٠ ٧٧٣
وسوى مصادرة الماذرائيين ومال المرافق والتجارة الواردة وأثمان الفنائم	١ ٠٨٠ ٠٠٠
جند فلسطين بعد الاحتسابات (**)	
مال	٨٠ ٧٥٠
جند الاردن بعد الاحتسابات	٢٣٠ ٦٤٧
مال	٤٠ ٤٦٠
(المجموع)	١ ٧٢٢ ٦٠٣

(*) لا يراد بالمغرب هنا بلاد المغرب ، بل المراد ما يقع غربى دجلة من ولايت الدولة العباسية وتكتب أيضا الغرب أو الجانب الغربى
(**) أظن أن المراد بهذا السطر أن هذا مال مصر والاسكندرية اذا حسبت فيه مصادرة الماذرائيين ومال المرافق ... الخ

(مجموع ما قبله)	١ ٧٢٢ ٦٣.	١٠٢ ٠٦٢
جند دمشق بعد الاحتسابات	١١٣ ٠٥٧	
مال	٢٠٠ ٤٦٠	
جند حمص بعد الاحتسابات	١١٥ ١١٤	
مال	١٣٣ ٠٩٧	
جند قنسرین والعواصم بعد الاحتسابات	١٣٣ ٠٩٧	
مال	٣٥٢ ٥٧٠	
دلوك ورعبان	١٥ ٧٦٥	
الثغور الشامية سوى صلح (اى ماصالح عليه) احمد بن الحسين الكاتب	٥٢ ٩٨٥	
شمشاط وحصن منصور وكيسوم بعد الموضوع (اى بعد الذى وضع منه اى اسقط)	٥ ٣٩٧	
مال	٦٥ ٣٣٢	
سميساط وملطية بعد الاحتسابات	١٤ ٥٠١	
مال		
آمد سوى ماجمع فى اقطاع وكاسه بعد الاحتسابات	٥ ٤٧٨	
مال	٨٢ ٤٢٢	
ارزان وميافارقين بعد الاحتسابات	٥٦ ٧٥٠	
مال	٨٢ ٤٢٢	
(المجموع)	٣٤٦٨ ٦٤٢	

(مجموع ما قبله) ديار مضر	٣ ٤٦٨ ٤٦٢
	٢٥٧ ٢٢٥
ديار ربيعة بعد الاحتسابات مال	٢٢ ٧٩٧
	٣٠٤ ٠٩٣
الموصل ومردين وبهذرا والرساتيق الجبلية بعد الاحتسابات مال	١٧ ٧٥٠
	٤٩٢ ٤٣٠
طريق الفرات	٩٦ ٥٨٤
(المجموع) (١)	٤ ٦٥٩ ٣٤١

٤ - جباية الاموال الخاصة

يكون (*) اموال الاعمال المسماة و اموال الخاصة
والاموال الموقوفة وغير ذلك

الضياع المستحدثة بعد الذي جرى في ضمان واسط اموة حال الخاصة	٢٨٩ ٠٣٦
اموال الخاصة ماكان منها بنواحي واسط فانه اضيف الى اموال العامة و خلط بها ودخل في حملها ونفقاتها ١٨٥٤١١ العبر (املاك الشواطىء اى الاملاك على السواحل) ١١٦١٦٠ الاهوار (المستنقعات) ٧٢٦٢٦ المشرق ١٠٤٠٠٠ المغرب	٥١٦ ٤٤٧
هيت واعمالها سوى ضياع السكر ٥٨٤٥٠ المغرب ٦٢٢٠٠ المشرق	١٨ ٧٧٨
٨٢٤٠ العبر ٥٢٦٢ الاهوار (المجموع)	٨٢٤ ٢٦١

(١) ترى لرفقا بين هذا المجموع والمجموع المذكور في اعلاه ، وسنعمد على ذلك
(*) اى ان هذه الجباية تضم اموال الاملاك المذكورة و اموال الخاصة والاموال الموقوفة

(مجموع ما قبله)	٨٢٤ ٢٦١
مال الضياع العباسية سوى ما هو بنواحي واسط	١٤٤ ٧٦٠
العبر ١٤ ٧٣٢	
الاهوار ١٤ ٢٤٦	
المشرق ٣٠ ٦٧٢	
المغرب ٧٥ ١١٦	
مال الموقوف للمساجد سوى ما كان منها بواسط	٤ ٥٧٠
المشرق ٢٢ ٨٦٩	
المغرب ١٢ ٧٦٠	
مال الضياع الفراتية	٦١٧ ١٢٦
العبر ١٧٠ ٢٢٦	
الاهوار ١٢٩ ٧٢٤	
فارس ٩٧ ٣٣٦	
المشرق ٩٥ ٢٧٨	
المغرب ١١٤ ٢٢٥	
مال الضياع المفردة في سنة ثلاث وثلاثمائة	١٠٠ ٣١٨
مال الخزن والجهيدة سوى ما يجمعه العمال مع أصول الاموال	٧٦ ٩٨٠
وسوى ماسوغه مؤنس الخادم منها بفارس وسوى ماخل	
منها في ضمان واسط	
(المجموع)	١ ٧٦٨ ٠ ١٥

الخلاصة

جباية السواد	١ ٥٤٧٧٣٤
جباية المشرق	٦ ٤٣٩٦٦٣
جباية المغرب	٤ ٧٤٦٤٩٢
جباية الاموال الخاصة	١ ٧٦٨٠ ١٥
١٤ ٥٠ ١٩٠ ٤ دناتير	

نسبة هذه الجباية الى ما كانت عليه في العصر العباسي الاول

فمجموع هذه الجباية اكثر من ١٤ مليوناً ونصف مليون من الدنانير ،
واذا تحولت الى دراهم بلغت نحو جباية العصر العباسي الاول . غير أن
الحال في هذه الجباية غير ماكانت عليه في ذلك العصر ، لان هذا المجموع لم

يف بالنفقات اللازمة للدولة . وكانت النفقات قد تضاعفت لاسباب سياىى بيانها ، ومن أدلة ذلك ما جاء فى « عنوان السير » (*) عن نفقات الدولة على عهد على بن عيسى ، وقد ذكرها المؤلف المذكور بنوع خاص غير النفقات الاعتيادية وهى :

دينار

نفقات الحرمين وطريقهما	٣١٥ر٤٢٦
نفقات الثغور	٤٩١ر٤٥٦
رواتب القضاة فى الممالك	٥٦ر٥٦٩
رواتب ولاية الحسبة والمظالم فى جميع البلاد	٣٤ر٤٣٩
رواتب اصحاب البريد	٧٩ر٤٠٢
	<hr/>
	٩٧٧ر٢٩٢

وكل هذه الابواب لم يكن لها ذكر فى قائمة المعتضد - ناهيك بزيادة الجند وغيره من اسباب النفقة ، بحيث زاد الخرج على الدخل فى أيام على المذكور ٨٩٤ر٨٩٠ ديناراً (١)

وقس على ذلك احوال بيت المال قبل المقتدر وبعده ، مما يختلف باختلاف الخلفاء والوزراء وسائر الاحوال . ولكن يقال بالاجمال ان الثروة تقهقرت بعد المأمون بتقهقر الدولة وانحطت بانحطاطها . والثروة كما قدمنا ما يفيض من الدخل على الخرج ولذلك قلما كان يبقى فى بيت المال بقية الا فى احوال قليلة وبمبالغ صغيرة . فالمعتصم ترك فى بيت ماله ٨٠٠٠٠٠٠ درهم (٢) والمستعين (سنة ٢٥١ هـ) خلف فى بيت المال ٥٠٠٠٠٠٠

دينار (٣) ، والمكتفى (سنة ٢٩٥ هـ) خلف ١٥٠٠٠٠٠٠ دينار ، والظاهر أنها اجتمعت بتوالى الخلفاء ، فلما تولى المقتدر انفقها كلها ، وانفق ما جمعه فى أيامه من اموال المصادرة فضلا عن الخراج (٤) ، حتى قدروا ما انفقه ضياعا وتبذيرا بنيف و ٧٠٠٠٠٠٠٠ دينار (٥) ما عدا نفقات الدولة ، واضطر مع ذلك لاسترضاء الجند والعلماء للخلافة أن يبيع ضياعه وفرشه وآنية الذهب (١) ، وبلغ من فقر بيت المال فى أيام المطيع لله سنة ٣٦١ هـ

(*) « عنوان السير » هى الترجمة التركية لتاريخ ابن خلدون التى قام بها بيرى زادة « فينا ٨١٧ - ٨٢٠ » واكملها جودت باشا « الاستانة ١٢٨٠ هـ » وغيره « انظر بروكلمان ، مجلد ٢ من الملحق ص ٣٤٣ » ولم يرد هذا البيان فى الطبعة العربية للعبير ، مما يدل على ان النسخ التى استعملت فى الترجمة التركية اوفى من النسخ التى طبعت عليها طبعة بولاق فى بعض المواضع

(١) عنوان السير نقله كريم فى كتاب *Einnahmebudget des Abbasiden Reiches*

(٢) الفخرى ٢٠٩ (٣) الطبرى ١٥٤٥ ج ٢ (٤) ابن الاثير ٤ ج ٨ (٥) ابن الاثير ٩٠ ج ٨

(٦) صلة تاريخ الطبرى ١٤٤

أنه باع ثيابه وانقاض داره ليدفع ٢٠٠٠ ر. درهم ، طلبت منه للجند في
 أثناء الفتنة ببغداد (١) . وكانت أحوال الخلفاء قد تغيرت في أيام الرازي
 بالله سنة ٣٢٢ هـ وخرجت قيادة الأمور من أيديهم ، ولم يبق لهم غير
 الخطبة والسكة (٢)
 ولأضحلال الثروة العباسية أسباب توضع كثيرا مما جاء في جريدة
 على بن عيسى من أسماء بعض الضرائب غير المألوفة

(٢) الفخرى ٢٥٢ وابن الأثير ١٤٢ ج ٨

(١) ابن الأثير ٢٤٤ ج ٨

أسباب ازدهار الثروة العباسية

في العصر العباسي الثاني

قلنا في بحثنا عن الثروة العباسية في العصر العباسي الاول وعلة كثرتها :
ان أسباب تلك الثروة كثرة الجباية ، وقلة النفقة ، وفصلنا ذلك تفصيلا .
فأسباب قلة الثروة يجب ان تكون قلة الجباية ، وكثرة النفقة ، ولكل من
هذين البابين فروع ولكل منها أسباب ، هالك تفصيلها :

أسباب قلة الجباية

١ - ضيق الملكة العباسية

بلغت الملكة العباسية اكبر سعتها في أيام الرشيد والمأمون ، ثم اخذت
بعض الولايات تنفصل عنها لأسباب يطول شرحها . وأول ما استقل من
الولايات العباسية إفريقية ، بدأت بالاستقلال في أيام الرشيد كما تقدم .
ثم خراسان في أيام المأمون ، ثم مصر في أيام المعتمد في أواسط القرن الثالث
للهجرة ، ثم فارس وما وراء النهر وغيرها . ولم يمض الربع الاول من
القرن الرابع حتى انقسمت تلك الملكة الواسعة الى بضعة عشر قسما ، كل
منها في حوزة دولة من دول المسلمين . على أن معظم هذه الدول كانت تعد
ال خليفة العباسي رئيسها الديني وتؤدي اليه أموالا ، بعضها باسم الضمان
والبعض الآخر باسم المصالحة والآخر باسم الهدية أو غير ذلك . وكان
أكثرهم لا يؤدي ما عليه الا مرة كل بضعة أعوام . وطبيعي أن تشتت الملكة
على هذه الصورة يقلل مقدار الجباية

٢ - تخفيض الخراج المضروب

ذكرنا من أسباب زيادة الثروة العباسية في أيام زهوها ثقل الضرائب ،
وخصوصا في العراق ، اذ كانت مقاسمة على النصف الى أيام المأمون . فأدرك
هذا الخليفة العاقل ثقل هذا الخراج ، ورأى الثروة فائضة في بيت ماله ،
والأموال متوفرة ، فعمد الى التخفيف عن الناس فجعل خراج العراق
خمسین (١) أي أنه انقصه عشرين في المائة وهو اسقاط عظيم ، وقد ظهر
فرق ذلك في ارتفاع جباية العراق حالا ، اذ كان في قائمة قدامة

(١) الفخرى ١٦٨ وابن الأثير ١٤٧ ج ٦ والطبري ١٠٢٦ ج ٢

١١٤٠ ر ٦٥٧ ر ٤٥٧ ر ١١٤٠ درهما فصار في قائمة ابن خرداذبة ٣٤٠ ر ٣١٩ ر ٧٨٠ درهما ، لأن الاول قدره على ما يظهر باعتبار النصف ، والثاني باعتبار الخمسين واقتدى بالمأمون في تخفيض الضرائب من جاء بعده من الخلفاء ، فأبطل الوائق سنة ٢٣٢ هـ أعشار السفن (١) وقد رأيت أنها ضريبة ذات بال كان يرد منها الى بيت المال شيء كثير . واقتدى بالوائق خلفه المتوكل ، فأرفق بأهل الخراج بتأخير ميقات اقتضائه شهرين . وسبب ذلك أن الفرس قبل الاسلام كانوا يبدأون بجباية الخراج في النوروز ، وهو يقع عندهم في الخامس من حزيران (يونيو) ، وكانوا يكبسون في كل مائة وعشرين سنة شهرا بحيث يرجع النوروز الى الخامس من حزيران . فاذا مضت ١٢٠ سنة أسقطوا شهرا فيجعلون الخامس من حزيران الخامس من ايار (مايو) ولا يعيدون النوروز أو يطالبون بالخراج الا بعد شهر أى حتى يأتي الخامس من حزيران . فلما فتح المسلمون العراق وفارس ظل الحساب في جباية الخراج على ما كان عليه قبل الاسلام حتى تمت المائة والعشرون ، وكان ذلك في ولاية خالد بن عبد الله القسري على العراق ، فأراد الفرس أن يسقطوا شهرا على جاری عاداتهم فنهاهم خالد وقال : « هذا من النسيء الذي نهى الله عنه » واستشار الخليفة هشام بن عبد الملك في ذلك فوافقه على ابطال الكبس . فظل الحساب جاری متقدما شهرا عن الحساب الحقيقي الذي تنضج فيه الفلات ، وظل الفرس يحاولون العود الى الكبس فلم يتم لهم . ولما كانت خلافة الرشيد طلبوا الى يحيى بن خالد أن يتوسط لدى الخليفة بشأن ذلك ، فأراد يحيى أن يجيب طلبتهم ، فتقول أعداؤه في ميله الى الزرداشية فعدل عن عزمه . وما زال ذلك الفرق يتعاضم بتوالي الاعوام حتى صار في أيام المتوكل يقع في نيسان (ابريل) والزرع اخضر . واتفق أن المتوكل مر ببستان فرأى الزرع اخضر ، فقال لرفيق له : « مالى أرى الدواوين تطلب الخراج والزرع لم ينضج ؟ » فقص عليه السبب ، فأمر أن يضاف الى تلك السنة ما كان تأخر ، فاذا هو شهران وبضعة أيام حتى يصير النوروز في الوقت اللازم . فأصدر أمره بذلك سنة ٢٤٣ هـ ففرح الناس (٢) لانه رفع عنهم من خراج تلك السنة نحو الخمس فقال البحتري في ذلك :

ان يوم النوروز عاد الى العهد — الذي كان سنه اردشير
ولكن امر المتوكل لم ينفذ تماما لانه قتل بعد قليل . واضطربت احوال
الخلافة ، حتى اذا كانت أيام المعتضد بالله روجع في ذلك فأصدر أمره آخر

(١) الطبرى ١٢٦٢ ج ٣ (٢) البيرونى ٢١

سنة ٢٨١ هـ بتأخير النوروز ستين يوما ، وكان قد وافق أوائل المحرم سنة ٢٨٢ ، فأمر أن يكون في ١٣ ربيع أول منها . وجعلوه موافقا ١١ حزيران (يونيو) وأن يكبس بعد ذلك في كل أربع سنين من سنى الفرس يوم واحد (١) - فعل ذلك ترفيها للناس ورفقا بهم (٢)

وكان المهتدى (٢٥٥ هـ) قد أمر باسقاط الكسور عما بقى من الزرع على المساحة - وذلك أن المنصور لما جعل خراج العراق مقاسمة كما تقدم أبقي بعضه على اسم الخراج القديم بالمساحة ، وكان ينكسر على أصحابه شيء كل عام والحكومة تطالب به . فلما تولى المهتدى أمر باسقاط الكسور وغض النظر عن أمثالها ، ومقدار ذلك نحو ١٢٠٠٠٠٠ درهم في السنة (٣)

فترى من مجمل ذلك أن موارد الخراج ضعفت عما كانت عليه في عصر الرشيد والمأمون ، وكان ذلك مساعدا على تقليل الجباية (*)

(١) المقرئى ٢٧٣ ج ١ (٢) ابن الاثير ١٨٦ ج ٧ (٣) الماوردى ٧٧ (*) السبب الرئيسى فى اقدام بعض الخلفاء على اسقاط بعض الاموال هو شعورهم بان جباية الاموال لا تجرى على أسس ثابتة محكمة ، وان الذين يقومون بالجباية يفسدون الناس ويزيدون عليهم ، ومن الواضح من مراجعة قوائم الحساب التى سبق ايرادها فى هذا الكتاب أن الأساس الحسابى كله لم يكن سليما ، فهذه الدولة الكبيرة التى كانت تدير أقطارا بأسرها لم يتعد علم رجالها بمسائل الحساب الا تقسيم أموال الدولة كلها الى بابين كبيرين : « الاستخراج » أى الدخل ثم « النفقات » وهى المصروفات ، وكنت المصروفات تقسم قسمين : راتبة أى دائمة ، وحادثة أى طارئة ، ولم يكن فيها باب واحد للمرافق العامة أو النفقات العامة كالتمليم واعمال الرى وما الى ذلك . ولم يكن أحد فى الدولة يعرف ماله أو ماعليه ، لان الامر خرج عن الاسس الشرعية من العصر العباسى ، لان الضرائب التى تنص عليها الشريعة هى الحزبة والزكاة وخراج الارض التى افتتحت عنوة ، أما خراج الارض التى يزورها المسلمون والمكوس والاحماس وما الى ذلك فكانها مستحقة اجتهاد الفقهاء فى تأييدها باسناد من الشرع تقربا الى أصحاب السلطان ، فقالوا مثلا أن المكس على المتاجر يعتبر زكاة ، ويجوز لهذا أخذه بنسبة ١٠/ ، فكانت النتيجة أن التاجر كان يؤدى العشر على نفس التجارة أكثر من مرة فى العام ، كلما دخلت التجارة بلدا أو خرجت من بلد ، مع أن الزكاة لا تؤدى الا مرة واحدة ، وفى ميقات معين . وكان عمال المال والجباية يبتكرون كل يوم أسلوبا جديدا لجباية مال جديد ، حتى لم يعد هناك شيء من غير ضريبة الا الهاء كما قال أحد المؤرخين ، فكان لابد من اسقاط بعض هذه الضرائب بن الحين والحين : فقد كانت جباية خراج العراق بنسبة نصف قيمة المحصول أجحافا ، وكان لابد من انقاصها ، فأنقصها المأمون الى الخمسين ، وهى أيضا نسبة عالية ، ومع ذلك فقد فرح بها الناس ، وبعض الشر أهون من بعض ، ومن هذا الباب أيضا ابطال الواثق لأعشار السفن وهى ضريبة غير مشروعة ، ومن هذا أيضا تأخير المتوكل لموعد افتتاح الخراج شهرين ، لانه لم يكن من المعقول أن يطالب الناس بالخراج والزرع لم ينضج بعد فى الحقول ، وهكذا

ولكن الاتجاه العام كان الى الزيادة لا الى النقص ، واليك مثلا واحدا تأخذه من الاصطخرى فى كلامه عن فارس :

ابواب المال :

لبيت المال على الناس والرموم « كذا وصحتها فى الغالب : الزموم أى النواحي « ابواب المال التى تطبق عليها الدواوين من خراج الارضين والزكاة واعشار السفن واخلناس المعادن والمرامى والحزبة وغلة دار الضرب والمراسد « أى المراكز التى تجمع فيها الجمارك على الحدود « والضبايع والمستغلات واثمان الماء وضرائب الملاحات والاجام

« بقية الهامش فى الصفحة التالية »

الجزية والزكاة

ومن هذا القبيل ما اصاب الجزية من النقص ، بدخول الناس في الاسلام بتوالى الاعوام ، حتى انحط مقدار ما يجبى منها بمدينة السلام في اواسط القرن الثالث للهجرة ١٣.٠٠٠ درهم (١) وقد رايت في قائمة على بن عيسى انهم جبوها ١٦.٠٠٠ دينار ، اى نحو ضعفى ما ذكره ابن خرداذبة ، ومع ذلك فاذا اعتبرنا تقديرها على اوسط قيمتها وهى ٢٤ دهما على الشخص ، كان عدد الرجال نحو ٩.٠٠٠ وبإضافة ما يلحقهم من النساء والاولاد لايزيد عددهم على ٤.٠٠٠ نفس من اهل الذمة في مدينة بغداد من النصارى واليهود ، وهى في ابان مجدها وسكانها يزيدون على المليون . فقس على ذلك سائر المدن

ويقال نحو ذلك أيضا في الزكاة ، فقد تناقصت بتوالى الاعوام ، حتى كادت تتلاشى ، واصبحت المطالبة بها تدعو الى التذمر (٢) ، وكانت قد ابطلت في مصر حتى أعادها السلطان صلاح الدين الايوبى . وتذمر المسلمون منها ، وشنعوا على الذى يطالب بها ، حتى اذا تولى المنصور قلاوون سنة ٦٧٨ هـ ابطل الزكاة من مصر (٢)

٣ - استئثار العمال بالجباية

قد رايت استبداد العمال في عصر بنى أمية ، واستئثارهم بالخراج ، وكيف تحسنت أحوالهم في عصر العباسيين . غير أن ذلك التحسن لم يدم طويلا ، فلما ضعف شأن الخلفاء عاد العمال الى ما تطمح اليه انظارهم من

(١) ابن خرداذبة ١٢٥ (٢) ابن الاثير ٨٢ ج ٢ (٣) المقرئى ١٠٦ و ١٠٨ ج ١
فاما خراج الارضين فعلى ثلاثة أصناف : على المساحة ، والمقاسمة ، والقوانين التى هى مقاطعات « اى اتفاقات » معروفة لايزيد ولا تنقص زرع أم لم يزرع
واما المساحة والمقاسمة فان زرع اخذ خراجه وان لم يزرع لم يؤخذ
وعامة فارس مساحة الا الروم ، فانها مقاطعات الا شيئا يسيرا من المقاسمات
وتختلف الاخرجة فى البلدان على المساحة ، فانقلبها بشيراز وعلى كل صنف من الزرع شيء مقدر
فعلى الجريب الكبير من الارض يزرع فيه الحنطة والشعير السبع مائة وتسعون درهما
والجرجر السبع مائة واثنان وتسعون درهما
« الجرجر هو الترمس او بقل اخر كبير الحب . ويراد هنا الجريب من الارض التى يزرع فيها الجرجر »

والرطاب والمقالى السبع للجريب الكبير مائتان وسبعة وثلاثون درهما ونصفا
ومن الجريب الكبير من القطن السبع ٢٥٦ درهما و ٤ دوانيق
وعلى الجريب الكبير من الكرم ١٤٢٥ درهما
والجريب الكبير ثلاثة اجربة وثلثان بالجريب الصغير

طلب الاستقلال بالحكم أو الاستئثار بالجباية ، واضطر الخلفاء الى التراضي معهم على مال مضمون وأن يكن أقل مما يجبي ، وهو الضمان أو المقاطعة - كما قاطع المأمون بشر بن داود على السند سنة ٢٠٥ هـ على أن يدفع له ١١٠٠٠٠ درهم في العام (١) مع أن ارتفاع جبايتها الحقيقي ١١٠٠٠٠ درهم (٢) وضمن البريدي الأهواز على أيام الرازي كل سنة ٣٦٠٠٠٠ دينار ، على أن يدفعها أقساطا (٣) وخراجها الحقيقي يزيد على أربعة أضعاف هذا المبلغ ، ومع ذلك فالضامنون لم يكونوا يدفعون الا قليلا مما تعهدوا به . فاذا ألح الخليفة عليهم في المطالبة اتخذوا الحاجة ذريعة الى

(١) ابن الأثير ١٤٩ ج ٦ (٢) ابن خلدون ١٥٠ ج ١ (٣) ابن الأثير ١٢٦ ج ٢

والجريب الصغير ٦٠ ذراعا في ٦٠ ذراعا بلذراع الملك ، وذراع الملك تسع قبضات هذا خراج شيراز للسيح

وخراج « جور » على الثلثين من هذا ، لأن جعفر بن أبي زهير الشامي كلم الرشيد فرداه الى ثلثي الربع

وخراج اصطخر ينقص من خراج شيراز في الزرع بشيء يسير هذا خراج السيح

والبخوس « أو النحوس » خراجه على ثلث السيح

والطوى والنضج والمندى على ثلثي الخراج

والسقى مائدى وسقى سقية واحدة فيبقى الربع من الخراج

واذا ندى وسقى سقيتين فهو السيح ، وقد استتم الخراج

وكورة دارابجرد وارجان وسابور زراعتهم ومقادير الخراج على أراضيهم بخلاف هذا يزيد وينقص

وأما المقاسمة فانها على وجهين :

ضياع في أيدي قوم من أهل الرموم وغيرهم ، معهم عهد من على بن أبي طالب ومن عمر ابن الخطاب وغيرهما من الخلفاء ، فيقاسمون على العشر والثلث والربع وغير ذلك والوجه الآخر مقاسمات على قرى صارت لبيت المال ، فيزارع الناس عليها

وأما أبواب أموال الضياع ، فإن الضياع السلطانية خارجة عن المساحة ، وإنما تؤخذ من السلطان بالمقاسمة أو المقاطعة ، وعلى الأكره فيها ضرائب من الدراهم يؤدونها

وأما الصدقات وأعشار السفن وأخماس المعادن والجزية ودار الضرب والمرأصد وضرائب الملاحات والأجام وأثمان الماء والمراعى فانها تقرب في الرسم مما في سائر الأمصار . وليس بفارس دار ضرب الا في شيراز

وأما المستغلات فانها تربة « أي أرض » أسواق بشيراز وغير شيراز ، ويؤدون أجرة الأرض والطواحين للسلطان وأجرة الدور التي يعمل فيها ماء الورد

وكان الرسم القديم بفارس أن كل حومة بفارس لا خراج على الكروم فيها ولا على الأشجار بجميع فارس ، الى أن ولي على بن عيسى الوزارة سنة ٣٠٢ هـ فآلزمهم فيها كلها الخراج . وبفارس ضياع قد ألجأها أربابها الى الكبراء من حاشية السلطان بالعراق ، فهي تجري بأسمائهم ، وخفف عنهم الربع ، فهي في أيدي أهلها بأسماء هؤلاء ، يتبايعونها ويتوارثونها «

الاصطخرى : مسالك الممالك ، ١٥٦ - ١٥٨

وقد اثبت بهذه الفقرة على طولها لانها توضح الكثير من المصطلحات الواردة في هذا البحث

الاستقلال التام ، فيستنجد الخليفة جنده ونصرتهم تحتاج الى المال ومن تمكن من المال ملك واستبد (*)

٤ - اشتغال الناس بالفتن والظلم عن العمل

لما نشأت الفتن ، وانتشبت الحروب بين طوائف الجند ، أو بينهم وبين العمال ، انشغل الناس عن تجارتهم وزراعتهم ، وتوقف العمال ، وغلت الاسعار ، وتعطلت الزراعة لضياح الامن ، فقلت الجباية ، واحتاج العمال والقواد الى الاموال ، فظلموا الناس في تحصيلها منهم فزاد الخراب - وما من هادم للعمران كالظلم ، فانه يقل الايدى ويقعد الناس عن السعى ، فينشغل به الزارع عن زراعته ، والتاجر عن تجارته ، والصانع عن صناعته ، ووبال ذلك عائد على الدولة اذ لا قوام لها الا بالريعية . والمشهور ان الظلم اخذ المال من يد مالكة بلا عوض ولا سبب ، ولكنه اعم من ذلك كثيرا . فان كل من اخذ ملك احد ، أو غصبه في عمله ، أو طالبه بغير حق ، أو فرض عليه حقا لم يفرضه الشرع ، فقد ظلمه . فجباة الاموال بغير حقها ظلمة ، والمعتدون عليها ظلمة ، والمنتهبون لها ظلمة ، والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، وغصاب الاملاك على العموم ظلمة .. فاذا ساد الظلم اقبل الخراب لا محالة ..

ومما زاد البلاء جسامه ، ان اكثر ما احتفروه الخلفاء المصلحون ، في اوائل الدولة العباسية ، من الترع والانهار لرى الارض ، وتسهيل الاستغلال انسد بالحروب ، لان المحاربين كثيرا ما كانوا يضطرون الى سد الانهار ،

(*) جاء في كتاب الحضارة الاسلامية في القرن الرابع لادم ميتز « الترجمة العربية ، الطبعة الثانية ، ص ١٨٧ » :

وكان امراء الاطراف في معظم الاحوال يظهر امرهم بأن يكونوا ضامنين للبلاد التي يحكمونها، ولم يظهروا في صورة اصحاب الاقطاعات كما كان الحال في الامبراطورية الجرمانية المقدسة، وكانوا يتوصلون الى الملك بأن يبتدئوا باحتلال المدن والاقاليم غصبا ، ثم يقاتلوا عليها عسكر الخليفة ، حتى يعترف لهم بالامارة في مقابل مال يضمنون آداءه ، وكانت امثال هذه الضمانات التي تؤخذ كرها توفى الحكومة صفقة سيئة بالنسبة لانواع الضمان الاخرى . ففي سنة ٩٢٤/٣٢٢ فتح عماد الدولة بن بويه اقليم فارس وطلبها ضمانا من الخليفة ، على أن ألف دينار ، وهو مايقرب من عشر الدخل الذي كانت تدفعه هذه البلاد منذ ١٠٠ سنة، وفي سنة ٩٣٤/٣٢٢ فتح عماد الدولة بن بويه اقليم فارس وطلبها ضمانا من الخليفة ، على أن يدفع اليه ... ١ درهم على حين انها كانت تؤتى من مال الخراج والضياح وحده منذ عام ٩١١/٢٩٩ الى مابعد ذلك عشرين عاما ... ١٨ درهم ، وكذلك كان ضمان عمان في اوائل القرن الرابع ... ٨٠ دينار ، وكان خراجها تحت الإدارة المباشرة قبل ذلك بمائة عام ... ٢٠٠ دينار «

ليمنعوا سفن الاعداء من المرور فيها (١) فضلا عما يدعو اليه اهمال العمال من فساد الرى وضياع الزرع (*)

٥ - تحويل أكثر البلاد الى ضياع

يراد بالضياع عندهم المزارع ، أو ما يعبر عنه المصريون بالابعادية أو العزبة . ويغلب في الضياع أن تكون لاهل الدولة من الخلفاء أو أقاربهم أو عمالهم أو وزرائهم أو كتابهم ، أو من يلوذ بهم من أهل النفوذ ، وقد رايت في هذا الجزء أن عمر بن الخطاب نهى المسلمين عن اتخاذ الزرع واقتناء الضياع ، لحكمة أرادها من بقائهم على أهبة الرحيل عند الاقتضاء ، لايقعدهم الترف أو القصف ، كما نهى عن اختزان المال في بيت المال . غير أن هاتين القاعدتين لم يطل العمل بهما الا ريثما انتقلت الدولة الاسلامية من الخلافة الدينية الى الملك العضوض في أيام بنى أمية ، فاخزن الصحابة الأموال واتخذوا المصانع (أى الدور المبنية) والضياع كما بيناه هناك . واقتدى بهم من جاء بعدهم من التابعين وتابعى التابعين ، وكان أقدمهم على ذلك الخلفاء من بنى أمية ، فقد أكثروا من المصانع والضياع حتى كان بعض أهلهم يقبضها اغتصابا من أصحابها وليس من ينصفهم ، لتعصب بنى أمية للعرب واحتقارهم سائر الأمم واعتبارهم ما فتحوه من الأرض ملكا حلالا لهم ، فما أرادوا أخذه أخذوه ، وما أرادوا تركه تركوه (٢) حتى أفضت الخلافة الى عمر بن عبد العزيز فعمل على الاقتداء بعمر بن الخطاب بالرفق والاحسان مع العدل ، باسترجاع الضياع المفتصة الى أهلها من النصارى أو اليهود أو المجوس ، فساء ذلك أهله فعجلوا به وعادت الأحوال بعده الى أشد مما كانت عليه كما تقدم

فلما أفضت الخلافة الى بنى العباس سنة ١٣٢ هـ أعملوا السيف في بنى أمية ، ففروا وتركوا أموالهم وضياعهم فاستولى عليها العباسيون ، ولم يعدوا امتلاكها مخالفا لشروط الخلافة لاعتبارهم ذلك لازما لحياطة الدولة أو حقا من حقوق الملك ، إذ ليس من أوامر الدين أو نواهيه ما يمنعهم من

(١) ابن الاثير ١٨١ ج ٦ و ٢٢٦ ج ٨
(*) كان الداء الأكبر في النظام المالى العباسى - ومعظم الدول الاسلامية فى العصور الوسطى - هم القائمون بشئون المال أنفسهم ، فقد كانت الغالبية منهم أقرب الى اللصوص وقطاع الطرق والجلادين سواء فى ذمتهم أو اساليبهم أو خلقهم ، بل كانوا يختارون بنوع خاص من أولئك الذين لا ضمير لهم ، فقد روى الصائى فى كتاب الوزراء « ص ١٢١ وما بعدها » أن أبا الحسن بن الفرات فى وزارته الأولى « ٢٩٦-٩٠٨/٢٩٦ » قال مرة : « أريد رجلا لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر يطعننى حق الطاعة ، فأنقله فى مهم لى . . » وقد كان الجانب الأكبر من الجباية يتسرب الى هؤلاء الناس ، وكانوا يستخرجون من الناس اضعاف ماعليهم ، وكان الناس جميعا يعرفون ذلك ، ومن هنا فقد كان الاتقياء يتحاشون العمل للسلطان ومال السلطان واعوانه على اعتبار أن أموالهم كلها حرام

(٢) المقرئى ٧٧ ج ١ والاغانى ٣٠ ج ١١

ذلك صريحا . والانسان ميال بفطرته الى الاستكثار من حطام الدنيا واختزان القوة اذا وجد الى ذلك سبيلا . فالخلفاء العباسيون في أوائل دولتهم بدلوا انجهد في انصاف الناس وتأمينهم ، ليبينوا لهم الفرق بين حالهم في أيام بني أمية وفي أيامهم ، فلم يكونوا يفتصبون ضيعة ولا مالا ، ولكن بعض الذين دخلوا في خدمتهم أو انضموا اليهم من الامراء أو الكبراء كانوا يمدون أيديهم الى ضياع الناس . وكان الخلفاء ينصفون أصحاب الضياع اذا تظلموا ويردون ضياعهم اليهم (١) على أن ذلك قلما كان يقلل من مطامع أهل الدولة في أموال الناس ، فاستكثر العمال والوزراء وغيرهم من اقتناء الضياع والابنية بحق أو بلا حق ، والخلفاء يمنعونهم جهد الطاقة فاذا لم يتمكنوا من منعهم بالحسنى صادروهم أو قبضوا أموالهم بعد موتهم . كما فعل الرشيد بأموال محمد بن سليمان عامله على البصرة ، وكان مبلغها ٥٠٠٠٠٠ درهم سوى الضياع والدور والمستغلات وكانت غلته ١٠٠٠٠٠ درهم في اليوم (٢) وأمثال هذا القبض كثيرة ناهيك بالمصادرات التي سيأتي تفصيلها . فالضياع التي تقبض على هذه الصورة تصر الى الخليفة أو الدولة ، فال ذلك الى استكثار الخلفاء انفسهم من الضياع

على أن أكثر ما يكون اقتناء الضياع لحاشية الخليفة وأهله . وهذا طبيعي في الحكومات الاستبدادية ، وخصوصا اذا كان الحاكم كريم الخلق أو ضعيفا تؤثر عليه وساطة أهله ورجال حاشيته . ولذلك كثرت الضياع عند رجال الدولة حتى صاروا يتهادونها أو ينعمون بها على الناس كجائزة عن قصيدة أو خطاب أو نكتة أو غير ذلك . وفي أخبار البرامكة كثير من أمثال هذه العطايا . ومن هذا القبيل ما فعله الحسن بن سهل لما زفت ابنته بوران الى المأمون ، فانه كتب ضياعه في رقاع جعل اسم كل ضيعة في رقعة ونثرها على القواد فمن وقع له رقعة أخذ الضيعة المسماة فيها (٣) وكان من أبواب اقتناء الضياع عندهم - حتى في صدر الدولة العباسية - كثرة ما كان من الأرض المهملة من عهد بني أمية . فكان الخليفة يعهد الى بعض أهله أو خاصته في تعميرها وغرسها ثم تصر له - كما فعل المنصور بابنه صالح اذ أمره بعمارة بعض المزارع العاطلة في الاهواز (٤) ومن احيا أرضا مواتا فهي له

الاجاء

ومن أسباب كثرة الضياع عند أهل الخلفاء ورجال الدولة الجاء الاهالي

(٣) ابو الفداء ٢١ ج ٤

(٢) المسعودي ١٨٨ ج ٢

(١) الماوردي ٨٧

(٤) الفخرى ١٥٧

ضياعهم ومغارسهم الى بعض اقارب الخلفاء أو العمال تعززا بهم من جباة الخراج . فكان صاحب الارض يلتجئ الى بعض أولئك الكبراء فيستأذنه أن يكتب ضيعته أو ضياعه باسمه ، فلا يجرؤ الجباة على العنف أو الظلم في اقتضاء خراجها بل هم قد يكتفون منهم بنصف الخراج أو رבעه مراعاة لذلك الكبير . ويجعل صاحب الضيعة نفسه مزارعا له ويدون ذلك في دفاتر الحكومة . فتصبح تلك الضيعة بتوالى الاعوام ملكا للملجأ اليه (١) ويصبح صاحبها الاصلى شريكا في غلتها . ومثل هذا الاجاء يحدث في كل العصور في البلاد التي يخاف أهلها سطوة الحكام واستبدادهم

وقد بدا الاجاء في الاسلام في أيام بنى أمية لما كان من ظلم عمالهم . فألجأ أهل السواد في ولاية مسلمة بن عبد الملك وخلافة أخيه الوليد ضياعهم الى مسلمة المذكور تعززا به من جباة الخراج . ثم صارت تلك الضياع له وبقيت في أعقابه حتى قامت الدولة العباسية ، فاستولى الخلفاء العباسيون عليها في جملة ما استولوا عليه من أموال بنى أمية وضياعهم . واقطعت هذه الضياع لداود بن على بن عبد الله بن عباس ، ثم صارت من الضياع السلطانية (٢) وكذلك فعل بعض أهل المراغة في آذربيجان مع مروان بن محمد لما تولى أرمينية فانهم الجأوا تلك الضيعة اية فقبضت في جملة ما قبض من ضياعهم (٣)

وامتد الاجاء الى أيام بنى العباس بالاستمرار فألجأ أهل زنجان ضياعهم الى القاسم بن الرشيد تقربا اليه ودفعوا لمكروه الصعاليك عنهم . فكتبوا له الاشربة (أى كتبوا له صكوكا ببيعها له) وصاروا مزارعين له ثم صارت تلك الارض من الضياع السلطانية (٤) . وحدث نحو ذلك أيضا في فارس ، فقد كانت فيها ضياع الجأها أربابها الى الكبراء من حاشية السلطان بالعراق وظلت تجرى بأسمائهم فخفف عنهم الربع وبقيت أجيالا وهى في أيدي أهلها بأسماء هؤلاء يتبايعونها ويتوارثونها (٥) وأصبح أهلها مزارعين لهم

ولم ينقض عصر الازدهار العباسى حتى أصبح في حوزة الخلفاء واقاربهم ورجال دولتهم ما لا يحصى عدده من الضياع ، واضطرت الحكومة الى انشاء ديوان خاص بخراجها وعشورها سموه «ديوان الضياع» وهو غير ديوان الخراج . وقد رايت مقدار خراج الضياع فيما دونه على بن عيسى في جريدة سنة ٣٠٦ هـ وكلها في بلاد المشرق في الرى ودماوند وقزوين وزنجان وقم واصبهان وهمدان وماسندان وغيرها . وترى خراج الضياع في بعض الممالك يزيد على خراج الارض الاخرى . فخراج الضياع في ماه البصرة والايفلرين

(١) ابن الفقيه ٢٨٢ وابن خلدون ٢٠٨ ج ١ (٢) قدامة ٢٤١ (٣) ابن الفقيه ٢٨٤
(٤) ابن الفقيه ٢٨٢ (٥) الاسطخرى ١٥٨

مثلا ٢٦٧٥٢٠ ديناراً ، وخراج سائر الارض هناك ١٨٥٦٣٦ ديناراً .
ولو عوملت الضياع في مقدار الخراج وطرق تحصيله مثل معاملة الارض
الآخري لزداد خراجها أضعاف ذلك . لان خراج تلك الضياع كان خفيفا
جدا بالنظر الى غيره ، وكثيرا ما كان يترك ولا يطالب به أعواما على مقتضى
احوال السياسة وعلاقة ذلك بالعمال والخلفاء ، وربما تراكم الخراج عدة
اعوام حتى تتغير السياسة ويأتى من يطالب به (١)

الضياع السلطانية

وكانت الضياع بالاجمال قسمين : الضياع العامة وهي ضياع رجال
الدولة وأرباب الثروة من الأهلين وغيرهم . والضياع السلطانية وهذه
أقسام سميت بأسماء تدل على أنواعها وهي :

(١) الضياع الخاصة : وهي ما يملكه الخليفة نفسه لإشاركه فيه
أحد . وقد رأيت خراج هذه الضياع في جريدة على بن عيسى - غير ما كان
منها في نواحي واسط لانه أضيف الى أموال العامة - ٥١٦٤٤٧ ديناراً
(٢) الضياع العباسية : وهي في الغالب لبنى العباس أهل الخليفة ،
وقد بلغ عددهم في أيام المأمون ٣٣٠٠٠ نفس (٢) وبلغ خراج تلك الضياع
سنة ٣٠٦ هـ ، ١٤٤٧٦٠ ديناراً سوى ما هو منها في واسط

(٣) الضياع المستحدثة : قد رأيت خراجها في تلك السنة ٢٨٩٠٣٦ ديناراً
(٤) الضياع الفراتية : وسميت بذلك لانها واقعة على ضفاف الفرات ،
وخراجها لذلك العام ٦١٧١٢٦ ديناراً

وكانت هذه الضياع من سواد بغداد والكوفة والبصرة وواسط
والاهواز واصبهان (٣) يضمنونها أحيانا بأموال معينة في العام (٤) ولها
دواوين وكتاب وعمال

فالضياع على أجمالها قليلة الخراج مع انها أخصب الارض ، لان الخلفاء
وعمالهم كانوا يفضون عن كثير من الاموال المطلوبة منهم (٥) وقد يتركونها
لهم ، ومع ذلك فقد رأيت خراج الضياع السلطانية يزيد على مليون
ونصف غير ما هو منها في واسط وغيرها مما يدل على كثرة تلك الضياع
وسعتها . والظاهر أن ذلك طبعى في الدولة المطلقة في تلك العصور فقد
ذكرنا في هذا الكتاب أن جباية الدولة العثمانية بلغت في أيام السلطان

(١) ابن الأثير ١٨٢ ج ٧

(٢) أبو الفداء ٢٤ ج ٢

(٣) ابن الأثير ١٨٢ ج ٧

(٤) ابن الأثير ٢٣ ج ٨

(٥) Ein. Abb. 80.

(٦) ابن الأثير ٦٨ ج ٨

سليمان ر... ر... ر... دوكات منها ر... ر... ر... من الضياع السلطانية وحدها (١)

الايغار

وكان عندهم ضرب من استهلاك الخراج اسمه « ايغار » ، ومعناه في الاصل « استيفاء » فيقولون : « اوغر العامل الخراج اى استوفاه » ثم استخدموها بمعنى الاعفاء من الخراج بمال معين يدفعه صاحب الارض مرة واحدة ولذلك قالوا : « اوغر الملك الرجل الارض » جعلها له من غير خراج ، او هو أن يؤدي الخراج الى السلطان الاكبر فرارا من العمال ويسمى ضمان الخراج ايغارا (٢) فكان اصحاب الضياع يستوغرون ضياعهم اذا استطاعوا الى ذلك سبيلا . ومن الايغارات المشهورة في الدولة العباسية « ايغار يقطين » وأصلها أن رجلا اسمه يقطين ، اوغرت له ضياع من عدة الطساسيج ثم صار ذلك الى السلطان فنسب الى ايغار يقطين (٣)

اسباب كثرة النفقات

١ - اسراف الخلفاء ونسائهم

من الامور الطبيعية في العمران اذا كثرت الاموال في الدول أن يسخو الملوك في بذلها ، وخصوصا في الدول المطلقة وعلى الاخص في الدولة العباسية ، والخليفة مطلق التصرف في بيت المال (٤) ودعاة الخلافة كثيرون لا يقعد فتنهم غير استرضاء الاحزاب بالمال أو كسر شوكتهم بالحرب ، والاول اسلم عاقبة واقرب منالا اذا توفرت الاموال وقد رايناها متوفرة خصوصا في عصر الرشيد والمأمون . فلا غرو اذا رايناها يبذلان الاموال في استكفاف الاذى عن الدولة ، أو سد افواه اهل الفتن . لكنهم تجاوزوا ذلك الى صنوف البذخ وضروب التبذير والترف ، فاقتنوا الجوارى واتخذوا الفرش من الخز والديباج والحرير والمسامر الفضة (٥) وابتنوا المنزهات والقصور والمدن واقتنوا الندماء وأنشأوا مجالس الفناء ، وارتكبوا سائر ضروب الترف ، والتأنق في الطعام واللباس والرياش . وقد سهل عليهم ذلك لفرب عهد العراق وفارس من بذخ الفرس قبيل الفتح الاسلامي (٦) وأطلقوا ايدي نسائهم وامهاتهم وخاصتهم في الاموال (*)

(١) Porters' Const. His. of Turkey M.S

والدوكة عملة ذهبية من عملات البندقية Ducato نسبة الى الدوج وهو حاكم البندقية ، وهو لفظ محرف عن Du- وكانت البندقية في تلك العصور هي مصدر النقود الذهبية الصحيحة ، ولازال « العيار البندقي » في وزن الذهب مستعملا عندنا الى الان (٢) محيط المحيط (٣) قدامة ٢٤١ (٤) الماوردي ٢٠٢ (٥) اعلام الناس ٦٨ (٦) ابن الاثير ٢٥٤ ج ٢ (*) كان للخلفاء مال خاص يأتي من جهات معينة ، يحفظ في بيت خاص يعرف ببيت مال الخاصة ، وموارد بيت مال الخاصة هي :

ثروة نساء الخلفاء

لم يتزوج السفاح الا امرأة واحدة (١) . وقبل أن يتوفى المنصور أوصى ابنه المهدي الا يشرك النساء في أمره (٢) ومع ذلك فان الخيزران أم الرشيد كانت هي صاحبة الامر والنهي في أيام الهادي وإيامه وكان وزيره يحيى ابن خالد بن برمك تحت أمرها (٣) فأفصى نفوذها الى حشد الاموال لنفسها حتى بلغت غلتها في العام ١٦٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم (٤) وذلك نحو نصف خراج المملكة العباسية لذلك العهد . وغلة اعظم متمولى العالم اليوم لا تزيد على ثلثي هذا المال . فقد ذكروا أن ايراد روكفلر الفنى الأمريكى الشهير نحو ١.٠٥٠.٠٠٠ دينار . وقد بينا في غير هذا المكان أن قيمة النقود كانت تساوى ثلاثة أضعافها اليوم ، والدينار نصف جنيه ، فتكون غلة روكفلر نحو ثلثي غلة الخيزران

وكانت الخيزران مع ذلك شديدة الوطأة رغبة في الاستئثار ، فلما أنست في ابنها الهادي معارضة لارادتها دست اليه من قتله (٥) ولما ماتت توسع الرشيد بأموالها وأقطع الناس ضياعها (٦)
على أن الخيزران كانت من أهل العلم والرأى ، فلا غرابة في اقتنائها

- ١ - الاموال التى يخلفها الخلفاء لابنائهم . وقد خلف الرشيد لابنائه اكبر تركة تركها خليفة لاولاده ، ترك ٤٨ مليون دينار . وكان المعتضد يقتصد من ماله الخاص كل عام مليون دينار ، حتى اجتمع له تسعة ملايين ، « ونذر عند بلوغ ذلك أن يترك من أهل البلاد ثلث الخراج في تلك السنة ، وأراد أن يطرح السبيكة على باب العامة ليبلغ اصحاب الاطراف ان له ١٠ آلاف ألف دينار ، وهو مستغن عنها ، فآخترته النية قبل بلوغ هذه الامنية »
- ٢ - مال الخراج والضيايع العامة الذى يرتفع من أعمال فارس وكرمان « بعد اسقاط النفقات » وبلغ مقدار ذلك في كل سنة « منذ عام ٩١١/٢٩٩ الى ٩٣٢/٣٢٠ ٢٣ مليون درهم منها ٤ ملايين كانت تحمل الى بيت مال العامة ، والباقي وهو ١٩ مليون درهم الى بيت مال الخاصة . وتسقط من ذلك النفقات الطارئة كما حدث عام ٩١٥/٣٠٣ عندما أنفق الخليفة فى استخلاص فارس وكرمان من ايدي الثوار ٧ مليون درهم
- ٣ - اموال مصر والشام . وكانت جزية أهل الذمة مثلا تحمل الى بيت مال الخليفة باعتباره امير المؤمنين ، لا الى بيت مال العامة . وهذا مايجب للخليفة نظرية
- ٤ - المال الذى يتحصل من مصادرة اموال الوزراء والكتاب والعمال الموزولين ، وما يحصل من ارتفاع ضياعهم ، والمال الذى يتحصل من التركات
- ٥ - ما كان يحمل الى بيت مال الخاصة من اموال الضيايع والخراج بالسواد والاهواز والمشرق والمغرب

٦ - ما يستفضله « يدخره » الخلفاء ، فكان المعتضد والمكتفى يستفضلان فى السنة مليون دينار، وكان سبيل المقتدر ان يستفضل مثلهما ، فيكون مبلغه فى خمس وعشرين سنة ٢٥ مليون دينار، أى نحو من نصف ما خلفه الرشيد . ولكن المقتدر أترف كل هذه الاموال الطائلة حتى لم يبق فى بيت مال الخاصة بعد ما أنفق فى محاربة القرمطى عام ٩٢٧/٣١٥ الا ٥٠٠ . ٥٠٠ دينار
أى أن المقتدر أنفق على نفسه فى أقل من عشرين سنة خمسة وعشرين مليوناً من الدنانير
انظر : آدم ميتز ، الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع ، الترجمة العربية ١٧٣-١٧٥

(١) اعلام الناس ٤٥ (٢) ابن الاثير ٨ ج ٦ (٣) ابن الاثير ٤٠ ج ٦
(٤) السعوى ١٨٨ ج ٢ (٥) ابن الاثير ٤٠ ج ٦ (٦) سير الملوك ٨٥

الاموال في ابان الثروة العباسية ، انما الفرابية في اقتناء امهات الخلفاء الاموال الكثيرة في عصر الاضمحلال وبيت المال فارغ . فان « قبيحة » ام المعتز وجدوا لها من مخبات في الدهاليز ونحوها نحو ٢٠٠٠٠٠٠ دينار نقدا ومالا تقدر قيمته من التحف والجواهر مما تأتي بذكره على سبيل المثال : من ذلك مقدار مكوك من الزمرد الثمين ونصف مكوك لؤلؤ كبير ونحو كيلجة ياقوت احمر مما قدروا قيمته ٢٠٠٠٠٠٠ دينار ، وكانت مع ذلك قد عرضت ابنها للقتل من اجل ٥٠٠٠٠ دينار (١)

واغرب من ذلك شأن ام محمد بن الواثق فقد كانت غلتها ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار (٢) في العام تنفقها في جواربها وهي نحو غلة الخيزران . واخرجوا من تربة والده المقتدر ٦٠٠٠٠٠٠ دينار كانت مخبأة هناك ، ولم يعلم بها احد مع ضيق الخليفة وفراغ بيت ماله (٣) وقس على ذلك امهات الخلفاء الآخرين في العراق وغيره من بلاد الاسلام . فقد كن يتمتعن بالنفوذ ويستولين على الاموال بالتواطؤ مع القواد ورجال الجند ، بما يتاح لهن من اطلاق الايدي في امور الدولة كما فعل المستعين العباسي (٢٤٩ هـ) فانه اطلق يد والدته ويد اتمامش وشاهك الخادم في بيوت الاموال واباحهم فعل ما ارادوا . فكانت الاموال التي ترد من الآفاق يصير معظمها الى هؤلاء الثلاثة (٤)

فلا عجب والحالة هذه اذا تحول الفنى الى النساء والخدم والقواد . وهل تستغرب بعد ذلك اذا علمت انه كان بين رياش ام المستعين بساط انققت على صنعه ١٣٠٠٠٠٠٠ دينار (ربما درهم) فيه نقوش على اشكال الحيوانات والطيور واجسامها من الذهب وعيونها من الجواهر (٥) . او اذا قيل لك ان فلانة حشت فم الشاعر الفلاني درا قباعة بعشرين ألف دينار (٦) او اذا سمعت بهدايا قطر الندى وغيرها من نساء الخلفاء (٧)

ناهيك بما كان في بلاط الخلفاء العباسيين وغيرهم من القهرمانات ، النواتي كن يتولين شؤون دور الخلفاء والنفقة عليها بالاتفاق مع الوزير او من ينوب عنه (٨) فكان لهؤلاء النساء نفوذ عظيم في قصور الخلفاء وفي اعمال الدولة - كما كانت تفعل ام موسى القهرمانة في ايام المقتدر في اوائل القرن الرابع للهجرة (٩) ولم يكن لاولئك القهرمانات سبيل للانفاق لولا ما في قصور الخلفاء من الجوارى والخدم وغيرهم

(١) الطبرى ١٧١٩ ج ٢ (٢) المستطرف ١٢٤ ج ١ (٣) ابن الاثير ٧ ج ٧
(٤) ابن الاثير ٤٧ ج ٧ (٥) الطبرى ١٧٢٠ ج ٢ (٦) ابن خلكان ١٩٩ ج ١
(٧) المستطرف ٤٦ ج ٢ (٨) ابن الاثير ٤٧ ج ٨ (٩) ابن الاثير ٢٤ ج ٨

الجوارى والفلمان

وقد رأيت فيما ذكرناه من مناقب المنصور أنه لما علم بوجود الطنبور في داره كسره على حامله . لكن لم يمض على موته أربعون سنة حتى أصبحت دور الخلفاء مسرحا للفناء واللهو - قالوا أنه كان في قصر الرشيد ثلثمائة جارية ما بين جنكية الى عودية الى دفية الى قانونية الى زامرة الى مغنية الى راقصة الى سنطيرية (*) فضلا عن كان في قصره من الندماء والمضحكين كالشيخ أبي الحسن الخليع الدمشقي (١) وابن أبي مريم المدني (٢) وغيرهما . وما من جارية الا وثمانها ألف دينار أو عشرة آلاف دينار (٣) الى مئة ألف دينار غير ما يقتضيه اقتناؤهن من النفقات الاخرى كاللبسة والحلى وهى شئ كثير . فقد اشترى الرشيد خاتما بمئة ألف دينار (٤) وقس على ذلك

ناهيك بما كانوا يقتنونه من الممالك والفلمان مما يعدون بالمئات والالوف ، فقد بلغ عدد خدم المقتدر...رااخصى من الروم والسودان (٥) غير ما يقتضيه ذلك من الابنية والقصور والرياش . فقد بنى المعز دارا في بغداد أنفق عليها ١٣٠٠٠٠ درهم (٦) وبنى الامين قصورا في الحيزرانية أنفق عليها ٢٠٠٠٠٠ درهم (٧) واصطنع في دجلة خمس حراقات (سفن) احداها على صورة الاسد والثانية بصورة الفيل والثالثة بصورة العقاب والرابعة بصورة الحية والخامسة بصورة الفرس أنفق عليها مالا عظيما وفيها يقول أبو نواس :

سخر الله للأمين مطايا	لم تسخر لصاحب المحراب
فاذا ما ركابه سرن برا	سار في الماء راكبا ليث غاب
عجب الناس اذ راوك على صو	رة ليث تمر مر السحاب
سبحوا اذ راوك سرت عليه	كيف لو ابصروك فوق العقاب
ذات زور ومنسر وجناح	ن تشق العباب بعد العباب
تسبق الطير في السماء اذا ما	استعجلوها بجيئة وذهاب

ومما يحسن ايراده مثالا على بذخهم أن الامين أمر يوما أن يفرش له على دكان في الخلد ، ففرش عليها بساط ذرعى ونمارق وفرش مثله وهيبء

(*) الجنكية هي الراقصة . وكان القالب أن تكون الجنكيات من اليهود أو الارمن أو الاراذ أو اليونان . والعودية ضاربة العود ، والدفية صاربة الدف ، والقانونية عازقة القانون ، والسنطيرية هي العازقة على آلة تسمى السنطير أو السنتر وهى تشبه القانون ولكن أوتارها من الجهتين ، وكان يعرف عليها وهى قائمة بكلتا اليدين

(١) اعلام الناس ٩٧ (٢) الطبرى ٧٤٣ ج ٣ (٣) ترتيب الدول ١٢٦ (٤) ابن الاثير ٤٤٤ ج ٦

(٥) الفخرى ٢٣٤ (٦) ابن الاثير ٢١١ ج ٨ (٧) ابن الاثير ١١٢ ج ٦

من آنية الذهب والفضة والجواهر أمر عظيم . وأمر قيمة جواربه أن تهيب
له مائة جارية صانعة فيصعدن إليه عشرا عشرا بأيديهن العيدان يغنين
بصوت واحد (١) ففعلت . وسنأتى على تفصيل بذخ الخلفاء وطرق اسرافهم
في الجزء المتعلق بالهيئة الاجتماعية من هذا الكتاب

السخاء

على أن الاسراف كان أكثره فيما يبذلونه كرما وسخاء ، ومنه ما ينفق
يومية فرضا واجبا . فقد كان الرشيد يتصدق من صلب ماله كل يوم بألف
درهم بعد زكاته (٢) وكان المأمون ينفق على خاصته كل يوم ٦٠٠٠ درهم (٣)
فاعتبر مقدار ذلك في السنة فيزيد على ٢٠٠٠٠٠ درهم . وليس هذا
بالشئ الذى يذكر بجانب ماكانوا يهبونه من الجوائز ونحوها . فقد فرق
المنصور في يوم واحد ١٠٠٠٠٠٠ درهم على أهل بيته (٤) وفرق المأمون
في يوم واحد ١٥٠٠٠٠٠ درهم على ثلاثة أشخاص (٥) . وقد رأيت في
هذا الكتاب أنه فرق ٢٤٠٠٠٠٠ درهم ورجله في الركاب . وأوصى
الرشيد للمأمون بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠ درهم . وتصدق المعتصم في أثناء
خلافته بما مجموعه ١٠٠٠٠٠٠ درهم (٦) وبلغ ما أنفقه المقتدر ضياعا
ما خلا الأرزاق ٧٠٠٠٠٠٠ دينار (٧) - فضلا عن جوائزهم للوافدين
من الشعراء وغيرهم ، وربما بلغت جائزة الشاعر مائة ألف درهم . وذكروا
جوائز كثيرة بنحو هذه القيمة أو أكثر . وروى ابن خلكان عن سالم الشاعر
المعروف بالخاسر أنه نظم قصيدة مدح فيها المهدي وحلف أنه لا يأخذ
قيمتها الا مائة ألف ألف درهم (١٠٠٠٠٠٠٠) فأعطاه إياها - وفي
ذلك مبالغة ظاهرة لكنها تدل على مبلغ ذلك السخاء (٨) وكثيرا ما كانوا
يهبون الشعراء الضياع فضلا عن الاموال (٩)

هل كانوا يفعلون ذلك حقيقة ؟

فهذا وامثاله يحسبه أهل هذا الزمان من قبيل الخرافات بالقياس على
ما يعلمونه من القواعد الاقتصادية . على اننا لا نظنهم يقولون ذلك بعد ما
تبين لهم من مقدار الثروة العباسية ، ومقدار ماكان يبقى من الاموال تحت
تصرف الخلفاء ، أو من يقوم مقامهم كالوزراء والكتاب - الا اذا شككنا في
حقيقة تلك الثروة وهو شك في التاريخ على اجماله . لان المؤرخين على
اختلاف عصورهم ومواطنهم متفقون على ما بيناه من هذا القبيل كما رأيت .
ثم اننا اذا اعتبرنا نظام الهيئة الاجتماعية في تلك الايام على ما سنفصله في

- | | | |
|------------------------|------------------------|---------------------|
| (١) ابن الاثير ١٢٠ ج ٦ | (٢) الطبرى ٧٤٠ ج ٣ | (٣) الفخرى ٢٠٧ |
| (٤) ابن الاثير ١٣ ج ٦ | (٥) ابن الاثير ١٦٧ ج ٦ | (٦) الطبرى ١٢٢٩ ج ٢ |
| (٧) ابن الاثير ٩٠ ج ٨ | (٨) ابن خلكان ١٩٨ ج ١ | (٩) الطبرى ١٤٦٨ ج ٢ |

الاجزاء التالية من تأثير الشعراء ونخوهم في مركز الخليفة نفسه هان علينا تصديق ما كانوا ينالونه من الهبات الكبرى . على اننا نعرف بين أغنيائنا اليوم من يبذل ٥٠٠٠ ر. جنيه و ١٠٠٠ ر. جنيه ثمن صورة أو قطعة من الآثار القديمة لا تنفع ولا تضر . وقرانا بالامس أن مورجان الأمريكى الشهير اشترى صورة بعليون جنيه ليقدّمها هدية لبعض المتاحف

وزد على ذلك اننا نستدل على صحة ما تقدم أيضا من سياق بعض الوقائع المروية من هذا القبيل . مثل حديث المؤمل عن قدومه على المهدي وهو ولي عهد ، قال : قدمت على المهدي في الري وهو ولي عهد فأمر لى بعشرين ألف درهم لآبيات امتدحته بها ، فكتب اليه المنصور (أبو) يعذله ويلومه ويقول له : « انما كان ينبغي لك ان تعطى الشاعر بعد أن يقيم ببابك سنة أربعة آلاف درهم » - الى أن قال - وبعث المنصور يستقدمنى اليه حتى جئت ودخلت عليه فقال : « هيه ! أتيت غلاما غرا فخدعته .. » فقلت : « نعم أصلح الله أمير المؤمنين .. أتيت غلاما غرا كريما خدعته فانخدع » فقال المنصور : « انشدنى ما قلت فيه » فأنشدته (ثم ذكر القصيدة) ومطلعها :
هو المهدي الا أن فيه مشابه صورة القمر المنير

فقال : « والله لقد أحسنت ، ولكن هذا لا يساوى عشرين ألف درهم » وقال « أين المال ؟ » قلت : « ها هو ذا » قال : « ياربيع أنزل معه فاعطه أربعة آلاف درهم وخذ منه الباقي » فخرج الربيع فحط ثقلى ووزن لى أربعة آلاف درهم ، وأخذ الباقي (١) . فترى من هذه الحكاية أنهم كانوا يقدرّون الشعراء بالآلاف الدراهم

هل كان الخلفاء يسرفون من أموالهم الخاصة ؟

بقى علينا النظر فيما كان الخلفاء يهبونه من الجوائز ونحوها ، هل كانوا يؤدونه من أموالهم الخاصة أم من بيت مال الحكومة المعبر عنه ببيت مال المسلمين ؟ وهو موضوع مبهم لم نجد فيه قولا صريحا . على أن سكوت المؤرخين عنه يرجح أنهم كانوا يدفعون ذلك من بيت المال - ولا جناح فيه عليهم - لأن الامام هو ولي بيت المال ينفقه فيما يرى فيه مصلحة المسلمين حسب اجتهاده ، وقد يرى في اجازة الشاعر أو هبة العالم فائدة للدولة على اننا رأينا ذكرا لبيت مال الخاصة في أيام الهادي ، ويظهر من سياق بعض الحوادث التي وقعت للخلفاء أنهم كانوا اذا أمروا لشاعر أو غيره بمال انما يريدون أن يدفع له من بيت مال المسلمين ، وأن الوزراء كثيرا ما كانوا يتذمرون من ذلك الاسراف ولا ينفذون امر الخليفة في

الصرف ، كما وقع لعيسى بن داب مع الهادي - وذلك أن عيسى المذكور كان من أكثر أهل الحجاز أدبا وأعذبهم الفاظا ، وكان قد حظى عند الهادي حظوة لم تكن لاحد قبله ، فأمر له مرة بثلاثين ألف دينار في دفعة واحدة . فلما أصبح ابن داب أرسل قهرمانه الى الحاجب في قبضها فقال الحاجب : « هذا ليس الى فانطلق الى صاحب التوقيع والى الديوان » فعاد الى ابن داب فأخبره فقال : « اتركها » فبينما الهادي في مستشرف له ببغداد رأى ابن داب وليس معه الا غلام واحد فاستدعاه . فلما وقف بين يديه قال له الهادي : « أرى ثوبك غسिला وهذا شتاء يحتاج فيه الى الجديد » فقال : « باعى قصير » فقال : « وكيف وقد صرفنا اليك ما فيه صلاح شأنك ؟ » فقال : « ما وصل الى » فدعا الهادي صاحب بيت مال الخاصة فقال : « عجل الساعة بثلاثين ألف دينار » فأحضرت وحملت بين يديه (١) - فيظهر من سياق هذه الحكاية أن الخليفة أراد أن يدفع اليه المال من بيت المال العام ، فلما لم يدفعوا له أمر بدفعه من بيت ماله الخاص

ومن هذا القبيل ما اتفق ليحيى بن خاقان ، اذ أمره الرشيد أن يدفع ثمن جارية ١٠٠٠٠٠ دينار ، فاستكثر يحيى المال واعتذر عن دفعه ، فغضب الرشيد فأراد يحيى أن يبين له مقدار ما يتحمله بيت المال من هذا الاسراف فيما لامصلحة للدولة فيه ، فجعل ذلك المال دراهم فبلغت نحو ٥٠٠٠٠٠ دراهم فوضعها في الرواق الذي يمر به الرشيد اذا أراد الوضوء . فلما رأى الرشيد ذلك المال استكرهه ، ولما أخبروه أنه ثمن الجارية أدرك اسرافه ولكنه شعر بما في ذلك من الجراءة عليه ومحاولة غل يديه فحفظ ذلك في نفسه . ويقال انه كان من جملة ما حمله على نكبة البرامكة (٢) واتفق نحو ذلك للوائح بالله مع وزيره ابن الزيات في ثمن جارية فلما مظل الوزير بالدفع أمره أن يدفع ضعفين ففعل (٣)

وفي كتاب أبي سفيان الثوري الى الرشيد جوابا على كتاب استدعاه به الى بغداد ما يشبه كلام أبي ذر الفقاري لمعاوية ، ويدل على أن الرشيد كان يهب ويجيز من بيت مال المسلمين . وذلك أن الرشيد دعاه بكتاب بعثه اليه في الكوفة ، وأخبره أن الناس قدموا اليه ، وأنه فتح بيوت الاموال واعطاهم من المواهب السنية الخ . فأجابه ابوسفيان بكتاب شديد اللهجة وفي جملة ذلك قوله : « أما بعد فاني كتبت اليك أعلمك اني صرمت حبلك وقطعت ودك ، وانك قد جعلتني شاهدا عليك باقرارك على نفسك في كتابك أنك هجمت على بيت مال المسلمين ، فأنفقت في غير حقه وأنفدته بغير حكمه .

(١) ابن الاثير ٤٣ ج ٦ وطبعت الطبعة المنيرة ٨١/١ - ٨٢ (٢) الطبري ١٢٢٢ ج ٣

(٣) ابن الاثير ١٢ ج ٧

ولم ترض بما فعلته وانت ناء عني حتى كتبت الى تشهدني على نفسك .
فأما أنا فاني قد شهدت عليك أنا واخواني الذين حضروا كتابك ، وسنؤدى
الشهادة غدا بين يدي الله الحكم والعدل . يا هارون هجمت على بيت مال
المسلمين بغير رضاهم .. هل رضى بفعلك المؤلف قلوبهم والعاملون عليها في
أرض الله ، والمجاهدون في سبيل الله وابن السبيل ؟ أم رضى بذلك حملة
القرآن وأهل العلم (يعنى العاملين) ؟ أم رضى بفعلك الايتام والارامل ؟
أم رضى بذلك خلق من رعبتك .. ؟ » (١)

فهذا وامثاله يدل على أن الخلفاء كانوا يهبون ويجيزون ويبذلون
ويسرفون من بيت المال (*)

٢ - تكاثر أبواب النفقة في الدولة

بيننا في الجزء الاول من هذا الكتاب كيف تدرجت الدولة الاسلامية في
ادارتها منذ كان النبي (صلعم) هو الامير والقاضي والقائد حتى أصبح
موظفو الحكومة في أيام الراشدين ستة ، وما كان من تزايدهم بتزايد
الحضارة واتساع المملكة في أيام بنى أمية فبنى العباس . وكانت تلك الادارات
تتكاثر عندهم بتكاثر الثروة وميل الخلفاء ورجال دولتهم الى الترف

(١) الدميري ١٨٨ ج ٢

(*) سبق أن ذكرنا بيت مال الخاصة والموارد التي كان يستقى منها ، وهي موارد
كثيرة جعلته في معظم الأحيان أوفر من بيت مال العامة . ومن القواعد المقررة أن الدولة
الاسلامية ملك للمسلمين ، فلا ينفق شيء من بيت المال العام الا في صالح الجماعة الاسلامية ،
ويتبين ذلك من سيرة أبى بكر وعمر بن الخطاب ، وكأنا يفصلان فصلا تاما بين مالهما ومال
المسلمين . ولكن لما كان المالان تحت تصرف رجل واحد ، هو الخليفة ، فانا لا نلاحظ
ابتداء من العصر الاموى فاصلا بين الاثنين ، فكان بنو أمية ينفقون ، ولكننا لا ندرى من
أى المصدرين ، وابتداء من العصر العباسي نلاحظ عناية الخلفاء ببيت مال الخاصة وميلهم
الى ادخار أموالهم والاتفاق من بيت مال المسلمين ، كما رايت في الامثلة التي أوردها
المؤلف . وقد استمر ذلك الى نهاية عصر المأمون حيث نجد بيت مال الخاصة أغنى بكثير
من بيت مال المسلمين . ولكن عندما اضطربت الامور وانحطت جبايات النواحي أصبح من
المتعين على الخلفاء أن يمدوا بيت مال العامة من مالهم الخاص حتى لا تفلس الدولة ،
وقد أشار الى ذلك ابن جبير الرحالة الاندلسي (انظر ص ٢٥ - ٢٦ طبعة رايت) ومن
الثابت أن على بن عيسى كان لا يتردد في طلب امداد من مال الخليفة الخاص لينفقها في
شئون الدولة ، فعل ذلك مع المعتضد والمكتفى . وكان الخلفاء يفعلون ذلك وهم كارهون ،
ولهذا اجتهد الوزراء في تحاشي الطلب من بيت المال الخاص . وفي عهد الخليفة المقتدر
(٩٠٧/٢٩٥ - ٩٣٢/٣٢٠) استنزف بيت مال الخاصة ، اذ أخذ الوزراء منه مبالغ كبيرة
على أن ترد عندما يتحسن الحال ، ولم يتحسن الحال طبعاً . وقد حاول المقتدر بعد ذلك
أن يدعم بيت ماله فعهد في الوزارة الى رجل زعم أنه يجمع من المال ما يكفى لنفقات الدولة
ويؤدى لبيت مال الخاصة علاوة على ذلك مليون دينار ، ثم اتضح أن الرجل موه الحساب
فعزل بعد شهر . وفي هذه العصور نشهد صراعا حقيقيا بين الخلفاء ووزرائهم : الوزراء
يريدون أن يستعينوا بما في بيت المال الخاص والخلفاء يرفضون ، وقد يخضعون ويخرجون
الشيء اليسير من مالهم بعد التهديد

وكان على الخليفة بصفته أمير المؤمنين أن يقوم بنفقات موسم الحج ونفقات الصوائف
(أى الغزوات الصيفية) وفداء أسرى المسلمين والقيام بنفقات الرسل والسفراء الواردين .
أما العطايا ونفقات دار الخلافة فكانت تؤخذ عادة من بيت مال المسلمين

انظر : آدم ميتز ، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، الترجمة العربية ، الطبعة
الثانية ١٧٢/١ - ٧٣

والرخاء ، فأصبحت في أيام الرشيد أكثر منها في أيام المنصور ، وفي أيام المأمون أكثر منها في أيام الرشيد . وقس على ذلك تكاثرها في أيام من جله بعدهم من الخلفاء . فقد قرأت في جريدة المعتضد من أصناف المرتزقين في بلاط الخليفة من الفلمان والمماليك وأصحاب المطابخ والجلساء وأصحاب الركاب ، ما لم يكن له ذكر في صدر الدولة العباسية . وقس عليهم أصناف الخدم الخاصة من الأطباء والمغنين والندماء ، مما لا يقع تحت الحصر ، وكله قد اقتضاه الترف في حضارة الدولة

وزد على ذلك أن بعض النفقات كانت تصرف أول الامر من غير بيت المال ، فصارت تصرف منه لأسباب كثيرة لأسبيل الى معرفتها ، إذ لم يرد نص صريح بشأنها ، وإن كنا نستدل عليها ضمنا من نصوص كثيرة — مثل ما نراه من الفرق بين جريدة النفقات في أيام المعتضد سنة ٢٧٩ هـ وبين جريدة على بن عيسى لعام ٣٠٦ هـ فانك تجد في هذه نفقات لا ذكر لها في تلك ، مثل نفقات الحرمين ، ورواتب القضاة في الممالك ، وولاة الحسبة ، وأصحاب البريد في جميع البلاد ونفقات الثغور . فإن هذه الابواب غير واردة في تلك لان العمال كانوا يقومون بها من خراج أعمالهم كما أشرنا الى ذلك ، فلما ضعف الخلفاء وتمرد العمال اضطرت الدولة الى دفعها من بيت مالها

وقد تقدم في الجزء الاول أن ارتفاع الثغور كان ينفق في مصالحها فلا يرد منه شيء الى بيت المال ، على أنهم كثيرا ما كانوا يحصلون منها على الاموال الطائلة من الغنائم ونحوها في صدر الدولة العباسية (١) أما في أيام الاضمحلال فقلت الفزوات ، وبطلت الغنائم ، وتحمل بيت المال نفقات تلك الثغور ، وزادت عما كانت عليه في صدر الدولة حتى بلغت في أيام المقتدر نحو ٥٠٠.٠٠٠ دينار ، وكانت قبله ١٠٠.٠٠٠ دينار ، وهو مقدار ارتفاعها الذي ينفق في مصالحها (٢) — ناهيك بما حدث من نفقات الجند وغيره

٣ - زيادة الضرائب

ولم تقتصر زيادة النفقات على نشوء ادارات لم تكن من قبل ، ولكن الادارات القديمة زادت نفقاتها عما كانت عليه في أوائل الدولة . وطبيعى أنه إذا كثرت ثروة الدولة وسعت على رجالها وزادت رواتبهم وما يجرى لهم من الأرزاق فاذا كانت تلك الدولة مؤسسة على أساس ضعيف لا تلبث أن تنحط ثروتها وتبقى الرواتب كما هي ، فيقصر بيت المال في تأديتها فبضطروا الى فرض الضرائب الفادحة واستخدام العنف في تحصيلها ، فتضعف همة الناس عن العمل وتزداد البلاد فقرا

كان المسلمون في أيام النبي (صلعم) وأبى بكر يرتزقون مما يقع في أيديهم من الغنائم ، فتختلف حصة كل منهم باختلاف مقدار تلك الغنائم ، حتى تولى عمر بن الخطاب ووضع الديوان وجعل لكل مسلم راتباً معيناً في السنة وميزهم باعتبار أنسابهم وقرابتهم من النبي ، أو سابقتهم في الإسلام وليس باعتبار ما يؤدونه من الأعمال ، فقد يكون أحدهم كاتباً أو عاملاً أو قاضياً على السواء . فلما تفرعت إدارات الدولة وتميزت لم يروا بداً من تعيين الرواتب باعتبار المناصب ، فجعلوا لكل من الجندي والعامل والكاتب والحاجب والقاضي وغيرهم راتباً معيناً . ولما حدثت الوزارة في الدولة العباسية جعلوا لها راتباً كما جعلوا لسواها من المناصب المستحدثة . واختلف مقدار راتب كل من هذه المناصب باختلاف الدول والعصور ، فلننظر في تاريخ أشهر تلك المناصب باعتبار رواتبها بالنظر إلى ما نحن فيه

رواتب العمال

كان راتب العامل في أيام عمر ٦٠٠ درهم في الشهر (١) ثم اختلف باختلاف العمال والأعمال ، فقد جعل عمر لمعاوية على الشام ألف دينار في السنة (٢) ولما أفضى الأمر إلى بني أمية أصبحت ولاية الأعمال فوضى على ما تقتضيه الأحوال من أطماع العمال بنصرتهم أو التوسيع لهم في النفقة لحرب الخوارج أو العلويين أو غير ذلك . فربما جعلوا الولاية كلها طعمة لا يدفع عنها العامل شيئاً ، بل ينالها مكافأة على خدمة قام بها - على أن ذلك كان خاصاً بالعمال الكبار ، كعامل العراقيين ، أو مصر ، أو خراسان ، وقد بلغ راتب يزيد بن عمر بن هبيرة أمير العراق في أيامهم ٦٠٠.٠٠٠ درهم في السنة (٣) ، وبلغت غلة خالد القسري ١٣.٠٠٠.٠٠٠ درهم (٤) ، وليس هذا الأخير من قبيل الراتب فلا يقاس عليه

وكان تحت هؤلاء العمال عمال يفرقونهم في أعمالهم ، كما كان يفعل الحجاج في العراق ، وعمر بن العاص بمصر . فالعمال الصفاركانت رواتبهم محددة لا تزيد على ٣٠٠ درهم في الشهر (٥) ، وظلت على نحو ذلك في صدر الدولة العباسية إلى أيام المأمون ، فزادها وزيره الفضل بن سهل في جملة ما زاده من الرواتب على أثر ما كان من تكاثر الثروة مع رغبة الخليفة في إرضاء نصرائه من أهل خراسان . أما مقدار ذلك الراتب فإنه كان يختلف باختلاف الأعمال ، لأن العمل قد يقتصر على ولاية صغيرة أو يعقد له على عدة ولايات فتقدر العمالة بقدر اتساعه وأهميته ، وباعتبار رضى الخليفة

(٣) ابن خلكان ج ٢

(٢) المقرئ ج ١٥ ج ١

(١) سراج الملوك ٢٧٧

(٥) الطبري ٤٢٤ ج ٢

(٤) ابن خلدون ١٦ ج ٣

عن عامله ونحو ذلك . فقد عقد المأمون للفضل بن سهل على المشرق من جبل همدان الى التبت طولا ومن بحر فارس الى بحر الديلم (قزوين) وجرجان عرضا ، ويدخل في ذلك كل ما وراء العراق شرقا الى الهند وجعل له عمالة قدرها ٣٠٠٠.٠٠٠ درهم في السنة ، وعقد له لواء على سنان ذي شعبتين وأعطاه علما وسماه ذا الرياستين : (١) السيف والقلم ، ونقش على سيفه بالفضة من الجانب الواحد «رياسة الحرب» ، ومن الجانب الآخر «رياسة التدبير» (٢) فعل المأمون ذلك له لما كان من نصرته اياه في خلافه مع أخيه الامين ، فلا يقاس به العمال الذين كانوا يتولون الاعمال الصغرى ، ومنهم بضعة عشر عاملا تحت راية الفضل بن سهل في المشرق . وعمالة هؤلاء تختلف ايضا باختلاف الولايات ، ويظهر انها كانت تتراوح بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ درهم قياسا على مذكره ابن حوقل من رواتبهم في أيام منصور بن نوح (٣) وأما عمال الولايات الكبرى التي كانت علاقتها رأسا مع الخليفة ، فقد كانت رواتبهم كبيرة جدا كما رأيت من راتب الفضل بن سهل . وكانت عمالة الحسين بن علي الماذراني على مصر في أوائل القرن الرابع للهجرة ٣٠٠٠ دينار في الشهر (٤) أو ٦٠٠٠ درهم ومقدار ذلك في السنة ٧٢٠٠٠ درهم ، وقس على ذلك .

فاذا اعتبرنا هذه الرواتب بالنظر الى هذه الايام (سنة ١٩٠٣) رأيناها فاحشة جدا . لان الولايات في الدولة العثمانية ثلاث درجات : الدرجة الاولى راتبها ٢٥٠ ليرة عثمانية في الشهر ، والثانية ٢٠٠ ، والثالثة ١٥٠ ، وراتب عامل انجلترا على الهند (نائب الملك في الهند) ٢٠٨٣٣ روبية في الشهر (٥) أي نحو ٢١٨٧٥ جنيه (٦) في السنة وهو أعظم رواتب العمال في هذا العهد . ومع ذلك فانه أقل من راتب الماذراني المتقدم ذكره - ناهيك بما كان يكتسبه عمال الدولة العباسية من الاتجار ونحوه

رواتب الكتاب

وكانت رواتب الكتاب الى أيام المأمون مثل رواتب العمال الصغار ، لا يزيد مقدارها في الشهر على ٣٠٠ درهم ، فزادها الفضل بن سهل كما تقدم ولم نقف على مقدار تلك الزيادة . ولكن بالقياس الى غيرها يجب أن تكون كثيرة ، فضلا عما كانوا يستولون عليه من الاخرجة اليومية (**)

(١) ابن الاثير ١٠٣ ج ٦ (٢) الطبري ٨٤١ ج ٣ (٣) ابن حوقل ٢٤٢

(٤) Ein Abb. ٤٠ (٥) ويتكر ٤٦٦

(٦) أوردها المؤلف بالفرنكات ٥٠٠٠٠٠ فرنك ، فحولناها الى جنيهات على أساس أن قيمة الفرنك الفرنسي اذ ذاك كانت ٣٧٥ قرشا

(**) الاخرجة جمع خراج ، وهو يعنى هنا ما كان هؤلاء الموظفون يتقاضونه من الاشياء المعينة الى جانب مرتباتهم المالية ، وقد عرفت الاخرجة فيما بعد باسم الجرايات

وقد عدد المقرئ ما كان يستولى عليه كاتب من كتاب مصر على عهد الدولة الفاطمية في اليوم الواحد ، من البقولات والتوابل والحلويات والاثمار والفاكهة والعطريات وسائر الاطعمة ، ومن الالبسة والافرشة وما كان يجرى من ذلك كله على اولاده واهله ، فاستغرق تعدادهم نحو صفحتين أو ثلاث صفحات من قطع هذا الكتاب — فاكثفينا بالإشارة اليه تفاديا من التطويل ، ومن أراد التفصيل فليراجعه هناك (١)

رواتب الوزراء

الوزارة من محدثات الدولة العباسية ، وأول من اشتهر من وزرائها البرامكة ، ولم نقف على مقادير رواتبهم ، والظاهر انها كانت كبيرة ، فضلا عن اطلاق ايديهم في بيت المال يقطعون ويصلون كما يتراءى لهم . على أننا قد رأينا في قائمة النفقات في أيام المعتضد أن راتب الوزير ٣٣ ١/٢ دينار في اليوم أو ألف دينار في الشهر . فاذا اعتبرنا تقدير النقود بالنظر الى قيمة الفضة والذهب في هذه الأيام زاد هذا الراتب على ١٥٠٠ جنيه — وما من وزير يبلغ راتبه الى هذا المقدار اليوم . فان راتب الوزير في الدولة العثمانية ٣٠٠ ليرة عثمانية في الشهر ، الا الصدر الاعظم فان راتبه ألف ليرة . والوزير المصري راتبه ٢٥٠ جنيها في الشهر . وراتب اكبر وزراء انجلترا ٢٠٠٠ جنيه في العام (٢) (*)

على أن رواتب الوزراء كانت تختلف باختلاف العصور والدول — كان راتب الوزير على أيام الناصر الاندلسي ٨٠٠٠٠ دينار في السنة غير الهدايا (**) (٣) وكان راتب يحيى بن هبيرة وزير المقتدى في أواسط القرن السادس للهجرة ١٠٠٠٠٠ دينار في السنة (٤) وكان للوزراء ، فضلا عن رواتبهم المشار اليها ، رواتب لاولادهم واخوتهم وخدمهم واتباعهم وأرزاق ، ووظائف كثيرة ، وخاصة في مصر . فقد كان راتب الوزير في الدولة الفاطمية ٥٠٠٠ دينار في الشهر ، ولمن يليه من ولد أو أخ من ٣٠٠ الى ٢٠٠ دينار، ثم

(١) المقرئ ٢٩٦ ج ١ (٢) ويتكر ١٧٠ (*) جاء في كتاب الوزراء للصائبي ص ٢٨٢ و ٢٥١ أن مرتب الوزير حدد في القرن الرابع الهجري بخمسة آلاف دينار في الشهر ، ثم زيدت الى سبعة آلاف ، وكان يعطى لكل من اولاده خمسمائة دينار في الشهر

(٣) نفع الطيب ١٦٨ ج ١ (**) و ج ١ ص ٣٣٢ (طبعة المطبعة التجارية ، القاهرة ١٩٤٩) ونص المقرئ هنا : « وقد أعجبت الناصر (هدية الوزير أحمد بن عبد الملك بن شهيد) .. وزاد الناصر وزيره هذا حظوة واختصاصا وأسمى منزلته على سائر الوزراء جميعا ، وأضعف له رزق الوزارة ، وبلغه ثمانين ألف دينار اندلسية ، وبلغ معروفه (أي الرزق الذي يطلق له علاوة على المرتب) ألف دينار وثني له في العظمة لتثنيته له في الرزق ، فسماه « ذا الوزيرين » مما يفهم منه أن المرتب العادي للوزير كان ٤٠ ألفا

(٤) الفخرى ٢٧٨

حواشيهم على مقتضى عدتهم من ٥٠٠ الى ٣٠٠ دينار ، ماعدا الاقطاعات (١) وغير مايجرى عليه وعلى اهله من المأكولات وسائر حاجيات الحياة . فقد كان للوزير ابن عمار أيام العزيز بالله الفاطمي بمصر من الجرايات لنفسه واهل حرمه من اللحم والتوابل ما قيمته ٥٠٠ دينار في الشهر، ومن الفاكهة سلة بدينار ، وعشرة أرطال شمع بدينار ، ونصف حمل بلح (٢) وكان راتب الوزير في الدولة السلجوقية عشر مغل البلاد (٣)

رواتب القضاة

كان راتب القاضي في أيام الراشدين مائة درهم في الشهر، ومؤونته من الحنطة (٤) ، ثم ارتقى في أيام بني أمية مثل سائر الرواتب فصار راتب قاضي مصر سنة ٨٨ هـ ألف دينار في السنة (٥) أي نحو عشرة أضعافه في أيام الراشدين . فلما أفضت الخلافة الى بني العباس انزلت الرواتب فصار راتب قاضي مصر في أيام المنصور ٣٠ ديناراً في الشهر . ثم تصاعد في عهد من خلفه حتى بلغ في أيام المأمون (سنة ٢١٣ هـ) ٤٠٠ درهم في الشهر، أي ٢٧٠ ديناراً ، ثم عاد في أيام ابن طولون الى ألف دينار في السنة (٦) (*)

وأما في بغداد فلم نطلع على راتب القاضي في أوائل الدولة العباسية ، ولكننا رأينا في جريدة المعتضد أن راتب القاضي ١٦ وثلاثاً ديناراً في اليوم أو ٥٠٠ دينار في الشهر - بما فيه أجور عشرة من الفقهاء وخليفة القاضي - ومع ذلك فانه راتب كبير بالنظر الى رواتب قضاة هذه الايام ، فان راتب شيخ الاسلام في الاستانة لايزيد على ٥٠٠ ليرة عثمانية في الشهر ، مع اعتبار الفرق في قيمة النقود بين تلك الايام واليوم

رواتب الخلفاء واهلهم

قد رأيت ان الخلفاء كانوا يفرضون الرواتب لاهل الوزراء والكتاب ، فبالاولى أن يفرضوها لانفسهم وأولادهم ، والخليفة هو القابض بيده على بيت المال . لكننا لم نجد قولاً صريحاً في هذا الشأن غير ما كان يأمر به الخلفاء لاهلهم من الضياع أو الاموال ، وأكثر ما كانوا يفعلون ذلك في أول الدولة اذا خافوا اهلهم من مناظرتهم على الملك ، فكانوا يشترون مبايعتهم بمال يرضون به اهلهم كما فعل المنصور مع عيسى بن موسى اذ اشترى منه البيعة لابنه المهدي بمبلغ ١١٠٠٠٠ درهم له ولأولاده (٧) أو

(١) المقرئى ٤٠١ ج ١ (٢) المقرئى ٢ ج ٢ (٣) ابن خلكان ٧٣ ج ٢ (٤) سراج الملووك للطرطوشى (على هامش المقدمة) (٥) السيوطى ١١٥ ج ٢ (٦) السيوطى ١١٩ ج ٢ (*) لا نستطيع القول ان هذه الأرقام تعين تطور مرتب القاضي ، وانما هي أرقام متفرقة تعطى فكرة عن مستوى مرتبات القضاة في هذه العصر وتلك البلاد (٧) ابن الأثير ٢٧٥ ج ٥

للتوسعة عليهم واستنصارهم كما فعل مع أعمامه فانه أمر لكل واحد منهم بمليون درهم تدفع اليهم من بيت المال وهو أول من فعل ذلك (١) . ويظهر انها كانت تدفع اليهم في كل عام . ولما توفي ابنه المهدي فرض لأهل بيته كل واحد ٦٠٠٠ درهم في السنة (٢) والظاهر أنهم بقوا على نحو ذلك فضلا عما كانوا ينالونه من الهبات الطائلة ، وخصوصا أبناء الخلفاء وولادة عهدهم ، فاز الهادي أمر سنة ٢٧٠ هـ لابنه الرشيد بمليون دينار ، وأن يحمل اليه نصف الخراج (٣) على أثر ما كان من عزمه على خلعه من ولاية العهد

والظاهر أن الرشيد زاد في رواتب أهله . وكذلك المأمون بالقياس على ما كان من زيادة الرواتب في خلافته . وكان أعضاء العائلة قد زاد عددهم حتى بلغوا في أيامه ٣٣٠٠٠ نفس . ولما توفي المستعين سنة ٢٤٨ هـ ابتاع من المعتز والمؤيد جميع ما لهما وأشهد عليهما بذلك ، وترك للمعتز ما يتحصل منه في السنة ٢٠٠٠٠ دينار ، وللمؤيد ما يتحصل منه ٥٠٠٠ دينار وحبسهما (٤) (*)

فلما كانت أيام ابن رائق أمير الأمراء في أوائل القرن الرابع للهجرة ، كفت أيدي الخلفاء عن بيت المال ، وصار إلى رجال الدولة - وأول من كفت يده الراضي بالله الذي توفي سنة ٣٣٩ هـ واستبد القواد ورجال الدولة في الأموال وصار الخلفاء في حاجة إلى الراتب بعد ما ذهبت سيطرتهم عن بيت المال فقرروا لهم راتبا زهيدا (٥)

(١) الطبرى ٤٢٠ ج ٣ (٢) سير الملوك ٦٥ (٣) ابن الأثير ٤٠ ج ١ (٤) الطبرى ١٥٠٧ ج ٣

(*) نص الطبرى هنا (طبعة المكتبة التجارية ، القاهرة ١٩٣٩) ح ٧ ص ٤٢٠ : « وفيها (سنة ٨٦٢/٢٤٨) ابتاع المستعين من المعتز والمؤيد في جمادى الأولى منها جميع ما كان لهما ، خلا شيئا استثنى منه المعتز قيمته ١٠٠ ألف دينار ، وأخذ له ولأبراهيم (هو المؤيد أخو المعتز وهما أبنا المتوكل) غلة بشمانين ألف دينار في السنة ، فلما كان يوم الاثنين لاثنتي عشرة ليلة خلت من رمضان ابتاع من المعتز والمؤيد جميع مالهما من الدور والمنازل والضياع والقصور والفرش والآلة وغير ذلك بعشرين ألف دينار ، وأشهدا عليهما بذلك الشهود والعدول والقضاة وغيرهم ، وقيل ابتاع مالهما من الضياع وترك إلى عبد الله ما يكون غلته من العين في السنة ٢٠ ألف دينار ولأبراهيم ما تبلغ قيمته في السنة ٥ آلاف دينار . فكان ما ابتاع من أبي عبد الله (المعتز) عشرة آلاف دينار وعشر حبات لؤلؤ ، ومن إبراهيم « المؤيد » بثلاثة آلاف ألف درهم وثلاث حبات لؤلؤ ، وأشهدا عليهما بذلك الفقهاء والقضاة . وكان الشرى باسم الحسن بن مخلد للمستعين ، وذلك في شهر ربيع الآخر سنة ٢٤٨ هـ ، وحبسوا في حجرة الجوسق ، ووكل بهما وحمل أمرهما إلى بقا الصغير . وكان الاتراك قد أرادوا ، حين شغب الفوغاء والشاكرية ، قتلهما فمنعهم من ذلك أحمد الخصيب ، وقال : ليس لهما ذنب ، ولا المشغبة من أصحابهما ، وإنما المشغبة من أصحاب ابن طاهر ، ولكن حبسوهما ، فحبسا »

ويظهر أن الخلفاء لم تكن لهم قبل ذلك رواتب معينة ، غير ما كان يصيبهم من الفنائم بحسب الشرع — إلا أبا بكر فقد فرضوا له ٦٠٠٠ درهم لما يصلحه ويصلح عياله بالمعروف (١) ثم لم نر ذكرا لرواتب الخلفاء الى أيام ابن رائق . فلما استولى معز الدولة الديلمي على بغداد سنة ٣٣٤ هـ فرض للخليفة المستكفي ٥٠٠٠ درهم كل يوم لنفقاته ، ولكنه قلما كان يدفعها اليه (٢) ثم كان ما كان من فقر الخلفاء مما يأتى ذكره في جينه

وفرض الاعطية للملوك وأهلهم عادة جارية عند معظم الامم الآن ، والغالب في الدول المتقدمة أن تكون تلك الرواتب معينة في مميزاتها . وهاك رواتب العائلة المالكة في إنجلترا لعام ١٩٠٢ :

رواتب العائلة المالكة في إنجلترا لعام ١٩٠٢

جنيه انجليزي	
١١٠ ٠٠٠	راتب الملك
١٢٥ ٨٠٠	راتب خدم القصر
١٩٣ ٠٠٠	نفقات القصر
٤١ ٢٠٠	نفقات أخرى وتبرعات
٤٧٠ ٠٠٠	(جملة مخصصات الملك)
١٦٠ ٠٠٠	رواتب سائر أعضاء العائلة
٦٣٠ ٠٠٠	

وهذه رواتب العائلة الخديوية لعام ١٩٠٢

جنيه مصرى	
١٠٠ ٠٠٠	مخصصات الخديو
٩٧ ٩٢٧	مرتبات العائلة الخديوية
٥٧ ٤٣٤	نفقات كابينه الخديو (*)
٢٥٥ ٣٦١	

(١) القرى ٩٥ ج ١ (٢) ابن الاثير ١٧٦ ج ٨
 (*) تركنا هذه التعبيرات على حالها ، لأنها مصطلحات فنية لذلك المصير . فكانت الأوراق الرسمية لا تقول « الخديوى » وإنما « الحضرة الخديوية » ، أما كابينه الحضرة الخديوية فيراد بها ديوان الخديوى ، وهى لفظة أوروبية Cabinet

ولسلطان تركيا راتب مقداره في الشهر ٧٥٠٠٠ ليرة عثمانية (*) ، أو ٩٠٠٠٠ ليرة في السنة ما عدا النفقات والمخصصات (عام ١٩٠٢)

رواتب حاشية الخليفة

ونريد بحاشية الخليفة الموظفين المتعلقة أعمالهم بشخص الخليفة ، وليس بأعمال الدولة كالاطباء والحجاب والحرس الخاص ، ورواتبهم من بيت مال الخاصة ، وقد يكون لهم رواتب من بيت مال العامة ، وكانت كبيرة ، نستدل على ذلك من مخصصات جبريل بن يختيشوع طبيب الرشيد ، ومنها رواتب نقدية كان يؤخذ بعضها من بيت مال العامة ، والبعض الآخر من بيت مال الخاصة . واليك راتب جبريل المذكور في السنة كما وجدوه مدونا بخط كاتبه (١) :

مرتبات جبريل بن يختيشوع طبيب الرشيد في السنة

درهم	من بيت مال العامة
	راتب نقدي ١٢٠ . . .
١٨٠ . . .	النزل ٦٠ . . .
	من بيت مال الخاصة
	راتب نقدي ٥٠ . . .
	ثياب قيمتها ٥٠ . . .
	هدية على عيد صوم النصاري ٥٠ . . .
	هدية على يوم الشعانين (ثيابا قيمتها هذا المبلغ) ١٠ . . .
	هدية على عيد الفطر نقدا ٥٠ . . .
	هدية على عيد الفطر (ثيابا قيمتها ذلك المبلغ) ١٠ . . .
	لفصد الرشيد دفعتين في السنة كل دفعة ١٠٠ . . .
	٥٠ . . .
٤٢٠ . . .	لشرب الدواء دفعتين في السنة كل دفعة ١٠٠ . . .
	٥٠ . . .
٦٠٠ . . .	(المجموع)

(*) الليرة العثمانية أو الجنيه العثماني أو الجنيه المجدي قيمتها حوالي ٨٠ قرشاً مصرياً ، وكانت تقسم الى ٢٠ قرشاً ذهبياً تركيا ، وقيمتها اقل من الفسرك اللعبي الفرنسي بقليل

(١) طبقات الاطباء لابن ابي اصيبعة ١٢٦ ج ١

من أصحاب الرشيد نقدا وثيابا وأطيابا		
درهم من عيسى بن جعفر	٥٠	
درهم من زبيدة أم جعفر	٥٠	
درهم من العباسة	٥٠	
درهم من إبراهيم بن عثمان	٣٠	
درهم من الفضل بن الربيع	٥٠	
درهم من فاطمة أم محمد	٧٠	
كسوة وطيب ودواب	١٠٠	٤٠٠
(المجموع)	١	
من البرامكة		
من يحيى بن خالد	٦٠٠	
من جعفر بن يحيى الوزير	١ ٢٠٠	
من الفضل بن يحيى	٦٠٠	٢ ٤٠٠
غلته من ضياعه		٨٠٠
من فضل مقاطعته		٧٠٠
(الجملة)		٤ ٩٠٠

فجملة رواتبه فقط ٩٠٠.٠٠٠ ر. درهم في العام ، فاذا جمع ذلك في مدة خدمته كلها وهي ٢٣ سنة كان مقدار ما قبضه من مال الدولة العباسية ١١٢٧٠٠٠ ر. درهم يخرج منها ما قطع عنه من مرتبات البرامكة بعد نكبتهم في العشر السنين الأخيرة ، وهو ٢٤٠٠.٠٠٠ ر. درهم فالباقي ٨٨٧٠٠٠ ر. درهم ، وهو جملة ما اكتسبه من بيت المال غير الصلات الجسام . وأما ما أنفقه فهو :

درهم	
٢٧٦٠٠٠٠٠	جملة نفقاته على نفسه وبيته في ٢٣ سنة بمعدل ١ ٢٠٠ درهم في السنة
٧٠٠٠٠٠٠	ثمن دور وبساتين ومنتزهات ودواب ورقيق وغيرها
٨٠٠٠٠٠٠	ثمن آلات وأجر وصناعات ونحو ذلك
١٢٠٠٠٠٠	ما صار في ثمن ضياع ابتاعها لخاصته
٥٠٠٠٠٠٠	ثمن جواهر وما أعده للذخائر
٣٠٠٠٠٠٠	ما أنفقه في البر والصلوات والمعروف
٣٠٠٠٠٠٠	ما كابره عليه أصحاب الودائع وجحدوه (أى أنكروه)
١٢٨٦٠٠٠٠٠	(والمجموع في الاصل ٩٠٠.٠٠٠ دينار و ٦٠٠.٠٠٠ ر. درهم)

وقس رواتب سائر الحاشية على هذه النسبة في تلك الأيام . فقد كانت غلة صاحب حرس الرشيد ٣٠٠٠٠ ر. درهم في السنة ، وغلة صاحب شرطته ٥٠٠٠٠ ر. درهم ، وغلة حاجبه ١٠٠٠٠ ر. درهم في السنة (١)

رواتب الجند

بيننا في باب الجند من الجزء الاول كيف كان المسلمون كلهم جندا ، وذكرنا ما فرضه لهم عمر من الرواتب باعتبار النسب والسابقة ، وكيف تضاعفت رواتبهم في أوائل بني أمية ثم نقصت في أواخرها ، ثم زادت في أوائل بني العباس ، ثم نقصت حتى صارت في أيام المأمون ٢٤٠ درهما في السنة للجندى الراجل (النفر) فضلا عن حصته من الفنائم اذا غزا . ويظهر أن تلك الحصة من الفنائم ، كانوا يحسبونها عن الجند في صدر الدولة العباسية ، حتى طلبوا من محمد الأمين سنة ١٩٨ هـ أن يردّها عليهم اذا غزوا فردّها فأصاب الرجل ستة دنانير (٢)

ولما قامت الفتنة بين الأمين والمأمون كان كل منهما يرغب جنده فيه بالإعطيات ، فلما فاز جند طاهر بن الحسين على جيش على بن عيسى بن ماهان سنة ١٩٥ زاد المأمون أعطيات جند طاهر حتى جعل راتب الواحد ثمانين درهما في الشهر (٩٦٠ درهما في السنة) (٣) أى أنه أعادها الى ما كانت عليه في أيام السفاح . فلما انتهت الفتنة عادت الى ٢٤٠ درهما

الافشين وبابك

فلما أفضت الخلافة الى المعتصم سنة ٢١٨ هـ وكان ما كان من اقتنائه الاتراك والفراغنة والمقاربة وتجنيدهم ، وضعف الخلفاء للأسباب التى قدمناها ، أصبح مرجع القوة فى كل شيء الى الجند . وكانت فاتحة ذلك النفوذ استفحال امر بابك الخرمى فى أرمينيا وأذربيجان . وكان بابك قد ظهر فى أيام المأمون يدعو الناس الى دين جديد أساسه الحلول أى تقمص الارواح (٤) فبعث اليه المأمون جنودا هزمهم غير مرة ، فلما تولى المعتصم جعل همه قمع بابك لانه أصبح خطرا على ملكه فبعث اليه أترাকে بقيادة رجل منهم اسمه الافشين حيدر ابن كاووس سنة ٢٢٠ هـ ثم أردفه بآخر اسمه بفا الكبير ومعه المال ، وآخر اسمه جعفر الخياط ثم أنفذ اليه إيتاخ ومعه ٣٠٠٠٠ ر. درهم لنفقات الجند ، وبعد حروب سنتين فاز الافشين وقبض على بابك بحيلة بذل فيها المال . وجاء ببابك الى سامرا فخرج الواصل بن المعتصم وسائر اهل المعتصم لاستقباله باحتفال ، وهم لا يصدقون أنهم نجوا من بابك على يده ، لانه كان قد أمعن

(٢) الطبرى ٩٧٢ ج ٣

(٤) ابن الاثير ١٣٤ ج ٦

(١) طبقات الاطباء ١٣٢ ج ١

(٣) الطبرى ٨٨٠ ج ٣

في البلاد نهبا وقتلا، فقتل في عشرين سنة ٢٥٥٥٠٠ نفس وغلب على معظم قواد المأمون والمعتصم - فلما قبض الافشين عليه أمر المعتصم أن يركبوه على الفيل ، فأركبوه واستشرفه الناس وكان بابك عظيم الجثة . ثم ادخلوه على المعتصم في داره فأمر سياف بابك نفسه أن يقطع يديه ورجليه فقطعها ، فسقط بابك فأمره بذبحه ففعل وشق بطنه وأنفذ رأسه الى خراسان وصلب بدنه في سامرا . وكان ذلك اليوم يوما مشهودا أمن فيه المعتصم على ملكه وعرف ذلك الفضل للأفشين ورجاله - وكان لا ينفك عن مواصلة الافشين بالعطايا والخلع من يوم خروجه الى يوم رجوعه . فكان يرسل اليه كل يوم خلة وفرسا ويدفع اليه في أثناء اقامته بازاء بابك (سوى الأرزاق والانزال والمعاون) عن كل يوم يركب فيه عشرة آلاف درهم وعن كل يوم لا يركب فيه خمسة آلاف درهم . ولما عاد الافشين تقدم المعتصم بنفسه والبسه وسامين مرصعين بالجوهر ووصله بعشرين مليون درهم : عشرة ملايين منها لنفسه وعشرة يفرقها في عسكره ، وعقد له على السند وادخل عليه الشعراء بمدحونه (١)

فلا افشين لم يثبت في محاربة بابك الا طمعا في المال ، مع ما كان يواصله به المعتصم من الخلع والاموال في أثناء الحرب ، ثم مادفه اليه عند رجوعه . وكان الافشين يرسلها كلها الى بلاده حتى وهو في دار الحرب . فكان اذا اجتمع اليه مال من غنيمة أو هدية بعث به رأسا الى بلدة اشروسنة فيما وراء النهر بطريقة سرية ، فيجتاز حملة المال بخراسان فيعلم بهم عاملها ابن طاهر فيكتب الى المعتصم بشأنهم ، المعتصم يأمره أن يطلعه على كل ما يراه من هذا القبيل . فأنفذ الافشين مرة مالا كثيرا جعله في اوساط اصحابه في الهمايين فبعث ابن طاهر ففتشهم فوجد المال فقال : « من أين لكم هذا المال ؟ » قالوا : « للأفشين » فأخذه وأظهر أن الافشين لا يفعل ذلك وإنما هم لصوص . فوقعت الوحشة من يومئذ بين ابن طاهر والافشين حتى آل الامر الى حبسه ، وقد تبين من محاكمته أنه لم يعتنق الاسلام الا طمعا في المال وأنه لا يزال على المجوسية (٢)

وقس على ذلك سائر جند المعتصم ، فانهم انما كانوا يحاربون لمجرد كسب الاموال وحملها الى بلادهم في أقصى الشرق - فكيف تستقيم دولة هذا جندها ؟ - على أن الخلفاء لم يكونوا يجدون بدا من استنصارهم ، ولا سبيل الى ذلك الا بالمال . فكانوا يبذلون لهم الرواتب الكبيرة غير ما يهبونهم اياه من الهدايا ونحوها ، اقتداء بما كان يفعله المعتصم معهم - لانه بنى لهم سامرا ، واقطعهم فيها الاقطاعات ، واشترى لهم الجوارى

(١) الطبري ١٢٢٢ ج ٣ . (٢) ابن الاثير ٢٠٩ و ٢١١ ج ٦

فأزوجهم منهم ، ومنعهم أن يتزوجوا أو يصاهروا أحدا من المولدين ، الى أن ينشأ لهم الولد فيتزوج بعضهم الى بعض . وأجرى للجوارى الاتراك أرزاقا قائمة ، وأثبت أسماءهن في الدواوين ، فلم يكن يقدر أحد منهم على أن يطلق امرأته ولا أن يفارقها (١)

فاذا اعتبرت هذه النفقات مع أرزاق الرجال ، وما قد يحتاجون اليه من المؤونة والاخرجة كان المجموع عظيما جدا . . . قال الطبرى في حوادث سنة ٢٥٢ هـ : « وذكر أن أرزاق الاتراك والمغاربة والشاكرية قدرت في هذه السنة ، فكان مبلغ ما يحتاجون اليه في السنة ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ دينار ، وذلك خراج المملكة كلها لسنتين » (٢) . ونظن أن المراد ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم (لا دينار) ، اذ يستبعد أن يجتمع هذا القدر من الخراج دنائير في سنتين ، لأننا لو حولناها الى دراهم باعتبار الدينار عشرين درهما - وهى قيمته في ذلك الحين - كان خراج المملكة في السنة ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم ، وقد رأينا خراجها في ابان ثروتها لايزيد على ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم - فانفاق ٢٠٠ مليون درهم على الجند في سنة واحدة أمر عظيم جدا ، وخصوصا اذا اعتبرنا قيمة النقود في تلك الايام . ولكنه لا يعد شيئا بالنظر الى نفقات الجند في هذه الايام (سنة ١٩٠٣) لان التمدن الحديث اقتضى الاحتياط والتجديد واعداد المعدات ، حتى كثرت نفقات الجند كثرة فاحشة وخصوصا اذا أضفنا اليها نفقات الاساطيل - فانجلترا مثلا تنفق على جنديتها برا وبحرا نحو ٤٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في السنة (*) ، وفرنسا تنفق نحو هذا المبلغ ، وكذلك روسيا . وهو مع اعتبار قيمة النقود بالنسبة الى تلك الايام لايزال يعادل ضعفى ماكان ينفقه العباسيون تقريبا ، ولكننا أعظمنا ما أنفقوه بالنظر الى ما كان من طرق انفاق الجند عندهم ناهيك بما كان يرتكبه الجند العباسى من اغتصاب اموال الناس في منازلهم وحوانيتهم لاقل سبب يحدث ، والخلفاء لا يعدون ذلك ذنبا لهم ، بل ربما عنفوا الناس لأنهم لم ينقلوا سلعهم وأمتعتهم الى مكان لايعرفه الجند على أن الخلفاء كانوا ينشطون مطامع الجند فيهم ، بما كانوا يشرطونه على انفسهم من المال اذا هم فعلوا لهم الامر الفلانى حتى فى ساحة الحرب . فكانوا اذا احتدم القتال وخاف الخليفة أو الامير ضعفا صاح فى جنده : « من جاء بأسير فله عشرة دنائير ، ومن جاء برأس فله خمسة دنائير » كما فعل المقتدر سنة ٣٢٠ هـ (٣)

(١) اليعقوبى « كتاب البلدان » ٣٣ (٢) الطبرى ١٦٨٥ ج ٣
 (*) ذكر المؤلف قيمة هذا المبلغ بالفرنكاتالفرنسية بسعر تلك الايام ، فقال انها ١٠٠٠ مليون فرنك ، وذكر ان الفرنك يساوى الدرهم تقريبا، وقيمة الفرنك الفرنسى « بسعة سنة ١٩٠٣ » ٤٣٧٥ قرشا

(٣) ابن الاثير ٩٠ ج ٨

أما رواتب الجند العباسي ، أى ما كانوا يتقاضونه قدرا معيناً في العام ، فقد تبين من قائمة نفقات الدولة في أيام المعتضد - على ما مر في هذا الكتاب - أن أرزاق الجند من الفرسان والمماليك ونحوهم لا تزيد على ٥٠٠٠ ر. ١٥٠٠ دينار أو ٣٠٠٠ ر. ٣٠٠ درهم . ثم استفحل أمر الجنود الاتراك بتوالي الاعوام وتعددت فرقهم ، وتزايدت رواتبهم مما لا يمكن حصره ، لانه يختلف باختلاف الأزمان والأحوال فضلا عن سكوت المؤرخين في هذا الشأن إلا ما قد يتناولونه عرضاً

فقد بلغ عدد فرقة الرجال المصافية (أى الحرس) الملازمين لدار الخليفة المقتدر سنة ٣١٧ هـ ٢٠٠٠ ر. ٢٠ رجل ، بلغت رواتبهم ١٢٠٠٠ ر. ١٢ دينار في الشهر ، أى ستة دنائير لكل واحد . وكان عدد الفرسان ١٢٠٠٠ ر. ١٢ فارس رواتبهم في كل شهر ٥٠٠٠ ر. ٥٠ دينار ، وذلك نحو ٤٢ ديناراً لكل واحد . أو نحو ١٢٠٠٠ ر. ١٢ درهم في السنة للفارس ، و ٤٤٠ ر. ٤٤ درهماً للراجل . وكانوا مع ذلك كثيراً ما يثورون ويطلبسون الزيادات ويهددون الخليفة بالقتل إذا لم يجيبهم (١) . وتدخلوا في منازل الخلفاء ، ووضعوا أيديهم على الخلافة ، وصاروا يولون من شاءوا وإذا أتت الأموال اقتسموها فيما بينهم لا يتركون منها للخليفة أو الديوان إلا القليل ، كما فعل أتامش وشاهك في أيام المستعين بالله سنة ٢٤٩ هـ (٢)

وكما كان القواد يطمعون في الخلفاء ويستبدون بهم كانوا أيضاً يستأثرون بالأموال دون أفراد الجند حتى لقد ثار هؤلاء مراراً على قوادهم وطالبوهم بالأموال وهددوهم ، وإذا لم يروا منهم أصفاء وتلبية قتلوهم . كما فعلوا بالقائد وصيف سنة ٢٥٣ هـ فان الاتراك والفراغنة والأشروسنية شغبوا وطلبوا أرزاقهم لأربعة أشهر فخرج اليهم بغا ووصيف وسيما فكلهم وصيف بالجفاء وقال لهم : « خذوا التراب ، ليس عندنا مال ! » فوثب عليه بعضهم وقتلوه (٣) وكثيراً ما تظلموا للخلفاء ، وشكوا مما صار اليه قوادهم من الاقطاعات التي قد أجحفت بالضياع والخراج ، وما صار انى كبرائهم من المعاون (*) والزيادات في الرسوم القديمة بالإضافة الى ما كان ينفق في أرزاق النساء والدخلاء الذين قد استغرقوا أكثر أموال الخراج (٤) حتى طلبوا التخلص منهم وعرضوا ان يقود الجند أخو الخليفة

(١) صلة تاريخ الطبرى لعرب بن سعد ١٤٢ - ج ١٥١ (٢) الطبرى ١٥١٢ ج ٢

(٣) ابن الأثير ٧٠ ج ٧

(*) المعاون . نفخ الميم جمع معونة ، وكانت نوعاً من السخرة يفرص على الفلاحين لحفر الترع ، اقامه السدود وما الى ذلك . ثم استبدلت بضريبة يدفعها الناس في مقابل قيام الحكومة بهيئة العمل ، وهذه الضريبة هي المعونة رجمها المعاون . وكان رجمها الدولة يجمعونها ولا يجمعونها بنى .

(٤) الطبرى ١٧٩٦ ج ٣

رواتب الجند الآن

على أننا إذا اعتبرنا رواتب الجند الاسلامى على اختلاف عصوره من أيام الراشدين الى أواخر الدولة العباسية ، وقسناها برواتب جنود هذه الايام (سنة ١٩٠٣) رأيناها تزيد عليها زيادة فادحة. فقد رأيت أن راتب الجندى فى أيام الراشدين تراوح بين ٣٠٠ و ٥٠٠ درهم فى السنة ، ثم صار أيام بنى أمية ألف درهم ، وتقلب فى أيام العباسيين حتى صار فى أيام المقتدر ١٤٤٠ درهم للراجل ، و ١٢٠٠٠ درهم للفارس فى السنة - تلك رواتب افراد الجند (الانفار) عندهم مع أن راتب النفر فى الدولة الانجليزية للراجل شلن وللفارس شلن و ٩ بنسات فى اليوم ، ومقدار ذلك فى السنة نحو ٤٥٥ درهما (حوالى ١٩٩٠ قرشا مصريا) للراجل و ٣٥ جنيها مصريا للفارس . على أن رواتب الجند عندهم تختلف فى كل من المشاة والفرسان باختلاف الفرق . ولكنها فى كل الاحوال عظيمة بالنظر الى رواتب الجند فى الدول الاخرى . وأما بالنظر الى الدولة العباسية فانها صغيرة وخصوصا اذا اعتبرنا قيمة النقود فى الحالتين

ومن اسباب كثرة نفقات الجند اليوم كثرة الضباط وكبر رواتبهم ، وان كنا لا نعلم مقدار رواتب ضباط تلك الايام وهم القواد . وهاك رواتب الجند الانجليز من اكبر الضباط الى النفر (العسكرى) فى اليوم (١) ثم رواتب الجندين العثماني والمصري :

رواتب الجند الانجليز فى اليوم بالجنيه والشلن والبنس (سنة ١٩٠٣)

	الفرسان			المشاة		
	بنس	شلن	جنيه	بنس	شلن	جنيه
الجنرال (المشير)	—	—	٨	—	—	٨
الفريق	—	١٠	٥	—	١٠	٥
اللواء	—	—	٣	—	—	٣
أميرالاي	٦	١	١	—	١٨	—
قائمقام	٦	١	١	—	١٨	—
مكباشى	—	١٥	—	—	١٢	٧
يوزباشى	—	١٢	—	—	١١	٧
ملازم أول	٦	٧	—	—	٦	٦
« ثان	٨	٦	—	—	٥	٣
النفر	٩	١	—	—	١	—

رواتب الجند العثماني في الشهر (سنة ١٩٠٢) | رواتب الجند المصري في الشهر (سنة ١٩٠٢)

قرش عثماني	قرش مصري
٢٥٠٠٠ المنسحر	٠٠٠٠ المشير (لا يوجد)
١٠٠٠٠ الفريق	٧٥٠٠ الفريق
٦٠٠٠ اللواء	٦٥٠٠ اللواء
٢٠٠ أميرالاي	٤٧٠٠ أميرالاي
١٨٠٠ قائمقام	٣٠٠٠ قائمقام
١٢٠٠ بكباشي	٢٥٠٠ بكباشي
٧٠٠ قولاغاسي	١٥٠٠ صاغقولاغاسي (هو الصاغ اليوم)
٥٠٠ يوزباشي	٩٠٠ يوزباشي
٢٥٠ ملازم أول	٦٠٠ ملازم أول
٢٠٠ » ثان	٥٠٠ » ثان
٢٠ نفر	٣٠ نفر

رواتب أخرى

كانت سياسة الملك في تلك العصور تقتضي استرضاء بعض الناس ممن يخاف الخلفاء اقليمهم أو أسنتهم أو أحزابهم . لان المملكة لم تكن تخلو من دعاة يطلبون الخلافة لانفسهم من العلويين أو الخوارج أو غيرهم - والملك لا يخلو من حساد يترقبون فرصة للانتقام . وكان للخطابة والحماسة يومئذ تأثير على الراي العام أكثر مما للصحافة في هذه الايام . فالخلفاء العقلاء كانوا يؤثرون ملافاة شرور المقاومين بالاحسان اليهم أو الفرق بهم ، فيقطعون أسنتهم بالجوائز الوقتية أو بالرواتب الجارية ، كما يفعل ملوك هذه الايام بالصحافة ، فان بعضهم يدفع الرواتب السنوية الى ارباب الصحف في مقابل سكوتهم عنه ، والبعض الآخر يبتاع مساعديهم في انهاض الهمم أو جمع كلمة الاحزاب . فالشعراء والخطباء ونحوهم كان شأنهم في تلك الايام مثل شأن الصحافة اليوم . فلا غرابة اذا بذل الخلفاء الاموال لاسترضائهم

وأول من فعل ذلك في الاسلام معاوية بن أبي سفيان . فكان يسمع التقرير بأذنه ولا يجازي عليه الا بالعطاء ، ولذلك كانوا يعبرون عن اجازة الشاعر بقطع لسانه (١) وكان يفعل ذلك بالشعراء والوجهاء وغيرهم . وسار

١١، المستطرف ٣٤ ح ١ ، أي أنهم يقولون ان الخليفة أعطى فلانا الشاعر كذا من الدنانير ليعطه بذلك لسانه عنه

الخلفاء بعده على خطواته وفرضوا الاعطية لرؤساء الاحزاب من بنى هاشم والطالبين ونحوهم ، وصاروا يهبون الاموال لمن يخافونهم على سلطانهم ، وأكثر ما كان الخلفاء يهبونه من الجوائز والعطايا للوفود والشعراء انما كان يعطى لنحو ذلك الغرض

وكانوا يفرضون الرواتب احيانا لاناس يرجون نصرتهم على مناظرهم في الملك ، كما فعل العزيز بالله الفاطمي سنة ٣٨١ هـ بعلى بن الحسين من آل المغربى لما جاءه من بغداد ، فانه جعل له ٦٠٠٠ دينار في السنة وسماه من شيوخ الدولة (١) وقد يفرضونها لطبقات الناس من اهل العوز ، كما فعل الاخشيد بمصر في اوائل القرن الرابع للهجرة ، فانه فرض للضعفاء والمستورين من ابناء النعم واجناس الناس (ليس فيهم أحد من الجيش ولا من الحاشية ولا من المتصرفين بالاعمال) رواتب بلغ مقدارها في أيام كافور الاخشيدى ٥٠٠٠٠ دينار في السنة (٢) ، فلا بد من ان يكون مثل هذه الرواتب في الدولة العباسية

ناهيك برواتب الحاشية والاعوان ونحوهم ، ممن تدرج رواتبهم في نفقات الدولة ، فقد رأيت انها كانت كبيرة . ومن هذا القبيل حواشى الامراء والعمال والوزراء وغيرهم ، وقد يبلغ عددهم عند بعضهم بضعة آلاف (٣) او تزيد

عدد أيام الشهور

شرعت الدولة العباسية في زيادة الرواتب في ابان ثروتها ، ولم تكن تشعر بثقل تلك الزيادة لوفرة الاموال الواردة على بيت المال . ثم ما لبثت ان رأت الجباية تتناقص ولم يعد في امكانها انقاص الرواتب بعد ان تعود اصحابها الاسراف والبذخ واقتناء الخدم والمماليك اقتداء بخلفائهم ، ولم يعد في الامكان كذلك اقاتلتهم خوفا من غضبهم ، فعمد الوزراء الى حيلة حسنة اقتصدوا بها شيئا كثيرا من المال . وذلك انهم جعلوا الرواتب مياومة ، فاذا ارادوا تخفيض بعضها وكان مقدار الراتب ألف دينار في الشهر مثلا ، فبدلا من ان يجعلوه ٨٠٠ دينار يبقونه على ما كان ويزيدون أيام ذلك الشهر فيجعلونها اربعين يوما او خمسين . فأصبح لكل فئة من الموظفين تقريبا شهر خاص يختلف عدد أيامه عن أيام اشهر الآخرين

فقائمة نفقات المعتضد المنشورة في هذا الجزء يختلف شهر كل من اصحاب الرواتب فيها عن شهر غيره . فالعلماء الذين اعتقهم الناصر كانت أيام شهورهم اربعين يوما ، فأساءوا الادب في مطالبة كانت منهم فجعلها خمسين

(١) المغريزى ٤٥٩ ج ٢ (٢) المغريزى ٩٩ ج ١ (٣) الاثير ١٨٢ ج ٧

يوما . ثم لما تولى المعتضد جعلها ستين يوما . والفرسان الاحرار والمميزون كانت شهورهم خمسين يوما فجعلها تسعين ونسبوا الى التسعينية، ثم جعل شهور بعضهم ١٢٠ يوما . وأشهر المختارين سبعون يوما ، وأشهر الفرسان المثبتين ١٢٠ يوما ، وكذلك المرتزقة برسم الشرطة بمدينة السلام والسقايين وفس عليهم سائر الموظفين في هذه القائمة وغيرها . فالذى راتبه الف دينار في الشهر اذا جعل شهره ١٢٠ يوما كأنه تنزل الى الربع . وكثيرا ما كان يعجز بيت المال عنها ويقصر عن تأديتها شهرا بعد شهر حتى يثور الجند ، فاما ان يخلعوا الخليفة او يقتلوه ويفوز بالخلافة صاحب المال

٤ - النفقة على البيعة

رايت فيما تقدم ان الخلفاء في اوائل الدولة العباسية كانوا يحتاجون في تأييد بيعتهم الى استرضاء اهل الحرمين ، وكانوا يحملون اليهم الاموال ويبدلون لهم الاعطية ويفرقون فيهم الهدايا . فلما ضعف شأن العرب بعد المعتصم ، وقوى جند الاتراك اهل امر الحرمين ، وصارت القوة اليهم او بالاحرى الى المال - لان الاتراك انما يحاربون مع المال . وصارت مبايعة الخلفاء راجعة الى رضاهم ، او الى من يدفع المال اليهم . على ان الخلفاء كانوا من اوائل الدولة يسترضون الجند ويكرمونهم بالهدايا عند كل بيعة ، ويسمون ما يدفعونه اليهم في هذه السبيل «حق البيعة» ، فلما تولى الامين فرق في الجند رزق ٢٤ شهرا (١) ولولا ذلك لم يحكم شهرا واحدا . ولما اراد المأمون ان يبايع لعلي الرضا صرف للجند راتب شهر على ان يصرف لهم الباقي اذا ادركت الغلة (٢) فلم يقبلوا ولعله لو عجل لهم بالمال لبايعوا لمن شاء . وكان بنو امية يعطون في مقابل البيعة ولاية عمل يجعلونها طعمة عدة سنين ، كما فعل عبد الملك بن مروان مع عبد الله بن خازم سنة ٧٢ هـ وكان عبد الملك يحارب ابن الزبير في مكة ويخاف منه ، فبعث الى ابن خازم المذكور يدعوه الى بيعته ويطعمه خراسان سبع سنين (٣)

واما بعد ايام المعتصم ، فأصبحت البيعة تجارة ينالها صاحب المال او صاحب الجند والمعنى واحد . وكان الجند يسرون بخلع الخلفاء طمعا في المال لانهم كلما تولى خليفة طالبوه بحق البيعة ورزق ستة اشهر او سنة او اكثر او اقل على قدر مطامعهم (٤) وهناك من أمثال هذه المطالبات ما لا يعد ولا يحصى ، فتراجع في تاريخ الخلفاء العباسيين . فانشغل الخلفاء بذلك عن سياسة المملكة ، واختلت الاحكام ، وأصبح همهم منصرفا الى

(١) ابن الاثير ٨٩ ج ٦ (٢) الطبرى ١٠٣ ج ٣
(٣) ابن الاثير ١٦٨ ج ٤ (٤) ابن الاثير ٧٥ ج ٨

حفظ أرواحهم واستبقاء ضياعهم ، وصارت البلاد فوضى للجند ، أو لمن يستطيع استخدامهم ، وانشغل الناس عن الزراعة والتجارة ، وأهملت الاعمال بوجه الاجمال



وزاد أهل البلاد شقاء ان قواد الجند كانوا اذا أعوزهم المال ، ولم يكن في بيت المال ما يكفي ، استخرجوه من الاهالي . وكثيرا ما كان يحدث ذلك في اثناء الحروب بين فرق الجند في تنازعهم على تولية أحد الخلفاء . فقد نهب جند الديلم أموال الناس في بغداد ، في اثناء الحصار بين ناصر الدولة ومعز الدولة سنة ٣٣٤ هـ ، بشأن الخليفة المطيع لله ، وكان مقدار ما نهبوه من أموال المعروفين فقط ١٠٠٠٠٠٠ دينار (١) ولما عين الخليفة المستكفي « شير زاد » أميرا للأمراء في تلك السنة ، زاد هذا أعطيات الجند زيادة كثيرة على جاری عاداتهم عند كل بيعة ، لكنه لم يجد في بيت المال ما يعطيهم ، فقسط الأموال على العمال والكتاب والتجار وغيرهم ، وظلم الناس . فظهرت اللصوص في بغداد ، وأخذوا الأموال نهبا ، ففر التجار وأصبحت البلاد فوضى (٢)

فأل ذلك وأمثاله الى تتابع الاحن على البلاد ، فتقاعد أهل المدن عن العمل ، كما تقاعد أهل القرى عن الزرع ، وغلت الاسعار ، وتوالى الجوع أعواما على مدن العراق ، وخصوصا بغداد ، فكثر اللصوص وصاروا طوائف عديدة ، لا عمل لهم الا النهب عند سنوح الفرصة ، وخصوصا في اثناء الفتن . ومنهم العيارون والشطار . ولم يجد الخلفاء ما يستأجرون به جندا لدفع الفتن أو اخماد الثورات . على انهم كثيرا ما كانوا يمسون عن دفع المال ، ولو كان في خزائهم ، لانهم يرون النفوذ لسواهم . كما حدث للمقتدر سنة ٣٢٠ هـ فانه أمسك عن دفع الأموال وهي عنده وعند والدته ، حتى آل الامر الى قتله بمساعي مؤنس الخادم . فكان ما فعله مؤنس سببا لجرأة اصحاب الاطراف على الخلفاء وطمعهم فيهم (٣) حتى تجرأوا على نهبهم ومصادرتهم ، كما حدث للمطيع سنة ٣٦١ اذ سطا جند الروم من جهة الجزيرة حتى بلغوا نصيبين ، وسبوا واحرقوا وفر اهلها الى بغداد ، يستنجدون الخليفة وجنده وأهل المدينة ، فشغب الناس وخافوا فطلب بختيار (صاحب الامر يومئذ هناك) الى الخليفة ان يدفع المال للنفقة على الغزاة لمحاربة الروم ، فقال المطيع : « ان الغزاة والنفقة عليها وعلى غيرها من مصالح المسلمين تلزمني اذا كانت الدنيا في يدي ، وتجبي الى الأموال ، واما اذا كانت حالي

(٢) ابن الاثير ١٧٦ ج ٨

(١) ابن الاثير ١٧٨ ج ٨

(٣) ابن الاثير ٩٠ ج ٨

هذه فلا يلزمنى شيء ، وإنما يلزم من البلاد فى يده ، وليس لى الا الخطبة فاذا شئتم أن أعتزل فعلت» فلم ينفعه ذلك الاحتجاج فاضطر الى بيع ثيابه وأنقاض داره وغير ذلك لدفع ٤٠٠٠ ر. درهم . فشاع الخبر أن الخليفة صودر. على أن المال المذكور لم ينفق فى الفزاة وإنما أنفقه بختيار فى مصالحه (١) ، وما أشبه حال الخلفاء العباسيين مع جندهم الاتراك بحال سلاطين آل عثمان مع جندهم الانكشارية فى القرن الثامن عشر وبعيده ، ولا ندرى كيف كان يصير حالهم لو لم ينكبهم السلطان محمود الثانى سنة ١٨٢٦ فلم يبق فى الدولة العباسية ، والحالة هذه مصدر للمال للقيام بنفقات مصالحها واستبقاء جندها ، لان الفتن أقعدت الناس عن العمل فخربت البلاد . ولكن الجند لابد منه لحفظ السلطة ، فلما استولى معز الدولة بن بويه على بغداد فى خلافة المطيع شغب الجند عليه وأسمعوه المكروه فضمن لهم ايصال أرزاقهم . ولما أعجزه ذلك من طريق الحلال ، اضطر الى ضبط الناس وأخذ أموالهم من غير وجوها فلم يفنه ذلك شيئاً ، فارتأى أن يسلم القرى والضياع الى قواده ورجاله ليزرعوها ويستغلوها ، فسلم اليهم ضياع الخلافة وضياع أصحاب الإملاك فبطل لذلك أكثر الدواوين وزالت أيدى العمال . وكانت البلاد قد خربت للأسباب التى قدمناها ، فاستأثر القواد بالقرى العامرة فزادت عمارتها وتوفر دخلها بسبب الجاه والنفوذ . وأخذ الاتباع القرى الخربة فزادت خراباً فردوها وطلبوا غيرها ، وأهملوا الاهتمام بمشارب القرى وتسوية طرقها ، فهلك وبطل كثير منها وأخذ غلمان المقطعين فى تحصيل العاجل بالظلم . وبالجمله فقد تعذر على معز الدولة بهذه الطريقة جمع ذخيرة للنوائب والحوادث . وكان قد أكثر من اعطاء غلمانه الاتراك والزيادة لهم فى الاقطاع ، فحسداهم الديلم فزادت الوحشة والمنافرة عما كانت عليه بينهما (٢)

٥ - استئثار رجال الدولة بالاموال لانفسهم

اذا بلغت الدولة الى قمة ثروتها ، وانغمس الملك فى الترف والقصف ، وتقاعد عن مباشرة الاحكام بنفسه ، تحول النفوذ الى المحيطين به ، أو الذين يوبون عنه ، أو يتوسطون بينه وبين الناس ، كالوزير، والعامل ، والكاتب ، والحاجب ، والقائد ، وأصبح الامر والنهى فى أيديهم ، فيستأثرون بالاموال لانفسهم يجمعون منها ما استطاعوا ، فيسرقون ويبدخون على ما تقتضيه احوالهم وأطوارهم . ولا يكون ذلك الا فى الدولة المطلقة التى ليس على أعمالها مراقب ولا محاسب . فمن ينوب عن الملك من الوزراء أو الكتاب أو الحجاب

(٢) ابن الاثير ١٧٩ ح ٨

(١) ابن الاثير ٢٤٤ ح ٨

في عصر الترف والتقاعد يكون له مثل ذلك من النفوذ ، وخصوصا في مثل الدولة العباسية ، لان وزراءها وكتابها من أمة لم تقم دولتهم الا بها ، ولم يزه تمدنهم الا بعلمائهم . ولذلك كان للوزراء في هذه الحالة الكلمة النافذة ، والسيف القاطع ، حتى في ابان تمدنها .. اعتبر ماكان من نفوذ البرامكة في ايام الرشيد ، وما كان من احرازهم الاموال لانفسهم ، حتى كان الرشيد يحتاج الى اليسير من المال فلا يقدر عليه (١) فلما غلوا يديه عما كانت تتطلبه نفسه من الترف والاستبداد (٢) نكبهم على ما هو مشهور ، كما نكب المهدي قبله وزيره يعقوب بن داود ، وكان قد استوزره وسلم اليه الامور ، وفوض اليه الدواوين ، وانشغل المهدي عنه باللهو وسماع الاغاني ، فعظم ذلك على الناس ، وخصوصا العرب ، فهجوا يعقوب ، ومن ذلك قول بشار بن برد :

بنى امية هبوا طال نومكم ان الخليفة يعقوب بن داود
ضاعت خلافتكم يا قوم فالتمسوا خلافة الله بين الناي والعود (٣)

ووشى بعض الناس الى المهدي بذلك فاستدعاه ، وقبض عليه وسجنه وظل في سجنه اعواما طوالا

وكما اتفق للمأمون مع يحيى بن اكثم القاضي عندما عهد اليه بتدبير مملكته واكرمه نحو اكرام الرشيد للبرامكة (٤) ولكنه لم يكن راضيا عنه لاشياء لم تعجبه منه ، ولذلك فلما دنت وفاة المأمون اوصى اخاه المعتصم قائلا : « لا تتخذن وزيرا تلقى اليه شيئا ، فقد علمت ما تكبني به يحيى ابن اكثم في معاملة الناس وخبث سيرته » (٥) . وكان العرب يكرهون الوزراء خصوصا لانهم في الغالب من الفرس ، وكانوا يصفونهم بالجبن والبخل وقبول الرشوة .. قال اعرابي يصف وزيرا :

ومظهر نسك ما عليه ضميره يحب الهدايا بالرجال مكور
اخال به جبنا وبخلا وشيمة تخبر عنه انه لوزير (٦)

على ان الوزراء كثيرا ما كانوا يمنعون المال عن الخلفاء ضنا بيت مال المسلمين ان يذهب في الاسراف لا طمعا فيه لانفسهم ، كما اتفق للوائح مع وزيره ابن الزيات ، اذ اعجبه صوت غنثه اياه جارية اسمها «علم» فأمر لصاحبها بخمسة آلاف دينار ، فمطل ابن الزيات في دفعها ففضب الوائح وأمره ان يدفع ضعف ذلك المال ، فدفع اليه ١٠.٠٠٠ دينار (٧)

وكان الوزراء يزدادون نفوذا واستئثارا بالمال بزيادة ضعف الخلفاء ، حتى صارت معظم الاموال اليهم

(١) السعدي ٢٠١ ج ٢ (٢) الطبري ١٢٣٢ ج ٣ (٣) الفخرى ١٦٦ (٤) ابن خلكان ٢١٧ ج ٢

(٥) الطبري ١١٣٩ ج ٣ (٦) الطبري ١٠٨٨ ج ٢ (٧) ابن الاثير ١٢ ج ٧

بلغ من ثروة الوزراء ما يشبه ثروة الخلفاء أو بيت المال في أيام الازدهار. كأن الاموال تحولت من بيت المال الى بيوت هؤلاء الناس ، وصارت الوزارة مطمح انظار أهل المطامع ، يبذلون الرشى وبقدمون الهدايا رغبة فيها . على انها كثيرا ما كانت تعرض عرضا على من يقوم بنفقات الجند (١) ولكن انقلب أن تبذل الاموال في سبيل الحصول عليها اما رأسا الى الخليفة ، كما فعل ابن مقلة اذ بذل ٥٠٠.٠٠٠ دينار حتى استوزره الراضى فى أوائل القرن الرابع للهجرة ، وكما فعل ابن جهرى اذ ابتاع الوزارة من القائم بأمر الله بمبلغ ٣٠٠.٠٠٠ دينار (٢) ، أو بواسطة واحد من خاصة الخلفاء يستخدمونه بالمال . وهم لم يكونوا يفعلون ذلك الا لاعتقادهم انهم يسترجعون فى أثناء وزارتهم أضعاف ما بذلوه ، بما تصل اليه أيديهم من الرشوة ، من تولية العمال والنظار والكتاب وغيرهم

ومن غريب ما يحكى عن ارتشاء الوزراء : أن الخاقانى وزير المقتدر بلغ من سوء سيرته فى قبول الرشوة أنه ولى فى يوم واحد، تسعة عشر نظرا للكوفة ، واخذ من كل واحد رشوة ، فانحدروا واحدا واحدا حتى اجتمعوا جميعا فى بعض الطريق، فقالوا : كيف نصنع؟ فقال أحدهم : ينبغى ان أردتم النصفه أن ينحدر الى الكوفة آخرنا عهدا بالوزير، فهو الذى ولايته صحيحة لانه لم يأت بعده أحد . فاتفقوا على ذلك فتوجه الرجل الأخير نحو الكوفة وعاد الباقيون الى الوزير ففرقهم فى عدة أعمال . وهجاه بعض الشعراء بقوله :

وزير لا يمل من الرقساء يولى ثم يعزل بعد ساعه
ويدنى من تعجل منه مال ويبعد من توسل بالشفاعه
إذا أهل الرشى صاروا اليه فأحظى القوم أوفرهم بضاعه (٣)

وكانت الاموال ترد على الوزراء من العمال وغيرهم من موظفى الدولة ، ضريبة فى كل عام بصفة هدية استبقاء لرضاهم

على أن بعضهم ، وهو نادر ، لم يكن يقبل الرشوة ، ولا يعمل الا بالحق ، مثل عبيد الله بن يحيى بن خاقان وزير المتوكل على الله فانه كان عفيفا - ذكر الفخرى أن صاحب مصر حمل اليه ٢٠٠.٠٠٠ دينار وثلاثين سقفا من الثياب المصرية على عادته مع غيره من الوزراء ، فلما أحضرت بين يديه قال لوكيل صاحب مصر : « لا والله لا اقبلها ولا اثقل عليه بذلك » ثم فتح

(١) ابن الاثير ٨٣ و ٨٦ ج ٨ وصلة تاريخ الطبرى ٧٦ (٢) الفخرى ٢٥٣ و ٢٦٦ (٣) الفخرى ٢٤١

الاسقاط وأخذ منها منديلا وضعه تحت فخذه وأمر بالمال فحمل الى خزانة الديوان وصحح بها وأخذ به دورا لصاحب مصر (١)

ومن الوزراء الذين اشتهروا بالعفة وصدق الخدمة على بن عيسى وزير المقتدر ، وهو صاحب جريدة الخراج التي نشرناها في هذا الجزء . ولا يخلو أن يكون غيرهم قد أخلص الخدمة ، ولكن يقال بالاجمال ان الوزراء في عصر التقهقر العباسي قلما كانوا يتولون الوزارة الا طمعا في اختزان الأموال . فان أبا الحسن بن الفرات وزير للمقتدر ثلاث دفعات : الأولى سنة ٢٩٦ هـ بقى فيها ثلاث سنين ، فكان مقدار ما اجتمع عنده من المال يساوى ٧٠٠٠٠٠٠ دينار أخذت كلها مصادرة . ثم عاد الى الوزارة سنة ٣٠٤ ، وخلع سنة ٣٠٦ ، ثم عاد ثالثة سنة ٣١١ ، وخلع سنة ٣١٢ ، فمجموع المدة التي مكث بها في الوزارة في الدفعتين الاخيرتين نحو ثلاث سنوات ، فكان عنده لما خلع أخيرا ما يزيد على ١٠٠٠٠٠٠ دينار ، وضياع يستغل منها كل سنة ٢٠٠٠٠٠٠ دينار (٢) ومع ذلك لم يذكره المؤرخون بسوء لفرط كرمه واحسانه . وكان اذا ولى الوزارة يفلو الثلج والشمع والكاغد لكثرة استعماله له ، لانه ماكان يشرب أحد كائنا من كان في داره في الفصول الاربعة الا الماء المثلوج ، ولا كان أحد يخرج من عنده بعد الغروب الا وبين يديه شمعة كبيرة نقية (٣) . وكان في داره حجرة معروفة بحجرة الكاغد كل من دخلها واحتاج الى شيء منه أخذه (٤) (**) وكان يطلق لاصحاب الحديث عشرين ألف درهم ، وللشعراء عشرين ألف درهم ، ولاصحاب الادب ٢٠٠٠٠ درهم ، وللفقهاء ٢٠٠٠٠ درهم ، وللصوفية ٢٠٠٠٠ درهم (٥) وكان يجري الرزق على خمسة آلاف من أهل العلم والدين والبيوت والفقراء ،

(١) الفخرى ٢١٦ (٢) ابن حلكان ٣٧٢ ج ١

(*) جاء في كتاب الوزراء لـهلال الصابي « ص ١٤٢ » في وصف دار الوزير ابي الحسن ابن الفرات انه كان فيها « دار كبيرة للشراب ، وفيها ماذيان يجعل فيهما الماء المبرد ويسقى منه جميع من يريد الشرب من الرجال والفرسان والاعوان والخزان ، ومن يجري مجراهم من الاتباع والغلمان . وكان بالدار مزملات فيها الماء الشديد البرد ، وبرسم خزانة الشراب خدم نظاف عليهم الثياب الدبيقية السرية ، وفي يد كل واحد منهم قدح فيه سكنجبين أو جلاب ومخوض وكوز ماء ، ومنديل من مناديل الشراب نظيف . فلا يتركون أحدا ممن يحضر الدار من القواد والخدم السلطانيين والكتاب والعمال الا عرضوا ذلك عليه »

(٣) الفخرى ٢٤

(٤) ابن الاثير ٥٧ ج ٨

(**) جاء في كتاب الوزراء للصابي « ص ٦٣ » : « وكان في جانب الدار ادراج كثيرة لاصحاب الحوائج والمتظلمين ، حتى لا يلتزم أحد منهم مشقة لما يتناعه من ذلك . . ولما خلعت عليه خلع الوزارة زاد في ذلك اليوم ثمن الشمع قراطا في كل من ، وزاد سعر القراطيس لكثرة استعماله لهما ، ولانه كان من رسمه الا يخرج أحد من داره وقت العشاء الا ومعه شمعة منوية ودرج منصوري . وقد سقى في داره في ذلك اليوم والليل اربعون ألف رطل ثلجا »

ولم يكن الناس يصنعون الثلج في ذلك الحين ، وانما كان يؤتى به من الجبال العالية في الموصل ويلف لفا جيدا بالقماش والقطن ويحمل في سرعة الى بغداد . وكانت نفقة الثلج لهما عظيمة ، وخاصة في ايام الصيف

وأكثرهم تبلغ نفقته ١٠٠ دينار في الشهر ، وأقلهم خمسة دراهم وما بين ذلك (١) ففطى الكرم طمعه ، كما غطى طمع البرامكة قبله ، وقطع السنة الشعراء وكسر أقلام المؤرخين

وهناك كثيرون من الوزراء جمعوا أموالا طائلة ، وانغمسوا في أنواع الترف والبذخ ، وذلك طبيعي في الدول المنتظمة على الطرق القديمة (**) ، لان الوزراء كانوا يجمعون الاموال الكثيرة حيثما كانوا في العراق او في مصر او الاندلس . فقد خلف المادرائي وزير بنى طولون بمصر من الضياع الكبار ما لم يملكه أحد قبله الا في النادر وارتفاعها ٤٠٠٠٠٠ دينار كل سنة سوى الخراج ، وقد وهب وأعطى وأفضل وحج ٢٧ حجة أنفق في كل منها ١٥٠٠٠٠ دينار (٢) . ويعقوب بن كلس أول وزراء الفاطميين كان في جملة أملاكه اقطاع في الشام دخله ٣٠٠٠٠ دينار في السنة ، وخلف أملاكه وضياعا وقياسرة ورباعا وخيلا وبغالاً ونوقا وغير ذلك ما قيمته ٤٠٠٠٠٠ دينار ، غير ما أنفق في تجهيز ابنته وهو ٢٠٠٠٠ دينار ، وخلف ٨٠٠ حظية سوى جوارى الخدمة ، وأربعة آلاف غلام عرفوا بالطائفة الوزيرية (٣) وخلف الافضل أمير الجيوش وزير المستنصر الفاطمي ما لم يسمع بمثله وذلك ٦٠٠٠٠٠ دينار عينا (٤) و ٢٥٠ أردب دراهم ، من نقد مصر و ٧٥٠٠٠ ثوب ديباج أطلس ، و ٣٠ راحلة أحقاق ذهب عراقي ، ودواة ذهب فيها جوهر قيمته ١٢٠٠٠ ، ومائة مسمار من ذهب وزن كل مسمار مائة مثقال في عشرة مجالس في كل مجلس عشرة مسامير ، على كل مسمار منديل مشدود مذهب بلون من الالوان ايما أحب لبسه ، و ٥٠٠ صندوق كسوة ما عدا الخيل والبغال والماشية والجوارى والعبيد مما لا يحصىه عد (٥) (***)

(١) ابن خلكان ٣٧٢ ج ١

(*) حذ مثلا لذلك ما يحكى عن الوزير أبي الحسن علي بن الفرات الانف الذكر ، فقد كان له في داره مطبخان : مطبخ الخاصة ، ولا يمكن أن يحصى ما كان يدخله من الحيوان لكثرت ، ومطبخ العامة الذي يختص بها يقدم الى الحجاب المقيمين بالدار ، ويعرض منه للرجالة ، والبواسين وأصاغر الكتاب وغللمان أصحاب الدواوين ، وكان يقدم في هذا المطبخ كل يوم نسعون رأسا من الغنم وثلاثون جديا ، ومثا قطعة دجاجا سمانا ، وفراريج مصدرة : ومائة قطعة دراجا ، ومائتا قطعة فراخا ، وهناك خبازون يخبزون الخبز ليلا ونهارا ، وقوم يعملون الحلواء عملا متصلا (٢) المقرئ ١٥٥ ج ٢ (٣) المقرئ ٦ ج ٢ (٤) وهو في الاصل ستمائة الف الف دينار ، ولا بد أن خطأ تطرق الى نصه اذ لا يعقل أن يجتمع هذا المال عند واحد وهو يعوق مجموع خراج مصر لمائة سنة . فالارجح أن يكون المراد ستين الف دينار كما قلنا . ويستبعد أن يكون المراد دراهم بدل دنانير ، لان أموال مصر قلما قدرت بالدراهم (٥) ابن خلكان ٢٢٢ ج ١ (***) ومع ذلك فقد كان أولئك الوزراء رغم ثرائهم الطائل يخلون بالقليل . حكى أن الاخفش النحوي المتوفى عام ٩٢٧/٣١٥ طلب من علي بن عيسى أن يجري عليه رزقا ، ووسط في ذلك أبا علي بن مقله ، فانتهره علي بن عيسى انتهارا شديدا في مجلس حافل ، فششق ذلك على ابن مقله ، وقام من مجلسه وقد « اسودت الدنيا في عينيه ، ووقف الاخفش على الصورة فاغتم ، وقيل انه قضى على قلبه فمات »

انظر : معجم الادباء لياقوت ٢٢٤/٥ - ٢٢٥ ، آدم ميتز : الحضارة الاسلامية في القرن الرابع ، الترجمة العربية ١٢٦/١

وقس على ذلك أحوال الوزراء في الاندلس ، فان هدية الوزير ابن شهيد لعبد الرحمن الناصر سنة ٣٢٧ هـ تدل على مقدار تلك الثروة ، فقد أوردها ابن خلدون والمقرئ وفصلها هذا الأخير تفصيلا حسنا في ثلاث صفحات كبيرة (١)

وحدث نحو ذلك في الدولة العثمانية في إبان ثروتها وبعيدها ، فكان الوزراء يقتنون الضياع الواسعة ويحتالون في استغلالها بأن يوقفوها على بعض المساجد بشرط أن يستولى ورثتهم على معظم ريعها ليخلصوا أنفسهم من خراجها أو عشورها (٢)

واما الأبواب التي كان وزراء الدولة العباسية يتكسبون منها تلك الأموال فكثيرة ، من جملتها قبول الرشوة في التوظيف كما تقدم ، وما يرد عليهم من هدايا العمال للسبب نفسه ، ومنها اغتصاب الضياع بما لهم من النفوذ فيستولون على ما شاءوا بغير حساب ، ناهيك بما كانوا يمدون اليه أيديهم من أموال الخراج الواردة الى الديوان ، وقد تقدم أن طرق دفاتر تلك الايام لم تكن تمنع الاختلاس أو تظهره

ومن أبواب الكسب أيضا أن بعض الموظفين كانوا يحتاجون الى رواتبهم ، وهم مشغولون بما هم فيه من الخدمة ، ولا سبيل لهم الى المال ، فكان بعض الوزراء يقيم من قبله أناسا يشترون توقيعات أرزاق أولئك الموظفين بنصف قيمتها ، ثم يقبضها هو كاملة (٣) وكانوا يفعلون نحو ذلك أيضا في رواتب الفقهاء وأرباب البيوت ، فكانهم يقاسمون الناس على انصاف رواتبهم . وهو اتجار برواتب الموظفين ، فضلا عن اتجارهم بالأرزاق وعما كانوا يكتسبونه ممن يضمن بلدا أو خراجا على سبيل الرشوة أو الاقتسام ، وما كانوا يفتصبونه من التجار بنفوذهم واغضاء الخلفاء عنهم (٤) وكانوا يسمون ما يكتسبه الوزراء على هذه الصورة « مرافق الوزراء » وكانت مشهورة بين الناس . ومن مرافقهم أيضا تنقيص عيار النقود ، فكانوا يضربون الدنانير ناقصة فيربحون من ذلك مالا طائلا (٥)

تلك كانت حال الوزراء وفي أيديهم الحل والعقد ، ومع ذلك فالخلفاء هم المطالبون بأرزاق الجند . وقد علمت ما كان من أمر الاتراك واستبدادهم بالخلفاء ومطالبتهم بالأموال لأرزاقهم ونفقاتهم ، فلم يكن يرى الخلفاء سبيلا الى ذلك الا بمطالبة الوزراء ، فاذا لم يدفعوا أخذوا المال منهم بالقوة وهو

(١) نفح الطيب ١٦٨ ج ١ (٢) Porter's Const. Hist. of Turkey Ms.

(٣) ابن الأثير ٨٤ ج ٨ (٤) الطبري ٧٠٣ ج ٢ (٥) ابن الأثير ١٤٦ ج ٨

ما يعبرون عنه بالمصادرة . وكانت رائجة في عصر التقهقر ، اذ لم يكن من سبيل الى سد نفقات الدولة الا بها ، ولا يكاد يتولى وزير الا انتهت وزارته بالمصادرة أو بالقتل أو بهما جميعا (*)

المصادرة

هي قديمة في الاسلام تتصل بعصر الراشدين ، وكان العمال اول من وقعت عليهم المصادرات ، فكانوا اذا اكتسبوا مالا من تجارة أو سبيل آخر غير مرتباتهم المفروضة أخذ الخلفاء نصفه وأضافوه الى بيت المال — كذلك فعل عمر بن الخطاب بعماله على الكوفة والبصرة والبحرين (١) وكانوا يسمون ذلك مقاسمة أو مشاطرة . فلما أفضت الامور الى بنى أمية وكان

(*) مرت الوزارة أيام العباسيين في ادوار تكاد توازي ادوار تاريخ الخلافة العباسية نفسها . الدور الاول يبدأ من أيام ابي جعفر المنصور فقد اسوزر أنا سلمة الخلال ، وكان رجلا قويا ذا شخصية ظاهرة ورأى في خلافة بنى العباس ، وقد قتله المنصور خوفا منه . وطالما كان هناك خلفاء أقوياء ، فقد كان هناك وزراء أقوياء أيضا ، بل بلغ من قوتهم أن خافهم الخلفاء ، واصبح الصراع على الحكم بين الوزراء والخلفاء هو الطابع المميز للحالة السياسية الداخلية للدولة حتى نهاية أيام المعتصم .

وابتداء من خلافة المنتصر « ٨٦١/٢٤٧ — ٨٦٢/٢٤٨ » تدخل الوزارة في دورها الثاني، فيجمل محل كبار الوزراء ذوى الثقافة العالية والشخصية القوية وزراء لا يمتازون بكفاية حقيقية او قدرة ظاهرة ، وقد عجزوا جميعا عن علاج المشكلة الرئيسية التي واجهت الدولة العباسية من أيام المتوكل « ٨٤٧/٢٣٢ — ٨٦١/٢٤٧ » وهي المشكلة المالية . ويظهر هذا الانتقال بصورة واضحة جدا في انتقال الوزارة من عبيد الله بن يحيى خاقان وزير المتوكل الى أحمد بن الخصيب وزير ابنه المنتصر ، فقد كان ابن خاقان رجلا لئاس بقدرته ، قال الفخرى: « كان عبيد الله حسن الخط ، وله معرفة بالحساب والاستيفاء ، الا أنه كان مخطئا مجدودا ، فكانت سعادته تغطي عيوبه ، وكان كريما حسن الاخلاق ، وكان كرمه أيضا سر كثيرا من عيوبه، وكان فيه تعفف » . فاذا انتقلنا الى أحمد بن الخصيب وجدناه « مقصرا في صناعته، مطعوننا عليه في عقله ، وكانت فيه مروءة وحدة وطيش ، فمن احتمله بلغ منه ما أراد » كما يقول الفخرى . ولم يكن من أتى بعد ابن الخصيب احسن منه بكثير ، حتى على بن الفرات وعلى بن عيسى لم يتصفا بالصفات الحقيقية التي كانت الوزارة تستلزمها . ثم انهما لم يكونا اكثر امانة من غيرهما على أموال الدولة . وتكاد الخيانة المالية أن تكون الصفة المشتركة بين وزراء هذا العهد جميعا مما هون امرهم على الناس والحمد خاصة ، فجرءوا عليهم حتى ضربوهم ضرب الموت كما حدث لابی جعفر أحمد بن إسرائيل وزير المعتز « ٨٦٦/٢٥٢ — ٨٦٦/٢٥٥ »

وابتداء من أيام بنى بويه « ابتداء من ٩٣٢/٣٢٠ » تسقط هيبة الوزراء تماما ، ويصبحون مجرد خدم للأمراء في شئون الكتابة . وربما كانت وزارة ابي جعفر محمد بن القاسم الكرخي وزير الراضي « ٩٣٤/٣٢٢ — ٩٤٠/٣٢٩ » كالرمز الى ذلك التحول ، فقد « كان قصيرا جدا » في غاية القصر ، فاحتاجوا انهم قطعوا من سرير الخلافة اربع اصابع حتى يتمكن الكرخي الوزير من مشاوره الخليفة ، وتطير الناس من ذلك ، وقالوا: هذا مؤذن ينقض الدولة ، فكان الأمر كما قالوا عليه ، واختلفت الاحوال ، واضطربت الامور لديه فاستتر . قالوا أنه لما أراد الاستئثار قلع رأس مزملة « وزير » وجلس فيها ، واخرجت المزملة على انها مزملة ، وهو في وسطها، وما زال مستترا حتى ظهر وصودر ثم تخلص « الفخرى ، ص ٣٠٧ » . وهي صورة فكهة ، ولكنها فكاهة محزنة كهذه التي تكثر في أيام الانهيار . وعقب وزارة الكرخي هذا ظهر عجز الوزراء بصورة واضحة مما اضطر الراضي الى استدعاء ابن رائق وتسليم الامور اليه وتلقيبه اياه بأمر الامراء . ومنذ ظهور امراء الامراء تلاشت نهائيا أهمية الوزراء في الدولة العباسية

(١) اليعقوبي ١٨١ ج ٢ والبلاذري ٢٨٥ و ٨٣

ما كان من استبداد عمالهم وطمعهم في أموال الجباية ، أصبح الخلفاء في أواخر الدولة لا يعزلون عاملا من عمله الا حاسبوه على ما عنده من المال ، واستخرجوا ما تصل اليه أيديهم ، وكانوا يسمون ذلك « استخراجا »

ولما تسنم العباسيون منصة الخلافة كان معظم العمال في أوائل الدولة من اخوتهم وأعمامهم ، ولم يكن ثمة ما يدعو الى الاستخراج او المقاسمة ولو ساءت سيرة بعضهم . ثم انتقلت الاعمال الى رجال الدولة من غير أهلهم ، فجنح العمال الى الطمع والعنف في استخراج الاموال ، فعمد الخلفاء الى مصادرة اموالهم لاسترجاع ما استولوا عليه من غير وجه الحق . حتى في أيام المنصور ، فكان لا يعزل عاملا الا قبض ماله وتركه في بيت مال مستقل سماه « بيت مال المظالم » (١) . وتكاثر تعدي العمال في أيام المهدي (سنة ١٥٨ - ١٦٩ هـ) فاضطر هذا الخليفة الى النظر في المظالم - وما هي الا مظالم العمال . ثم نظر فيها بعده الهادي فالرشيد فالأمون الى المهدي في أواسط القرن الثالث

ومما نبه الخلفاء الى مظالم العمال أن الوزراء كانوا يباشرون الاعمال نيابة عن الخلفاء ، وكان هؤلاء يستشيرونهم فيمن يولونه من العمال ، فربما استمعوا اليهم وربما خالفوهم . وخصوصا البرامكة فانهم كانوا اذا استشارهم الخليفة في ولاية عامل بينوا له ما يعلمونه من أمره ، ويتركون الامر للخليفة بعد ذلك يقضى فيه بما يريد . ومن هذا القبيل أن الرشيد استشار وزيره يحيى بن خالد في تولية على بن عيسى بن ماهان على خراسان فأشار عليه ألا يفعل ، فخالفه الرشيد وولاه اياها . فلما شخص على اليها ظلم الناس وجمع مالا كثيرا ووجه الى الرشيد هدايا من الخيل والرقيق والثياب والمسك والاموال لم ير مثلها قط . فلما وصلت الهدايا انى الرشيد أعجب بها وكان يحيى الى جانبه فقال له الرشيد : « يا ابا على .. هذا الذي أشرت علينا ألا نوليه هذا الثغر ، فقد خالفناك فيه فكان في خلافتك البركة ! » فقال : « يا أمير المؤمنين ، جعلنى الله فداءك ... انا وان كنت أحب أن أصيب في رأيي وأوفق في مشورتي ، فاني أحب أن يكون رأي أمير المؤمنين أعلى وفراسته أثقب وعلمه أكثر من علمي .. ان لم يكن وراء ذلك ما يكره .. أن هذه الهدايا ما اجتمعت لهذا العامل حتى ظلم فيها الاشراف ، واخذ اكثرها ظلما وتعديا . ولو أمرنى أمير المؤمنين لأتيته بضعفيها الساعة من بعض تجار الكرخ »

قال الرشيد : « وكيف ذلك ؟ » قال : « قد ساومنا عوننا على السفط

الذي جاء به من الجوهر فأعطيناه به ٧٠٠٠٠٠ ر. فأي أن يبيعه ، فأبعث إليه الساعة بحاجبي يأمره أن يرده إلينا لتعيد فيه نظرنا ، فإذا جاء به جحدناه وربحنا ٧٠٠٠٠ ر. ثم كنا نفعل بتاجرين من كبار التجار مثل ذلك « (١) . وفي كلام يحيى دليل صريح على ما كان يستطيعه الوزراء والعمال من جمع الاموال بلا حساب (*)

وقد رأيت أن الطمع تطرق إلى العمال ، حتى في أيام الزهو العباسي ، ولكن البرامكة أخلصوا المشورة ففلوا أيدي العمال عن الظلم . فلما نكب البرامكة كان فيمن جاء بعدهم من الوزراء المخلص وغير المخلص ، فأطلقت أيدي العمال وأحرزوا الاموال لانفسهم ، وكانوا يسترضون الوزراء بالرشوة كما تقدم ، حتى استفحل أمرهم واكتنزوا الاموال الطائلة

(١) الطبري ٧٠٢ ج ٣

(*) الخبر كما هو وارد في الاصل مختصر كما هو واضح ، وقد بحثت عنه في الطبعة التي بين يدي من الطبري فلم أجده لاكماله منه . ويكفي أن تذكر هنا أن إشارة يحيى الأخيرة كانت إلى سبط جوهر كان قد بعث به عون الجوهرى إلى الرشيد ليشتريه ، فعرض الرشيد عليه سبعة ملايين درهم ، فرفض الرجل وأخذ السبط ومضى . وقد أشار يحيى بن خالد إلى أنه من الممكن للوزير أن يستولى عليه دون ثمن ، بأن يطلب السبط ثم ينكر ثمنه ، فلا يستطيع الرجل شيئا . والإشارة هنا إلى ما كان على بن عيسى بن ماهان يفعله في خراسان ليحصل على المال من الناس ظلما ، فيرسل إلى الرشيد منه شيئا طائلا يجعله يلهج بذكره وقدرته

وقد فصل محمد بن عبدوس الجهشيارى أسلوب على بن عيسى بن ماهان في إدارة خراسان في خبر رواه ، قال : « وكان الرشيد بعد صرف الفضل بن يحيى عن خراسان قلد على بن عيسى بن ماهان ، لتكثير وقع عنده على الفضل في الأقوال ، فقتل على بن عيسى وجوه أهل خراسان وملوكها ، وجمع أموالا جلية ، فحمل إلى الرشيد ألف بدوة معمولة من ألوان الحرير وفيها عشرة آلاف درهم ، فلما وصلت إليه سر بها ، وأحضر يحيى بن خالد ، فقال له : يا أبا ، أين كان الفضل من هذا ؟ فقال : يا أمير المؤمنين ، أن خراسان سبيلها أن تحمل إليها الاموال ، ولا تحمل منها والفضل اصلىح نيات رؤسائها ، واستجلب طاعتهم ، وعلى بن عيسى قتل صناديد أهل خراسان وطراختها « جمع طرخان وهو الرئيس » وحمل أموالهم ، ولوقصدت لدرب من دروب الصيارف بالكرخ ، لوجدت فيه أضعاف هذه . وسينفق أمير المؤمنين مكان كل درهم منها عشرة » . فنقل هذا القول منه على الرشيد ، فلما انتقض أمر خراسان ، وخرج رافع ابن الليث ، واحتاج إلى النهوض إليها بنفسه ، حتى صار إلى طوس ، جعل يتذكر هذا الحديث ، ويقول : « صدقني والله يحيى ونصح لي ، فلم أقبل منه . والله لقد أنفقت مائة ألف درهم وما بلغت شيئا »

كتاب الوزراء والكتاب ، تصنيف أبي عبد الله محمد بن الجهشيارى « نشر السقا والإبيارى وشلبي » القاهرة ١٩٢٨ ص ٢٢٨
وانظر عن الوزارة والوزراء غير ما ذكره المؤلف وما ذكرناه في التعليقات :

Geiger Kuhn. Grundriss der Arabische Filologie 1, 248, 91; 181.

J. Welhausen, Das arabische Reich und sein strutz. p. 81.

الماوردي : كتاب ادب الوزير ، القاهرة ١٩٢٩

ابن الصيرفي : الإشارة إلى من نال الوزارة

خليل الظاهري : زبدة كشف المالك ، طبعة رافيس ، باريس ١٨٨٤ ص ٨٤

H. Bowen, The good vizier Ali ibn Isa. Cambridge 1928

والمادة التي كتبها فرانتس بابنجر Franz Babinger عن لفظ وزير في دائرة المعارف الإسلامية

العمال

وغنى العمال ميسور في تلك العصور بالنظر الى استقلالهم في ادارتهم وشؤونهم ، وخصوصا عمل الاستيلاء الفوضوى في كل شيء . وأبواب الكسب عندهم كثيرة : منها ان العامل اذا جاء فأول شيء يتوقعه أن يحمل اليه الناس الهدايا ، وفيها من الدواب والجوارى والاموال والثياب ما يبلغ مقداره شيئا كثيرا (١) وقد يترك ذلك في مقابل ما يقدمه العمال من أمثال هذه الهدايا الى الخليفة أو الوزير أو القهرمانة أو الكاتب أو الحاجب أو غيرهم من حاشية الخلفاء (٢) على أنهم كانوا يكسبون من مصادر أخرى كالاتجار بأصناف البضائع والاختشاب وغيرها (٣) ناهيك بما كانوا يخترعونه من صنوف الضرائب وتحصيل بعضها مرتين أو ثلاث مرات ، تبعا لما تقتضيه حاجتهم الى المال في ارضاء الوزراء ، أو لادخاره والانتفاع به عند الاعتزال من المنصب . ومن أوسع أبواب الضرائب كسبا لهم المكوس على التجارة . فقد ذكر المقدسى أن ثلث أموال تجار اليمن كان يذهب الى السلطان (٤) وكانوا يأخذون على حمل الحنطة هناك نصف دينار



ومن أبواب الكسب للمال أن ينفق العامل على بناء بيت أو جسر أو على حفر ترعة أو نهر ألف دينار مثلا ، ويطلب بعشرة آلاف أو مائة ألف ، وربما قدروا ما ينفقون فيه عشرة دنائير بستين ألف دينار (٥) فضلا عن اغتصاب الضياع وغيرها (٦) وما قد يجتمع لهم من فروق الاموال التي يقبضونها من الخراج بين الفضة والذهب .. فهل من عجب بعد ذلك اذا بلغت أموال محمد بن سليمان عامل الرشيد على البصرة ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم ، سوى الضياع والدور والمستقلات ؟ وكان محمد هذا يقل كل يوم ١٠٠.٠٠٠ درهم (٧) وبلغت أموال على بن عيسى بن ماهان ٨٠.٠٠٠.٠٠٠ درهم (٨) ، فلم ير الرشيد الا الجنوح الى الاستخراخ وهو المصادرة وكان الغالب في بادئ الرأي أن يقبضوا أموال العمال بعد موتهم ، كما فعلوا بمحمد بن سليمان المذكور، ثم صاروا يستخرجون أموالهم وهم أحياء كما فعل الرشيد بعلى بن عيسى . فانه عزله واستصفى أمواله المذكورة ،

(٢) Ein. Abb. 80

(٤) المقدسى ١٠٤

(٦) الماوردى ٧٨

(٨) الطبرى ٧١٢ ج ٣

(١) ابن الاثير ٥١ ج ٦

(٢) المقرئى ١٠٦ و ٢٢٣ ج ١

(٥) Ein Abb. 76

(٧) المسعودى ١٨٨ ج ٢

وحملها مع خزائنه وأثاثه على ١٥٠٠ جمل ، غير ٢٠٠٠٠٠٠ درهم كان ابنه عيسى بن علي قد دفنها في بستان بداره في بلخ (١)

مصادرة الوزراء

على أن مصادرة العمال لم يطل أمرها لاستقلالهم بأعمالهم بعد قليل ، فأصبح المطلوب منهم لبث المال في الغالب مالا معيناً في العام على سبيل الضمان ونحوه . وتحولت الثروة المقتضية إلى الوزراء ، وفسدت النيات فلم يجد الخلفاء سبيلاً لسد عوز بيت المال إلا بمصادرتهم - وكان الخلفاء لا يرون في ذلك جوراً ولا شدة لاعتبارهم ما في أيديهم مختلساً من حقوق بيت المال

بدأت مصادرة الوزراء في الدولة العباسية من أولها ، ولكنها كانت في أول الأمر على سبيل النكبة ، والغرض منها الانتقام من الوزير لجريمة سياسية أو للتخلص منه لغرض آخر . ومن هذا القبيل مقتل أبي سلمة الخلال أول وزراء بني العباس ، فبعد أن أيد دعوتهم بأمواله كما أيدها أبو مسلم الخراساني بسيفه وشي إلى السفاح أنه ينوي اخراج الدولة من أيديهم ، فأوعز إلى أبي مسلم فقتله ، ثم أصاب أبا مسلم من المنصور مثل تلك النكبة - ويقال نحو ذلك في نكبة البرامكة في أيام الرشيد ، والفضل ابن مروان في أيام المعتصم . وفي نكبة الفضل هذا رغبة في قبض أمواله لأن المعتصم نكبه سنة ٢٢١ هـ وأخذ من داره ٢٠٠٠٠٠٠ دينار ، وأثاثاً وآنية قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ دينار (٢) ولما تمكن الاضمحلال من الدولة صار الغرض من مصادرة الوزراء مجرد الاستحواز على أموالهم



وبلغت المصادرة معظمها في أيام المقتدر (سنة ٢٩٥ - ٣٢٠ هـ) لأن الوزراء استخفوا به لصغر سنه وأفضى تدبير الأمور في صدر أيامه إلى أمه ونسائه وخدمه . فكانت دولته تدور أمورها على تدبير النساء والخدم ، فخربت الدنيا وخلت بيوت الأموال وخلع وأعيد ثم قتل (٣) وكثر تبديل الوزراء في أيامه وكثرت مصادراتهم . وأولهم ابن الفرات ، وزر له ثلاث مرات ، وقد تقدم ذكر ما احتشده من الأموال وقد صودر ، فأخذت كلها منه . وخلفه الخاقاني وكان سيء السيرة كما تقدم . ثم علي بن عيسى ، وكان

(٢) ابن خلكان ٤١٥ ج ١

(١) ابن الأثير ٨١ ج ٦

(٣) الفخرى ٢٣٦

فاضلا ورعا حاول اصلاح الامور فلم يستطع لتمكن الفساد من عروق الدولة (*) ثم حامد بن عباس وكان قاسى القلب فى استخراج الاموال . ووزر له ابو على محمد بن عبيد الله الخاقانى واحمد بن عبيد الله احمد بن الحبيب . ومحمد بن على بن مقله صاحب الخط الحسن المشهور . وسليمان ابن الحسن بن مخلد . وعبيد الله بن محمد الكلوزاتى . والحسين بن القسم ابن عبيد الله بن سليمان بن وهب (١) وما من وزير الا وقبض او صودر فأخذت امواله وسجن او قتل . وكثرت المصادرات فى ايام المقتدر لغير الوزراء حتى القضاة والنساء والخدم . وربما زاد مجموع ما قبضه من المصادرة على ٤٠٠٠٠٠٠ دينار - على أنهم قدروا جملة ما أنفقه من الاموال تبذيرا وتضييعا فى غير وجه نيفا و ٧٠٠٠٠٠٠ دينار ، سوى ما أنفقه فى الامور غير الواجبة (٢) وقس على ذلك احوال سائر الوزراء

فأصبحت المصادرة بتوالى الايام المرجع الرئيسى فى تحصيل المال . فالعامل يصادر الرعية ، والوزير يصادر العمال ، والخليفة يصادر الوزراء ويصادر الناس على اختلاف طبقاتهم . على أن الخلفاء لم يكونوا يعمدون الى المصادرة الا عند حاجتهم الى المال لأرزاق الجند أو لغيرها من نفقات الدولة ، كما تعتمد دول أوربا اليوم الى عقد القروض لسد ما يعرض لها من النفقات اللازمة لحرب أو مشروع كبير

وكان الخلفاء يعتبرون أموال أولئك الوزراء أو العمال حقا لبيت المال قد اغتصبوه ، فاسترجاعه لا يعد جورا أو اجحافا . وقد نجاهم ذلك من أثقال الدين الاهلى الذى تشن تحت عبئه معظم دول العالم المتمدن اليوم ، فيذهب نحو ربع دخلها أو ثلثه فى وفائه أو استهلاكه ، وتضطر الى استنباط الضرائب من أجل ذلك ، حتى أصبحت تلك الدول وخصوصا انجلترا تكلف الناس جعلاً على كل عمل يرجون به كسبا

(١) جاء فى كتاب الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع لادم ميتز « الترجمة العربية ج ١ ص ١٢٧ : « ولكن على بن عيسى مع تقواه هذه وتدقيقه فى الامور الصغيرة لم يصدق الخليفة حينما راسله ليقر له بما عنده من اموال ، فكتب له يذكر أنه لا يقدر على أكثر من ٣ آلاف دينار ، هذا وقد وجد له بعد ذلك عند رجل سبعة عشر ألف دينار ، ولما ضيقوا عليه استجاب أخيراً الى دفع ٣٠٠ ألف دينار ، يعجل منها الثلث فى ثلاثين يوماً ، ويؤدى الباقي على رسم المصادرات » كتاب الوزراء للصايبى ٢٦٠ ، ٢٨٨ ، ٢٩١ ، ٢٩٥ ، ٣٥١ « وكان على بن عيسى يوبخ ابا عبد الله البريدى لانه حلف للسلطان أن استغلال ضيعته عشرة آلاف دينار ، وهو فى الحقيقة ثلاثون ألفاً ، فقال البريدى انه اقتدى بعلى بن عيسى حيث حلف لابن الفرات أن ارتفاع ضيعته عشرون ألفاً ، فوجد بعد ذلك انه خمسون ألفاً ، فكأنه القم على بن عيسى حجراً « تجارب الامم لمسكويه . طبعة أمدرود ، ج ٥ ص ١٩٧ - ١٩٨ » فلم يكن هذا الوزير تقى اليد تماماً ، وقد فرط فى تضمين الشام ومصر ، وترك مالا معجلاً الى مال مؤجل ، لا يدري ما يجرى فيه ، وقد واجهه خصومه بذلك ، فلم يستطع أن يبرر هذا التصرف » كتاب الوزراء للصايبى ص ٢٩٠ «

(٢) الفخرى ٢٣٩ - ٢٤٩ (٢) ابن الاثير ٩٠ ج ٨

الكتاب

وهناك فئات أخرى من موظفي الدولة كانوا يستأثرون بأموالها ، ومنهم كتاب الخراج ويهون ذلك عليهم لأنهم يباشرون مصادر الجباية رأسا . وقد كانوا يطمعون في تلك الاموال في أيام بنى أمية فما بعدها . ولكنهم لم يتسع أمرهم ويخشش شرهم الا في عصر التقهقر العباسي . فأمر الواثق سنة ٢٢٩ هـ بحبس الكتاب والزامهم مالا كثيرا استخرجه منهم بالعنف (١) وفعل نحو ذلك المعتز سنة ٢٥٥ هـ (٢) . ومن الكتاب الذين اشتهروا بالفنى من مهنة الكتابة بيت المادرائي بمصر (٣) (*)

ولم يكن الفنى خاصا بكتاب الدواوين ، بل كان يتناول كل كاتب من كتاب أهل الخلفاء وغيرهم . وكانت أكثر أموالهم تؤخذ بالرشوة والاختلاس ، حتى اشتهروا بالظلم كما اشتهر الوزراء وهجاءهم الشعراء كما هجوا هؤلاء - من ذلك قول بعضهم وهو يمدح أحد الامراء بالحزم والسهر على مصلحة الدولة :

هو ما علمت من الامير فما الذى تزداد منه وفيه لا يرتاب
لا تتقى الاجناد فى أيامه فقرا ولا يرجو الفنى الكتاب

وقال ابن حبيبات الشاعر الكوفي يهجو الوزير والكاتب معا :

ونجا خالد بن برمك منها اذا دعوه من بعدها بالامير
اسوا العالمين حالا لديهم من تسمى بكاتب أو وزير (٤)

وكان من ابواب الكسب عند الكتاب ارتشاؤهم للتوسط في تولية العمال أو سواهم ، كما فعل أحمد بن أبى خالد الاحول كاتب المأمون في توسطه لدى المأمون بتولية طاهر بن الحسين خراسان ، وقد شرط له على نجاحه في ذلك ٣٠٠٠٠٠ درهم (٥) وكان كتاب الدواوين في الولايات يشاركون العمال فيما يأتيهم من الهدايا ، أو من الرشوة وقد يقاسمونهم على النصف (٦)

الحجاب

وكانت ثروة المملكة عرضة لمطامع كل من كانت له دالة أو وساطة لدى ولاية الامر ، وخصوصا الحجاب الذين يقفون بأبواب الخلفاء فانهم من أكثر

(١) الطبرى ١٢٢٠ ج ٢ (٢) ابن الاثير ٨٥ ج ٧ (٣) المقرئى ٣٢١ ج ١ (*) يبدو أن استخراج الكتاب لاموال الناس فى سبيل قضاء مصالحهم لدى الدولة كان امرا طبيعيا لا يتنافى مع الامانة الادارية فى ذلك العصر . جاء فى سيرة الوزير أبى على محمد بن على ابن مقله : « .. ثم انه تعلق بأبى الحسن بن الفرات الوزير ، واختص به ، وكان ابن الفرات كالبحر ، سماحا وجودا ، فرقع من قدوه ، وأعلى من شأنه ، فمكث بين يديه يعرض رقابة فى مهمات الناس ، وينتفع سبب ذلك ، وكان ابن الفرات بأمره بالتحصيل من هذه الجهة ايثارا لنفعه ، فعا زال على ذلك حتى علت حاله وكثر ماله .. »

ابن طباطبا : الفخرى ، ص ١٩٩ - ٢٠٠

(٤) الفخرى ١٥٨ (٥) اليعقوبى ٥٥٤ ج ٢ (٦) المقرئى ٩٩ ج ١

الناس دالة عليهم ، فكانوا كثيرا ما يستخدمون تلك الدالة واكتساب الاموال من تقديم الداخلين أو تأخيرهم والاذن لهم أو منعهم ، فكانوا يرتشون لتعجيل في الاذن بالدخول على الخلفاء ، وكان ذلك شأنهم حتى في عصر الراشدين - قال المفيرة بن شعبة : « ربما عرق الدرهم في يدي أرفعه ليسهل اذني على عمر » (١) وكثيرا ما كانوا يتوسطون في تولية المناصب بالرشوة ، كما توسط الربيع حاجب المنصور ليعقوب بن داود بمنصب الوزارة برشوة مقدارها ١٠٠.٠٠٠ دينار (٢) ، ويقال نحو ذلك في كل من يتوفق الى دالة على الخليفة أو الامير ولو كان خادما (*)

الخلاصة

وخلاصة ما تقدم أن الدولة العباسية لما غلب الجند على أمرها واستبد قواد الاثراك بها ، تحولت ثروتها من بيت مالها الى أيدي رجالها ممن ينوبون عن الخليفة أو يتوسطون بينه وبين الرعايا ، كالعمال ، والوزراء ، والكتاب ، والحجاب ، ونحوهم . وأصبح الخلفاء لا يستطيعون استبقاء حكومتهم الا باغتصاب أموال أولئك الموظفين ، فكانوا كالذي يفتدي بأكل لحمه قال ذلك الى انحلال أمر الخلافة بعد أن بلغت غاية الضعف

وقد يتبادر الى الازدهار أن لثقل الضرائب دخلا كبيرا في سقوط الدولة العباسية ، وقد رأيت أن الضرائب كانت ثقيلة في عصر الازدهار العباسي - عصر الثروة والعلم ولم يكن الناس يشكون ثقلها ، بل ساءت حالهم منذ خفضت الضرائب - ولم يكن ذلك لأن تخفيض الضرائب يسوء الناس ، ولكن تخفيضها في تلك الايام قلل مصادر الثروة الواردة الى بيت المال فزادت حاجة أصحاب

(١) الاعلاق النفيسة لابن رسته ١٩٥ ج ٧ (٢) الفخرى ١٦٦

(*) يبدو أيضا أن حصول الحجاب على الاموال من الناس لقاء تسهيل الاذن على الخلفاء كان أمرا عاديا لا ينكره هؤلاء . روى الطبري في اخبار الرشيد انه اراد ان يشرب الدواء يوما ، فقال ابن ابي مريم « المضحك » : « هل لك ان تجعلني حاجبا غدا عند أخذك الدواء ، وكل شيء أكسبه فهو بيني وبينك ؟ » قال : « افعل » فبعث الى الحاجب : اكرم غدا منزلك ، فاني قد وليت ابن ابي مريم الحجابة . وبكر ابن ابي مريم ، فوضع له الكرسي ، واخذ الرشيد دواءه ، وبلغ الخير بطانته . فجاء رسول أم جعفر « البرمكي » يسأل عن أمير المؤمنين وعن دوائه ، فأوصله اليه وتعرف حاله ، وانصرف بالجواب ، وقال للرسول : اعلم السيدة ما فعلت في الاذن لك قبل الناس ، فأعلمها ، فبعثت اليه بمال كثير ، ثم جاء رسول يحيى ابن خالد ، ففعل به مثل ذلك ، ثم جاء رسول جعفر والفضل ، ففعل ذلك ، فبعث اليه كل واحد من البرامكة بصلة جزيلة . ثم جاء رسول الفضل بن الربيع ، فردّه ، ولم يأذن له ، وجاءت رسل القواد والعظماء ، فما أحد سهل اذنه الا بعث اليه بصلة جزيلة ، فما صبر العصر حتى صار اليه ٦٠ ألف دينار . فلما خرج الرشيد من العلة وتقى بدنه من الدواء دعاه ، فقال له : « ما صنعت في يومك هذا ؟ » قال : « ياسيدي ، كسبت ٦٠ ألف دينار » ، فاستكثرها وقال : « وابن حاصل ؟ » قال : « معزول » قال : « قد سوغناك حاصلنا ، فأهد إلينا ١٠ الاف فتاحة » ، ففعل ، فكان أربح من تاجره الرشيد

الطبري « القاهرة ١٩٣٩ » ٥٢٢/٦ - ٥٢٣

المطامع من رجال الدولة ، وكانت الأحوال قد اختلت بفساد النيات للأسباب التي ذكرناها ، فزال الأمن واختل النظام العام ، فتقاعد الناس عن العمل وقلت إيراداتهم وعجزوا عن اشباع مطامع رجال الدولة ، فعمد هؤلاء الى العنف في استخراج الاموال ، فتعاظم الاضطراب وتضاعف الضيق في الناس حتى سئمو الحياة في دولة لا يأمنون فيها على ارواحهم ولا اموالهم ولو كانت كثرة الضرائب تخرب الممالك لكانت انجلترا من اقرب الدول الى الخراب ، لما فيها من اصناف الضرائب التي لم يحلم بها العرب ولا خطرت ببالهم . لأنها فضلا عن ضرائبها على المحصولات والواردات على اختلاف اصنافها ، تقاسم الناس ارباحهم فتأخذ ضريبة على الايراد وجعلا على اية مهنة يريد الناس تعاطيها حتى المحاماة والطب في مقابل الاذن لهم في الاشتغال بها . والجعل المذكور ثقل يختلف فيمن ينال اية رتبة من رتب القضاء من خمسين جنيها الى عشرين . وقس على ذلك رسوم الأطباء والصيادلة والمحامين حتى الخطباء والوعاظ ، وهناك ضرائب اخرى على معاملات المصارف وعلى اوراقها وعقودها وعلى الزواج والطلاق ، وغير ذلك فيجتمع لها من هذه الرسوم اموال كثيرة

وأما ضرائب الايراد عند الانجليز فانها تشمل كل عمل يتكسب منه الناس حتى الوعاظ والخطباء ، فكيف بأصناف التجارات والصنائع والبنوك وغيرها ؟ والدولة الانجليزية كلما احتاجت الى مال عدلت ميزانيتها بزيادة الضرائب وخصوصا على الايراد ، واكثر ما تكون حاجتها الى المال في حالة الحرب كما فعلت بميزانية سنة ١٩٠١ في اثناء حرب الترنسفال ، فقد قدرت دخلها لذلك العام بمبلغ ١١٧ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه وخرجها بمبلغ ١٥٤ر٠٠٠ر٠٠٠ ، والفرق بينهما ٣٧ر٠٠٠ر٠٠٠ سددت معظمه بزيادة الضرائب ، وكانت ضريبة الايراد ثمانية بنسات على الجنيه أى نحو ٣ وثلث في المائة ، فجعلتها شلنا في كل جنيه أى خمسة في المائة ، فكان مقدار ما اجتمع لها من تلك الزيادة نحو ٩ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه . وفرضت ضريبة اضافية على البيرة بلغت حصيلتها ١٧٥٢ر٠٠٠ جنيه ، وضريبة على سائر الخمر حصيلتها ١٥ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وعلى التبغ ١٠ر٠٠٠ر٠٠٠ ، وعلى الشاي ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه وغير ذلك ، فلما انقضت الحرب عمدت الحكومة الى رفع تلك الاضافات ، فخفضت ضريبة الايراد اربعة بنسات أى أنها أرجعتها الى ما كانت عليه ، فقلت حصيللة الحكومة من الايراد ٨ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه ، وخفضت أيضا ضرائب القمح وغيره

وجملة القول ان انجلترا مع كثرة ضرائبها وما أثقل كاهلها من الديون ، فانها تعد من أثبت الدول قدما وأوفرها ثروة . فتخفيض الضرائب لا شك

أنه رحمة للناس ، ولكن زيادتها لا تدعو الى الخراب ، وانما يدعو الى خراب الممالك « الظلم » .. فانه يقوض أركان الدول بما يدعو اليه من ققييد الايدي عن العمل فيقعد الزارع عن زراعته ، والتاجر عن تجارته ، والصانع عن صناعته — ولا مال الا اذا اشتغل هؤلاء ، ولذلك قالوا : « العدل أساس الملك ! »

فالدولة العباسية لما أصبحت بعد المعتصم غنيمة للأجناد الغرباء يحملون أموالها الى بلادهم ، وأصبح الوزراء والعمال انما يعملون لحشد الاموال ، وأمسى الخليفة لا سلطان له حتى في قصره ، وبين غلمانه وجواريه ، تجمعت تلك الاثقال على رؤوس الرعية ، لأن الجباية منهم ، فطالبوهم بها بدون أن يساعدوهم على استغلالها فساءت حالهم كما علمت . أما دول هذه الايام فأساس نظامها الحرية الشخصية ، والمبادئ الاقتصادية ، فلا يطالب أحد من الناس الا بما يقتنع هو أنه حق صريح ، والا فانه يتظلم وظلامته مسموعة — وسنعود الى هذا البحث في بعض الاجزاء التالية

ثروة المملكة العباسية

أى البلاد وأهلها

فرغنا من الكلام فى ثروة الدولة (الحكومة) العباسية ورجالها ، وبقي علينا النظر فى ثروة المملكة ، وهى البلاد بما فيها من الناس على اختلاف طبقاتهم من أهل التجارة والزراعة والصناعة وغيرهم . وكانت البلاد قسمين : المدن ، والقرى : (*)

المدن

كانت المدنية محصورة فى المدن دون القرى ، عملا بقاعدة التمدن فى تلك الأيام ، وهى أن تكون الثروة والابهة حيثما يكون ولاية الامر ، ومن يلوذ بهم ، من الخليفة وآل بيته فرجال بلاطه فعماله ووزرائه . وهؤلاء كانوا يقيمون فى المدن وخصوصا العواصم ، ولذلك عمرت بغداد والبصرة ودمشق والفسطاط

(*) ذكر المقدسي فى « احسن التقاسيم » ص ٤٧ المصطلح الخاص بالمدن والتقسيمات الادارية ، وقد رأيت أن اورد هنا نص كلامه للفائدة ، بالنسبة لهذا الكتاب : « أعلم اننا جعلنا الامصار كالملوك ، والقصبات كالحجاب ، والمدن كالجند ، والقرى كالرجالة وقد اختلف فى الامصار ، فقالت الفقهاء : المصر كل بلد جامع تقام فيه الحدود ويحله أمير ويقوم بنفسه » او بنفسه « ويجمع رستاقه مثل عثر وناطلس وزوزن وعند أهل اللغة : المصر كل ماحجز بين جهتين ، مثل البصرة والرقه وأرجان وعند العوام : كل بلد كبير جليل مثل الرى والموصل والرملة واما نحن ، فجعلنا المصر كل بلد حله السلطان الاعظم ، وجمعت اليه الدواوين ، وقلدت منه الاعمال ، وأضيف اليه مدن الاقليم ، مثل دمشق والقيروان وشيراز وربما كان للمصر او للقصبة نواح لها مدن ، مثل طخارستان بلخ والبطائع لواسط والزاب لافريقية

فالاقاليم ١٤ : ٦ عربية : جزيرة العرب ثم العراق ثم اقود ثم الشام ثم مصر ثم المغرب . و٨ عجمية : الشرق ثم الديلم ثم الرحاب ثم الجبال ثم خوزستان ثم فارس ثم كرمان ثم السند . ولا بد لكل اقليم من كور

ثم لكل كورة من قصبة

ثم لكل قصبة من مدن ، الا الجزيرة والشرق والمغرب فان لكل واحد مصرين والمصر قصبة كورته ، وليس كل قصبة مصرا

ثم الامصار اسم كورها أيضا ، الا الاربع الاول ، والمنصورة والثلاث الاواخر وقد لخص ادم مبيتز كلام المقدسي ، فذكر المصطلحات والتقسيمات كما يلى :

(١) الامصار ، وهى البلاد التى يحلها السلطان ، وتجتمع فيها الدواوين ، وتقلد منها الاعمال وتضاف اليها مدن الاقاليم

(٢) القصبات ، وهى عواصم الاقاليم ، ومقامها من الامصار مقام الحجاب من الملوك

(٣) المدن أو المدن ، وهى ما يلى القصبة فى الاقاليم ومقامها مقام الحند

(٤) النواحي مثل نهاوند وجزيرة ابن عمر

(٥) القرى ، وهى الملحقة بالمدن ، ومقامها مقام الرجالة

انظر : الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، ج ٢ ص ١٩٥

والقاهرة والقروان وقرطبة وغرناطة ونحوها ، وظلت القرى والضياع مغارس لا عمارة فيها ، ولا تكاد تجد أثرا من آثار ذلك التمدن في غير المدن ففي هذه المدن فاضت ينابيع الثروة الاسلامية ، وعاش الناس في الرخاء والرغد بجوار الخليفة ورجال دولته ، ينالون جوائزهم وهداياهم وبييعونهم السلع والجواهر ، والاقمشة وما إليها . وفي هذه المدن كان يجتمع العلماء والشعراء والمغنون والندماء يتعيشون بما يجود به الخليفة أو أمراؤه أو رجال دولته

ويمثل طبقات الناس في تلك الايام قول الفضل بن يحيى : « الناس أربع طبقات : ملوك قدمهم الاستحقاق ، ووزراء فضلتهم الفطنة والرأى ، وعلية انهم اليسار ، وأوساط الحقهم بهم التأدب . والناس بعدهم زبد جفاء وسيل غشاء ، لكع ولكاع ، وربطة أتضاع . . . هم أحدهم طعمه ونومه ! » (١)

وقد جعل ابن خلدون عطاء السلطان أصل ثروة المملكة ، وعلة كثرة جبايتها ، لا اعتباره أن الدولة أو السلطان السوق الأعظم للعالم ومنها مادة العمران ، قال : « فاذا احتجن السلطان الاموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها ، قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية ، وانقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم ، وقلت نفقاتهم جملة ، وهم معظم السواد ، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم ، فيقع الكساد حينئذ في الاسواق وتضعف الارباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك ، لان الخراج والجباية انما يكونان من الاعتمار ، والمعاملات ، ونفاق الاسواق ، وطلب الناس للفوائد والارباح ، ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص لقلّة اموال السلطان حينئذ بقلة الخراج . فان الدولة كما قلنا هي السوق الأعظم أم الاسواق كلها ، وأصلها ومادتها في الدخل والخرج ، فان كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الاسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه » اهـ

فالمدن الاسلامية كانت مؤلفة من : الملوك وهم الأصل ، ثم رجال الدولة ، وانما يكونون كذلك لان الملوك يختارونهم لفطنتهم ، ثم الاغنياء ، وأخيرا الاوساط وهم جمهور الناس ويكونون كما يشاء أولئك . وذلك يخالف حال الهيئة الاجتماعية في هذا العصر ، عصر الحرية الشخصية ، فالناس فيه مستقلون بأعمالهم كل منهم يعد نفسه عضوا من أعضاء ذلك المجتمع لا يستغنى عنه ، سواء كان صانعا أو كاتباً أو تاجراً أو موظفاً

أما في العصر العباسي فقد كان أهل المدن عالة على الخلفاء والامراء فتحوم آمالهم حولهم — يلتقطون ما يجودون به عليهم وهؤلاء انما يجودون بما يصل

اليهم من أموال الجبابة ، فاذا كثرت أكثروا وإذا قلت أقلوا . والجبابة من الخراج ، والخراج على الأرض ، والأرض إنما يعمل بها الفلاحون وهي اقرب فالثروة العباسية مصدرها من القرى وتجمع من عرق الفلاحين - والفلاح أساس الثروة في كل العصور ، وخصوصا في البلاد الزراعية . وهو في الغالب أقل الناس حظا منها ، وخصوصا في عهد التمدن القديم أو ما سيج على منواله ، اذ كانت الثروة والقوة في أيدي فئة الحكام أو من ينوب عنهم أو ينتمي اليهم ، ويبقى سائر الناس أعوانا أو أتباعا أو خدما أو عبيدا ، يشتغلون اما بالصناعة لصنع ما قد يحتاج اليه أولئك من اصناف الأبنية والألبسة والاثاث والمجوهرات أو لخدمتهم في قصورهم بالتطبيب أو الكتابة أو لامتاع سمعهم وبصرهم بالفناء والعزف ولترطيب قلوبهم بالنظم والنثر ونحوهما ، واما بالفلاحة في الأرض واستغلالها . والفلاحون هم الفئة الكبرى من الناس في كل زمان . وسنفصل ذلك في الجزء المختص بالآداب الاجتماعية من هذا الكتاب

فالثروة في المدن تابعة لثروة الحكومة أو رجالها للأسباب التي قدمناها . فلما كان بلاط الرشيد غاصا بالوفود وبيت ماله حافلا بالنقود والبرامكة يبذلون المئات والالوف ، كان تجار بغداد في نعمة وثروة وخصوصا باعة المجوهرات والرياش ، لانها مما تتطلبه المدنية في عهد الترف والبدخ . فقد رأيت في بعض ما تقدم أن جوهريا بالكرخ في بغداد ساومه يحيى البرمكي على سفت من الجوهر بمبلغ ٧٠٠٠٠٠ درهم فلم يبعه (١) وهو جزء مما في حابوته ، فما قولك بسائر ما فيه ؟ وهناك جوهرى آخر يقال له ابن الجصاص صادره الخليفة المقتدر سنة ٣٠٢ هـ ، فكان ما أخذه من بيته من صنوف الأموال تزيد قيمته على ٢٠٠٠٠٠ دينار (٢) وكان في بغداد شريف يسمى محمد بن عمر بلغ خراج أملاكه ٢٥٠٠٠٠ درهم في السنة (٣) . وقس على ذلك سائر التجارات في بغداد وغيرها فقد كان في اصطخر بيت ينتسب الى آل حنظلة أحدهم عمرو بن عينة بلغ من يساره أنه ابتاع بمليون درهم مصاحف فرقها في مدن الاسلام ، وكان مبلغ خراج هذا البيت من ضياعهم نحو ١٠٠٠٠٠٠ درهم . ومنهم مرداس بن عمر كان خراج ماله ٣٠٠٠٠٠٠ درهم وابن عمه محمد بن واصل ملكه مثل ملكه (٤) . وكان في سيرا ف تجار واسعو الثروة يزيد مال أحدهم على ٦٠٠٠٠٠٠ درهم اكتسبها من تجارة البحر من العود والكافور والعنبر والجواهر والخيزران والعاج والابنوس والفلفل وغيرها (٥) . ومنهم من يبنى دارا فينفق على بنائها ٣٠٠٠٠ دينار (٦) وأوصى أحدهم بثلاث ماله لعمل فيبلغ ١٠٠٠٠٠٠

(٣) ابن الاثير ٢٠ ج ٦

(٦) ابن حوقل ١٦٨

(٢) ابن الاثير ٣٣ ج ٨

(٥) الاصطخرى ١٥٤

(١) الطبرى ٧٠٢ ج ٣

(٤) الاصطخرى ١٤٢

دينار بين مركب قائم بنفسه وآلته (١) ، وأمثال ذلك كثير في معظم مدن المشرق

وقس عليه ثروة كل من خالط الخلفاء ونال جوائزهم ، أو خدمهم في بلاطهم في إبان ثروتهم غير الوزراء والكتاب والعمال ، فانهم جمعوا أموالا طائلة حتى المفنون والشعراء . فقد توفي إبراهيم الموصلى مفنى الرشيد عن ثروة مقدارها ٢٤٠٠٠٠٠ درهم (٢) وتوفي جبريل بن بختيشوع طبيب الرشيد وخلف مايساوى ٩٠٠٠٠٠ درهم من ضياع وجواهر ونقود كما تقدم واعتبر ذلك في سائر البلاد والاحوال ، فتجد الثروة كانت في الغالب عند الخلفاء ، أو من ينتمى اليهم . حتى التجار فانهم انما كانوا يأمنون على ثروتهم بالانتماء الى أولى الامر

القرى

أما القرى فقد كان سكانها الفلاحين من أهل البلاد الاصيلين ، ويسمونهم « أهل الخراج » ، فهؤلاء يعملون بالاجرة أو شركاء لأصحاب الاملاك من الخلفاء أو الامراء ، أو من ينتمى اليهم من الاعيان ، وخصوصا الدهاقين في العراق وفارس ، وهم أصحاب الاقطاعات الكبرى قبل الاسلام فلما كان الاسلام تقرب أولئك الدهاقين من الحكومة بأموالهم (٣) ونفوذهم في أهل بلادهم . ويندر أن يكون للفلاحين ملك خاص بهم لأسباب تقدم بيانها

فسكان القرى هم الفلاحون ومن يجرى مجراهم ، وكانوا يقنعون بالحصول على مايقوم بأود حياتهم ، ويغلب فيهم الفقر المدقع ، وربما كان بينهم من لم ير الدينار طول عمره ، فكان أهل الدولة في المدن يبذلون الدنانير جزافا ويهبونها مئات وآلاف ، وأهل القرى في فقر مدقع لو رأى أحدهم الدينار لقبله مثنى وثلاث . ولودفعت اليه عشرة دنانير أو عشرين لأصابه خبل أو مات لساعته ، كما اتفق للصياد بين يدى ابن طولون أمير مصر في أواسط القرن الثالث للهجرة ، وهو مشهور بكرمه وبذخه ، بما أنشأه من القصور والقياض والاصطبلات . وكان ينفق كل شهر ألف دينار على القراء ، وهو الذى جاء وكيله يوما وقال : « انى تأتينى المرأة وعليها الازار وفي يدها خاتم الذهب فتطلب منى فأعطيها » فقال له : « من مد يده اليك فأعطه » (٤) ومع ذلك فان هذا الامر نفسه ركب في غداة باردة الى جهات المقس بجوار القسطنطين ، فأصاب بشاطئ النيل صيادا عليه خلق لا يوارى منه شيئا ، ومعه صبي في

(١) ابن حوقل ٢٠٧ (٢) سير الملوك ١١٢ (٣) ابن الاثير ١٠١ ج ٥ (٤) ابن خلكان ٢٢٢ ج ٢

مثل حاله وقد ألقى الشبكة في البحر، فلما رآه ابن طولون رق لحاله وقال : يا نسيم ادفع الى هذا عشرين ديناراً ، فدفعها اليه ولحق ابن طولون . فسار ولم يبعد ورجع فوجد الصياد ميتاً والصبي يبكي ويصيح ، فظن ابن طولون أن بعض سودانه قتله وأخذ الدنانير منه ، فوقف بنفسه عليه وسأل الصبي عن أبيه فقال له الغلام : « هذا (وأشار الى نسيم الخادم) دفع الى أبي شيئاً فلم يزل يقلبه حتى وقع ميتاً » فقال : « فتشه يانسيم » فنزل وفتشه فوجد الدنانير معه بحالها ، فحرض الصبي أن يأخذها فأبى وقال : « هذه قتلت أبي وإن أخذتها قتلتني ! » فأحضر ابن طولون قاضي المقس وشيوخه وأمرهم أن يشتروا للصبي داراً بخمسمائة دينار تكون لها غلة وأن تحبس عليه وكتب اسمه من أصحاب الجرايات وقال : « أنا قتلت أباه لأن الغنى يحتاج الى تدريج والا قتل صاحبه . هذا كان يجب أن يدفع اليه دينار بعد دينار حتى تأتيه هذه الجملة على تفرقة فلا تكثر في عينيه » (١)

فاذا كان هذا حال رجل من أهل ضواحي العاصمة ، فكيف بأهل القرى البعيدين عن ترف الدولة وبذخها وجراياتها ووظائفها ؟

المدن الإسلامية

نريد بالمدن الإسلامية ما بناه المسلمون من المدن لانفسهم ، وهى غير ما افتتحوه من مدائن الروم والفرس . والمدن الإسلامية عديدة في العراق والشام ومصر وأفريقية والاندلس وغيرها ، ومنها ما لم يزل عامراً الى اليوم كالبصرة وبغداد والقاهرة ، ومنها ما انقرض وعفت آثاره كالفسطاط بمصر والزهاء بالاندلس وسنذكر أشهرها ونصف ما بلغ اليه عمرانها في ابان التمدن الاسلامى تنمة لموضوع هذا الجزء . ولكننا نقول قبل ذلك كلمة اجمالية فيما حمل العرب أو المسلمين على انشاء تلك المدن

كان المسلمون في صدر الاسلام عرباً أهل خيام وماشية وخيل ، يكرهون الإقامة داخل الاسوار وينفرون من الانحصار في المدن . فلما تأيد الاسلام واجتمع العرب على فتح الأمصار في العراق والشام ومصر ، كانوا في بادئ الرأي اذا ساروا الى غزو أو فتح اصطحبوا نساءهم وعيالهم ، فاذا فتحوا بلداً أقاموا في ضواحيه بخيامهم وأخبيتهم ، وجعلوا هذا الموضع معسكرهم . وكان عمر بن الخطاب يشترط على جنده المقيمين في الأمصار ألا يقيموا في مكان يحول الماء فيه بينهم وبينه ، حتى اذا أراد أن يركب راحلته اليهم ركب . كذلك فعل عمرو بن العاص في الفسطاط ، وسعد بن أبي وقاص في الكوفة والبصرة ، وكانت كلها مضارب لجند العرب الفاتحين

يعبرون عنها بالرابطة أو المعسكر ، فاذا طال بهم المقام اختطوا الاسواق وبنوا المنازل والقصور . ذلك كان شأنهم في صدر الاسلام فبنوا البصرة والكوفة والفسطاط على هذه الصورة

فلما ضخم ملك العرب وتعددت دول المسلمين صاروا يختطون المدن تثبيتا لفتوحهم كما فعل عقبة بن نافع عندما اختط القيروان في افريقية (تونس الحالية) تثبيتا للفتح الاسلامي لهذه الناحية ، أو تحصنا بها من أعدائهم - كما فعل المنصور باختطاطه بغداد فانه بناها حصنا له ، وكذلك فعل الفاطميون بالقاهرة . وكثيرا ما كان الخلفاء يبنون المدن للتنزه بها والابتعاد عن الفوضى ، مثل سامرا والمتوكلية والزهاء وغيرها مما يطول بنا ايراده - فلنأت الى وصف أشهر المدن الاسلامية في ابان ثروتها

كثيرا ما وصف المؤرخون المسلمون المدن الاسلامية ، كما يصف انسائحون اليوم ما يزورونه من المدن العظمى ، ولكنهم لم يذكروا عدد سكان تلك المدن أو مساحتها الا نادرا . وانما كان همهم تعداد ما في تلك المدن من الجوامع والحمامات ، والغالب أن يبالغوا في ذلك الى مايتجاوزطورالتصديق كما سترى واليك وصف أشهر المدائن الاسلامية مرتبة باعتبار قدمها :

البصرة

هي من أقدم المدن التي بناها المسلمون أو هي أقدمها ، ولا تزال باقية الى الآن . مصرها عتبة بن غزوان سنة ١٦ للهجرة (١) وقد اتخذها العرب في بادئ الامر معسكرا في مكان لا يحول الماء بينه وبين مكة ، فكان من البصرة على الضفة الغربية للفرات الى مكة رمال وجبال وسهول لا يفصل بينهما نهر . وبنوها أولا بالقصب ثم خافوا الحريق فبنوها باللبن باذن عمر كما سيأتى في الكلام عن الكوفة . وجعلوا المدينة خططا بحسب القبائل لكل قبيلة خطة ، وجعلوا عرض شارعها الاعظم ستين ذراعا ، وهو مريدها ، وعرض ما سواه من انشوارع عشرين ذراعا . وجعلوا عرض كل زقاق سبعة أذرع ، ووسط كل خطة رحبة فسيحة لمرباط خيولهم وقبور موتاهم ، وتلاصقوا بالمنازل (٢) ونظروا لموقعها التجاري فرضة للعراق ووسطا بين الشام وفارس ، أسرع اليها العمران واتخذتها الحكومة مقرا لامارة العراق في أيام بني أمية . فعمرت البصرة في أيامهم واتسعت عمارتها ، حتى بلغت مساحتها في اماره خالد بن عبد الله (القسري) فرسخين في فرسخين أي ٣٦ ميلا مربعا في أرض منبسطة لا جبال فيها ، وذلك أوسع من مدينة القاهرة مع زيادة عمارتها اليوم (سنة ١٩٠٣)

(١) ابن القتيه ١٨٨ (٢) الماوردي ١٧١ . وانظر عن اختطاط البصرة وتنظيمها كتاب الدكتور الصالح أحمد العلي : التنظيمات السياسية والاقتصادية في البصرة - بغداد ١٩٥٢

وكثرت ثروة البصرة في أيام العباسيين لاجتماع التجار فيها ، وتجاراتهم تمتد شرقا الى الهند والصين ، وغربا الى أقصى بلاد المغرب ، وجنوبا الى الحبشة . وكانت السفن ترسو في مينائها وتحمل أصناف التجارات من الاقمشة والاطياب وغيرها ، وتكاثرت الثروة فيها بتكاثر الناس القادمين اليها للتجار أو الإقامة ، فابتنوا فيها القصور والحدائق وأنشأوا الميادين والبرك - قال ابن حوقل : « وهي موصوفة بالمجالس الحسنة ، والمناظر الانيقة ، والميادين العجيبة ، والفواكه البديعة ، والبرك الفسيحة ، لا تخلو من المتنزهين ، ولا تعرى من المتطرقين منحدرين ومصعدين .. »

وكانت مياه البصرة مرسى مئات من السفن التجارية . وقد ذكرنا في مكان آخر مقدار ما كانت الحكومة تجبيه من تاجر واحد من تجارها وهو نحو ١٠٠٠ ر. ١٠٠ دينار في العام ، فقس عليهم التجار الآخرين وفيهم الكبير والصغير واشتهر أهل البصرة بالاسفار التجارية الى كل الجهات ، حتى ضرب المثل في ذلك فقالوا : « وأبعد الناس نجعة في الكسب بصرى وخوزى ، ومن دخل فرغانة (في الشرق) والسوس الاقصى (في الغرب) ، فلا بد من أن يرى بها بصرى أو خوزيا (من أهل خوزستان) أو حيريا (من أهل الحيرة) » (١) وشأنهم في ذلك شأن السوريين اليوم ، أو هو دأبهم من عهد الفينيقيين وقد نقلنا في الجزء الاول من هذا الكتاب ما قاله الاصطخرى عن سعة مدينة البصرة وعدد أنهارها على أيام بلال بن أبى بردة (سنة ١١٨ هـ) (٢) وانها زادت على ١٢٠٠ ر. نهر ، تجرى بها الزوارق ، وأن الاصطخرى نفسه شك في صحة هذا العدد كما يشك كل من يقرأه ، فذهب بنفسه لمشاهدة المكان في القرن الرابع للهجرة فلما عاينه قال : « وقد كنت أنكر ما ذكر من هذه الانهار في أيام بلال حتى رأيت كثيرا من تلك البقاع ، فربما رأيت في مقدار رمية سهم عددا من الانهار صفارا تجرى في كلها زوارق صفار ، ولكل نهر اسم ينسب الى صاحبه الذى احتفراه أو الى الناحية التى يصب فيها ، فجوزت أن يكون ذلك في طول هذه المسافة وعرضها » وقال نفس هذا القول ابن حوقل في عرض كلامه عن البصرة (٣) . ومع ذلك مازلنا نستكبر هذا العدد حتى رأينا عالما دقيق الملاحظة أقام في البصرة أعواما طويلا وخبر أرضها فذكرنا له ذلك فهون علينا تصديقه بما بينه لنا من سعة البصرة في تلك الايام وحفر الانهار ، وامكان اشتباكها بحيث تتحول الى مجار قصيرة هم يسمون كلا منها نهرا ، ويؤيد ذلك أنهم لا يريدون بالبصرة المدينة فقط التى ذكرنا أن مساحتها ٣٦ ميلا مربعا ،

(٣) الاصطخرى ٨٠

(٢) ابن الاثير ٦٣ ج ٥

(١) ابن الفقيه ١٦١

واما يضمنون اليها ما يتبعها من المغارس الى عبادان عند بحر فارس ، مع ما كانت عليه من الخصب وكثرة الغرس . قال ابن حوقل والاصطخري : « ولها نخيل متصلة من عبدسى الى عبادان نيفا وخمسين فرسخا متصلة لا يكون الانسان بمكان منها الا وهو في نهر ونخيل او يكون بحيث يراها » . فاعتبر هذه المسافة طولا في مثل نصفها عرضا على الاقل اى ١٥٠ ميلا في ٧٥ وذلك ١١٢٥ ميلا مربعا ، فيعقل ان يكون في الميل الواحد عشر قرع صغيرة والله اعلم (*)

الكوفة

بنيت الكوفة بعد البصرة ببضعة اشهر ، بناها سعد بن ابي وقاص ويقال في سبب بنائها ان سعدا بعد ان فتح العراق وتغلب على الفرس نزل في عاصمتهم المدائن ، ثم بعث الى الخليفة عمر بن الخطاب في المدينة وفدا يخبره بذلك الفتح ، فلما وصل الوفد الى عمر رأى الوانهم قد تغيرت وحالهم قد تبدلت ، فسألهم عن سبب ذلك فقالوا : وخومة البلاد غيرتنا . فأمرهم ان يرتادوا منزلا ينزلون فيه المسلمين لان العرب لا يوافقهم من البلاد الا ما يوافق ابلهم وكتب الى سعد : « ابعث سليمان وحذيفة رائدين فليرتادا منزلا بريا بحريا ليس بينى وبينكم فيه بحر ولا جسر » (١) ففعل سعد ذلك فاختراروا مكانا وراء الفرات وبينه وبين الحيرة ، وبنوها أولا بالقصب كما بنوا البصرة ففعلوا ذلك لتكون المنازل قريبة من الخيام فأحرقت ، فاستأذنوا عمر في البناء باللبن فأجابهم الى ذلك على شرط الا يزيد أحدهم

(*) ميناء البصرة معروف بعدم صلاحيته للسفن وصعوبة اقامة المنشآت البحرية فيه ، كأحواض السفن ومخازن البضائع وما الى ذلك ، وعلى الرغم من المحاولات الكثيرة التى بذلت خلال القرن الاخير لازال الميناء غير صالح للملاحة تماما ، لان البلد يقع على شط العرب ، وبينه وبين البحر مسافة طويلة ، وشط العرب نهر غير ثابت أو مأمون . ولم يكن الميناء الحقيقى أيام المسلمين على الشاطئ نفسه ، بل في جزيرة صغيرة تجاه مصب النهر تعرف بجزيرة عبادان ، وهى جزيرة صغيرة قال المقدسى أن « الماء عندها ضيق والبحر عليها مطبق » « ص ١١٨ » . وكانت مكوس التجارة تجبى عندها « معجم البلدان لياقوت ١/ ٧٧ » وكانت فيها حامية لمكافحة القرصان . وعلى نحو ثلاثة أميال منها في البحر موضع عرف بالخشبات ، وهى عمد من الخشب منصوبة فى الماء فوقها مرقب يسكنه ناظور ، ويوقد المرقب بالليل لتهتدى به السفن الى مدخل شط العرب ، وكان هذا الموضع مخوفا اذا ضلت فيه السفينة خيف انكسارها لركة الماء به ، وقد وصف السعوى هذه الخشبات « المروج ١/ ٢٣٠ » وذكر ناصرى خسرو أن ارتفاع الخشبات عن سطح البحر كان ٥٠ مترا وفى أعلاه حجرة مربعة للناظور « رحلة ناصرى خسرو ص ٢٠ » وذكر المقدسى أنه سمع شيخا يقول : هذا موضع يسافر فيه اربعون مركبا فيرجع واحد « احسن التقاسيم ، ص ١٢ » وانظر فصل الملاحة البحرية فى كتاب آدم ميتز : الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع ، الترجمة العربية ج ٢/ ٢١٢ وما بعدها

على ثلاثة أبيات ولا يطاولوها . وكان للكوفة شأن كبير عند الشيعة لان
الامام عليا جعلها عاصمة ملكه الى ان قتل (*)

الفسطاط

هي اول مدن المسلمين في القطر المصري ، بناها عمرو بن العاص سنة ١٨
للهجرة ، فيما بين القاهرة اليوم ومصر العتيقة . ومن بقاياها جامع عمرو
والاطلال والخرائب حوله الى المقطم . وكان ذلك المكان معسكرا للعرب لما

(*) أنشأ العرب الكوفة لتحل محل عاصمة الفرس القديمة طيشفون Ctesifon التي سماها
العرب المدائن ، ولم يشاءوا أن يتخذوا الحيرة قاعدة لهم لقلية النصرانية على أهلها ، فابتعد
سعد بن أبي وقاص بضعة أميال شرقي الحيرة واختط الكوفة ، والكوفة هي المكان المرتفع ،
مما يدل على أن الجزء الاول الذي اختط من الكوفة كان الجزء الواقع على التل . وبينما
اختطت البصرة في موضع مدينة قديمة يسميها العرب الخريبة ، كانت الكوفة انشاء جديدا .
وكان اختطاط الكوفة سنة ١٧ او ١٨ هجرية « ٦٢٨ او ٦٢٩ م » . وكان موضع الكوفة أرض
نخيل زرع فيها القطن وقصب السكر فيما بعد

وكانت الكوفة اول الامر مصرا قائما بذاته « اي قصبه وكورة » يحكمها عامل خاص ، وفي بعض
الاحيان كانت البصرة والكوفة تجمعان لعامل واحد . وكانت الكوفة أولا منزلا للعرب وحدهم ،
ثم تكاثرت فيها التجار والموالي فعمرت وتمددت « فأصبحت مساكنها تبني بالاجر بدلا من القصب
وقد بلغت الكوفة أوجها أيام علي بن أبي طالب الذي اتخذها عاصمة . وكان اختياره غير
موافق لان الكوفة لا تستطيع الحياة بنفسها ، ولا يمكن السيطرة منها على ولايات دولة الاسلام
المتسعة ، ثم ان صاحب الشام يستطيع ان يقطعها عن غرب الدولة الاسلامية كله ، وهذا هو
الذي فعله معاوية بن أبي سفيان في صراعه مع علي بن أبي طالب

بيد أن العامل الأكبر في اضمحلال الكوفة يرجع الى من نزلها من العرب انفسهم ، وقد
اشتدت المنازعات بينهم حتى شكوا عمر بن الخطاب من قاتق أهلها ونزوعهم الى الخروج من
الطاعة ، وقد عرف معاوية بن أبي سفيان كيف يكبح جماح الكوفيين بمن ولاهم عليها من الحكام
القادرين مثل زياد بن أبيه ومن بعده ابنه عبيد الله بن زياد ، وقد ظلت الكوفة رغم ذلك مركزا
من مراكز الثورة على بني أمية ، فبايع أهلها لعبد الله بن الزبير ثم أيدوا ثورة المختار
ابن عبيد الثقفي . ثم استولى عليها عبد الله بن مروان واقام الحجاج واليا على العراق ،
فلم يشأ السكنى بالكوفة ، بل اتخذ واسط مقرا له ، واخرج من الكوفة أهل الفتنه
والشغب ، فاستتب أحوالها ، واستقرت الامور تماما أيام ولاية خالد بن عبد الله القسري
على العراق « ١٠٥ - ١٢٠ - ٧٢٤ - ٧٢٨ »

وعندما انتصرت الدعوة العباسية اتخذ أبو العباس السفاح الكوفة قاعدة لدولته ، وان لم
يقم فيها ، بل في الهاشمية الى شمالها الشرقي على نهر الفرات

وقد ظلت الكوفة عاصمة لبني العباس زهاء ٢٠ سنة حتى انشئت بغداد أيام أبي جعفر
المنصور ، فأخذ أمرها وأمر الهاشمية ايضا في الاضمحلال ، ولكنها ظلت مركزا للدعوات
العلوية مما جر عليها الخراب . وقد زارها ابن جبير الرحالة في القرن السادس الهجري وقال
أن معظمها خراب ، وبعد ذلك بقرنين زارها ابن بطوطة فوجدها خرابا لا يسكنها أحد ، وقد
انتقلت الاهمية السياسية للكوفة كمركز للشيعة الى بلدة النجف التي تسمى أيضا مشهد على
هذا من التاريخ السياسي للكوفة ، اما دورها في تاريخ الفكر العربي فأعظم من ذلك بكثير ،
فقد نشأت فيها مدرسة للحديث من أيام نزلها عبدالله بن مسعود ، وكان لهذه المدرسة شأن
عظيم ، وكانت مهدا لمدرسة في اللغة والنحو تنافس مدرسة البصريين ، والنزاع بين الكوفيين
والبصريين معروف تناوله المؤلف في كتابه عن تاريخ الادب العربي

انظر عن الكوفة بالاضافة الى مطولات التاريخ الاسلامي المعروفة وكتب الجغرافيين :

Niebuhr, Reisebeschreibung II, 261 sqq.

Caetani, Annali dell'Islam, Index

Le Strange, Lands of the Eastern Caliphate, p. 3, 21, 25 sqq.-74
sqq. 81-83

جاءوا لفتح حصن بابليون ، وهو المعروف اليوم بدير النصارى أو دير مار جرجس بمصر العتيقة . فلما فتحوه ساروا الى الاسكندرية لفتحها ، فأمر عمرو بنزاع فسطاظه (أى خيمته) فاذا فيه يمام قد فرخ فأخبروا عمرا بذلك فقال : « لقد تحرم بنا بمتحرم » فأمر بالفسطاط فأقر كما كان وأوصى به من بقى هناك من القبط . وسار بجنده حتى نزل الاسكندرية وفتحها وكتب الى الخليفة عمر بالمدينة يخبره بذلك ويستشيره فى السكنى فيها . فسأل عمر الرسول الذى أرسله عمرو : « هل يحول بينى وبين المسلمين ماء ؟ » قال : « نعم يا أمير المؤمنين اذا جرى النيل » فكتب الى عمرو : « انى لا أحب أن تنزل المسلمين منزلا يحول الماء بينى وبينهم شتاء ولا صيفا ، فمتى أردت أن أركب اليكم راحلتى حتى أقدم عليكم قدمت » (١) فاستخلف عمرو فى الاسكندرية حامية وأمر فشدت الرحال الى حصن بابليون . فلما بلغوا فسطاط الأمير راوه لايزال منصوبا وفيه الطيور ، فنزلوا فيه وجعلوا تلك الخيمة مركزا لمعسكرهم ، ودعوا ذلك المكان من ذلك اليوم بالفسطاط . ثم انضمت القبائل بعضها الى بعض وأخذوا فى بناء البيوت لسكنى الجيوش ، فاخطط عمرو مدينة شمالي الحصن دعاها الفسطاط ، فيها نحو عشرين حارة دعاها خططا ، وأقام أربعة من كبار رجاله ينزلون الناس فى الخطط المذكورة بحسب أحزابهم وقبائلهم

ثم أخذت الفسطاط تتسع وتزداد عمارة كلما رسخت قدم المسلمين فى البلاد وتوطد سلطانهم حتى فاقت البصرة والكوفة فى كثير من الوجوه . وبلغ طولها على ضفة النيل ثلاثة أميال (٢) وذكر مؤرخو العرب عن مقدار عمارتها أنه كان فيها ٣٦٠٠٠ مسجد ، و ٨٠٠٠٠ شارع مسلوكة ، و ١٧٠٠٠ حماما . وقد يستبعد ذلك ولكن إirاده يدل فى كل حال على العظمة وال عمران . ومما نظم الشعراء فى مدحها قول الشريف العقيلي :

أحن الى الفسطاط شوقا واننى لأدعو لها ألا يحل بها القطر
وهل فى الحيا من حاجة لجنايبها وفى كل قطر من جوانبها نهر
تبدت عروسا والمقطم تاجها ومن نيلها عقد كما أنتظم الدر (٣)

وبلغ من تراحم الناس فى الفسطاط أن جعلوا المنازل طبقات عديدة بلغ بعضها خمس طبقات الى سبع ، وربما سكن فى البيت الواحد ٢٠٠ من الناس ، وبلغت نفقة البناء على بعضها ٧٠٠٠٠ وهى دار الحرم لخمارويه (٤)

واشتهر من تلك الابنية دار ضرب المثل بعظمتها وغنى أهلها تسمى «دار عبد العزيز» ، كانت مطلة على النيل بلغ من سعتها وكثرة ساكنيها أنهم

(٣) المقرئى ٣٤٠ ج ١

(٢) ابن حوقل ٩٦

(١) المقرئى ٢٩٦ ١

(٤) المقرئى ٣٣٠ ج ١

كانوا يصبون فيها أربعمائة راوية ماء كل يوم . وتقل بعضهم أن الاسطال التي كانت بالطاقات المظلة على النيل بلغ عددها ١٦٠٠٠ سطل مؤيدة ب بكر وأطناب لها ترخى وتملاً . وذكر رجل دخلها في أوائل القرن الثالث للهجرة في زمن خمارويه بن أحمد بن طولون قال : « طلبت بها صانعا يخدمنى فلم أجد فيها صانعا متفرغا لخدمتى ، وقيل لى ان كل صانع معه اثنان يخدمهما وثلاثة ، فسألت كم فيها من صانع فأخبرت أن بها سبعين (كذا) صانعا قل من معه دون ثلاثة سوى من قضى حاجته وخرج » (١)

وفى ذلك دليل على غنى أهل الفسطاط وترفعهم ، ومن هذا القبيل استكثارهم من الفرش . فقد يقتنى أحدهم ألف فرشة أو عشرة آلاف فرشة ، وذكروا رجلا من أهل الفسطاط عنده ثلاثمائة فرشة كل فرشة لحظية . وكذلك كانوا يفعلون بالثياب ونحوها - وقد تكون أثمانها فاحشة فلا يبالون لغناها - قال القضاى أن قطر الندى ابنة خمارويه كان فى جملة جهازها ألف تكة ثمن كل واحدة عشرة دنائير ، فبلغ ثمنها كلها عشرة آلاف دينار . ناهيك بتأنقهم فى المآكل والمشارب مما يطول شرحه ، وقد فصله المقرئزى وغيره فى كلامهم على الفسطاط (*)

(١) المقرئزى ٣٢٠ ج ١

(*) تعتبر الفسطاط واحدة من المدن الكثيرة التى يجمعها لفظ «مصر» أو «مصر القاهرة» فيما بعد . وتقع هذه المدن فى مواقع متقاربة على ضفتى النيل عند تفرعه الى فرعيه الكبيرين ، فرع دمياط وفرع رشيد . وتضمها كلها الآن مدينة القاهرة الحالية ، فيما عدا موقع منفى القديمة ، فانها تابعة لبندر الجيزة . ونستنتج من توالى اتخاذ المواصم فى هذا الموضع على اختلاف العصور انه الموضع المثالى لحكم مصر والاشراف على شئون الوجهين القبلى والبحرى . وقد بدأ الانشاء فيه على عهد الاسرة الثالثة ، عندما أنشأ الفراعنة منف واتخذوها عاصمة لهم عقب توحيد الوجهين . وفى نفس الوقت ، عمر الفراعنة موضعا آخر على الضفة الشرقية الى الشمال ، وهو قرية « أون » التى عرّبها العرب الى عين شمس ، ولا زالت قائمة الى اليوم

والى جنوب عين شمس ، فى مواجهة جزيرة الروضة قام حصن بابليون ، ويرجح انه من انشاء المصريين القدماء ، وان اسمه الاصلى بى - هابى - ن - أون Pi-Hapi-n-on ويرجح شتايندورف أن هذا الاسم كان يطلق على جزيرة الروضة أولا ، وان صورته الصحيحة هى : بر - هابى - ن - أون Per-Hapi-n-on ومعناه « جزيرة أون النيلية » . وسواء كانت هذه هى الصورة الاصلية للاسم ، ام الصورة الاولى التى ذكرناها « وقد اقترحها المستشرق كازانوف » فان الاغريق حرفوه الى بابيلون Babylone . وتبعهم فى ذلك الرومان فالعرب وقد حاول بعض جغرافىي العرب أن يفسر الاسم بقوله باب - ليون ، أى الباب الذى بناه ليون ، وهو تفسير غير مقبول ، لان الاسم بهذه الصيغة كان معروفا قبل العرب ، ومن غير الممكن أن يطلق الاغريق لفظ «باب» على أحد المنشآت . وقد خلط المؤرخون الاوروبيون فى العصور الوسطى وحتى القرن الثامن عشر بين بابليون وبابل « بابلونيا Babylonia » ، فأطلقوا اسم بابلونيا على القاهرة بل على مصر كلها ، فكانوا يقولون سلطان بابلونيا ويريدون سلطان مصر ، وظهر هذا بوضوح فى العصر المملوكى . وقد سمي المصريون بابليون قصر الشمع ، ولا زالت بقاياها محتفظة بهذا الاسم الى الآن

ويذهب بتر الى أن لفظ الشمع هنا محرف عن لفظ كيمى او شيمى او خيمى وهو الاسم القديم لمصر ، أى اسمها على أيام الفراعنة ، وقد استند فى ذلك الى أن اليونان كانوا يقولون بابيلون ان خيمى . ولا يمكن تأييد هذا الفرض بصفة قاطعة ، لان الثابت أن العرب كانوا

« بقية الهامش فى الصفحة التالية »

بغداد

هي عاصمة العباسيين ، بناها المنصور سنة ١٤٥ هـ ولا تزال باقية الى اليوم ، وقد تغير موضعها مرارا . والسبب في بنائها : ان السفاح لما بويع

يستعملون ابراج الحصن مواقع يشعلون فيها النيران للانذار ، ولا يبعد ان تكون النسمية بقصر الشمع قد أتت من هنا

وفي أيام الفتح العربي كان الحصن على ضفتي النيل مواجهها لجزيرة الروضة وكانت هذه الجزيرة قلعة محصنة ، تربطها بالحصن قنطرة ، ويربطها بالضفة الغربية للنيل جسر من القوارب ينتهي عند قلعة قائمة ، فكان حصن بابليون لم يكن الا جزءا من مجموعة المنشآت العسكرية تسيطر تماما على مدخل الدلتا وتصل شاطئ النيل أحدهما بالآخر الى الجزيرة . ولا زال اسم بيلون محتفظا به في دير صغير جنوبي القاهرة يسمى دير بيلون

انظر : Butler, The Arab Conquest of Egypt, p. 238 sqq.

وفيما بين عين شمس وبابليون ذكر المؤرخون موضعين كانا قائمين زمن الفتح ، الاول امدين التي وردت عند بوحنا النقيوسي في صورة تندونياس Tendunyas ، وقد ذهب ليوني كابتاني الى أن موضعها موضع الازبكية التي كانت في العصور الوسطى تمتد من موضع الحديقة المعروفة بهذا الاسم الى شاطئ النيل ، والثاني : مصر وهو لفظ يطلق من أيام الفتح على موضع غير محدد بين ام دنين وحصن بابليون . ويذهب بتلر الى أن هذا الموضع كان يقع جنوبي الحصن ، اما جاست ناشر كتاب القضاة والولاة للكندي فيعتقد انه يقع شمالي الحصن ،

انظر مقاله في Journal of the Royal Asiatic Society, 1907 p. 63 sqq.

وعلى أي الاحوال يمكن القول ان اسم « مصر » كان يطلق على المساحة الواقعة بين امدين وحصن بابليون ، ولم تكن فضاء ، وإنما كانت فيها مبان ومنشآت متفرقة كالكنائس والاديرة والكروم والحدائق من النيل الى المقطم

اما الفسقاط فقد نشأت بعد الفتح ، وهي لم تخط دفعة واحدة أو بقرار خليفة كما هو الحال مع بغداد أو بارادة قائد عسكري كما هو الحال في القيروان ، وإنما نشأت من تحول المعسكر العربي المؤقت الذي اتخذته العرب أثناء حصار حصن بابليون الى مدينة دائمة ، أي استبدال الخيام ومنشآت الحصار بالبناني . ومن هنا جاء الظن بأن اسمها مشتق من الفسقاط أو الخيمة ، وهو فرض لا يمكن رفضه تماما ، وان كان من المحتمل أن يكون الاسم مشتقا من الفساط (لاتيني Fossatum) أي الخندق المحيط بالحصن

وعلى أي الاحوال فقد استطاع روفن جست أن يضع رسما لهذه المدينة اعتمادا على أطلالها وبقية أساس بيوتها التي تم كشفها . كانت تمتد من القرية الواقعة جنوبي القاهرة ، التي كانت تعرف بدير الطين ثم عدل اسمها الى دار السلام وتصل حتى بركة الحبش ، التي جفت الان ، وكانت تقع الى جوار جبل يشكر ، وهو تل زال معظمه الان وأصبح يسمى أرض طولون ، وعليه يقع جامع أحمد بن طولون . وفي وسط المدينة كان يقوم جامع عمرو بن العاص ، وهو باق الى الان في موضعه القديم ، رغم تجديد بنائه مرارا كثيرة

وحول الجامع كان يقوم حي أو خطة من خطط المدينة تسمى خطة أهل الراية أي حاملي الاعلام ، والمراد ألوية القبائل ، كان لكل قبيلة لواء يحمله رئيسها وكان أصحاب الألوية رؤساء الجند ، فكان هذه الخطة كانت خطة الرؤساء . وكان معظم أهل الراية اذ ذاك من المهاجرين والانصار . وحول هذه الخطة ، كانت تقوم خطط القبائل ، لكل قبيلة خطة أو حي ، وفيها ديوان المقيدين في الجند الرسمي من أهلها ، أي أن هذا الديوان كان مجرد ادارة احصائية صغيرة تقوم بتسجيل العرب المشتركين في الجيش وأبنائهم ممن كان لهم الحق في الانتظام في الجندية والحصول على العطاء والرزق

ويلاحظ أن أهل الراية كان لهم ديوان خاص بهم في خطتهم ، وان انتمى كل منهم الى قبيلة لها خطة . وكانت هناك خطة للعرب الذين لا ينتمون الى قبيلة بعينها ، وكانت تسمى خطة اللفي . وكان الوافدون من العرب بعد الفتح ينزلون في خطط قبائلهم ، فلما ضاقت الخطط أنشئت خطة جديدة تسمى خطة أهل الظاهر ، وكانت أكبر الخطط خطط تجيب وغطيف وخولان ومعافر وكلها قبائل يمنية

وكانت هندسة الخطة أول الامر بسيطة : تقيم القبيلة منازل على حدود خطتها ، وتترك بينها فضاء . وقد ضاق هذا الفضاء شيئا فشيئا بإنشاء مبان جديدة ، وتحول الى حزائر من المباني تتخللها الدروب والازقة . ولم توضع للإنشاء خطة ، ولهذا فقد اضطرب نظام

(بعده)

بالخلافة وأكثر أنصاره في العراق وفارس، نزل الكوفة ومعه أخوه المنصور - ثم بنى السفاح قرب الانبار مدينة سماها الهاشمية إشارة الى ما يجمع بين العباسيين والعلويين وانتقلا اليها (١) وبها مات السفاح وقبره فيها . وأقام

(١) ابن خلكان ١٥١ ج ١

البلد فيما بعد ، ولم تعد هناك شوارع رئيسية أو محجات تأخذ من طرف لطرف . ثم نشأت صفوف من المباني على شاطئ النيل ، وكانت هذه الصفوف تسمى الحمراءات ، وتبدأ بالحمراء الدنيا عند الحصن ، تليها الحمراء الوسطى فالحمراء القصوى وشيئا فشيئا اختفى اسم بابليون وبقي اسم الفسطاط ، وكان اسم مصر يطلق على الفسطاط أيضا ، وأطلق فيما بعد كذلك على القاهرة . أما النصوص الاغريقية فأطلقت على البلد اسم فساطون ، وهذا هو الذي حدا بدوزي الى القول بأن لفظ الفسطاط مشتق من الفسطاط اليوناني ، ويقوى هذا الرأي أن بعض النصوص العربية تقول فساط (بقاء مضمومة أو مكسورة) ، ويضعفه أن البلد لم يحط أول الامر بخندق وانما يزرع أو زربية وهو السور يتخذ من نبات ذى شوك ، ولا بد أن تضيف أن العرب لم يضموا اسم مصر لهذا الموضع وانما هو كان موجودا قبل دخولهم ، ومن هنا فهو ليس لفظ المصر الذي أطلقه العرب على المراكز العسكرية التي أنشأوها كالكوفة والبصرة ، ويرجح أنه لفظ قديم معناه الحدود أو الحد ، وقد يكون أصله نبطيا

وقد اتسعت الفسطاط وازدحمت مع الزمن ، ولكنها لم تسور ، ففي سنة ٦٨٣/٦٤ حفر ابن الزبير حفرا حول الفسطاط ليحميها من هجوم مروان بن الحكم خليفة بنى أمية . وقد قامت فيها المنشآت الحكومية واحدة بعد الأخرى ، فممر الجامع العتيق ، وأنشئت مساجد صغيرة في الخطط عرفت بالمصليات ، ثم أنشئت اهرام كبيرة للقمح ذكرت في النصوص الاغريقية ثم أنشئ بيت المال على مقربة من الجامع ، وكان يقوم على أساطين أى أعمدة ، وكان يتصل بالجامع ، وبابه الرئيسي داخل المسجد ، ولهذا كان المسجد يخلو من المصلين بعد صلاة العشاء ولكن الفسطاط لم تصبح مدينة بالمعنى الكامل أبدا ، لاضطراب أسلوب انشائها وقرب الكثير من أحيائها من جبل يشكر وبعدها عن النيل . وفي أيام المقرئزي كانت المنطقة القريبة من جبل يشكر كلها قد أصبحت خرابا لا يعمره أحد . وزاد أمرها سوءا ما يحكيه ساويرس ابن المقفع من أحراق مروان بن محمد أياها سنة ٧٥٠/١٣٢ ، وحتى في أيام الأمويين نجد عند العزيز بن مروان يتخذ حيوان مقاما له . أما في العصر العباسي فلم يبق العمال في الفسطاط وانما في موضع في الحمراء القصوى عرف بدار الامارة . ونشأت حول دار الامارة بليدة صغيرة عرفت باسم مدينة العسكر ، أقيم فيها مسجد جامع جديد عرف باسم جامع العسكر أو جامع ساحل الغلة . وقد أفادت الفسطاط من ذلك لأن مباني البلدين اتصلا ، فزادت أهمية الفسطاط بالوصول الى النيل وأنشئت لها شرطة خاصة عرفت باسم الشرطة العليا . والخلاصة أن الفسطاط أنشئت أول الامر بعيدا عن النيل قريبا من الجبل ، ثم زحفت نحو النيل زحفا طبيعيا ، وهجرت نواحيها البعيدة عن النهر

ويحدثنا المقرئزي أن الفسطاط بوصفها الجديد قسمت اداريا الى قسمين ، عرف الاول باسم عمل فوق والثاني باسم عمل أسفل . وقد زار المقدسي الفسطاط وقال ان جامع عمرو كان يعرف اذ ذاك باسم الجامع السفلائي وجامع ابن طولون باسم الجامع العليايني والحد بين قسمي القاهرة كان مسجدا يعرف باسم جامع عبد الله ، ولا نعرف من عبد الله هذا . وعلى الجملة يمكن أن يقال أن عمل أسفل كان النصف الجنوبي من البلد ، وعمل فوق هو النصف الشمالي . ويتحدث المقرئزي عن عمل فوق على اعتبار أنه حي كبير يبدأ من قصر الشمع ويمر بالمرصد والقرافة حتى جبل طولون ، في حين أن عمل فوق يبدأ من العسكر ويمتد داخل عمل أسفل ، ويذهب كاول هاينريش بيكر الى أن عمل أسفل هو جزء البلد القريب من النيل وعمل فوق هو القسم الداخلي . وكان لكل من القسمين شرطة خاصة : شرطة أسفل وشرطة فوق أو الشرطة العليا

وقد استمرت العسكر مقام العمال حتى قدم أحمد بن طولون وأنشأ دولته معتمدا على جند من الاتراك . فكان لابد أن يختار مكانا جديدا لجنده ومقامه . وقد اختار ناحية شرقي العسكر والفسطاط وقسمها لجنده قطائع ، وأقام دار أمارته ومسجده القائم الى الآن في وسطها . وقد ذكر المقرئزي من أحياء المدينة الجديدة التي عرفت بالقطائع أحياء الرميطة وزين العابدين والقلعة ، قلعة ابن طولون . ومعنى ذلك أن قاعدة الحكم انتقلت الى الداخل بعيدا عن النيل مرة أخرى مع ما في ذلك من مشقة الحصول على الماء . ولكننا ينبغي أن

(بعده)

المنصور في الهاشمية بضع سنين ، ثم ثار جماعة الراوندية فكره سكانها وخرج يبحث عن مكان يبني فيه مدينة حصينة ، فدلوه على مكان بغداد وحسنوه له ، فبنى فيه مدينة سماها بغداد ، وعرفت بمدينة المنصور

فلاحظ أن مدينة كالمقاطع لم تكن مدينة بالمعنى المفهوم وإنما مجرد معسكر كبير يقيم فيه الأمير وجنده وروساؤهم ، وكان عماد هذا المعسكر على الفسطاط ، التي كانت قد تحولت من معسكر للجند العربي إلى مدينة مصرية يسكنها الأهالي وأصحاب الحرف والصنائع . وإذا نحن استثنينا مباني قطائع الجند ، ولم تكن أكثر من « قشلاقات » ، كان قصر ابن طولون وجامعه يطلان جنوبا على فضاء شاسع عرف بالميدان ، كان ابن طولون يلعب فيه الصولجة ، وكانت الرياضة المحببة إليه وإلى جنده

وأوجه الشبه كثيرة بين القطائع وسر من رأى ، وقد نشأ أحمد بن طولون في هذه المدينة الأخيرة ، ولا زال تشابه مئذنة جامعها بمئذنة جامعها دليلا على الاقتباس . وعندما انتقلت دولة بنى طولون ودخل عسكر العباسيين مصر بقيادة محمد بن سليمان (٩٠٤/٢٩٢) أزال قصر ابن طولون ، بل أزال المارستان الذي أنشأه ولم يبق إلا على المسكرات . وينص المقرئى بوضوح على أن المعسكر والمقاطع لم تكونا جزءا من الفسطاط ، بل موضعين كل منهما مستقل بنفسه . وعادت القاعدة بعد ذلك إلى المعسكر ، وعمرت دار الإمارة بعد أن كان أحمد بن طولون قد حولها إلى ديوان للخراج

وقد ظلت الفسطاط - والمعسكر أو الفسطاط فقط كما كانت تسمى - قائمة عامرة حتى بعد إنشاء مدينة القاهرة ، بل إن الجغرافيين والرحالة يؤكدون أن الفسطاط كانت أول الأمر أكثر عمارة وأوفى بحاجات السكان ، وهذا طبيعي ، لأنها على شاطئ النهر أما القاهرة فكانت بعيدة عنه ، وكان النشاط الحقيقي في الفسطاط ، وقد اشتهر منها موضع قريب من الجامع يعرف بزقاق القناديل كان أكبر سوق في مصر . وقد ذكر المقدسى أن منازل الفسطاط كانت من أربعة طوابق وخمسة ، وأن سكان المنزل الواحد قد يبلغون ٢٠٠ وأن عدد المصلين خلف الإمام يوم الجمعة كان يصل إلى ١٠ آلاف ، وهو يقرر أنها أعمر بلاد الإسلام وأحسنها هيئة وأوفرها خيرات ، وأكد ذلك ناصري خسرو الذى زار الفسطاط ووصفها حوالي سنة ١٠٤٦/٤٣٩ وقال إن زقاق القناديل أعظم سوق في بلاد الإسلام . ويقول ناصري خسرو إن الفسطاط تبدو من بعيد كأنها قائمة على تل ، وكلامه هذا ينطبق على عمل فوق ، أى الجزء الداخلى الواقع على المرتفع ، لأن عمل أسفل أى الجزء الساحلى من البلد كان معروفا بالزحام ووخومة الهواء ولم يضمحل أمر الفسطاط إلا أثناء خلافة المستنصر بالله الفاطمى ، إذ تعاقبت عليها المصائب من تخریب الجند والمجاعة ، فخربت الأجزاء الواقعة بين جامع عمرو والقاهرة ، وعندما أنشأ بدر الجمالى سور القاهرة زاد حال الفسطاط خرابا فتحوّلت المنطقة الممتدة من باب زويلة إلى جامع عمرو إلى كيمان لا زال بعضها باقيا إلى اليوم في تلال زينهم . وانفصلت الفسطاط عن العاصمة - القاهرة - ولم تستطع أن تقوم بنفسها ، إذ كان اعتمادها دائما على القواعد التى يقيم فيها الأمراء ورجال الدولة والجند . وفي العصر المملوكى زاد أمر الفسطاط هوانا ، بل أصبحت مجرد مركز إدارى لمصر العليا فى حين كانت القاهرة المركز الإدارى لمصر السفلى . وانتقل اسم مصر إلى القاهرة فى حين أصبحت الفسطاط مصر العتيقة أو مصر القديمة . وفى أيام الحملة الفرنسية لم يزد عدد سكان الفسطاط على ١٠ آلاف نفس ، ولكنها نشطت من جديد وعمرت فى العصر الحديث فأصبح سكانها سنة ١٨٩٧ نحو ٣١٨٤٠ نفسا ، ثم أصبحت حيا من أحياء القاهرة الحالية

القاهرة

بقى أن نتحدث قليلا عن القاهرة ، وهى العاصمة المصرية التى حلت محل الفسطاط هناك حقيقة جغرافية لا بد من ذكرها إذا أردنا فهم تاريخ القاهرة ، فى عصورها الأولى على الأقل . ذلك أن النيل غير طريقه فى هذا الجزء بالذات من مجراه ، وانتقل رويدا ناحية الغرب ، مما جعل المواضع التى أنشئت على ضفته تبعد عنها بمرور السنين ، فتفقد نتيجة لهذا الكثير من أهميتها ، وربما غفى الزمن عليها مرارا لهذا السبب

مثال ذلك أن الماء كان يصل إلى جدران قصر الشمع وجامع عمرو أول أنشائه ، ثم أخذ النهر يتحول غربا حتى أصبح كلا القصر والجامع بعيدين عن النهر . وظلت المواضع التى خلفها النهر مستنقعات مدة طويلة ، لأنها لم تجف دفعة واحدة ، ثم إن النهر كان ينحنى شمال الفسطاط انحناء شديدا ، أى أن كثيرا من أجزاء جنوبى القاهرة الحالية كانت مجرى للنيل (بعده)

بناها في الجانب الغربى لدجلة بشكل مستدير ، وجعل حوالها قطائع لحاشيته ومواليه واتباعه . فلما كانت أيام المهدي جعل معسكره في الجانب الشرقى من دجلة ، وسمى ذلك المكان عسكر المهدي . ثم انتقل اليه الوجهاء

اذ ذاك ، وكانت قلعة الكيش على ضفة النيل ، ولهذا كانت متنزها لاهل الفسطاط ، وهذا الموضع ، قلعة الكيش يبعد عن النيل الان أكثر من كيلومتر . وكان الانحراف الى الغرب يتم عن طريق تكون جزائر في مجرى النهر تكبر شيئا فشيئا ، ثم ينتهى الامر بتحولها الى برك تظل ملأى بالماء وقتا طويلا حتى تجف تماما ، وكانت البرك اذ ذاك كثيرة ، وذكرها كثير في حوليات مصر الاسلامية ، وقد عدد المقرئى عددا منها في خطه

وفي وقت الفتح لم يكن في النيل اذ ذاك في ذلك الموضع الا جزيرة واحدة كبيرة هي « جزيرة مصر » ، وتسمى ايضا الجزيرة فقط ، وهي جزيرة الروضة الحالية ، وكانت ، بالإضافة الى حصن بابليون تكون جزءا من النظام الدفاعى عن هذه المنطقة كما قلنا آنفا . وكانت هناك قنطرة تصل الجزيرة بالضفة الشرقية ، أى بحصن بابليون ، ولا تدرى ان كانت هناك قنطرة أخرى تصل الجزيرة بالجزيرة ، ولو ان بعض النصوص التى ترجع الى عصر الأمون تذكر جسرا يسمى الجسر القديم ، ثم انشئ جسر جديد ، والمراد هنا جسر من القوارب . اما من الناحية الشرقية فمن الثابت انه كانت هناك قنطرة ، وقد اختفت هذه القنطرة ، لان المجرى ما بين الجزيرة والنيل انسد من هذه الناحية وزحفت الفسطاط غربا ، وأصبح أهلها يأخذون الماء من فرع الجيزة في منتصف القرن الرابع الهجرى ، العاشر الميلادى وقد حاول كافور الاخشيدى أن يعيد الفرع الشرقى ، وقام بالحفر ، ولكن دون نتيجة ، وانتهى الامر بأن كان الناس يصلون من الفسطاط الى مقياس الروضة سيرا على القدم . وقد حاول سلاطين المماليك إعادة الفرع الغربى مرارا ، لانهم كانوا يرون في فصل جزيرة الروضة عن الفسطاط فائدة عسكرية ، اذ أن القلعة التى تقوم عليها تكون في هذه الحالة أكثر حصانة ، ثم ان هذا الفرع الضيق أصلح ما يكون لإنشاء دار صناعة تبنى فيها السفن ، وبالفعل في أوائل سنوات الفتح أقام العرب دار صناعة في هذا الموضع ، وبنى المصريون فيها سفنا كان لها أعظم الأثر في تاريخ الحوض الشرقى للبحر الأبيض ، مثال ذلك أن معظم المراكب التى اشتركت في موقعة ذات الصواري بنيت في دار الصناعة بالروضة

وقد أفاد أحمد بن طولون من حصانة قلعة الروضة ، وعول بالفعل على إعادة الفرع الغربى ، ولكنه لم يستطع ، وأخذت مياه النيل تطفئ على القلعة شيئا فشيئا حتى قضى الاخشيد على نقاياها سنة ٩٣٤/٣٢٣ ، ونقل دار الصناعة الى شاطئ الفسطاط ، وتحولت جزيرة الروضة الى متنزه ، ثم زاد عمارها ، حتى ان المؤرخين يتحدثون في العصر الفاطمى عن ثلاث مدن متجاورة : الفسطاط والقاهرة والجزيرة

وفي شمال الجزيرة بنى الأفضل بن بدر الجمالى قصرا لنزهته سماه الروضة ، ثم امتد الاسم حتى أصبح يطلق على الجزيرة كلها ، ولا زال الامر على ذلك الى الان . وقد وضع الملك الصالح يده على الجزيرة كلها ، وأنشأ فيها قلعة جديدة عرفت بقلعة الروضة أو قلعة المقياس ، ثم أخلاها من أهلها وهدم ٣٣ مسجدا وكنيسة كانت هناك ، وأنشأ مكانها أبراجا ، وجعل جزيرة الروضة حصنا عظيما له ولدولته ، واجتهد في إعادة حفر الفرع القديم حتى جرى الماء فيه ، وعادت الروضة جزيرة كاملة كما كانت أول الامر . وفي قلعة الروضة وضع مماليكه الجدد الذين سموا بالمماليك البحرية بسبب ذلك

وعندما زالت دولة الايوبيين عمل أيبك التركمانى على تخريب القلعة ، ثم أعاد انشاءها السلطان بيبرس البندقدارى ، أما الناصر محمد بن قلاوون وأبناؤه فقد هدموها تماما ، ونقلوا حجارتها لبناء منشآت بها في الفسطاط ، ومن ذلك الحين لم يعد لجزيرة الروضة دور ذو قيمة في التاريخ

ولم تكن القاهرة ، أو مصر القاهرة ، في أول أمرها أكثر من مدينة عسكرية كالعسكر والقطائع . وقد أنشأها جوهر الصقلى قائد المعز عقب دخوله مصر ، وقد دخل الفسطاط من ناحية الجيزة في ١٠ شعبان ٣٥٨/ ١ يوليو ٩٦٩ وضرب معسكره شمالي الفسطاط واتجه بصره الى انشاء معسكر خاص لجندته المغاربة ، وبدأ الانشاء في ١٨ شعبان ٣٥٨/ ٩ يوليو ٩٦٩ وسميت أولا المنصورية ، ثم اختار لها المعز بعد وصوله اسم القاهرة في خبر طويل يسرف المؤرخون فيه ويذكرون قصة الحبال التى مدها والطيور التى نزلت عليها فدقت الأجراس ، وقد أنشئت القاهرة موضع مكان كان يسمى منية الاصبغ بين الفسطاط وعين شمس

(بعده)

وأهل الدولة وبنوا فيه ، وانتقلت الخلافة الى الجانب المذكور ، وامتدت
أبنية الخلفاء وحدائقها على ضفة النهر . ويسمى جانب بغداد الشرقى
الرصافة والجانب الغربى الكرخ

وكانت منية الاصبغ على الخليج ، أو خليج أمير المؤمنين الذى شق على أيام عمرو بن
العاص ، وكان يخرج من النيل شمالى الفسطاط ، ويمر بعين شمس ويتجه شرقا حتى يصب
في خليج السويس . وقد انظر معظم أجزائه مع الزمن ، ولم يعد يصل في أواخر العصر
الفاطمى الا الى موضع شرقى عين شمس يسمى بركة الجب ، وقد ظل الخليج قائما حتى
دم خلال القرن التاسع عشر ، وقام مكانه شارع الخليج . كانت القاهرة تقع بين هذا
الخليج وجبل المقطم ، وكانت حدودها في الشمال باب الفتوح ، وفي الشرق باب التوفيق
الذى كشف أخيرا ، وفي الجنوب باب زويلة ، وفي الغرب شاطئ النيل . وكان هناك شارع
يمتد من شمال المدينة الى جنوبها ، ويحمل أسماء مختلفة، أشهرها الى الآن شارع النحاسين
وقد أنشئت القاهرة من أول الامر لتكون مدينة ، وهى لهذا تختلف عن الفسطاط . وكانت
مقسمة الى حارات أى أحياء ، وهى تقابل الخطط في الفسطاط . وقد سميت معظم الحارات
أول الامر باسم فرق الجند التى سكنتها مثل حارة الروم (وكانوا جند جوهر خاصة) ولم
يسكنها الاهاالى من المصريين أول الامر ، بل اتخذوا الدور خارج أسوارها ، وعندما زاد عدد
الجند فيما بعد ولم توجد لهم حارات ، سكن القادمون منهم في حى جديد خارج البلد عرف
باسم حارة الباطلية ، فيما بين باب زويلة والمقطم . وأما السود فقد أنزلوا خارج السور
شمالى القاهرة عند خندق حفره جوهر تحصينا للبلد من الشمال وسمى خندق العبيد
وفي وسط البلد أقيمت قصور الخليفة ، وأكبرها قصران عرف أحدهما بالقصر الكبير الشرقى
والثانى بالقصر الصغير الغربى وبينهما شارع عرف ، ولا زال يعرف ، باسم بين القصرين .
وكانت هناك منشآت أخرى كبيرة منها دير قبطى عرف بدير العظام وقصر صغير عرف بقصر
الشوك . وقد تم بناء القصر الكبير الشرقى ونزله المعز لدين الله في ٢٣ رمضان ٣٦٢ هـ
وقد وصف المقرئى في خطه منشآت القاهرة وصفا طويلا مفصلا وأجمله الدكتور عبد الرحمن
زكى في كتابه عن القاهرة

وقد مرت القاهرة العصور الوسطى في أدوار شتى ، أهمها ثلاثة : الدور الاول دور القاهرة
جوهر أو القاهرة المعز ، ولم تكن الا معسكرا صغيرا لم يلبث أن ضاق بأهله ، ثم تهدمت معظم
مبانيها ومنشآتها أثناء الشدة العظمى أيام الخليفة المستنصر . وعندما تولى بدر الجمالى
أمر مصر أعاد انشاء القاهرة ، فاستبدل سورها الذى كان من الطوب بسور من الحجارة
ووضع عليه الابواب المعروفة : باب زويلة وباب النصر وباب الفتوح وباب التوفيق . أما
دورها الثالث ففى ولاية صلاح الدين الأيوبي على مصر

وغربى القاهرة كان يمر الخليج ، كان خارج السور أول الامر ثم أنشئ سور آخر جعله
داخل البلد . وفيما بين الخليج وشاطئ النيل كانت تقوم ضاحية المكس ، وكانت تصل
الى النيل ، وكانت أشبه بميناء نهري تجبى عنده الضرائب على السفن الصاعدة في النهر .
وكان جامع الحاكم بأمر الله يقع خارج السور أولا ، ثم وسع بدر الجمالى السور وأدخله في
البلد . وقد افتحت في الاسوار أبواب أخرى لازالت أسماؤها باقية الى اليوم : مثل باب
القراطين وباب المحروق وباب البرقية ، ولم تكن القاهرة متسعة حتى بعد توسيعات بدر
الجمالى ، فلم تزد مساحتها على كيلومتر مربعين

وقد أنشئ الجامع الأزهر مع انشاء القاهرة الاولى ، وأقيمت فيه صلاة الجمعة الاولى
لأول مرة في ٧ رمضان ٣٦١ هـ ، وكان أول الامر مركزا للدعاية الشعبية ، ولا يبدأ تاريخه
الحقيقى كمدرسة اسلامية كبرى الا في أيام صلاح الدين عندما عادت السنة الى مكانها
الرسمى التقليدى في تاريخ مصر

ولم تكن القاهرة طوال العصر الفاطمى المركز الحقيقى للنشاط الاقتصادى في مصر ، اذ
أن الفسطاط ظلت تتمتع بذلك المركز ، انما تحولت القاهرة الى المركز الرئيسى للنشاط
الفكرى والاقتصادى مع ابتداء دولة الايوبيين وخمل أمر الفسطاط كما رأينا
وكما بدأت مصر كلها عصرا جديدا من تاريخها القومى في ظل الايوبيين ، فكذلك دخلت
القاهرة في عصرهم في دور النهوض ، وأخذت تصبح شيئا فشيئا مركز الفكر الاسلامى كله ،
فقد كان صلاح الدين الأيوبي هو الذى فكر في ادماج الفسطاط والقاهرة وبقية الضواحي
المحيطة بهما في مدينة واحدة ، ويرجع التفكير في هذا الى سنة ١١٧٠/٥٦٦ وقد رسم الخطة
وهو في الشام يخوض حروبه مع الصليبيين ويبدو أن الفكرة نبتت في ذهنه أثناء صراعه معهم :

(بعده)

وبلغت بغداد معظم عمارتها في أيام المأمون ، حتى امتدت ابنتها وبساتينها على بقعة قالوا ان مساحتها ٥٣٧٥٠ جريبا ، منها ٢٦٧٥٠ جريبا في الجانب الشرقى ، و ٢٧٠٠٠ في الجانب الغربى (١) ، والجريب ٣٦٠٠ ذراع مربع ، ونسبته الى الفدان كنسبة ١٠٠ الى ١/٢ ٣٣٣ ، فتكون مساحة بغداد كلها نحو ١٦٠٠٠ فدان ، وهو شيء كثير . ولكن يظهر انها كانت عبارة عن مدن متلاصقة - قال الخطيب البغدادي في تاريخه انها اربعون مدينة ، وأن الحمامات بلغ عددها في أيام المأمون ٦٥٠٠٠ حمام (٢) وقد أراد صاحب سير الملوك بيان مقدار عمارة بغداد فقال : « وكان عدد الحمامات في ذلك الوقت ببغداد ستين ألف حمام ، وأقل ما يكون في كل حمام خمسة نفر : حمامى وقيم وزبال ووقاد وسقاء ، يكون ذلك ثلاثمائة ألف رجل . وذكر أن يكون بازاء كل حمام خمسة مساجد يكون ذلك ثلاثمائة ألف مسجد ، وتقدير ذلك أن أقل ما يكون في كل مسجد خمسة نفر يكون ذلك ألف ألف وخمسمائة ألف انسان » (٣)

ولا ينطبق هذا التخريج على ما نعلمه من أحوال هذه الايام ، فلا نسلم به كما هو ، ولكنه يدلنا على ما بلغت اليه هذه المدينة من العظمة في عهد

(١) سير الملوك ٥٥ (٢) ابن خلدون ٢٨٧ ج ١ (٣) سير الملوك ٥٥
فقرر أن يجعل الحصن الرئيسى للبلد على جبل المقطم وأن يبنى هناك قلعة تشرف على ذلك السهل كله . وعندما عاد بدأ الانشاء ، فأنشأ الجزء الاول من قلعة (قلعة صلاح الدين الايوبى) ومد السور الشمالى حتى المقطم ، وبدأ في نقل السور الغربى الى شاطئ النيل وامتد به حتى قصر الشمع ، ومن قصر الشمع يمتد السور الى القلعة . ولم يستطع أن يكمل هذا المشروع الضخم ، وكان هو نفسه يقيم في القاهرة لا في القلعة ، وقد اتخذ مقامه قصرا من قصور وزراء الفاطميين . أما أخوه الملك الكامل ، فقد أقام في القلعة وبنى لنفسه وحاشيته هناك مساكن ، ومن ذلك الحين حتى الحملة الفرنسية أصبحت القلعة مقر الحكم في مصر ، فيها أقام سلاطين المماليك وباشوات الترك ومحمد على نفسه ، فيما عدا الصالح أيوب الذى سكن قلعة الروضة

وتاريخ القاهرة طويل لا يمكن ايجازه في هذه السطور ، ومراجعتها كثيرة استوفاه الدكتور عبد الرحمن زكى في كتابه الآنف الذكر

مراجع : بالاضافة الى خطط المقرئى والخطط التوفيقية لملى مبارك ، انظر :

La description de l'Egypte, Etat Moderne (Texte et Atlas)

منشورات جمعية حفظ الآثار العربية ابتداء من ١٨٨١ ومنشورات دار الآثار العربية
Mémoires de la Mission archéologique Française au Caire, vol. I et III
Salmon, Etude sur la topographie du Caire, La Kal'at al-Kabsh et la Birkat al-Fil (Mémoire pp. les Membres de l'Institut Fr. d'Archéologie Orientale du Caire, Tome VII fasc. 1.

Butler, The Arab conquest of Egypt.

الترجمة العربية قام بها الاستاذ محمد فريد أبو حديد

Lane-Poole. The City of Cairo.

Franz Pasha, Kairo (Berühmte Kunst statten No. 21)

A. R. Guest, E.T. Richmond, Misr in the fifteenth Century. J.R.A.S. 1903

M. Berchem, Corpus Inscriptiono rum

Baedeker, Aegypten

الدكتور عبد الرحمن زكى : القاهرة ، عدة أجزاء

ذلك التمدن العجيب . وقد يؤيد ذلك ما رواه الطبرى فى أثناء كلامه عن الفتنة التى وقعت فى بغداد سنة ٢٥٥ هـ قال : « وقيل انه عبر الجسر من العامة فى ذلك الوقت ١٠٠٠ ر ١٠٠٠ انسان فى الزواريق ٠٠ » (١) فاذا كان هذا عدد الذين عبروا النهر فما قولك بمن لم يعبروا ؟ فلا نبالغ اذا جعلنا عدد سكان بغداد فى ذلك العهد نحو مليون ونصف أو مليونين

ناهيك بما كان من العمارة حول بغداد وفى سائر بلاد السواد ، قال ابن حوقل وقد رآها فى أثناء القرن الرابع للهجرة : « وبين بغداد والكوفة سواد مشتبك غير متميز تخترق اليه أنهار من الفرات .. الخ » (٢) (*)

وهناك مدائن أخرى من بناء المسلمين ذات شأن كالقيروان فى بلاد المغرب ، وواسط فى العراق ، وغيرهما فى مصر والشام وفارس . ناهيك بالمداين التى كانت عامرة قبل الاسلام ، وقد نزل فيها المسلمون وزادوا عمارتها ، مثل دمشق الشام ، وقرطبة ، وغرناطة ، وطليطلة ، والاسكندرية . وسنأتى على شيء كثير من حضارة هذه المدن وغيرها فيما سنذكر من حالتها الاجتماعية فى بعض الاجزاء الآتية ان شاء الله (***)

-
- (١) الطبرى ١٧٣٠ ج ٣ (٢) ابن حوقل ١٦٦
 (*) انظر عن بغداد المادة الوافية فى دائرة المعارف الاسلامية ، وقد ترجمت فيما ظهر من اجزاء الترجمة العربية
 واليعقوبى : كتاب البلدان ، طبعة دى خويه فى المكتبة الجغرافية
 ابن سراييون : صفة الجزيرة وبغداد ، نشرة ليسترينج فى مجلة الجمعية الملكية الاسبوية سنة ١٨٩٥
 الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد ، طبعة القاهرة
 بنيامين التطلى : رحلة بنيامين ، طبعة بغداد
 ابن جبير : رحلة ابن جبير ، طبعة دى خويه ص ٢١٧ وما يليها ، وطبعة حسين نصار ، القاهرة ١٩٥٥
 ياقوت : معجم البلدان ، مادة بغداد
 مراصد الاطلاع : طبعة جوينبول ، مادة بغداد
 ابن بطوطة : الرحلة ، طبعة دفرى وسانجينيى ج ٢ ص ١٠٠ وما يليها
 Niebuhr, Riesebeschreibung II 293-329
 J.F. Jones, Mémoire on the Province of Baghdad in Selections from the Records of the Bombay Government, 43. New Series, 304 sqq.
 Rousseau, Description du Pashalik de Baghdad
 M. Streck, Die alte Landschaft Babylonian
 G. Le Strange, Baghdad during the Abbasid Caliphate
 C. Huart, Histoire de Baghdad dans les temps modernes
 (***) لم نر ضرورة اضافة تفاصيل عن المدن الاخرى التى أشار اليها المؤلف مثل الانبار والهاشمية وواسط والقيروان وغيرها مما لم يشر اليه ، مثل بجانة وطيلة ومرسية فى الاندلس ، وفاس ومراكش وتونس فى المغرب ، مما أنشأه المسلمون . لان المؤلف سيورد عنها فى الاجزاء التالية تفاصيل وافية . وسنعلق نحن عليها فى هذه المواضع

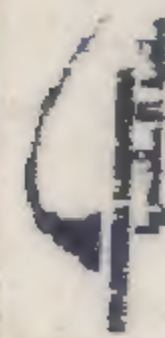
فهرس

صفحة	صفحة
مقدمة الطبعة الاولى	٦
ظواهر التمدن وحقيقته	١١
ثروة الدولة العباسية	
عصر النبی	١٣
عصر الخلفاء الراشدين	١٤
عصر بنی أمية	٢٢
ثروة الدولة السياسية	
في العصر العباسي الاول	٣٨
جغرافية مملكة الاسلام	٤١
علاقة الاعمال السياسية	
بالعاصمة	٥١
جباية الدولة العباسية	٥٣
نفقات الدولة العباسية	٦٧
تقدير هذه الثروة بنقود	
هذه الايام (سنة ١٩٠٣)	٧١
أسباب الثروة العباسية	
مصادر الجباية	٧٥
سائر مصادر الجباية	٩١
أسباب قلة النفقة	٩٥
عدد موظفي الحكومة المصرية	١٧
سنة ١٩٠٢	١٩
ديون أشهر دول العالم	
ثروة الدولة العباسية	
في عهد الاضمحلال	١٠٤
نسبة هذه الجباية	١١٦
أسباب اضمحلال الثروة العباسية	
في العصر العباسي الثاني	١١٩
الضياع السلطانية	١٢٨
أسباب كثرة النفقات	١٢٩
هل كان الخلفاء يسرفون	
من أموالهم الخاصة ؟	١٣٤
رواتب العمال	١٣٨
رواتب الكتاب	١٣٩
رواتب الوزراء	١٤٠
رواتب القضاة	١٤١
رواتب العائلة المالكة في	
انجلترا (١٩٠٢)	١٤٢
رواتب العائلة الخديوية	
سنة (١٩٠٢)	١٤٣

صفحة	صفحة	
١٦٨	١٤٤	رواتب حاشية الخليفة
	١٤٦	رواتب الجند
	١٤٦	الافشين وبابك
١٧١	١٥٠	رواتب الجند (١٩٠٣)
١٧٥	١٥٢	عدد أيام الشهور
١٧٦	١٥٣	النفقة على البيعة
١٧٨		استئثار رجال الدولة
١٧٩	١٥٥	بالأموال لأنفسهم
١٨٢	١٦١	المصادرة
١٨٤	١٦٥	مصادرة الوزراء وغيرهم
		الخلاصة
		ثروة الملكة العباسية
		البلاد وأهلها
		المدن الإسلامية
		البصرة
		الكوفة
		الفسطاط
		بغداد
		القاهرة

97

Bibliotheca Alexandrina



0387510